# تحديات الحركة العربية لحقوق الإنسان

تقديم و تحرير

**بهى الدين حسن**


إبراهيم عوض
خضر شقيرات
علاء قاعود
منصف المرزوقى
أمين مكى مدنى
عبد العزيز البنانى
محمد السيد سعيد
هيثم مناع


منشورات فكرية ـ ٧

# تحديات الحركة العربية
# لحقوق الإنسان

# تحديات الحركة العربية لحقوق الإنسان

تقديم وتحرير

**بهى الدين حسن**


إبراهيم عـــوض — أمين مكى مـــدنى

خـضـر شـقـيـرات — عـبـدالعـزيز البنانى

عـــلاء قـــاعـــود — محمد السيد سعيد

مـنـصـف المـرزوقـى — هـيـــــثـم مـنـاع

تحديات الحركة العربية لحقوق الإنسان
تقديم وتحرير بهى الدين حسن

© حقوق الطبع محفوظة ١٩٩٧

الناشر : **مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان**
٩ شارع رستم - جاردن سيتى - القاهرة
تليفون : ٣٥٤٣٧١٥

إنجاز : **آفاق للنشر والترجمة**
١٦٦ ش ٢٦ يوليو - ميدان سفنكس
تليفون وفاكس : ٣٠٣٩٤٣٦

**رقم الإيداع بدار الكتب القومية : ٩٧/٩٢٧٨**

# تقديم
# نحو حركة عربية لحقوق الإنسان

يسعد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، أن يقدم للقارئ العربى أول كتاب يتناول بالدراسة والتحليل حركة حقوق الإنسان فى العالم العربى فى مؤلف جماعى بأقلام عدد من أبرز النشطاء العرب فى هذا المجال .

وإذا كان هذا الكتاب هو شهادة حية على واقع الحركة العربية لحقوق الإنسان ، فإن مجرد صدوره هو مؤشر هام بحد ذاته على درجة نضج هذه الحركة .

ففى وقت تكافح فيه المنظمات العربية لحقوق الإنسان من أجل الحصول على الشرعية القانونية - أو تحصينها لمن يتمتع بها - وتأسيس شرعيتها الثقافية فى مواجهة الثقافة السياسية السائدة التى تسهل التضحية بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان لاعتبارات أخرى . وفى مواجهة المدارس الفقهية السلفية السائدة ، التى يحاول أنصارها أن يصوروا المدافعين عن حقوق الإنسان بإعتبارهم معادين للإسلام . فى وقت تمتزج فيه حملات "التكفير" السياسى ضد المنظمات العربية لحقوق الإنسان من الحكومات وبعض كتاب التيارات السياسية المعارضة على - حد سواء- بحملات التكفير الدينى على يد بعض كتاب الإسلام السياسى، فإن هذا لم يحل دون أن يقوم المراقبون لسجلات حقوق الإنسان " بمراقبة" أداء منظماتهم ، وتشخيص نواقصها وأمراضها ، وتقديم نقد ذاتى صريح ومعمق .

وفى هذا الإطار تتميز المقالات والدراسات التى يتضمنها الكتاب بالابتعاد عن الطابع التقريرى ، وبالنظر إلى منظمات حقوق الإنسان بإعتبارها كائنا إجتماعيا له رسالته التى يسعى بها للتغيير ، ومن ثم دراسة و تحليل انعكاسات ذلك الواقع الاجتماعى السياسى والثقافى والدينى على هذه المهمة ، وعلى القائمين عليها أنفسهم، لإستخلاص دروس الاخفاقات والنجاح فى التفاعل مع ذلك الواقع ، وبالإضافة إلى إستطلاع التحديات الجديدة التى تواجه الحركة .

هذا النمط من الدراسات هو نمط غير شائع فى دراسة منظمات حقوق الإنسان ، حتى خارج العالم العربى . فالنمط الأكثر شيوعاً هو إما تقارير عن هذه المنظمات ، وإما دراسات يعدها أكاديميون متخصصون - غير عرب - من خارج الحركة ذاتها ، وتأخذ الطابع الأكاديمى البحت

إن بروز هذا النمط من الدراسات فى العالم العربى يعكس من جانب مستوى متقدم من تراكم الخبرة فى الكفاح فى هذا المجال بما يسمح بإخضاع هذه الحركة للدراسة والبحث ، كما يعكس أيضا الإدراك المتزايد لدى قيادات هذه الحركة ، بأن المعضلات الذاتية الخاصة بأداء المنظمات العربية لحقوق الإنسان ، صارت تشكل عقبة أساسية تعترض سبل تفعيل دور هذه المنظمات فى تحسين حالة حقوق الإنسان .

ويستلفت النظر أنه مع تنوع جنسيات مؤلفى هذا الكتاب ( المغرب ، تونس ، السودان ، مصر ، سوريا ، فلسطين ) ، وتباين ملابسات النشأة التاريخية والسياسية لمنظمات حقوق الإنسان فى هذه الدول مابين دول ملكية وجمهورية ، ومحتلة بإسرائيل ، و محكومة بالإسلام السياسى ، واختلاف الفترة الزمنية ما بين منظمات نشأت فى منتصف الستينات (تونس) إلى بداية التسعينات (فلسطين) ، فإن هناك اجماعاً على التأثير الطاغى للبيئة السياسية والاجتماعية والثقافية فى العالم العربى على مسار الدفاع عن حقوق الإنسان ، ربما بأكثر مما ترصده هذه الدراسات من تأثير للحكومات ذاتها . ومن خلال ذلك يتبين أيضا وجود أرضية واقعية مشتركة للحديث عن أفق حركة عربية لحقوق الإنسان ، و هو التعبير الذى استخدمه كاتب المقدمة منذ البداية ، مع التسليم - لأسباب متعلقة بالتطور التاريخى - بأننا لسنا إزاء حركة بالفعل بعد.

ولا أظننى مبالغا ، إذا توقعت أن القارئ العربى ، خاصة المنخرط فى منظمات حقوق الإنسان لن يشعر بغربة وهو يقرأ دراسات لكتاب من هذه البلدان الست ، حتى لكأن القارئ سيجد نفسه يقرأ عن بلده أو عن تجربة منظمة حقوق الإنسان فى بلده .

فحين يكتب عبد العزيز البنانى عن الظروف التاريخية والسياسية لنشأة حركة حقوق الإنسان فى المغرب ، فإنه يكاد يتحدث عن الحركة الديمقراطية فى تونس فى الستينات ، أو عن الحركة الطلابية وحركة اليسار فى مصر بعد هزيمة ١٩٦٧ وبداية التطلع واسع النطاق للديمقراطية . وعندما يتناول علاقة الأحزاب السياسية ومنظمات حقوق الإنسان ، فكأنه يحكى عن علاقة الفصائل الفلسطينية المختلفة بالمنظمات هناك . وحين يكتب منصف المرزوقى عن تأثير تغير خريطة التحالفات السياسية والحزبية على كيان الرابطة التونسية لحقوق الإنسان والصراعات داخلها ، فإن العارف بتجربة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان سيشعر بألفة شديدة معه ، رغم اختلاف المصائر بسبب ضعف الأحزاب السياسية المصرية من ناحية ، وصرامة موقف المنظمة المصرية منذ البداية فى علاقتها بالأحزاب من ناحية أخرى، وخوضها صراعات مريرة فى هذا السياق ، الأمر الذى توضحه دراسات محمد السيد سعيد وعلاء قاعود وبهى

الدين حسن فى هذا الكتاب ، مع التسليم بوجود مخاطر من نوع آخر لا تقل هولاً تواجه المنظمة المصرية ، و يرصدها هؤلاء الكتاب .

ولا أظن أن صدمة القارئ العربى ستكون كبيرة ، فيما كتبه خضير شقيرات حول حركة حقوق الإنسان الفلسطينية التى تحارب على جبهتين ، الاحتلال الإسرائيلى من ناحية ، ومن الناحية الأخرى السلطة الفلسطينية ، و "الممثل الشرعى الوحيد" الذى ناضلت حركة حقوق الإنسان الفلسطينية فى إطار الحركة الوطنية الفلسطينية من أجل بسط سيادتها على الأراضى المحتلة .

إن تجربة المنظمة السودانية مع التسييس التى يكتب عنها أمين مكى مدنى ، هى تجربة كل المنظمات العربية تقريبا ، ولكن لعل انتقال المنظمة للمنفى قد لعب دوراً حاسماً فى إضفاء هذه الصيغة المميزة للتجربة السودانية ، والتى تتسم بتأثير طاغ لأحزاب المعارضة على توجهات و خطاب المنظمة .

من البداية سيجد القارئ نفسه فى الفصل الأول أمام دراسات ثلاث تتناول مجموع الحركة العربية بالتحليل بأقلام محمد السيد سعيد و إبراهيم عوض وهيثم مناع ، الذين انطلقوا من وجود سمات مشتركة عميقة بين المنظمات العربية ، كما فعل محمد بالنسبة لمشاكلها البنيوية الداخلية ، أو كما فعل هيثم بالنسبة لطبيعة التحدى الذى تمثله حركة الإسلام السياسى بالنسبة لها ككل ، أو كما فعل إبراهيم بالنسبة لتأثير العوامل المتصلة بالجيل الذى تنتمى إليه القيادات الحالية و خلفياتها السياسية ، على هيكل علاقة هذه المنظمات بالمجتمع الدولى ،

وانطلاقا من ذلك كله يحاول بهى الدين حسن فى الفصل الأخير استشراف أفق استراتيجيات مشتركة لحركة حقوق الإنسان فى العالم العربى ، انطلاقا من التماثل فى تشخيص إشكاليات عملها وطبيعة التحديات التى تواجهها .

ورغم أن هذا الكتاب هو تجميع لدراسات ومقالات كتبها مؤلفوها فى مناسبات مختلفة على مدار السنوات الثلاث الماضية ، إلا أنها ترسم بعمق معا ملامح حركة حقوق الإنسان فى العالم العربى .

لقد كان طموح محرر هذا الكتاب ، أن يضم أيضا دراسات تلقى الضوء على جوانب أخرى أساسية تستكمل ملامح الحركة العربية لحقوق الإنسان ، ولكن تجاوز الكتاب الحجم والميزانية المقدرة له ، وعدم إكتمال بعض الدراسات فى التوقيت المناسب أدى إلى إرجاء ذلك ، ربما إلى جزء ثان من هذا الكتاب .

وبالنسبة لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، فإن هذا الكتاب يأتى فى إطار توجهه منذ نشأته لدراسة إشكاليات عمل منظمات حقوق الإنسان بشكل عام ، و فى العالم العربى بشكل خاص ، واستشراف سبل تطوير فاعلية هذه المنظمات . هذا التوجه الذى جسده مركز القاهرة خلال ثلاثة سنوات هى كل عمره ، فى ١٠ أوراق بحثية ومداخلات وعددين متخصصين من نشرته "سواسية" وعددين آخرين من مجلته الفصلية "رواق عربى" ، فضلا عن تنظيمه لندوة خاصة بالحركة فى مصر ، وورشة عمل مشتركة مع المنظمات الفلسطينية الأربع الرئيسية حول التحديات الجديدة التى تواجهها ، و أخيراً ومبادرته فى الاضطلاع بمشروع دولى لإعادة تقييم حركة حقوق الإنسان فى العالم .

وإذا كان هذا الكتاب هو مؤشر على درجة محددة من نضج الحركة العربية لحقوق الإنسان ، فإنه يأتى أيضا فى إطار بدء مرحلة جديدة من كفاحها .

إذ يواكب صدور هذا الكتاب الإعداد لعقد اجتماع ينظمه مركز القاهرة لعدد من أبرز الخبراء العرب فى مجال حقوق الإنسان ، من أجل التخطيط المستقبلى للحركة العربية ، وتحديد ملامح استراتيجياتها المشتركة . كما يواكب أيضاً الإعداد أيضا لدورة تدريبية غير مسبوقة ينظمها مركز القاهرة لقيادات الصف الأول والثانى فى المنظمات العربية لحقوق الإنسان على استراتيجيات حركة حقوق الإنسان .

لقد إعتاد المواطن العربى أن تكون منظمات حقوق الإنسان مسئولة عن همومه اليومية المتصلة بحريته وكرامته . و ربما حان الوقت الآن لإشراك المواطن العربى فى التفكير بهموم منظمات حقوق الإنسان . أرجو أن يساعد هذا الكتاب على أداء هذه المهمة الصعبة .

**بهى الدين حسن**

القاهرة يوليو ١٩٩٧

# في إشكاليات الحركة العربية

# المشاكل الداخلية للحركة العربية لحقوق الإنسان*

**محمد السيد سعيد****

إستطاعت حركات حقوق الإنسان العربية أن تثبت نفسها كأحد معالم الحياة السياسية والثقافية العربية. فقد تخطت الحركة مرحلة النشأة، كما أن الفكر السياسى العربى بدأ فى تبنى مبادئها، وباتت المعارضة الجذرية لها ضعيفة، ويظهر الحوار بين القوى السياسية والإجتماعية فى عدد كبير من البلاد العربية محورية مبادئ حقوق الإنسان. وبالرغم من ذلك فهناك إحساس غالب بين النشطين والمتعاطفين مع الحركة بأن الحركة مازالت تراوح فى مكانها، وأن قوة الدفع الأولية التى تمتعت بها قد تبددت، وأن لحظات التفاؤل والأمل ربما تكون قد مرت دون أن تحقق الحركة إنجازات عظيمة، بالعكس، فعلى حين أن الحركة قد تقدمت على المستوى العربى ككل، فإن بعض منظماتها فى بلدان معينة تعانى من متاعب جمة، فكيف لنا مثلاً أن نفهم هذا الشعور بالمراوحة والمتاعب المتعددة التى تعانى منها منظمات معروفة مثل الرابطة التونسية لحقوق الإنسان؟

جزء من الإجابة على هذا السؤال يكمن فى حالة التحول التى تمر بها أغلب النظم السياسية العربية، وجزء آخر بطبيعة الحال يتعلق بخصوصية حركة حقوق الإنسان العربية وماتواجهه من تحديات داخلية. وفيما يلى، سنحاول أن نقدم توصيفاً عاماً للحالة الراهنة للحركة العربية لحقوق الإنسان والمشاكل التى تعانيها، ثم نلقى نظرة على المناخ السياسى الذى تعمل فيه هذه الحركة، أما فى الخاتمة فسنقترح تفسيراً نظرياً لحالتى السكون والتعثر اللتين تمر بهما الحركة.

* أعدت هذه الوقة بالإنجليزية لمؤتمر الجمعية الدولية لدراسات الشرق الأوسط - عمان - ابريل ١٩٩٦، سبق نشرها في مجلة رواق عربي، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، العدد الثالث، يوليو ١٩٩٦.

** مستشار البحوث بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

## أولاً: الحالة الراهنة للمنظمات العربية لحقوق الإنسان

يمكن أن نصف الحالة الراهنة التى تمر بها منظمات حقوق الإنسان العربية بأنها مزيج من المكاسب والخسائر، وذلك بمقارنتها بمرحلة التأسيس في الثمانينات. فبالمعنى الواسع للنضال المدنى السلمى والمنظم للوصول إلى إحترام كرامة الإنسان والحقوق المدنية الأساسية، يمكن القول أن حركة حقوق الإنسان العربية قد بدأت وتطورت بالإرتباط مع عملية التحديث. أما بالمعنى الضيق والأكثر تحديداً فإن البداية الحقيقية لحركات حقوق الإنسان العربية كان فى بداية الثمانينات مع تأسيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى عام ١٩٨٣، والتى سبقتها فى الوجود بعض المنظمات الرئيسية مثل الرابطة التونسية والمنظمة المغربية، ثم تلتها منظمات أخرى أهمها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.

وبينما لم يكن ثمة مايدعو للتفاؤل العريض بشأن مستقبل حركة حقوق الإنسان فى ذلك الوقت من الثمانينيات، فإن حركة حقوق الإنسان العربية قد حققت- بالمعنى الضيق- مكاسب ملحوظة منذ إنشائها. ونستطيع أن نشير إلى تلك المكاسب فيما يلى:

١- استطاعت مبادئ حقوق الإنسان أن تحصل على القبول من الإتجاه السائد فى الثقافة العربية السياسية. فقد كانت الغالبية العظمى من المثقفين العرب والنشيطين فى المجال المدنى والسياسى- قبل بداية حركة حقوق الإنسان- تنظر إلى حقوق الإنسان على أنها مجرد مخطط أمريكى يهدف إلى إخضاع الوطن العربى، وإختراق نسيج مجتمعه وتعميق تبعيته الثقافية والسياسية للغرب. ومع أن بعض التجمعات مازالت تروج مثل هذه الإدعاءات، إلا أن قطاعاً أكبر ومتزايداً من المثقفين العرب قد تمكن من إستيعاب مبادئ الحركة والمشاركة فى النضال من أجل إحترام القانون الدولى لحقوق الإنسان.

يمكننا شرح ذلك- من جانب - فى إطار التجربة والتعلم لما أسفر عنه أداء الأنظمة المسماة بالتقدمية والقومية التى سادت فى الستينات والسبعينات. فلا يمكننا أن ننكر افتراس المواطنين العرب- أو بالأحرى الأشخاص حيث أن المواطنة لاوجود لها- من جانب الأنظمة القمعية التى كانت تبرر كل ذلك بإدعاءات تقدمية. الأكثر أهمية من ذلك هو الصدمة التى أصابت القوميين العرب عندما اكتشفوا- خاصة فى أعقاب العدوان الإسرائيلى على لبنان فى ١٩٨٢- حجم

القمع الذى تمارسه الأنظمة الرافعة لشعارات القومية العربية، وحجم التدمير الذى لحق بحيوية المجتمعات والشعوب العربية من جراء ذلك، وهو ماجعل المثقفين العرب يتشوقون لأيام الليبرالية الخوالى عندما كانوا يستطيعون إلهام الشعوب العربية وتحريك هممها عن طريق ماكان متاحاً من أدوات كجزء من مناخ الحريات النسبية الذى ميز هذه المرحلة.

لقد كان تمثل قطاع من الإتجاه القومى والإتجاه التقدمى فى السياسة العربية لمثل حقوق الإنسان فى البداية هو مامنح الحركة العربية لحقوق الإنسان قوة الدفع التى حظيت بها فى بداية الثمانينات، وقابليتها للإنتشار النسبى فى الفكر السياسى والثقافة العربية بشكل عام. وبفضل هذا الدور لليساريين والقوميين صار من الممكن إثبات أن حقوق الإنسان ليست لعبة من جانب متآمرين فى الغرب، وصار من الممكن إيضاح الحاجة العميقة لمقرطة الحياة السياسية العربية كأحد الأهداف العربية السامية.

وفى ظل قوة الدفع الثقافية والسياسية التى لاقتها الحركة العربية لحقوق الإنسان لم تستنكف حتي النظم العربية عن إعلان إلتزامها بحقوق الإنسان على المستوى الخطابى وتمسكها ببعض التفسيرات لثقافة حقوق الإنسان، بل إن بعض الزعماء العرب لم يحجموا عن إدعاء القطيعة مع سياسات سابقة باسم الحاجة لإحترام حقوق الإنسان وباسم الحاجة للديمقراطية.

وقد اتسع حجم الكتابات فى مجال حقوق الإنسان إلى مدى لم تكن الأجيال السابقة من نشطاء حقوق الإنسان تحلم به. فنحن لانتحدث فقط عن الدراسات الأكاديمية المتخصصة، إنما الأكثر أهمية هو تلك الكتابات الأكثر شيوعاً فى وسائل الإعلام خاصة الصحف، والتى تنشر البيانات المدافعة عن حقوق الإنسان وتشجب الإنتهاكات التى تتعرض لها.

٢- كان بناء نظام مؤسسى لحركة حقوق الإنسان أحد المكاسب الهامة التى حققتها الحركة، ومع أن هذا النظام مازال بعيداً عن الكمال، إلا أن وجوده ودعمه ليتأقلم مع الظروف المتغيرة هو فى حد ذاته خطوة كبيرة للأمام. وإذا كانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان تقع فى قلب هذا النظام المؤسسى، إلا أن الحركة قد تشعبت ونمت بعيداً عن النظرة المركزية لمؤسسيها. ذلك أن تطور نظام مؤسسى فى عدد كبير من البلدان العربية يعنى درجة أعلى من

المهنية فى القيام بأشكال مختلفة من الدعوة والدفاع بما يكفل غرس مبادئ حقوق الإنسان فى الساحتين السياسية والثقافية العربية.

ظاهرة أخرى لها نفس الأهمية - وإن كانت عادة ماتخفى على العين غير المهتمة - وهى الإهتمام الحقيقى من جانب منظمات حقوق الإنسان للوصول إلى كافة قطاعات المجتمع السياسى مما أدي بالتالى إلى تأكيد قيمة وعادة الحوار فى ساحة سياسية عربية تجذرت فيها عادات فردية غالبة كان فيها القضاء على الطرف الآخر هو الأهم. وبالطبع، الطريق مازال طويلاً، ولكننا نستطيع أن نتحدث ببعض المصداقية عن بداية موفقة على الأقل فى بعض البلدان مثل مصر وربما اليمن.

ومن الطريف أن عدداً كبيراً من منظمات حقوق الإنسان العربية - بما فيها المنظمة العربية لحقوق الإنسان نفسها- لاتتمتع بالإعتراف القانونى من جانب الأنظمة العربية، ولكن على الرغم من ذلك فإن تقبل وجود هذه المنظمات على الساحة كأمر واقع قد أثبت فاعليتها فى تطوير العمل فى مجال حقوق الإنسان وتأكيد شرعية هذه المنظمات.

٣- الوجود المؤثر والفعال لجيل جديد من نشطاء حقوق الإنسان الملتزمين والمحترفين فى عدد لابأس به من الدول العربية. فجيل الوسط الجديد من نشطاء حقوق الإنسان قد استطاع أن يخترق طريقه إلى قمة الحركة، وتمكن من أن يقوم بدور فعال فى أداء المنظمات فى دول مختلفة لأسباب عديدة. وقد أدى هذا إلى الظهور الواضح لمنهج أكثر تكريساً وإخلاصاً لمبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية إذا قورن بالقيمة الثانوية التى أعطيت لهذه المبادئ من جانب مؤسسى الحركة، والذين انشغلوا بأهداف أخرى دفاعاً عن أيديولوجيات ومواقف سياسية. ومن ناحية ثانية، فإن الجيل الجديد - إذا قورن بجيل المؤسسين - معد بطريقة أفضل لممارسة سياسة الكفاح الجماهيرى فى سياق الدفاع عن حقوق الإنسان، وهى المهارات التى اكتسبها هذا الجيل فى الجامعات العربية المختلفة وفى سياق الحركات الطلابية فى الستينات والسبعينات.

٤- استطاعت حركات حقوق الإنسان العربية أن توجد لنفسها موقعاً راسخاً ضمن حركات حقوق الإنسان العالمية والمجتمع المدنى العالمى الجديد، فلأسباب عديدة تتميز حركة حقوق الإنسان العربية بوجودها المتوازن على الساحة الدولية إذا ماقورنت بالقطاعات الأخرى

من منظمات المجتمع المدنى ومنظمات التنمية. ومن ثم فعلى حين أن الوجود العربى فى مجالات المشاركة الأهلية الفعالة ضئيل على الساحة الدولية، تحتل حركات حقوق الإنسان العربية مكانة ومقاماً محترماً وذا تأثير فى المجتمع المدنى الدولى وخاصة حركة حقوق الإنسان الدولية.

ومن ناحية أخرى فإن حركة حقوق الإنسان العربية تواجه أيضاً بعض المصاعب والمعوقات ومظاهر الفشل التى لايمكن التقليل من أهميتها، ويمكن أن نشير إليها فيما يلى:

١- الفشل فى تحقيق نتائج ملموسة، من منظور التحسن فى إحترام آليات ومعايير حقوق الإنسان من قبل الأنظمة السياسية. على العكس فقد زاد وضع حقوق الإنسان سوءاً فى غالبية الدول العربية بما فى ذلك الدول التى كانت تبشر بالأمل فى أوائل وأواسط الثمانينات.

يتعلق الموقف المتأزم لحقوق الإنسان منطقياً بالإنحسار الذى تعانيه تجارب الإنفتاح السياسى والليبرالية السياسية التى بدأت فى الثمانينات. وعلى عكس التفاؤل الذى ولدته هذه التجارب - فى مصر وتونس والجزائر واليمن والأردن والسودان على سبيل المثال - اصبح الموقف فى هذه البلاد الآن يدعو للتشاؤم. فقد انفجرت الحرب الأهلية فى الجزائر، وإنهارت مكاسب الثورة الديمقراطية فى السودان بعد إنقلاب ٨٩، ودمرت الحرب الأهلية فى اليمن آمال التحول الديمقراطى والتحديث لدولة عادت إلى العصور الوسطي. ولكن أسوأ الإشارات جاءت من تونس ومصر حيث كانت آمال التحول الديمقراطى - أو على الأقل الإصلاح التشريعى فى إتجاه متوافق مع عهود ومواثيق حقوق الإنسان - قد إنتعشت مع بداية الثمانينات والمرحلة اللاحقة من هذا العقد، ولكنها تعرضت للتراجع، وهو مابدا واضحاً من خلال تقارير منظمات حقوق الإنسان، وكذلك من مصير الرابطة التونسية نفسها التى كانت تُعتبر لفترة طويلة من أكثر المنظمات نشاطاً وتأثيراً في العالم العربى.

٢- الفشل فى التواصل واسع النطاق مع المجتمع المدنى والجماهيرى فى معظم البلاد العربية. وقد تناولت الكتابات العربية هذه المشكلة من منظور فوقى، واعتنت بالتركيز على العزلة النسبية لخطاب حقوق الإنسان بين مجموعة صغيرة من المثقفين العاجيين والنشطاء. وقد ظل هذا التناول نفسه مشوشاً بعض الشئ فى معظم الأحيان بسبب إختلاطه مع النقد الموجه من

جانب اليسار لحركة حقوق الإنسان فى الوطن العربى. ومن الإنتقادات التى تُوجه لحركة حقوق الإنسان فى هذا الإطار أن الحركة تعانى من أحادية النظرة بسبب إهتمامها بالحقوق السياسية والمدنية فى مقابل إهمالها للحقوق الإجتماعية والإقتصادية. وفى حقيقة الأمر، فإن هذا النقد يحتوى على بعض الحقيقة، ولكنه مع هذا غير صحيح بالكامل. فإذا أجرينا مسحاً شاملاً لأجندة المنظمة العربية لحقوق الإنسان على سبيل المثال، وذلك من خلال نشراتها الإخبارية، يظهر بوضوح توازن إهتماماتها بين هذين المجالين من الحقوق.

ويظهر هنا أن عدم التوازن ليس ناجماً عن تحديد جدول الأعمال أو الأولويات، وإنما عن أشكال العمل نفسها. فالدعوة لحقوق الإنسان تعمل أساساً على مستويين: العام والمحسوس، والمطالب العامة لإحترام حقوق الإنسان تكون نوعاً ما متوازنة، بينما لم يتضح عدم التوازن من خلال الأنشطة العملية، حيث تكون الشكاوى هى محرك العمل. ومن هذا المنظور تكون المشكلة مزدوجة، فمن ناحية لم تتمكن حركة حقوق الإنسان - وإن كانت مهتمة - أن تشكل أو تجد صلة مع المنظمات المعنية التى يشمل مجال تخصصها الحقوق الإقتصادية والإجتماعية مثل إتحادات العمال. ومن ناحية أخرى، تتزايد الضغوط- خاصة من جانب اليسار- على حركة حقوق الإنسان لكى تحل محل الأحزاب السياسية، والإتحادات العمالية، والنقابات المهنية والمنظمات الأخرى المتخصصة فى المجتمع المدنى. وقد تخلق الضغوط فى هذا المجال كثيراً من سوء الفهم والتحريفات. وفى الحقيقة، فإن هذا النقد يحمل نزعة تأكيد الذات من جانب اليسار الذى يحاول أن يؤثر على مصداقية حركة حقوق الإنسان لمنفعته السياسية.

وبالتالى، فإن التحليل الأكثر عمقاً يظهر أن المشكلة الحقيقية فى هذا المجال تظهر فى المستوى الضعيف لتطور المجتمع المدنى والرأى العام. ولهذا فإن حركة حقوق الإنسان مدعوة بشكل واضح أن تملأ كامل الفضاء الذى يجب أن يشغله هيكل متنوع من الممارسات الإجتماعية والمدنية، ولكن بدلاً من ذلك أصبحت حركة حقوق الإنسان نفسها ساكنة بسبب هذا الفراغ النسبى، ولهذا تأثير سلبى ليس فقط على متطلبات الحركة الإجتماعية والإقتصادية إنما على كل خصائص عملها. وفى الحقيقة فإنه يمكن القول أن حركة حقوق الإنسان تعتبر مسئولة جزئياً عن فشلها فى الوصول إلى المجتمع لأسباب عديدة مازالت تضعف من مصداقيتها، وسوف نلقى بعض الضوء على هذا الجانب من القضية فى جزء تال من الدراسة.

هذا الفشل يمكن أيضاً شرحه بمجموعة من الظروف والأزمات غير العادية التى مرت بها عدد من الدول العربية فى بلاد مثل العراق، الجزائر، اليمن، والسودان حيث بات بقاء المجتمع نفسه مهدداً. إلا أنه من غير الممكن أن تلعب الدور الرئيسى فى إيجاد حل لها. ومن الصعب أن نأمل أن تعطى الدول والمجتمعات المعنية للأبعاد المختلفة لحقوق الإنسان القيمة التى تستحقها عند إتخاذهم القرارات الخاصة بمصير هذه المجتمعات.

٣- عدم التوازن في نمو حركات حقوق الانسان في المنطقة العربية وإنقلاب الأوضاع بين المنظمات والمؤسسات المعنية بدول معينة على مر الزمن، وبالتالى وهن التعاون والتنسيق بينهما. ففى الثمانينات تطورت حركة حقوق الإنسان بقوة فى منطقة المغرب العربى، وبقدر أقل قوة فى المشرق العربى بإستثناء حالة مصر. لكن فى التسعينات ضعفت الحركة فى المواقع التى كانت فيها أكثر قوة فى العقد السابق، فى تونس مثلاً، وأصابها التشوش بصدد دورها فى الإضطرابات السياسية الكبيرة مثلما هو الحال فى الجزائر. وبقيت الأمور ساكنة حيث تتواجد أفضل الظروف لعملها كما هو الحال فى المغرب. كما مرت الحركة بحالة إنتعاش ملحوظة فى مصر فى نفس الوقت الذى بدأ فيه الإنحدار فى منطقة المغرب العربى. وكذلك ظهرت بدايات طيبة فى بعض أنحاء المشرق العربي، أهمها سوريا، الكويت والبحرين. فى الوقت نفسه أقتلعت الحركة تماماً فى السودان، بينما لايمكننا الحديث عن بدايات ولو مبكرة فى دول الخليج الأخرى، فالحجة القائلة بأن منظمة الدفاع عن الحقوق الشرعية فى السعودية هى منظمة حقوق إنسان هى حجة ضعيفة جداً. هذا النوع من النمو غير المتوازن والإنقلاب فى البعد الزمنى يمكن أن يسمح بالتضامن، ولكنه بعيد كل البعد عن أن يؤدى إلى التعاون والتناسق بين منظمات حقوق الإنسان العربية المختلفة بما يسمح بالتالى بتقوية الحركة على المستوى العربى ككل.

٤- تكاثر الأزمات والنزاعات الداخلية داخل هذه المنظمات والمؤسسات أو حتى إنهيار الإجماع داخل حركة حقوق الإنسان العربية. فالإضطرابات الداخلية انتشرت فى عدد لابأس به من مؤسسات حقوق الإنسان العربية فى لحظات مختلفة من تاريخها، تاركة جروحاً عميقة، إن لم تكن قد أدت إلى تحلل أو اضمحلال طويل لمنظمات معينة، بما سمح لأنظمة وحكومات متشككة أو معادية بأن تتحكم أو تتلاعب بها من الداخل والخارج. وتعتبر الرابطة التونسية فى فترة التسعينات مثالاً حياً على هذا التطور المحزن. مثال آخر هو المنظمة المصرية التي لم

يخل تطورها أبداً من التوترات العنيفة والنزاعات الداخلية، وقد تمكنت هذه المنظمة بالكاد من أن تفلت من الإنهيار التام تحت ضغط الخلاقات الكاسحة التى انفجرت بمناسبة الإجتماع الخامس للجمعية العمومية فى أوائل عام ١٩٩٤، ولكنه من غير المؤكد ماإذا كانت المنظمة سوف تعود قوية ومتجاوزة للخلافات الداخلية الأقل حدة ولكن الأطول مدى. وقد يُقال أن الإنشقاق المخزي فى ربيع هذا العام داخل الجمعية السعودية الموجودة فى لندن للدفاع عن الحقوق الشرعية لاصلة له بحركة حقوق الإنسان العربية، ولكنه يدل على نوعية العلاقات الداخلية فى مجتمعات اللاجئين العرب المهتمين بتعزيز الإصلاحات السياسية في بلدانهم. وتقدم الصراعات المدمرة داخل المعارضة العراقية مثلاً آخر من نفس الطبيعة.

٥- التشوش بخصوص المستقبل والإستراتيجيات التى يجب إتباعها. فمعظم الإضطرابات الداخلية فى حركات حقوق الإنسان العربية تتعلق بالمناظرات حول الخط المستقبلى للتطوير والإستراتيجيات التى يجب إتباعها. والخلافات النظرية تعمق تأثير الإحساس بالأزمة، وسوف نلقى الضوء على هذا الجانب فى الجزء التالى.

## ثانياً: المشاكل الداخلية فى الحركة العربية لحقوق الإنسان

تنبع الأزمات والمناظرات الداخلية حول إستراتيجيات المستقبل من سلسلة من المشاكل - داخلية وخارجية - التى تحيط بحركة حقوق الإنسان العربية. والفهم التام لهذه المشاكل لن يتم قبل إيجاد صيغة لنظرية كاملة. ولكن فى الوقت الحالى ربما يكون من المناسب الإشارة إلى خمسة مستويات من المشاكل كما يلى:

### ١- معضلات الدعوة لحقوق الإنسان

ترتبط الدعوة لحقوق الإنسان على المستويين الدولى والإقليمى بمعضلات جوهرية لم تُحل بعد على المستوى الفلسفى. فعلى خلاف العمل السياسى فإن حركة حقوق الإنسان فى كل مكان تشكل نفسها كقوة أخلاقية وليست مادية. بمعنى آخر، ترتكز حركة حقوق الإنسان على مناشداتها الأخلاقية للحكومات والرأى العام. إنها تعترف بحيوية الضغط السياسى وأشكال الضغوط المادية الأخرى، ولكنها فى نفس الوقت غيورة على إستقلاليتها كحركة

أخلاقية، فهى تواجه الإختراقات والتعديات على حقوق وكرامة الإنسان بأن تناشد أخلاقياً ومعنوياً نفس القوى التى قامت بهذه الأعمال اللا أخلاقية. بمعنى آخر، إن التأثير الحقيقى لحركة حقوق الإنسان يتوقف فى النهاية على الردود الإيجابية لنداءاتها ومتطلباتها من جانب نفس السلطات التى قامت بالإختراقات اللاأخلاقية فى المقام الأول. وبالتالى فإن حقوق الإنسان - حركة متميزة عن العمل السياسى - تواجه أزمة عندما تتجاهل السلطات نداءاتها، وعندما يكون الرأى العام ضعيفاً أو قليل الإهتمام بقيم حقوق الإنسان إلى الدرجة التى تسمح للسلطات أن تتصرف بإحتقار تجاه مطالب إحترام حقوق الإنسان. تتضمن حقوق الإنسان إذاً نفس معضلات الموقف السلامى فهو موقف مؤثر إذا قوبل بخيارات مماثلة، ولكنه ساكن وغير فعال عندما يقابل بالعنف الفج. إذن فالنجاح الحقيقى لحركة حقوق الإنسان يتحقق عندما ينجح المجتمع فى تنمية معايير وقوى أخلاقية ملائمة، وهذا مايمكن أن نصل إليه فقط على المدى الطويل. فى نفس الوقت فإن التأثير على تطور المجتمع يتوقف على النتائج الملموسة، وإلا سوف تتهرب الجماهير من منظمات حقوق الإنسان لتلجأ لإستراتيجيات بديلة من النضال والضغط السياسى المباشرين. وتعانى منظمات حقوق الإنسان فى المنطقة العربية من هذا المأزق وإن بدرجة أكثر حدة، حيث أن النزعة للعمل السياسى المباشر أكثر إغراء حتى داخل منظمات حقوق الإنسان نفسها.

## ٢- المشاكل القانونية

الإمتناع عن الإعتراف بمنظمات حقوق الإنسان من جانب السلطات المعنية هو إحدي المشاكل الأساسية فى عدد من البلاد العربية، وقد اصبح هذا الموضوع إحدي القضايا المهمة فى التقارير الصحفية والنداءات الموجهة باسم مجتمع حقوق الإنسان العربي. وهذه المشكلة فى الحقيقة لها جوانب كثيرة:

الجانب الأول: يتعلق بأنماط التواجد، فمنظمات حقوق الإنسان لاتتمتع بالشرعية القانونية إلا فى بلاد قليلة، مثل تونس، الجزائر والمغرب. على حين تتكيف السلطات فى بلاد أخرى مع الوجود الفعلى لمنظمات حقوق الإنسان بما يجعل لها شرعية فعلية ولكن دون التمتع بوضع قانونى صريح، مثلما هو الحال فى المنظمة العربية والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان. وبالتالى

فإن الأوضاع القانونية لأغلب المنظمات يتميز بالغموض. وهناك بعض الدول التى تمنع الوجود القانونى لأى نوع من أنواع عمل حقوق الإنسان المحلي، مثلما هو الحال فى بلدان الخليج ماعدا الكويت بالإضافة إلى سوريا والعراق. هذا النوع من الرفض تسبب إما فى منع إنشاء منظمات حقوق الإنسان تماماً، أو دفع بعض نشطاء حقوق الإنسان للعمل السرى، مثل حالة لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان فى سوريا. وقد أدي التحايل على الأوضاع القانونية إلى عدد من الظواهر السلبية. على سبيل المثال، استطاعت السلطات التونسية أن تجادل أن للكل الحق في عضوية الرابطة التونسية حسب القانون المتعلق بالمنظمات غير الحكومية، وكان الهدف من هذه الحجة التى تم رفعها فى عام ١٩٩٣ واضحاً، حيث أن توسيع قاعدة العضوية لتضم مساندى النظام قد سهل على الأخيرين الإخلال بالتوازن المعقد والحرج الذى قامت عليه. وهناك أمثلة أخرى على الحيل التى تقوم بها الحكومات، بما فى ذلك مصر. إذ يسعى النظام إلى تشجيع نوعية بعينها من منظمات حقوق الإنسان، ويدفع بها على الساحة الدولية على أنها المنظمات الحقيقية القانونية. وقد جُرب هذا السيناريو من جانب السلطات المصرية ولكنه لم يفلح، رغم أنه تمتع بحظ أكبر من النجاح فى حالات أخرى مثل موريتانيا. وعلى مستوى أكثر عمقاً، تم تطبيق إستراتيجيات التدخل الشامل، والتى بواسطتها استطاعت السلطات أن تحصل على تنازلات من ناحية مضمون عمل حقوق الإنسان مقابل تسهيل الإعتراف بالشرعية.

علاوة على ذلك كان الإنكار الواضح أو الاطار القانونى الغامض الذى يحكم عمل منظمات حقوق الإنسان مسئولاً بدرجة كبيرة عن المشكلات التى واجهت هذه المنظمات فيما يتعلق بحل النزاعات فى داخل هذه المنظمات، فعندما تكون خطوط الشرعية أقل من واضحة، فإن حل النزاعات يكون صعباً إلا فى حالة رسوخ التفاهم الضمنى والإجماع ورعايتهما الدائمة.

## ٣- مشكلات التسييس

تُعتبر قضية تسييس حركات حقوق الإنسان إحدي أكبر المشاكل التى تواجه هذه الحركات فى العالم العربى. وتعود جذور هذه المشكلة إلى ظروف نشأة هذه الحركات، كما أنها تعود للظهور دائماً نتيجة للظروف السياسية فى معظم الدول العربية بما لذلك من تأثير مدمر على

حركات حقوق الإنسان، وفيما يلى سنتناول بالشرح المعالم الرئيسية لظاهرة التسييس هذه.

### أ. ظروف النشأة

لهذه الظروف تأثير مستمر على عمل منظمات حقوق الإنسان وعلى المناخ العام المحيط بنشاطها. وهناك ثلاثة أبعاد رئيسية لهذا التأثير: الأول هو وجود نفوذ قيادى للقوميين العرب داخل المنظمة العربية لحقوق الإنسان، حيث أن أنصار هذا التيار كان لهم الفضل فى نشأة المنظمة، ولذلك فإنهم يحتفظون بمناصب الصدارة داخلها. وبأمانة شديدة فإن هذا التأثير لم يكن سلبياً فى النتيجة النهائية. وأحد التأثيرات الإيجابية الرئيسية مع نشأة هذه المنظمة فى إطار هذه الظروف أن مبادئ حقوق الإنسان تمكنت من الدخول بشكل أسهل فى الثقافة العربية التى مازال يحتفظ أنصار هذا التيار الوحدوى بنفوذ خاص فيها. ومن ناحية أخرى، فإن هذا الواقع ترك عدداً من التأثيرات السلبية على حركة حقوق الإنسان العربية، وأحد أكثر التأثيرات سلبية هو الإنغلاق النسبى لهذه المنظمة، ورغم أن القوميين لم يعودوا يحتكرون المنظمة العربية لحقوق الإنسان، فإن العديدين مازالوا ينظرون إليها فى إطار هذا الإتجاه السياسى، وهو ماقد يعنى المخاطرة بإستبعاد أنصار الإتجاهات الرئيسية الأخرى فى السياسة العربية. وهذا الإنعزال النسبى يؤدى بإستمرار إلى تشويه قضية حقوق الإنسان فى المجال السياسى. وفى عدد من الدول العربية مثل مصر فإن هذا الأمر قد أكسب المنظمة العربية سمعة سلبية وسط أنصار التيارات الأخرى المعادين لميراث القومية العربية والناصرية، مثل الليبراليين وأنصار حزب الوفد.

ومن ناحية أخرى، فإن هذه الظاهرة نفسها، أى الإحتكار شبه الكامل لأنصار التيار القومى العربى للمنظمة العربية لحقوق الإنسان لفترة طويلة، جعلت المنظمة تدفع ثمناً غالياً من مصداقيتها. وفى بلدان معينة، فإن أنصار التيار القومى المتشدد قد مارسوا درجة من الإحتكار والتحكم تكاد تتناقض تماماً مع قيم حركة حقوق الإنسان. ففى الأردن، وإلى حد ما فى الجزائر، قام القوميون بصبغ مبادى حقوق الإنسان بأفكارهم وتراثهم الخاص وأساليبهم وذلك لدرجة تكاد تفقدهم المصداقية.

ثالثاً: المزايا المرتبطة بالمناصب والأجهزة القيادية، والتى غالباً مايتمتع فيها أنصار الاتجاهات

القومية اليسارية بغلبة واضحة، تزيد من حالة الجمود داخل منظمات حقوق الإنسان، حيث أن الإنفتاح تجاه الإتجاهات الأخرى فى الساحة السياسية من شأنه إحداث إضطراب في التوازنات القائمة فى الأجهزة القيادية فى منظمات حقوق الإنسان. وهذا الأمر يبدو واضحاً إلى حد ما فى المنظمة العربية وعدد من المنظمات المرتبطة بها، مثل المنظمة المصرية، حيث قاوم الناصريون والماركسيون بشدة إنفتاح المنظمة نحو أنصار الإتجاهات السياسية الأخرى وخاصة الليبراليين.

### ب. الإتجاه نحو الإنقسامية والحسابات السياسية

وهذا الأمر واضح كإحدي مشاكل النشأة والتكوين. وفى بعض الأحوال، مثلما هو الوضع فى الجزائر، فإن النشاط فى مجال حقوق الإنسان مرتبط بالتوجه السياسى المحدد. وفى حالة الرابطة التونسية، فإن ظروف النشأة نفسها تشكلت على أساس نظام لإقتسام المقاعد بين الإتجاهات الحزبية والسياسية المختلفة وسط حالة من الحيطة الدائمة والحسابات والتوازنات السياسية، وهو ماأدى فى النهاية إلى إختلال نشاط المنظمة وإضعاف إستقلاليتها. وفى حالة مصر فإن التوترات المستمرة بين أنصار الإتجاهات الليبرالية والمهنيين فى نشاط حقوق الإنسان والناصريين والماركسيين هى السبب الرئيسى وراء كل الأزمات الرئيسية للمنظمة. كما أن الإنقسامات الفصائلية داخل التيار السياسى الواحد تؤدى لمزيد من الإنشقاقات مثلما هو الحال الآن مع الناصريين داخل المنظمة المصرية. وقد تصل الأمور إلي حد الإنقسامات على أسس طائفية إلى جانب الإنقسامات السياسية كمبرر لتعدد منظمات حقوق الإنسان مثلما هو الحال فى لبنان.

### ج. التوترات المتعلقة بالإسلام السياسى

بينما يبدو أن حركات الإسلام السياسى هى المستفيد الأول من نشاط حقوق الإنسان فى العالم العربي، فإن أنصار هذا التيار لايكادون يصدقون منظمات حقوق الإنسان. كما أن هذه الجماعات الإسلامية بدأت مؤخراً فى إنشاء منظماتها الخاصة لحقوق الإنسان مثلما هو الحال مع مجموعة العمل Action Group المصرية والتى تتخذ من لندن مقراً لها والتى يُعتقد أنها تابعة للتنظيم الدولى للإخوان المسلمين، وجمعية الدفاع عن الحقوق الشرعية المرتبطة بمنظمات

وهابية متشددة نشأت فى المملكة العربية السعودية ولجأ بعض قادتها إلى لندن.

وترتبط التوترات القائمة بين منظمات حقوق الإنسان والحركة الإسلامية بعدد من العوامل. ففيما يتعلق بالأيديولوجيا، فإن التوتر قد نشأ بسبب المرجعية المختلفة التى يعتمد عليها الطرفان، إذ تصر الجماعات الإسلامية على الرجوع إلى فهمهم للشريعة وأسس الفقه، بينما تتمسك منظمات حقوق الإنسان بالقانون الدولى لحقوق الإنسان. ومن الناحية السياسية فإن الأصول الفكرية للشخصيات القيادية فى منظمات حقوق الإنسان ترجع إلى إتجاهات أيديولوجية لديها شكوك تقليدية تجاه التيارات الإسلامية. ومن الناحية العملية، فإن منظمات حقوق الإنسان لديها فى عدد من الحالات مواقف شديدة الإنتقاد لممارسات جماعات الإسلام السياسى، خاصة الجماعات المتطرفة والإرهابية منها.

وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك إتجاهاً ملحوظاً قد نما مؤخراً متبنياً فكرة الحوار بين الإتجاه القومى المؤثر فى الحركة العربية لحقوق الإنسان وجماعات الإسلام السياسى. ولكن هذا الإتجاه ينمو على أسس سياسية فقط وليس على أسس مبادئ حقوق الإنسان. وبالتحديد فإن القوميين العرب ينزعون مؤخراً نحو التحالف مع جماعات الإسلام السياسى من الناحية السياسية، وهو ماقد يترك آثاره على منظمات حقوق الإنسان التى هى تحت قيادتهم.

وقد لايكون من العدل تعميم أو تضخيم توصيفات عامة بناء على حوادث صغيرة أو إتجاهات هامشية فيما له صلة بالعلاقة بين حركات حقوق الإنسان وجماعات الإسلام السياسى، ولكن لابد من الإعتراف بحجم المصاعب الكامنة والتى تمنع إقامة علاقات صادقة ومباشرة بين الطرفين.

### د. خرق حقوق الإنسان فى سياق أزمات كبيرة

ومن الممكن أن يتضح هذا الأمر فى حالات عديدة. ولكننا سنكتفى هنا بأحد الأمثلة الرئيسية الذى نراه كافياً لشرح مانريد، ألا وهو أزمة الخليج. فمنظمات حقوق الإنسان لم تكتف بتبنى وجهات نظر حزبية معينة تجاه هذه الأزمة، بل أن الإنقسامات والخلافات وقعت داخل المنظمة الواحدة بسبب التعارض في وجهات النظر حول كيفية التعامل معها. ومن المنظمات التى واجهت هذه المشكلة المنظمات الأردنية والجزائرية وكذلك الرابطة التونسية.

وهذا الإبتعاد عن مُثل حقوق الإنسان اتضح فى المساندة التى أبدتها بعض القوى داخل هذه المنظمات لصدام حسين والذى لايمكن تصويره بأى حال من الأحوال كصديق للديمقراطية أو حقوق الإنسان.

وفى الواقع فإن الخلافات حول نظام صدام حسين وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعراق فى أعقاب غزوه للكويت والحرب التى أعقبت ذلك أدت لحدوث حالة من الإضطراب داخل المنظمة العربية لحقوق الإنسان وعدد من المنظمات القطرية العربية الأخرى، فقد عانت المنظمة العربية بالذات من إنقسام بين القوى القومية بسبب تباين المواقف من أزمة الخليج. وعلى الرغم من ذلك فانه لابد من تسجيل أن المنظمة العربية تمسكت بموقف متوازن تجاه الأزمة، وهو ماساعد كثيراً على تطويق الضرر الذى كان يمكن أن يلحق بمصداقيتها. ويرجع الفضل فى ذلك الموقف إلى تأثير عدد من القيادات العاقلة.

## ٤- مشاكل الثقافة السياسية

إن أهم أنماط المشاكل التى تواجهها حركة حقوق الإنسان فى العالم العربى هى فى الأصل ثقافية. وهذه المشاكل يمكن تفصيلها كالتالى:

### أ. غياب شرعية ثقافية واضحة

على الرغم من أن القانون الدولى لحقوق الإنسان يُعتبر بالنسبة لكل النظم الثقافية حديثاً نسبياً فى مجمله، فإننا نجد أن بعض مبادئه الأساسية تجد تأييداً لها فى ثقافات معينة أكثر من ثقافات أخرى. وهذه هى بالتحديد الطريق التى أود النظر بها إلى المشكلة وذلك فى مواجهة ذلك التقسيم الحاد المتعارف عليه فى أدبيات الحركة بين مواقف غربية ضد مواقف غير غربية فى القضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان.

ولاشك أن الثقافة العربية الإسلامية قد طورت إتجاهات إنسانية فى أوقات معينة على مدى تاريخها الطويل، ولكن هذا التاريخ مر كذلك بفترات طويلة من السكون أدت لطمس أعظم وأهم إنجازات هذه الثقافة، وذلك لتأمين استمرار سيطرة الفقة الإسلامى المتشدد. وبشكل عام، فإن التاريخ العربى الحديث قد مر بلحظات عصيبة وردود أفعال عنيفة وذلك خلال مواجهة شعوب المنطقة لمصائب ذات نطاق واسع مثل الإستعمار الغربى التقليدى والإمبريالية

الصهيونية، وقد جعلت هذه المواجهات الغلبة للمشاريع القومية المتطرفة المستندة إلى أيديولوجيات راديكالية. وفى الوقت نفسه فقد إنحسر لفترة طويلة في العالم العربى الإتجاه الليبرالى وكذلك الإنجازات الثقافية الرائعة التى تم إنجازها فى سياق مشروع النهضة العربية فى نهايات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وفي هذا الإطار فإن العرب المعاصرين لم تكن لديهم سوى فرصة ضئيلة للتفكير بعمق فى مشاكلهم الداخلية، ومايرتبط بذلك من إحتياج لبرنامج للممارسة الثقافية والفلسفية يواكب ويعزز مكتسبات الحداثة.

ونتيجة لذلك، فإن حركة حقوق الإنسان العربية تواجه فجوة فلسفية وثقافية بين التزامات مبادئ حقوق الإنسان من ناحية والبرامج والموضوعات المطروحة فى الثقافة السياسية الحالية من ناحية أخرى. وتسبب هذه الفجوة أزمة كبيرة، خاصة فيما يتعلق بالمرجعية الثقافية والفلسفية. فعلى سبيل المثال نجد أن حركة حقوق الإنسان العربية تقف حائرة بين تعارض بعض مواقف الفقه مع الأساس الإنسانى للوثائق المتعلقة بحقوق الإنسان. فالرجوع إلى مبادئ القانون الدولى لحقوق الإنسان والحديث عن قضايا تبدو مرتبطة بالثقافة الغربية لايخلق سوى نوع من الإغتراب واللامبالاة، بينما يؤدى تقديم برنامج سياسى قومى ملئ بالإحباطات ومشاعر الغضب تجاه المظالم الغربية ضد العرب يؤدى إلى تخفيض أهمية جدول أعمال حافل بالمطالب الخاصة بإحترام حقوق الإنسان.

ولاشك أن حركة حقوق الإنسان العربية تسعى لتطوير شرعيتها الثقافية الخاصة بها من خلال القيام بإعمال بحثية مكثفة. وهذه هى على سبيل المثال المهمة المحددة لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والذى تم إنشاؤه عام ١٩٩٤. ولكن مازال أمامنا بعض الوقت لنرى تحقق تلك الثقافة الخاصة. وحتى ذلك الوقت فإن المشاكل الناجمة عن الشرعية الثقافية ستظل تترك آثارها على الحركة وتؤدى لتعثرها فى بعض المجالات السياسية والمدنية.

**ب. النمو الضعيف للثقافة المدنية بشكل عام**

ونعنى هنا على وجه الخصوص بالأوجه الأربعة التالية لأى ثقافة ما :

**أولاً:** مشكلة الدافعية نحو العمل فى المجال العام. فإذا نظرنا لثقافتنا السياسية الحالية لوجدنا أن مثل هذا الدافع ضعيف للغاية. وهو ماينجم عنه قلة عدد النشطاء في كافة أوجه

الحياة بما فى ذلك مساندة مبادئ حقوق الإنسان. ولابد أن نفهم هذه المشكلة أيضاً فى إطار المخاطرة التى قد يتحملها هؤلاء النشطاء فى مواجهة أنظمة عربية قمعية.

**ثانياً:** التوجه نحو خلق منظمات لها صفة المؤسسية والإلتزام بالقواعد الحاكمة لها. يبدو أن العرب المعاصرين يفتقدون الثقة تماماً فى أشكال التنظيم الحديثة بشكل عام. وهذا الأمر يمكن تفسيره بالإشارة إلى فجوة الحداثة التى تمر بها المجتمعات العربية حالياً. ومن الواضح أن المنظمات العاملة فى المجالات السياسية والمدنية ليست فقط قليلة العدد بل أنها تتعرض كذلك للإنكماش. ولاشك أن الإنقسامات والإنشقاقات وتجزئة الأحزاب السياسية قد تكون أحد الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة، وتظهر السهولة التى تندلع بها الأزمات داخل منظمات حقوق الإنسان نفسها مدى هشاشة الإلتزام التنظيمى بشكل عام.

**ثالثاً:** مايتعلق بالثراء والتعددية فى ثقافة ما حيال القضايا ذات الصلة بالصالح العام والمنافع الجماعية. تتجه الثقافات نحو إنتاج نظم فرعية مهمتها حل المشاكل فى المجالات العامة لتعظيم المنافع العامة بدون أن يتطلب ذلك التدخل المباشر للدولة فى إدارة وتحقيق هذه المنافع. وعلى سبيل المثال فإن مؤسسة الأوقاف لها جذور عميقة فى الثقافة العربية الإسلامية. ولكن مع الإتجاه الكاسح لخلق المؤسسات والأجهزة البيروقراطية قامت الحكومات بالإستيلاء على هذه الهيئات، ولم تأت ببديل ليعمل فى مجال متابعة الصالح العام بما فى ذلك قضايا حقوق الإنسان. وهذا ببساطة هو السبب فى أزمة الركود الإقتصادى والمالى الذى تعانى منه المنظمات غير الحكومية في العالم العربى بما فى ذلك منظمات حقوق الإنسان.

**رابعاً:** توافر ثقافة قادرة على حل النزاعات سلمياً. فكل مجتمع يتجه نحو تطوير وتنمية مجموعة من الرموز الثقافية المرتبطة بالحل السلمى للنزاعات. والثقافة العربية الإسلامية غنية بمثل هذه الرموز. وعلى الرغم من ذلك، وبسبب تعمق كثرة من التشوهات، فإن هذه الثقافة تبنت موقفاً آخر يميل أكثر نحو الإستقطاب وتوتير المواقف بدون وضع إعتبار كاف لإمكانية حل النزاعات سلمياً. وفى هذا الإطار فإن المناظرات التى تتم داخل منظمات حقوق الإنسان سرعان ماتتصاعد وتتفجر لينتج عنها أزمات ودعاية عنيفة وإنقسام سياسى.

### ج. الثقافة المتميزة للجيل الجديد

بينما يتميز الجيل المؤسس لحركة حقوق الإنسان الدولية والإقليمية بالإعتدال في اسلوب عمله، تأثر الجيل الذى يقود الحركة حالياً بأفكار أكثر راديكالية وبالميل لتطبيق خبرته القديمة فى العمل الجماهيرى المفتوح مثل الجامعات والحركات العمالية. كان الجيل السابق ناجحاً فى تحقيق نتائج ملموسة - وإن كانت فردية - فى مواجهة الحكومات المستبدة. ولكن بدا هذا الإنجاز أقل من المطلوب بالنسبة للجيل الذى يتولى القيادة الآن، والذي يسعى إلى تحقيق تحولات واسعة النطاق للمجتمعات من خلال مبادئ حقوق الإنسان.

وبالرغم من ذلك، فإن الثقافة المتميزة للجيل الجديد تبدو وكأنها تقترب به من موقف الأمة، فالعلاقات بالحكومات غير طيبة بالمرة، وردود فعل الرأي العام- فى وضعها الراهن- غير مناسبة للتعويض عن النتائج الملموسة والفردية التى كان الجيل المؤسس قادراً على تحقيقها بأساليبه المحافظة والمعتدلة. ومن الملحوظ أيضاً أن الثقافة السياسية الخاصة بالجيل الجديد من القيادات تميل أكثر إلى المواقف القتالية حتى فى علاقتها بالأقسام المختلفة من الحركة نفسها.

## ٥- مشاكل البناء المؤسسى

كل المشاكل التى سبق ذكرها تلقى الضوء على عمليات إنشاء وتطوير مؤسسات الدعوة لحقوق الإنسان. فالمشكلات القانونية، ومشكلات النقص النسبى فى الشرعية الثقافية، وتسييس أنشطة حقوق الإنسان تتضافر لتجعل الموارد المادية والبشرية المتاحة لحركة حقوق الإنسان ضئيلة، وبالتالى فإنها تساهم فى الضعف المؤسسى لمنظمات حقوق الإنسان فى الوطن العربى.

وإلى جانب هذا، هناك مشكلات متعلقة بالبناء المؤسسى نفسه ويمكن تفصيلها كما يلى:

### أ. النقص في بناة المؤسسات الموهوبين

تعانى كل الجماعات المهنية العربية اليوم - ومن ضمنها جماعة رجال الأعمال - من المستوى الضعيف لتدفق عرض بناة المنظمات وأصحاب المهارات الإدارية. ويعود ذلك إلى هيمنة الأساليب والخبرات البيروقراطية فى المجتمعات العربية الحالية. ويمكن أن نجزم أن هذا

هو السبب الرئيسى وراء التخلف عامة ووراء الضعف المنسوب للمجتمع المدنى ككل. فضلاً على ذلك، فإن المديرين الموهوبين عادة لايفضلون العمل فى مجال حقوق الإنسان الذى يجذب المثقفين النشطاء المهتمين بالحرية التامة أكثر من إهتمامهم أو إلتزامهم بالقواعد والمهارات التنظيمية، فهذه المهارات تعني الإلتزام بحد أدنى من القواعد المهنية والوظيفية. وبالتالى فإن منظمات حقوق الإنسان تتبع إما منهجاً وطريقة عمل مفككة، أو تدفع نحو نوع من السياسة الجماهيرية التى تشبه الحركات الطلابية وتكون ذات عواقب سلبية على المعايير المهنية للأداء والإنجاز. والواقع أن خبرات وتراث بعض الأفراد المعدودين من القيادات الموهوبة فى بناء وإدارة المؤسسات هو الذى خلق وأبقى عدداً من منظمات حقوق الإنسان العربية حية ومتطورة حتى الآن. غير أنه يصعب كثيراً تعويض هذا العدد المحدود من المؤسسين والقادة المهنيين عندما تضطرهم ظروف الحياة لمغادرة ساحة أو منظمة ما لحقوق الإنسان.

### ب. مشكلة النوع والهيكل

بسبب الإختلافات في حالات النشأة والنظام القانونى والمرجعية، تختلف منظمات حقوق الإنسان العربية إختلافاً كبيراً في سماتها وهيكلها التنظيمى. يكفى في نطاق هذه الورقة أن نعرض من هذه الإختلافات إلى ثلاثة أبعاد: الإنفتاح مقابل الإنغلاق، النظام المرن مقابل النظام الصارم، والديمقراطية مقابل المركزية.

تُعتبر منظمة الحق فى فلسطين نموذجاً للمنظمات المنغلقة، فى الوقت الذى تُعتبر فيه المنظمة المصرية ذات عضوية مفتوحة ولكل منهما الحجج المؤيدة والمعارضة. كما أن بعض المنظمات مبنية على نظام الحصص في المناصب القيادية – حيث يحصل كل تيار رئيسى فيها على عدد من المقاعد فى الهيئة المنظمة أو المجلس. وترفض منظمات أخرى هذا النظام قانونياً ولكنها تتبعه بطريقة أو بأخرى. أما المنظمة العربية لحقوق الإنسان فقد تأسست بشكل مركزى، وتولت إنشاء منظمات فرعية في الأقطار العربية، ولكن من دون أن يكون للجمعية العمومية – التى يُنتخب أعضاؤها من المنظمات الفرعية – دور قوى. وعلى الجهة المقابلة تتيح بعض المنظمات القطرية للجمعية العمومية السلطة العليا داخلها.

وكل من هذه الخيارات لها أسبابها الوجيهة. ويهمنا هنا الإشارة إلى المشكلات المتفجرة فى

المنظمات ذات العضوية المفتوحة. فبينما يتيح هذا للحكومات القدرة على التلاعب بالمنظمات من الداخل عن طريق حشد أنصارها، فإن هذه لم تكن إحدى المشكلات العملية الكبيرة إلا بالنسبة للرابطة التونسية. بينما تنشأ المشكلة بسببين: الأول هو تنافس التيارات السياسية على السيطرة على منظمة ما عن طريق حشد أنصارها بين عضوية المنظمة. وقد كانت هذه هى المشكلة التى تفجر بسببها الصراع فى الجمعية العمومية للمنظمة المصرية فى مقتبل عام ١٩٩٤. أما السبب الثانى فيتعلق بالمستوى المنخفض نسبياً لإلتزام عموم الأعضاء بمبادئ حقوق الإنسان، فى مقابل قوة إلتزامهم السياسى. وبالرغم من هذه المشكلات فإنه يصعب القبول بالحجج القائلة بضرورة التحكم الصارم فى العضوية، ذلك أن الحاجة للفوز بدعم وتأييد أعداد كبيرة من المواطنين، بالإضافة إلى ضرورات الممارسة الديمقراطية ذاتها، تستلزم فتح عضوية منظمات حقوق الإنسان لأكبر عدد من النشطين والعاطفين.

إن المشكلات التى تعانى منها حركة ومنظمات حقوق الإنسان العربية هى محصلة التفاعل بين عدد كبير من العوامل المتنوعة وذات الجذور العميقة فى الواقع العربى الثقافى والسياسى والقانونى. ومن ثم فإن معالجة هذه المشكلات والتعامل مع أوجه القصور المختلفة التى تعانى منها الحركة العربية لحقوق الإنسان لن يتم بين يوم وليلة، وإنما يحتاج لجهد دؤوب وممتد على جبهات متعددة. ومع هذا فإن علينا أن ندرك أن جانباً كبيراً من هذه المشكلات هو نتاج لتطور تاريخى طويل للمجتمعات العربية، وأنه يصعب على منظمات حقوق الإنسان أن تحل المشكلات المترتبة على هذه التطورات التاريخية مالم تتجاوز المجتمعات العربية نفسها أسباب و أعراض التأزم فيها. وبالتالى فإن المبالغة فى جلد الذات لن يكون لها سوى نتائج سلبية، فربما كان كل ماتطمح حركة حقوق الإنسان فيه هو أن تنجح فى الحد من وطأة المشكلات المجتمعية عليها. وقد يكون هذا هو المجال المفتوح أمام مناضلى حقوق الإنسان لإظهار وتطوير قدراتهم الإبداعية لصالح تطوير حركتهم ومجتمعاتهم.

# العلاقات الدولية للحركة العربية لحقوق الإنسان*

إبراهيم عوض**

## مقدمة

نشأت أولي المنظمات العربية غير الحكومية الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والإرتقاء بها في السبعينيات. لكن إنشاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان في ١٩٨٣ كان نقطة التحول الأساسية. فقد كانت المنظمة العربية، بلا شك، قوة دافعة شجعت عدداً من مواطني أقطار عربية مختلفة علي الإنخراط في تحرك ملتزم في مجال حقوق الإنسان. وهكذا أقيمت منظمات لحقوق الإنسان في عدد من البلدان، وبحلول نهاية الثمانينيات كانت هناك بالتأكيد حركة عربية لحقوق الإنسان. وبالتوازي مع هذه العملية، تطور نشاط حقوق الإنسان في الاراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل والمعزولة عن بقية العالم العربي. وفي النهاية انضم النشاط الفلسطيني لحقوق الإنسان إلي المنظمات العربية غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان وأصبح جزءاً لا يتجزأ من الحركة العربية لحقوق الإنسان.

ومع ذلك، فكون الحركة قد ظهرت للوجود لا يعني أنها حازت وسائل الاستمرار. فقد كانت، في الواقع، وليداً ضعيفاً ومعوقاً. وقد نبع هذا الضعف من مصدرين. أولهما علاقة المنظمات بالسلطات، إذ واجهت مصاعب قانونية وسياسية. وانحدر وضع بعضها، وقد فشلت في الحصول علي الإعتراف القانوني من السلطات كجمعيات مجتمع مدني، إلي وضع منظمات الأمر الواقع، لتصبح مهددة يومياً في وجودها ذاته. والتف بعضها حول حاجز الإعتراف باللجوء

* قُدمت هذه الورقة إلي مؤتمر الجمعية الدولية لدراسات الشرق الأوسط- عمان -أبريل ١٩٩٦ بالإنجليزية، وقام بترجمتها إلى العربية مجدى النعيم وسبق نشرها في مجلة رواق عربي، العدد الثالث، يوليو ١٩٩٦.

** مستشار بمنظمة العمل الدولية وعضو مجلس أمناء مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

الي مناورة قانونية، فحصلت بذلك علي وضع قانوني لكنها ما زالت مهددة، إذ تستطيع السلطات في أي يوم الإحتجاج بالمناورة لحظرها قانوناً. وحصلت فئة ثالثة علي الإعتراف بها كمنظمات غير حكومية لكنها أضعفت بسبب الموقف العدائي الذي تبنته السلطات العامة منها.

وكان غياب الموارد المالية والبشرية المدربة للإضطلاع بالوظائف وتحقيق الأهداف التى وضعتها المنظمات العربية لنفسها، مصدراً ثانياً للضعف. وإذا كانت السلطات العامة قد حرمت المنظمات من الإعتراف القانونى، فقد كانت مجتمعاتها غير قادرة على توفير الموارد المالية الضرورية لها لأسباب تتراوح من الفقر إلى الخوف من نتائج هذا الدعم. ولم يكن لدى معظم المواطنين المهتمين بالدفاع عن حقوق الإنسان والإرتقاء بها، الإمكانيات المالية التى تتيح لهم دعم المنظمات العربية غير الحكومية الناشطة فى مجال حقوق الإنسان. والأكثر أهمية من ذلك، أن الموقف العدائى الذى تبنته السلطات العامة من هذه المنظمات قد أخاف المواطنين المهتمين والقادرين مالياً من تقديم الدعم الذي كانت هذه المنظمات في حاجة ماسة إليه. كانت حقوق الإنسان مجالاً جديداً من النشاط فى البلدان العربية. لذلك كان التدريب على الإضطلاع بالوظائف بشكل فعال ومحترف معدوماً. وعلى أية حال كانت الأنظمة السلطوية السابقة أو الراهنة قد قضت على أى تقاليد للمشاركة فى الحياة العامة ربما كانت موجودة من قبل.

كان الأعضاء المؤسسون للمنظمات العربية غير الحكومية الناشطة فى مجال حقوق الإنسان يدركون، وهم ينشئون منظماتهم، أن النظام المؤسسى الدولى لحقوق الإنسان مفتوح لهم على مصراعيه. وقد تحددت مرجعية هذه المنظمات وفقاً للصكوك التى تشكل جزءا من هذا النظام الدولى. لذلك فقد كان مشروعاً أن تنضم المنظمات الناشئة إلى شبكة المؤسسات التى تشرف، بوسائل متباينة، على إحترام المعايير الواردة فى هذه الصكوك أوتراقب تطبيقها أو تروج لها. وتعتبر هذه الدراسة أن مصدرى الضعف المشار إليهما آنفاً هما المحدد الأول لإندماج المنظمات العربية التى ولدت فى السبعينيات والثمانينيات فى النظام الدولى لحقوق الإنسان. ويرى المقال هذا الضعف على أنه قطب في "متواصل"، بمقدار ماتقترب المنظمة منه، بمقدار ما يعظم إندماجها فى النظام الدولى.

لكن هناك محدداً ثانياً لهذا الإندماج متباين الدرجة فى النظام الدولى. ويتشكل هذا المحدد من عدد من الخصائص، هى الخلفيات الايديولوجية والإنتماءات الجيلية لمؤسسى وناشطى المنظمات العربية غير الحكومية الناشطة فى مجال حقوق الإنسان. اذ يبدو القوميون العرب والإسلاميون والشخصيات العامة، التى كانت نشطة فى السياسة العربية الرسمية فى الستينيات، عازفين عن الإنخراط فى تفاعلات واسعة مع الفاعلين الآخرين فى النظام الدولى. وعلى خلاف ذلك، يعتبر مؤسسو المنظمات والناشطون ذوو الخلفية اليسارية، خاصة لو كانوا قد اكتسبوا قيماً ليبرالية، بالإضافة إلى الليبراليين، ميالين إلى إنخراط أكبر فى النظام الدولى. كذلك، فإن ناشطاً فى العشرينيات أو الثلاثينيات أو الأربعينيات من عمره فى أوائل التسعينيات يكون أكثر انفتاحاً لفكرة المشاركة الكاملة فى هذا النظام من ناشط آخر فى ستينياته أو سبعينياته. نخلص مما سبق إلى أن عضو المنظمة التى تفتقر للإعتراف القانونى والمحرومة من الموارد والذى يتراوح عمره من ٢٥ إلى ٥٠ عاماً والذى يحمل أفكاراً ليبرالية سيكون الأكثر إنفتاحاً لفكرة إقامة علاقات مع أكبر عدد من الفاعلين الخارجيين.

ترمى هذه الدراسة إلى إختبار الفرضيات المذكورة آنفاً. أولاً، ستتناول الدراسة النظام المؤسسى الدولى لحقوق الإنسان ومشروعية الإنضمام له. وثانياً، ستعالج محددات الإندماج المتفاوت الدرجة فى النظام الدولى. واخيراً، ستتعرض الدراسة بإيجاز لأنشطة المنظمات التى تدرسها. والواقع، أن الإختبار الحقيقى لمشروعية الإندماج فى النظام الدولى هو تعزيز قضية حقوق الانسان بالتوسع الأفقى في الأنشطة أو التعمق الرأسى فى واحد منها، وكذلك بالوصول إلى أكبرعدد أكبر من المستفيدين المحتملين منها.

ستركز الدراسة، بشكل خاص، على ثلاث من المنظمات العربية غير الحكومية العاملة فى هذا المجال، وهي تحديداً: المنظمة العربية لحقوق الإنسان والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان. وستلجأ أيضاً إلى بعض الأمثلة المتعلقة بمنظمة "الحق" الفلسطينية لحقوق الانسان. وبمنطق المخالفة ستشير الدراسة من حين لآخر إلى حالات المنظمات العربية غير الحكومية المعترف بها قانوناً والتى تحتفظ بعلاقات جيدة مع السلطات فى بلدانها.

## النظام المؤسسى الدولى لحقوق الإنسان

لقد طُرحت مسألة مشروعية الإنضمام إلى النظام المؤسسى الدولى لحقوق الانسان مراراً فى مختلف البلدان العربية، ولم تكن السلطات العامة وحدها التى طرحتها. فقد ارتفعت نبرة الإعتراض وبلغت حد الإتهامات الصريحة بما يقترب من الخيانة، كلّما تعاظم إندراج المنظمة العربية المعنية فى النظام الدولى. إن هذه قضية ذات أهمية كبيرة. لذلك ينبغى هنا إلقاء بعض الضوء على كيفية ظهور النظام المؤسسى الدولى لحقوق الإنسان إلى الوجود من ناحية، وعلى مبرر الإنضمام إليه، من ناحية أخرى.

يبين التاريخ أن هناك ضرورة لحماية حقوق الأفراد والمجموعات، ويمكن أن تكون الدولة هى المرتكب، أو الشريك الصامت فى أى إنتهاك لهذه الحقوق. وفى نفس الوقت، فكل دولة غيورة على ضماناتها وصلاحياتها السيادية. وقد كانت ضمانات الحقوق تقليدياً موضوعاً لولاية القضاء المحلى فحسب. لذلك فإن أى وسائل دولية فعالة للتطبيق، تعد وسائل ذات طبيعة ثورية. وقد كان ميثاق الأمم المتحدة بداية لهذا التوسع الثورى لحقوق الإنسان ولإعتبارها مجالاً يتسع للإهتمام الدولى.(١)

وبالاضافة إلى الاعتبارات التاريخية، تكمن ضمناً وراء الموقف الذى تبناه الميثاق فكرة أن حقوق الإنسان هى حقوق يجب أن يتمتع بها كل إنسان لمجرد انه إنسان.(٢) وفى العالم المعاصر هناك عدد من الترتيبات المؤسسية تُعنى بالإرتقاء بحقوق الإنسان وحمايتها. وهذه الترتيبات هى مجموعات متسقة من المعايير والإجراءات التى يُنتظر من الدول أن تعامل بمقتضاها الأفراد والمجموعات فى العالم كله أياً كانت جنسيتهم. وإذا كانت هناك توقعات كهذه، فيمكن أن يُقال أيضاً، إن مجتمعاً عالمياً قد ظهر للوجود يضم بين أعضائه الأفراد ومجموعات لاتتصف بصفة الدولة non-state group بجانب الدول، وأن المبادئ القديمة للمجتمع الدولى مثل السيادة وعدم التدخل لم تعد مطلقة.(٣) لذا يمكن أيضاً إعتبار الميثاق ثورياً، لأنه كان وراء قيام مجتمع عالمى.

على الطريق من المجتمع الدولى إلى المجتمع العالمى يمكن تحديد عدد من المؤشرات التى تكشف عن تحول حقوق الإنسان إلي موضوع للإهتمام المشترك. أول هذه المؤشرات هو

إنضمام الدول إلى الإتفاقيات المختلفة لحقوق الإنسان. والمؤشر الثاني هو العمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة فى موضوع حقوق الإنسان، وهنا يكتسب حق الأفراد فى تقديم شكاوى ضد الدول التى تشكل منظمة الأمم المتحدة أهمية خاصة. ومثال على ذلك هو إجراءات القرار رقم ١٥٠٣ للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التى تنص على أنه يجوز إتخاذ إجراء فى شأن بلاغات الأفراد حول النمط المتواصل من الإنتهاكات.(٤) ومثال آخرهو آلية شكاوى الأفراد التى ينظمها البرتوكول الإختيارى الملحق بالعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية.

وقد يكون مستوي التنظيم غير الحكومي في مسألة حقوق الإنسان هو المؤشر الأكثر مصداقية علي ظهور مجتمع عالمي، إذ يمكن القول هنا بأن الأفراد والمجموعات التي تتصدى لمسألة حقوق أخوتهم في الإنسانية لا يثقلهم واجب حماية هذه المصلحة أو تلك من المصالح السياسية أو الإقتصادية. ويمكن أن يكون مبدأهم هو فكرة أن الإعتداء علي حقوق أي شخص في أي مكان هو في ذات الوقت إعتداء علي انسانيتهم، ويحط من قدرهم. ويمكن النظر للمنظمات غير الحكومية التي تعمل وفقاً لهذا المبدأ على أنها تعبر عن وجود المجتمع العالمي وعلى أنها تدعم هذا الوجود بوضوح في آنٍ معاً.(٥)

وقد وسع چوهان جالتونج هذا المنظور، فهو ينظر للمجتمع الحديث باعتباره ذي ثلاثة مكونات: الدولة ورأس المال والناس، والأخيرون منتظمون في جمعيات تشكل المجتمع المدني(٦). وعلى المستوى الدولي المكونات الثلاثة موجودة في شكل منظمات دولية حكومي Intergovernmental Organizations تنتظم في تراتب تقف علي قمته الأمم المتحدة، وعلى شكل شركات عبر وطنية Transnational Corporations تنتظم في تراتب غير رسمي تحدد أصول كل منها موقعها فيه، وعلى شكل منظمات غير حكومية دولية تنتظم في تراتب غير رسمي تحدد أصول كل منها موقعها فيه، وعلي شكل منظمات غير حكومية دولية تنتظم في تراتب غير رسمي يحدد موقعها منه حجم العضوية، مثلها فى ذلك مثل الدول. ولقد استبدلنا هنا منظمات غير حكومية، من بلدان معينة تتفاعل مع فاعلين خارجيين بمنظمات الناس التي يضمنها جالتونج في المستوي الثالث. وبمزج المستويين يظهر النظام القائم على الدول والنظام القائم على الشركات عبر الوطنية ونظام المجتمع المدني. وينصب اهتمامنا هنا علي النظامين الأول والثالث. فالدولة تُعتبر مرتكباً محتملاً للإنتهاكات، ومطبقاً لحقوق

الإنسان. وبالطبع يمكن أن تكون الدولة أيضاً ضحية للعدوان الخارجي أو للحرب الداخلية؛ لكن الحالة الأولي تقع في دائرة اختصاص القانون الدولي العام، ويُنظر للأخيرة باعتبارها "سياسة"، بمعني أنها محكومة بأنواع أخري من القواعد. ويدخل المجتمع المدني مسرح الأحداث بدور مزدوج كضحية وكمطبق لحقوق الإنسان(٧). وواضح أن الناس في المجتمع المدني يمكن أيضاً أن يكونوا منتهكين لحقوق الإنسان، لكن هذا يعالجه القانون الجنائي ما لم تُوجه الإنتهاكات ضد الدولة، وفي هذه الحالة يعود الحديث عن "السياسة". وبينما يمكن أن تُشَل الدولة بسبب التنازع بين إغراء خرق حقوق الإنسان وواجب تعزيزها، لا يشهد المجتمع المدني تنازعاً مشابهاً. فأن تكون ضحية لإنتهاكات حقوق الإنسان وأن ترغب في تطبيق هذه الحقوق هما أمران يتفقان مع بعضهما البعض. ومن هنا فقط يأتي حماس المجتمع المدني وغموض النظام القائم على الدولة. والخلاصة واضحة: لن يكون لحقوق الإنسان معنى في العديد من البلدان، إن لم يكن كلها، بدون المجتمع المدني- أى بدون المنظمات غير الحكومية. واخيراً يطرح جالتونج السؤال الأساسي المتعلق بما إذا كانت هذه المنظمات مؤهلة للإضطلاع بوظائفها. وهو يري هنا تناقضاً: إذا كانت المنظمات مؤهلة بشكل جيد جداً فلابد أن مشكلة حقوق الإنسان أقل حدة(٨) هذا الضعف هو الذي يدفع هذه المنظمات إلي النظام الدولي. ومع ذلك فهي لا تنخرط كلها في هذا النظام بنفس الدرجة. ومحددات هذا السلوك المتباين هو موضوع القسم التالي من هذه الدراسة.

## محددات الإندماج في النظام المؤسسي الدولي

توضح محددات الإندماج المتباين للمنظمات العربية غير الحكومية في النظام المؤسسي الدولي لحقوق الإنسان العلاقة بين المستويين المحلي والدولي لمعالجة هذه الحقوق. وتُعتبر المواقف التي تتبناها الحكومات من هذه المنظمات هي المحدد الأول. والإعتراف القانوني بهذه المنظمات هو شاغلنا هنا، ويتصل به الموقف السياسي الذي تتخذه الحكومات من المنظمات. ونحن ننظر إلى الموارد المالية، التي يتم تأمينها من مصادر محلية، باعتبارها ذات صلة وثيقة بالوضع السياسي والقانوني للمنظمة. وتشكل الخلفيات الأيديولوجية لمؤسسي أو قادة هذه

المنظمات المحدد الثاني. وهذه الخلفيات الايديولوجية مرتبطة بالإنتماءات الجيلية لنفس هؤلاء الأفراد. ونستعرض فيما يلى الأبعاد المفاهيمية لهذين المحددين ونقوم بتطبيقهما على حالات محددة.

### ١- المواقف التي تتخذها الحكومات من المنظمات

تحدد المواقف التي تتبناها الحكومات من المنظمات العربية غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان درجة إنخراط هذه المنظمات في النظام المؤسسي الدولي لحقوق الإنسان. فالمنظمة التي تعترف بها قانوناً حكومة البلد التي تنشط فيها ستكون أقل توجهاً نحو النظام الدولي من منظمة لا تلقي هذا الإعتراف. وإذا كانت الحكومة المعنية لا تتخذ موقفاً سياسياً معادياً لهذه المنظمة، يتناقص هذا التوجه إلي أبعد حد. وقد تتلقي المنظمة المستفيدة من موقف كريم كهذا مساعدة مالية من الحكومة كذلك. وسيمكنها هذا الوضع، علي الأقل، من السعي إلى الحصول على المساهمات المالية من الأفراد الذين لن يردعهم الخوف من العواقب. وإذا نظرنا إلى الأمر من زاوية أخري، لأمكننا القول إن الشروط الملحقة بالاعتراف القانوني بمنظمة ما تحد من فعالية تحركها، وبالتالي، من مصداقيتها. لذلك، سيتردد النظام الدولي فى إدماجها، أو فى إقامة علاقات ذات معني، معها. وتثبت جمعية أنصار حقوق الإنسان المصرية صحة هذه الفرضية. فقد تمتعت هذه المنظمة، التي نشأت في نهاية السبعينيات في اطار القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ للجمعيات الأهلية، بحياة هادئة. فهي لم تتعرض، في أي لحظة، لغضب الحكومة بمعنى انها لم تعان من عدائها. كذلك كانت مشاركتها في النظام الدولي محدودة، هذا إذا كانت موجودة أصلاً. فقد كانت الجمعية عضواً في شبكة الاتحاد الدولي لحقوق الانسان، لكنها استبعدت منه في ١٩٩٥ لانها لم تدافع بنشاط عن حقوق الانسان. إن معظم المنظمات العربية غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان لا تتمتع بالإعتراف القانوني أو يُنظر لها بعداء من جانب الحكومات. لذلك فهي تسعي، لدرجة تزيد أو تقل، إلي الإندماج، فى النظام الدولي لحقوق الإنسان أو إلى إكتساب حمايته.

لم يستطع مؤسسو المنظمة العربية لحقوق الإنسان عقد الإجتماع التأسيسي لمنظمتهم في أي بلد عربي. وعندما تأسست رُفض منحها الوضع القانوني في العاصمة المصرية، حيث

اختارت إقامة مقرها. وعندما قدمت في ١٩٨٦ طلباً لمنحها الوضع الإستشاري (الفئة الثانية) في المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة، قوبل طلبها بعداء شديد من قبل الحكومات العربية. بل ورغم أن عمان كانت هي العضو العربي الوحيد في لجنة المنظمات غير الحكومية التابعة للمجلس في دورة أبريل ١٩٨٧، فقد سارع مندوبو الحكومات العربية الأخري إلي حضور اجتماعاتها. ولم يدخر المتحدثون باسم الجزائر والعراق وعمان وسوريا كل ضروب الإتهامات أو الإهانات للمنظمة. وعلي العكس من ذلك عبر مندوب فرنسا عن وجهة نظر ذهبت إلي أنه لا يستطيع أن يصدق أن منظمة لحقوق الإنسان تضم في عضويتها قانونيين وأكاديميين وصحفيين ... يمكن أن تضمر نوايا غير نزيهة كما ذكر المندوبون العرب. وساند المندوب السويدي إقتراحاً سوفيتياً بمنح المنظمة العربية الوضع الاستشاري (من الفئة الثالثة)، لكن لم تُجد كل الجهود الرامية إلي التوصل إلي حل وسط.(٩) وقد حصلت المنظمة اخيراً علي الوضع الاستشاري فى المجلس في ١٩٨٧. ومع ذلك فقد قاد رفض الحكومة المصرية الاعتراف بها، وهو الموقف الناتج جزئياً عن عداء الحكومات العربية للمنظمة، إلي أن تسحب المنظمة طلباً لها للحصول علي وضع مماثل لدى منظمة الامم المتحدة للثقافة والتربية والعلوم (اليونسكو). وفي الواقع، أن دستور اليونسكو يشترط، لحصول أي منظمة علي الوضع الاستشاري، أن تكون قد تشكلت رسميا. وقد حصلت المنظمة أيضاً علي الوضع الاستشاري لدى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. ولا حاجة بنا للقول أن وضع المنظمة الإستشاري لدى المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة وما نتج عنه من اتصالات مع مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ووضعها لدى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بالإضافة إلي علاقات العمل التي تقيمها مع منظمات غير حكومية دولية مثل منظمة العفو الدولية واللجنة الدولية للحقوقيين، كل هذا قد وفر للمنظمة الحماية ضد عسف الحكومات العربية. ومن الناحية الأخري يمكن أن نعتبر هذه العلاقات ضمانة للجدية في سلوك المنظمة. وقد تشكل الجهود التي تُبذل حالياً مع الحكومة المصرية، للتوصل إلي بروتوكول يحكم أنشطة المنظمة، قيداً عليها. فإذا تم التوصل إلي هذا البروتوكول ربما قل اعتمادها النسبي علي النظام الدولي. كذلك ربما أدي مثل هذا البروتوكول إلي حرص المنظمة على الإحتفاظ بعلاقات طيبة مع الحكومة المصرية. ولا يمكن اعتبار أن المواقف غير الودية التى إتخذتها الحكومات منها قد

أثرت تأثيراً كبيراً علي وضعها المالي. إذ أن دستورها يمنعها من تلقي المساعدات من الحكومات، كما انها استفادت من دعم مالى سخى من بعض الأفراد العرب. (١٠)

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان هي حالة أخري من حالات رفض الإعتراف القانوني. وقد تقدمت المنظمة، التي تأسست في ١٩٨٥ للتسجيل تحت القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المذكور آنفاً. وليس مُستغرباً أن الطلب قد رُفض بسبب وجود منظمة أخري، أي جمعية أنصار حقوق الإنسان، وهى غير الموجودة في الواقع، تعمل على تحقيق أهداف شبيهة منذ تأسيسها في ١٩٧٥. وتنص المادة ١٢ من القانون رقم ٣٢ على أن للهيئة الإدارية أن ترفض إعلان تأسيس منظمة ما، بعد التشاور مع إتحاد الجمعيات المعني، إما لأن المجتمع لا يحتاج أنشطتها أو بسبب وجود جمعيات أخري تلبي نفس هذه الحاجات. سوء النية يبدو هنا بيناً. فقد قام قرار رفض التسجيل، الذي أصدرته إحدي هيئات وزارة الشئون الإجتماعية، علي أساس الرأي الذي حصلت عليه من الإتحاد الإقليمي للجمعيات. ولقد أشار الاخير بتأجيل الموافقة علي التسجيل لأسباب عديدة، من بينها أن هدف المنظمة هو القيام بأنشطة سياسية، مما يخالف القانون رقم ٣٢، وأنه يجب الحصول أولاً علي موافقة وزارتي الخارجية والداخلية. والواقع، هو أن المشكلة تكمن في القانون رقم ٣٢ نفسه أكثر مما تكمن فى قرار وزارة الشئون الإجتماعية أو فى وجهة نظر الإتحاد الإقليمي للجمعيات. فهذا القانون يعطي وزارة الشئون الإجتماعية ووزيرها سلطات واسعة للموافقة أو لرفض تسجيل أي منظمة غير حكومية، ولمراقبة أنشطتها واجتماعاتها، وللإشراف علي ماليتها، ولدمجها مع منظمات غير حكومية أخري، ولتعيين عدد يصل إلي نصف أعضاء مجلس إدارتها، ولحلها لأسباب كثيرة صيغت بشكل فضفاض(١١). وفي الواقع، إن القانون يسعي إلي دمج مجموعات المصالح في جهاز الدولة، لذا، لا يُتوقع أن يتسامح مع منظمات مستقلة لحقوق الإنسان. وجمعية انصار حقوق الانسان هي مثال جيد في هذا الصدد. فمؤسسوها كانوا ليبراليين حسني النية، لكن الحكومة سرعان ما سطت علي جمعيتهم بتطبيقها لمواد القانون رقم ٣٢. وعلي عكس المنظمة العربية لحقوق الإنسان، لم يكن باستطاعة المنظمة المصرية لحقرق الإنسان التطلع إلي الحصول علي الوضع الاستشاري لدى هيئة دولية مثل المجلس الثقافى والإجتماعى إذ أنه يشترط أن تضطلع المنظمة التي تتقدم بطلب الوضع الاستشاري بأنشطتها في عدد من البلدان الأعضاء. ولا يمكن الاعتماد كلية علي الحماية

التي توفرها العلاقات مع منظمة العفو الدولية أو مع اللجنة الدولية للحقوقيين. وفي الواقع فقد رفضت الحكومة تأسيس فرع مصري لمنظمة العفو. ولا تستطيع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، كذلك، أن تعتمد علي دعم مالي سخي من قبل أفراد. وكذلك انقطعت المساعدة التي كانت تقدمها المنظمة العربية لحقوق الإنسان. لذلك كان عليها إما أن تغلق أبوابها أو أن تدخل في علاقات مع مؤسسات خارجية، بما في ذلك علاقات ذات طبيعة مالية. وفي ١٩٩١ اختارت المنظمة المصرية هذا الخيار الاخير وهو الذي كانت تدور المناقشات حوله في السنتين السابقتين.

أما مؤسسا مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، الذي نشأ في ١٩٩٣، فقد إستفادا من خبرة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومن التحليلات المتتالية للقانون رقم ٣٢. ففكرا مباشرة فى تسجيل المركز كشركة مدنية. وهذا خيار كان يأخذ به فعلاً عدد من مراكز البحوث، التي قامت لأغراض غير ربحية، للتغلب علي المصاعب التي تثيرها الحكومة. والقرين لهذا الحل هو البحث عن الدعم (مالياً أو غير مالى) من المؤسسات الإجنبية. وبما أن البحث لا يعرف الحدود، فلابد أن اتخاذ القرار هنا كان أكثر سهولة.

وتقدم "الحق"، وهى المنظمة التي تأسست في ١٩٧٩ في مدينة رام الله بالضفة الغربية كمنظمة منتسبة إلي اللجنة الدولية للحقوقيين، أفضل مثال على نتائج العداء الذى تناصبه السلطات لمنظمة لحقوق الإنسان. إن الإحتلال وسياسة الاستيطان الاسرائيلية هي رفض الاعتراف بهوية مميزة للشعب الفلسطيني ولحقه في تقرير مصيره. لذلك فقد كان الشئ المنطقي الوحيد هو أن تُسجل "الحق" مباشرة كشركة فى ظل القانون الأردني. كذلك كان طبيعياً أن يكون تمويلها كله تقريباً، من منح تقدمها المؤسسات الغربية بالإضافة إلي الهبات المقدمة من أعضائها ومن افراد آخرين.(١٢) وحتي لو كان يمكن، افتراضاً، تأمين الدعم المالي من مصادر فلسطينية خاصة، فإن إلتزام المؤسسات الغربية يعني الحماية، أيضاً؛ إذ تستطيع السلطات الإسرائيلية، في أي يوم، أن تنتبه لسهوها وأن تأمر بإغلاق "الحق". لكن هذا يصبح أصعب بالنسبة لهذه السلطات فى حالة وجود دعم غربى.

بعد أن عالجنا الوضع القانوني للمنظمات العربية الناشطة في مجال حقوق الإنسان ومواقف

السلطات العامة منها كمحدد أول لتوجه هذه المنظمات نحو النظام المؤسسى الدولى لحقوق الإنسان، سنركز إنتباهنا فى القسم التالى من هذه الدراسة على المحدد الثانى وهو الخلفيات الأيديولوجية والإنتماءات الجيلية لمؤسسى هذه المنظمات و/أو قادتها.

**٢- الخلفيات الايديولوجية والإنتماءات الجيلية**

تحدد الانتماءات الايديولوجية المختلفة لمؤسسي وقادة ونشطاء المنظمات العربية توجههم نحو النظام الدولي والوحدات المكونة له. وتنتج مواقفهم المتباينة عن تقديرات مختلفة لطريقة عمل هذا النظام. وتتوقف هذه المواقف أيضاً علي مدي تلبية احتياجاتهم وتوقعاتهم وعلي ما إذا كانت معايير وقواعد النظام تتفق مع مثلهم. لكن الأكثر أهمية، لأغراض تحليل مواقف المنظمات العربية المتفاوتة تجاه الفاعلين الخارجيين، هو تقويم مؤسسيها وقادتها وفهمهم للمجتمعات المدنية. فإذا كان لمؤسسي أو قادة منظمة ما نظرة تعددية إلى المجتمع المدني في الغرب وإذا كان هدفهم هو خلق مجتمع مدني تعددى في بلدانهم، فسيكونون منفتحين للغاية تجاه فكرة إقامة كل أنواع الصلات، بما فيها العلاقات ذات الطبيعة المالية، مع الفاعلين الخارجيين. واضح أن هذه أفكار ليبرالية يحملها أفراد يميلون إلي أكبر قدر ممكن من التفاعلات مع النظام الدولي بهدف النهوض بمصالحهم. وعلي العكس من ذلك، فإن أفرادا يحملون رؤية هيجلية عن المجتمع المدني ويرون أنه مندمج في الدولة في الغرب، ولا يسعون لتحرر مجتمعهم المدني من الدولة، سيكونون أكثر تشككاً في الصلات الخارجية، بل وفي خطاب حقوق الإنسان ذاته. وبالطبع فهذه حالة متطرفة لأناس لا يزعمون أنهم جزء من حركة حقوق الانسان؛ ونضعهم في الاعتبار فقط بمدي ما يلقون الضوء علي الفرضية المطروحة هنا. ويقترب منهم بعض مؤسسي وقادة المنظمات العربية: فهم يحملون نفس الافكار لكنهم فقط لا ينكرون صحة خطاب حقوق الانسان. هؤلاء لايهموننا هنا: فلهم علاقات سياسية جيدة مع الدولة التي يربطون بها منظماتهم. ويضعف افتقارهم للمصداقية اي علاقات خارجية يكونون قد اكتسبوها، وهذا هو حال منظمة مثل جمعية انصار حقوق الانسان المصرية. وسيبدأ تحليلنا هنا، في "المتواصل" الذي يمتد من الرفض الصريح الي الاندماج في النظام، بقادة ومؤسسي المنظمات العربية التي تتبني خطاباً لحقوق الانسان وتتصور مجتمعاً مدنياً لا يندمج كلية في الدولة، وينتهي التحليل بمن يقتربون من الليبراليين المذكورين آنفاً.

ولقد أوضح مصطفي كامل السيد مختلف التصورات الموجودة في العالم العربي عن المجتمع المدني. وتقدم قراءة لنتائج بحثه تأييداً للفرضية المطروحة هنا. يعبر بعض المثقفين عن قناعتهم بأن ما تحتاجه البلدان العربية في الوقت الحاضر هو تقوية الدولة العربية، والتي هي عاجزة في هذه المرحلة عن القيام بمهمتها التنموية وهى عرضة لاختراق القوي الاجنبية. ويتطلب المجتمع القوي، من وجهة نظرهم، دولة قوية في المقام الاول. وتوحي الخبرة التاريخية العربية، فى نظرهؤلاء، بأن الدولة عادة، تحت قيادة محمد علي في مصر مثلاً، هي التي بدأت واضطلعت بالاصلاح الاجتماعي. ولن يفيد الخطاب الراهن حول المجتمع المدني سوي في تقويض الدولة العربية الضعيفة. إنه يتفق تماماً مع مصالح القوي الاجنبية، وليس مع مصالح الشعوب العربية. ويدافع عن هذا الموقف اللصيق بالدولة بعض المثقفين الناصريين علي وجه الخصوص، لكنه ربما كان لايعكس رؤية كل القوميين العرب.(١٣) ويبدو ان انصار هذه المقاربة يغفلون ان المجتمع المدني كان وراء اعلان محمد علي والياً علي مصر. وعلى أية حال فهم يقصون انفسهم عن حركة حقوق الانسان، بل عن كل حركة المجتمع المدني.

ويرفض بعض المثقفين الاسلاميين مصطلح المجتمع المدني، الذي «تنبعث منه في وجهة نظرهم رائحة اصله الغربي، والذي يؤكد غلي العضوية في جماعة معينة يُشترط أن تكون مدنية تمييزاً لها عن أي جماعة أخري، خاصة تلك القائمة علي الدين. لذلك، يفضل هؤلاء المثقفون تعبيراً آخرا يستطيع أن يعكس الخصائص الخاصة للثقافة العربية».(١٤) ويعكس هذا الاهتمام بالمصطلح رفض بعض عناصر مفهوم المجتمع المدني، خاصة مكونه العلماني. لكنه يقبل ضمنا، درجة ما، على الأقل، من التمييز بين المجتمع المدني والدولة.

ويعتبر مصطفى كامل السيد، وبحق، ان هذا الموقف الإسلامى شبيه بموقف «بعض القوميين الليبراليين الذين ينادون بالحفاظ علي مفهوم المجتمع المدني،مع تطويعه ليعكس سمات معينة للثقافة العربية ...» ويقترب المدافعون عن وجهة النظر هذه من إعتبار مؤسسات المجتمع المدني هى كل تلك المؤسسات الاقتصادية والثقافية والدينية، التي لا تخضع لنظام واحد موحد تفرضه السلطات العامة، والتي تعمل تحت ظروف تتيح لها التوسع والتجديد والمنافسة مع بعضها البعض والابتكار في أنشطتها.(١٥) والواقع هو أن هؤلاء القوميين الليبراليين يدعون أن هناك جوهراً متمايزا للمجتمع والثقافة العربية يجب دائما الحفاظ عليه بغيرة في كل

التفاعلات مع النظام الدولي. وهم يحترسون من هذا النظام، لكنهم ليسوا منغلقين تماما إزاءه. وهم لم يحاولوا التمييز بين الفاعلين داخل المجتمعات الخارجية، لكنهم حاولوا هذا التمييز في مجتمعاتهم هم. وهذا يعني انهم يقبلون بالمجتمع المدني وبالدولة كمفهومين متمايزين. لذلك فإن منظمات المجتمع المدني المستقلة مطلوبة إلا أنه يجب مراقبة سبل دعمها لحمايتها من التخريب.

واخيرا يعتبر مصطفى كامل السيد ان «أقلية من المثقفين العرب وجدت ان القوة التحليلية لمفهوم المجتمع المدني ستضعف، لو أعطيت معني مختلفا في المفهوم العربي. فالقوة التحليلية للمفهوم تكمن، من وجهة نظرهم، في تمييزها بين المجتمع المدني وكل انماط المجتمع التي ينُظر لها بوصفها غير مدنية. لكن من يتبنون وجهة النظر هذه يختلفون علي البديل الاوروربي لتعريف المجتمع المدني الذي يمكن إستخدامه كنقطة مرجعية. ويؤثر مركز ابن خلدون مقاربة تندرج فى إطار مدرسة لوك LOCK، بينما تفضل مطبوعات مركز البحوث العربية في القاهرة مقاربة ماركسية».(١٦) وهكذا قد تختلف مفاهيم هؤلاء وأولئك، لكنهم كلهم يعترفون بالتمييز الممكن بين المجتمعات الخارجية ودولها، وهم يهدفون الي التمييز بين مجتمعاتهم الخاصة ودولها. ويحاول مصطفي كامل السيد ان يؤلف مركبا من الخطاب المندرج فى مدرسة لوك ومن الخطاب الماركسي. ولأغراضنا هنا، نركز علي فرضيتين من ست فرضيات طرحها الكاتب: ١. في المجتمع المدني تلتزم الدولة بقواعد معينة في التعامل مع الفاعلين المجتمعيين، وتعترف علي وجه الخصوص باستقلالهم؛ ٢. تقبل الدولة والمجتمع ممارسة حق الاختلاف للمواطنين وتحميانه بما في ذلك التعبير عن آراء تختلف عن آراء الغالبية، بشرط ألا تستخدم الأقلية المخالفة القوة لحمل الآخرين علي تبني آرائها.(١٧) وواضح ان الليبراليين والماركسيين يشتركون في الكثير في منتصف وبداية التسعينيات. لقد اقترب الأخيرون، الذين تخلوا عن هدفهم في وضع الدولة فى خدمة قسم من المجتمع المدني، من الليبراليين. فضاقت الفجوة بين الجوانب المعيارية في مفاهيم كل منهم. وقبل بعض الماركسيين ضمناً مبادىء النظرية الليبرالية. وتبناها آخرون صراحة. لذلك، فإن انفتاح هذه المجموعة على النظام الدولي لاينبغى أن يثير الدهشة.

وتعدل الانتماءات الجيلية أحياناً الفرضيات التى تُصاغ علي اساس الخلفيات الايديولوجية.

ويمكن إعتبار أن معظم الافراد المولودين في العشرينيات والثلاثينيات يترددون فى الإندماج كلية في النظام الدولي. لقد شعروا وهم يشبون بالإحباط نتيجة لإستعمار بلدانهم. وشاركوا فيما بعد في حلم القومية العربية العذب. وعندما تحطم حلمهم بسبب الفاعلين الخارجيين، لم يدافع النظام الدولي عنهم بفاعلية، بل أنه اعتدي عليهم فى حالة عظيمة الأهمية. لكن القوميين الذين ارتبطوا بحركة حقوق الانسان تبنوا بعض الافكار الليبرالية، ومن الافضل تسميتهم بالقوميين الليبراليين. فقد جعلتهم الجرعات الليبرالية التي أخذوها يقبلون بدرجة ما من التفاعل مع النظام الدولي. وتسود الايديولوجيا بالنسبة للاقلية من الليبراليين في هذه المجموعة العمرية. أما الافراد المولودون في الفترة من الاربعينيات الي نهاية الستينيات فهم منفتحو الذهن للمشاركة في هذا النظام الدولى. ولو انحدروا من خلفية قومية، فستبطل مجموعتهم العمرية أثر انتمائهم الايديولوجي. وقد يرجع هذا إلى انهم قضوا حياتهم في المعارضة وعانوا من يد الدولة الثقيلة. أما إن كانوا ينحدرون من انتماء ليبرالي او انتقلوا، لمدي يقل او يكثر، من انتماء ماركسي الي انتماء اكثر ليبرالية، فسيكونون الاكثر توقاً للاندماج كلية في النظام الدولي. وبالنسبة لهم فالمتغيران يعزز كل منهما الآخر.

سيكون تحليل مجالس أمناء ومؤسسي المنظمات العربية الثلاث غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الانسان مفيداً في الربط بين هذه المؤسسات وواحدة من المقاربات الثلاث التي حددناها آنفا. إن تحديد الانتماءات الأيديولوجية وتقدير العمر ليس سهلا بالتأكيد. لكن هدف هذه العملية هنا هو مجرد إبراز الخصائص التقريبية لأعضاء هذه الهيئات.

كان لمجالس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان المتعاقبة توجه قومي واضح، وإن كان متناقصاً. فقد ضم المجلس الاول ١٤ قوميا واسلاميين اثنين وثلاثة ماركسيين وثلاثة اعضاء ذوي توجهات عروبية* ويمثلون ٦٣,٦٪ و٨,٧٪ و١٣,٦٪ و١٣,٦٪ علي التوالي من اجمالي العضوية. و ضم المجلس المسئول عن المنظمة في ١٩٩١: ١٣ قومياً واسلامياً واحداً وثلاثة ماركسيين وعضوين ذَوَي توجهات عروبية واربعة ليبراليين ويمثلون ٥٦,٥٪ و٤,٣٪ و١٣٪ و٨,٧٪ و١٧,٤٪ علي التوالي من اجمالي العضوية. وفي ١٩٩٥ ضم المجلس الذي يدير المنظمة ٩ قوميين واسلامياً واحداً ومحافظاً واحداً ** و٦ ماركسيين واثنين من ذوي التوجهات العروبية و٦ ليبراليين يمثلون ٣٦٪ و٤٪ و٤٪ و٢٤٪ و٨٪ و٢٤٪ من مجمل الأعضاء علي

التوالي. وقد تراجع متوسط عمر الاعضاء من ٦١,٦ الي ٥٩,٦ واخيرا الي ٥٩,٢ سنة، وهذا متوسط ما يزال مرتفعاً، بالتأكيد. وبما أن هذه هي خصائص أعضاء المجلس وطالما إستطاعت المنظمات الإعتماد على حصيلة هبات قدمها ممولون أسخياء، فليس مدهشاً أن يكون المجلس قد استمرأ سياسة العلاقات الإنتقائية مع المؤسسات الخارجية. وتركز المنظمة العربية لحقوق الانسان في علاقاتها الخارجية علي الأمم المتحدة حيث أفادها وضعها الاستشاري لدي المجلس الاقتصادي والاجتماعي. فأهلها هذا الوضع لكى تلعب دوراً هاماً خلال التحضيرات للمؤتمر العالمى حول حقوق الانسان في ١٩٩٣ وخلال المؤتمر نفسه. وتكشف المنظمة عن أن أهم الشركاء الخارجيين لها هى منظمات مثل لجنة حقوق الانسان والشعوب التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة العفو الدولية ولجنة المحامين لحقوق الانسان واللجنة الدولية للحقوقيين. وهذه منظمات تنشط في الاشراف علي القواعد ومراقبة انتهاكات حقوق الانسان واصدار التقارير عنها. وهى لا تقدم تمويلاً للانشطة الميدانية أو للبناء المؤسسي رغم انها قد تدرب موظفين من المنظمة العربية بين الحين والاخر. وفي مجال التدريب تحتفظ المنظمة بعلاقات منتظمة مع معهد ستراسبورج الدولي لحقوق الانسان. ومع ذلك يمكن القول ان التراجع المستمر في المكون القومي لمجلس الامناء قد يكون هو سبب التسامح الذي أبدته المنظمة العربية تجاه التمويل الخارجي لأنشطة المعهد العربي لحقوق الانسان. والمعهد العربي لحقوق الانسان أسسه اتحاد المحامين العرب بالاشتراك مع الرابطة التونسية لحقوق الانسان والمنظمة العربية لحقوق الانسان.

فى العام ١٩٨٥ تكون المجلس التنفيذي للمنظمة المصرية لحقوق الانسان من ١٠ اعضاء: ثلاثة من القوميين وثلاثة من الماركسيين المنتقلين نحو مواقع ليبرالية وأربعة من الليبراليين يمثلون ٣٠٪ و٣٠٪ و٤٠٪ من مجمل العضوية علي التوالي. وكان التكوين الايديولوجي للمجلس مناسباً لعلاقات خارجية واسعة النطاق، لكن متوسط عمر الاعضاء (٦٢,٥ سنة) كان مرتفعاً. وكان في الأمانة التنفيذية التي صاغت خطة عمل المنظمة ألطموحة سبعة أعضاء: واحد قومي وواحد ماركسي واربعة ماركسيين تحركوا نحو مواقع ليبرالية وواحد ليبرالي. وكانت النسب المئوية ١٤,٢ و١٤,٢ و٥٧,١ و١٤,٢٪ علي التوالي. وكان متوسط عمر العضوية ٤٥ سنة. هنا كان كلا المتغيرين مناسبين. لم تتخذ الأمانة قرار السعي من أجل

التمويل الخارجي، لكن البرنامج الطموح الذي تم تبنيه كان يؤذن بقرب ذلك. وكان الخيار مابين إتخاذ القرار أو تفكيك المنظمة. وكان المجلس الذي اتخذ القرار حول التمويل الاجنبي في ١٩٩١، بعد سنتين من المناقشات المكثفة، مكونا من ١٥ عضوا: واحد اسلامي واثنين ماركسيين وخمسة ماركسيين تحولوا نحو مواقع ليبرالية وستة ليبراليين. لقد كان التكوين الايديولوجي اكثر ملاءمة. وكان متوسط عمر الاعضاء، ٥٥,٣ سنة، أعلي من متوسط عمر اعضاء الأمانة التنفيذية، ومع ذلك فإنه يندرج بوضوح في المجموعة العمرية التى يُتوقع ان تكون منفتحة نحو علاقات خارجية واسعة النطاق. والمنظمة المصرية هي الآن مراقب في لجنة حقوق الانسان والشعوب التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ومنتمية للاتحاد الدولي لحقوق الانسان؛ وتقيم علاقات مع مؤسسات مثل المفوض السامي لشئون اللاجئين التابع للامم المتحدة والعفو الدولية واللجنة الدولية للحقوقيين ومنظمة مراقبة حقوق الانسان. وهذه مؤسسات معنية بالاشراف علي القواعد ومراقبة الانتهاكات واصدار التقارير حولها. لكن المنظمة المصرية لها علاقات ايضاً مع منظمات مثل برنامج Internship Program ومؤسسة الهبة الوطنية من أجل الديمقراطية National Endowment for Democracy ومؤسسة چون ميريك ووكالة التنمية الدولية الهولندية (NOVIB) والخدمات الدولية لحقوق الانسان Interna-tional Services for Hman Rights والصندوق الدولي Global Fund ومؤسسة فريدريك ايبرت وAgir ensemble pour les droits de l'Homme والمعهد الوطني الديمقراطي للشئون الدولية والمركز الدولي لحقوق الانسان والتنمية الديمقراطية. وهذه منظمات غير حكومية غربية توفر التدريب والموارد الضرورية للترويج والعمل الميداني والاتصالات والنشر والبحوث وانشطة التدريب والبناء المؤسسي في مجال حقوق الانسان.

ويعترف مؤسسا مركز القاهرة انهما قد انتقلا من أصولهما اليسارية نحو مواقع ديمقراطية. ومثل كل الافراد الذين يمرون بتطور مماثل، يمكن إعتبارهما اشتراكيين ديمقراطيين أو ديمقراطيين اشتراكيين. ويبدو أن هذا التطور قد حدث حوالي ١٩٨٠. ويعزو أحدهما قدرا كبيرا من تحوله الي الأحداث التي مرت ببولندا خلال تلك الفترة. وهذا اعتراف بليغ بمنطق التفاعل فى نظام دولى واحد. إنه مؤشر على الاحساس بالانتماء إلى نظام مشروع، وعلى الإستعداد للتأثر بالتفاعلات التي تحدث داخله. وعندما عيَّن المؤسسان مجلس أمناء شرفياً

اختارا اشخاصا يعلمان انهم يحملون افكارا ليبرالية ومنفتحون للاندراج في النظام المؤسسي الدولي. ويتلقي المركز الآن، لكي يضطلع بأنشطة البحث والنشر والتدريب، دعما من مؤسسات اجنبية مثل الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية .

Agir ensemmble pour les droits de l'Homme (DANIDA) ومؤسسة فريدريك ايبرت رمؤسسة فورد ووكالة التنمية الكندية الدولية ورينبو Rainbow ومؤسسة الهبة الوطنية من أجل الديمقراطية ومؤسسة بونستيفت Bunistit Foundation.

## البعد الدولي لأنشطة المنظمات العربية لحقوق الإنسان

كثيراً ما قيل ان العلاقات الخارجية، وخاصة التمويل، قد يتداخل مع أسبقيات المنظمات العربية ويتعارض معها. وواضح ان الأسبقيات لا يمكن ان تخضع الي معايير موضوعية. لكن، يمكن ان نقول بإطمئنان ان المنظمة العربية الناشطة في مجال حقوق الانسان لن تجد قبولا إن هي طرحت مسائل غريبة عن المجتمع الذي تنشط فيه. اما إذا ركزت علي مشكلة معينة علي حساب مشكلة أخري، فإن هذا لا يفقدها مصداقيتها إذا كانت المشكلة الاولي مشكلة حقيقية، تستحق الاهتمام. فثمة مشكلات لا تمنحها كل قطاعات المجتمع نفس الاهمية. وإذا كان هناك قطاع كبير من السكان يشعر بإلحاحها، فان هذا كاف ليعطي جهود المنظمة التي تبذلها في هذا الصدد المشروعية. وكما ذكرنا سابقاً فإن الاختبار الحقيقي لمشروعية علاقات المنظمات العربية بالخارج هي التوسع الأفقي والتعمق الرأسي فى أنشطتها. وهذا ما سنراجعه بإيجاز فيما يلى.

يعمل عشرة اشخاص في أمانة المنظمة العربية لحقوق الإنسان. وتقدم المنظمة المشورة للمنظمات غير الحكومية الدولية حول أوضاع حقوق الإنسان في العالم العربي. وتتبادل معها المعلومات والزيارات. وقد أشرنا سلفاً الي ان هذه المنظمات معنية فقط بمراقبة وكتابة التقارير حول وضع حقوق الانسان. وتحضر المنظمة العربية، كذلك، اجتماعات هيئات الامم المتحدة المعنية بحقوق الانسان وتمثل في المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة. وتنشر تقريرا سنويا حول

وضع حقوق الانسان في العالم العربي. ومصادر هذا التقرير هي القوانين واللوائح، ووسائل الاتصال والبلاغات التي تتلقاها المنظمة من الافراد. وتصدر المنظمة أيضا نشرة شهرية، أما اعداد دوريتها ربع السنوية فليست منتظمة، لكنها تصدر من حين لآخر كتبا حول موضوعات محددة بجانب النشرات الصحفية حول احداث معينة. وتتدخل المنظمة لدي الحكومات حول انتهاكات معينة لحقوق الانسان. وتقوم الآن مع اتحاد المحامين العرب والمعهد العربي لحقوق الانسان بإنشاء شبكة معلومات حول حقوق الانسان في العالم العربي.

أما المنظمة المصرية لحقوق الانسان فلها ١٣ فرعا، أسست أربعة فروع منها مقرات ثابتة. وتتكون أمانتها من خمس وحدات. وقد رفعت المنظمة عامدة من المستوى المهنى للعاملين فيها الذين يبلغون ٢٣ شخصا. ولتحقيق هذه الغاية استفادت المنظمة المصرية من الدورات التدريبية التي نظمتها ومولتها منظمات غير حكومية مثل منظمة الخدمة الدولية لحقوق الانسان وبرنامج Internship علي التوالي. تراقب المنظمة وضع حقوق الانسان في مصر وتقوم بأنشطة ميدانية، فتتحري الانتهاكات وتزور السجون، وتكتب للسلطات العامة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الانسان، وتصدر من حين لآخر نشرات صحفية ومناشدات عاجلة. وتصدر المنظمة المصرية تقارير حول قضايا محددة في حقوق الانسان بجانب نشرة دورية. وعالجت التقارير في ١٩٩٥ قضايا مثل العنف، وانتهاكات حقوق العمال المصريين المغتربين في بلدان الخليج، ومثول المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وحرية التعبير. وتعقد المنظمة مؤتمرات صحفية، وتنظم مناقشات ودورات تدريبية وتطلق حملات معلومات حول قضايا ذات علاقة بحقوق الانسان. وقد شاركت في ١٩٩٥ في جهود مراقبة الانتخابات التشريعية. وتشارك دوليا في الاجتماعات والحلقات الدراسية والدورات التدريبية التي تُنظم للمنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الانسان. وتتبادل المنظمة المعلومات والمشورة مع منظمات غير حكومية اجنبية. وتقدم لمن يزور مصر منهم الدعم اللوجستي وتنظم برامجهم. وقد أُلحق بالمنظمة برنامجان شبه مستقلين حول ختان الاناث والمساعدة القانونية للنساء. ويوظف البرنامجان ثمانية نشطاء يعملون من مكتب مستقل. وبما أن المنظمة المصرية مدينة بقيامها للمنظمة العربية، فإنها كانت وراء إنشاء ثلاث منظمات مصرية لحقوق الانسان، علي الاقل.

ويلقى الاكاديميون والباحثون والنشطاء الزائرون، بالاضافة الي الباحثين المقيمين في القاهرة، محاضرات حول قضايا حقوق الانسان في مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان. كذلك ينظم

المركز ندوات شهرية. وقد نظم المركز ١٢ محاضرة وسبع ندوات في ١٩٩٥. وقد عالجت هذه المحاضرات والندوات قضايا مثل أحوال حقوق الانسان في غزة، وإشكالية العلاقات بين الحكومات وجماعات المثقفين، ووثيقة بكين من منظور المجتمع المدني. ويعقد مركز القاهرة نقاشات طاولة مستديرة، ويعد أوراقا بحثية ويقدمها الي الاجتماعات والندوات المحلية والدولية. وللمركز مطبوعات باللغتين العربية والانجليزية حول مسائل حقوق الانسان، ويصدر نشرة (كل شهرين) باللغتين ودورية ربع سنوية. وينظم، منفردا أو بالتعاون مع مؤسسات أكاديمية، دورات تدريبية لطلاب الجامعات من الاقطار العربية. ويستضيف ويقدم التسهيلات البحثية للأساتذة الضيوف. وقد أسس مكتبة مهمة مفتوحة للباحثين المهتمين.[١٨] ويستخدم المركز ١٦ شخصا، بالاضافة لمن توكل إليهم تكليفات خاصة. ومما يجدر ذكره أن منظمة غير حكومية خارجية طلبت من مركز القاهرة، فى أعقاب ورقة بحثية قدمها الي حلقة دراسية دولية، إعداد ورقة نقاشية حول اعادة هيكلة حركة حقوق الانسان العالمية والاستراتيجية التي يجب ان تتبناها هذه الحركة الآن. والمتوقع أن تكون الورقة بعد مراجعتها أساسا لمشروع أوسع من قبيل الحلقة الدراسية أو المؤتمر أو المطبوعة، وقد علقت على الورقة منظمات غير حكومية من أفريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ونشطاء بارزون في حركة حقوق الانسان.

أما "الحق" ففيها اربع وحدات معنية بالعمل الميداني، وبقاعدة للبيانات، وبالبحث وبالمكتبة بالاضافة الي هيئة عاملين مساندة. وينتشر اعضاء وحدة العمل الميداني علي طول الاراضي المحتلة لجمع الوثائق الأساسية حول انتهاكات حقوق الانسان؛ وتنظم وحدة قاعدة البيانات المعلومات المجموعة؛ وتقوم وحدة البحوث ببحوث في مجال حقوق الإنسان وبحوث قانونية؛ ووحدة المكتبة هي مكتبة القانون العام الوحيدة في الاراضي المحتلة. كذلك لـ "الحق" ممثل ميداني في لندن. وقد جمعت "الحق" التشريعات العسكرية الاسرائيلية في الضفة الغربية ونشرتها في ١٩٨٠ تحت عنوان "الضفة الغربية وحكم القانون

"The West Bank and The Rule of Law"، وبعد خمس سنوات أصدرت "قانون المحتل "The Occupier's Law" حيث ركزت علي انتهاك المبادئ والأحكام العامة للقانون الانساني الدولي ولقانون حقوق الانسان في الاراضي المحتلة. وقد سجلت "الحق" شهادات ضحايا انتهاكات حقوق الانسان وتدخلت لدي السلطات الاسرائيلية نيابة عنهم.

وبعد صدور مطبوعات "الحق" العديدة حول الحجز الاداري، وهدم المنازل، وظروف السجن، وقضايا أخري، اتهمت منظمة العفو الدولية بلا لبس السلطات الاسرائيلية، وللمرة الاولي، بممارسة التعذيب. وهذا مثال واضح لكيف يمكن لمنظمة عربية غير حكومية عاملة في مجال حقوق الانسان ان تؤثر علي سلوك الفاعلين الخارجيين. وقد أسست "الحق" في منتصف الثمانينيات مشروعات لحقوق العمال وحقوق المرأة والمشورة القانونية. وبدأت خلال الانتفاضة نشر تقريرها السنوي. وشاركت "الحق" في مؤتمرات تتعلق بقضايا مثل القانون الانساني الدولي. كما قدمت التقارير لمبعوثي الامم المتحدة حول وضع حقوق الانسان في الاراضي المحتلة.(١٩)

لقد إعترف تطور فقه القانون الدولي والتنظيم الدولي بأن حقوق الانسان هي محل اهتمام المجتمع الدولي بإجماله. وأصبح غير ممكن الإحتجاج بالولاية القانونية الداخلية وحدها. وهذا هو أساس انخراط الحركة العربية لحقوق الانسان في النظام المؤسسي الدولي لحقوق الانسان. ويمكن تفسير الانخراط المتباين لهذه المنظمات فى النظام الدولى باختلاف الوضع القانوني للمنظمات العربية لحقوق الانسان وبتفاوت خصائص قادتها ومؤسسيها.

لقد بحثت الحركة العربية لحقوق الانسان عن الملاذ والحماية لدي النظام الدولي بعد أن فشلت فى الحصول على الإعتراف القانونى من السلطات العامة فى بلدانها. وهذه هي افضل ضمانة متاحة لها للعمل في مجتمعاتها المحلية. وكانت المواقف السياسية المعادية دافعاً آخر للحركة لتأخذ هذا التوجه. وبعد ذلك بسنوات تالية، اصبح النظام الدولي مصدراً للموارد التي أصبحت الحاجة إليها ماسة. وفي الواقع كان معنى غياب الاعتراف، بالإضافة إلي العداء، ان الموارد لن تتوفر. ويمكن بذلك ان نقيم علاقة إرتباط سلبية بين الاعتراف القانوني والموقف السياسي، من ناحية والعلاقات الخارجية، من ناحية اخري.

إن لخصائص الافراد الذين يقفون وراء إنشاء أو تنشيط حركة اجتماعية ما أهمية كبيرة فى التوجه الذي تتبناه. فهي تحدد سلوك الحركة ومدي تفاعلها مع البيئة المحيطة. لقد واجهت الحركة العربية لحقوق الانسان معضلة عندما نشأت. فقد كان تأسيسها اعترافا ضمنياً بالحق في اختيار مع من تتفاعل، والي اي درجة. ومع ذلك فقد كان لدى أؤلئك الافراد الذين أسسوها

دوافعهم الداخلية. انهم لم يستطيعوا التغلب علي تخوفهم من النظام المؤسسي الدولي، وهذا ليس مرتبطاً بحقوق الانسان علي وجه الخصوص. فخلفياتهم الايديولوجية وانتماءاتهم الجيلية لم تجعلهم مستعدين لمدي واسع من التفاعلات معه. وهؤلاء القادة هم في الغالب قوميون عرب نموا في أوقات المواجهة مع سادة النظام الدولى. وكانوا قد عرفوا فى حياتهم إحباطات وخيبات أمل. ولم يكن تقويمهم لطريقة عمل المجتمعات المدنية مما يساعد علي اقامة علاقات واسعة النطاق مع مؤسسات خارجية. فهم ما زال يراودهم الشك في طبيعة العلاقات بين الدول والمجتمعات المدنية في العالم الخارجي. لقد قطعوا شوطاً من الطريق عندما أقاموا العلاقات مع الامم المتحدة ومع بعض المنظمات الناشطة في مجال مراقبة حقوق الانسان، لكنهم لم يستطيعوا السير فيه الي النهاية.وقام جيل جديد من القادة بتعزيز علاقات منظماتهم العربية مع العالم الخارجي لأنهم لم يعيشوا نفس الفترة. وعندما كانوا قوميين عربا، فتحت تجربتهم في المعارضة أذهانهم علي صحة الافكار الليبرالية حول التعددية. وتحرك الماركسيون نحو مواقف ليبرالية تحت تأثير التحولات في النظام الدولي. وقد جعلتهم الطبيعة النظامية للمقاربات الماركسية مستعدين لهذا التطور. ولم يحتج الليبراليون جهداً كبيراً لإقناعهم. وأثر إنتشار الافكار الليبرالية على التحليل الذي قام به الجيل الجديد للعلاقات بين الدول الخارجية والمجتمعات المدنية. لذلك يمكن افتراض وجود تناسب طردى بين صغر السن والافكار الليبرالية، من ناحية، والاندماج في النظام المؤسسي الدولي، من الناحية الاخري.

لا شك ان المنظمات العربية غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الانسان الاكثر اندماجا في النظام الدولى قد وسعت او عمقت إلى حد بعيد انشطتها من أجل حقوق الانسان. وقد اضطلعت بعدد اكبر وأكثر تنوعاً من الأنشطة من تلك المنظمات التى اندمجت بدرجة أقل. وقد إكتسبت من خلال هذه العملية عدداً أكبر من المؤمنين بأفكار التعددية والكرامة الإنسانية. وطالما عبَّرت هذه المنظمات عن مطالب حقيقية لمجتمعاتها وروجت لها فإنها تستطيع أن تستمر فى السير بإطمئنان فى الطريق الذى قطعته حتى الآن.

## المراجع

1. LeRoy Bennet, A., International Organizations: Principles and Issues. Englewood Cliffs, N.J., Princeton Hall International Editors, 6th edition, 1995.
2. Human Rights and Internatioanl Relations. Cambridge, Can-Vincent. R.J. Bridge University Press, 1986 (Published in association with the Royal Institute of International Affairs), P. 111
3. Ibid,, p. 99
4. Ibid.
5. Ibid., p. 102
6. John Galtung, Human Rights in Another Key, Polit Press, 1994.
7. Ibid.
8. Ibid., pp. 147-151
٩- المنظمة العربية لحقوق الانسان، ١٩٨٧، ص ١.
١٠- المنظمة العربية لحقوق الانسان، ص ١٩٩٠.
١١- أمير سالم، دفاعاً عن تكوين الجمعيات، القاهرة، مركز الدراسات والمعلومات القانونية، ١٩٩١.
12. Mouin Rabbani, "Palestinian Human Rights: Activism under Occupation", Arab Studies Quarterly, vol. 16, no. 2., Spring 1994, pp. 27-52.
13. Mustafa Kamel Al-sayyid, "The Cocept of Civil Society and the Arab World:, in: Political Liberalization and Democratization in the Arab World. Perspectives. Edited by Rex Brynen and Bahgat Korany. vol. 1, Theortical Lishers. Paul Noble. Boulder and London: Lynne Rienner Publisher., 1995
14. Ibid.
15. Ibid., p.143-135.
16. Ibid.
17. Ibid., p. 136.
١٨- سواسية. نشرة يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، ١٩٩٥.
19. Mouin Rabbani, Op. Cit., pp. 29-44.

# الحركة الإسلامية السياسية وحقوق الإنسان *

**هيثم مناع** **

لابد لى بادئ ذى بدء من التنويه إلى ملاحظات ضرورية تشكل المدخل اللازم لتناول ما يمكن تسميته بالحركة الإسلامية السياسية وحقوق الانسان

الأولي أن هذه الحركة، بجملة مكوناتها، تشكل إنعكاساً لواقع الإسلام، بمعني أنه لا يوجد حركة إسلامية واحدة، ولايوجد إجماع حول حركة إسلامية معينة. لقد مات الإجماع فى الإسلام ديناً و/ أو دولة منذ وفاة النبى محمد.

الثانية، أن هذه الحركة ليست فقط إقحاماً للدين فى السياسة، وإنما أيضاً، وحكماً، للسياسة فى الدين. وبهذا المعنى فهى تخوض بكل أمراض السياسة السياسوية من التحالفات للبرنامج للمؤتمرات وصولا للتصفيات الداخلية والخارجية. ولذا نشارك من يرفض وصايتها وتأميمها للدين والمعتقد، ونرفض منحها أية صفة قدسية بسبب إدعائها تمثيل حزب الله. لقد تابعت فى دراستى لانثروبولوجيا الأديان أكثر من ١٠٠ إتجاه لحزب الله السياسى عبر الزمان وعلى إمتداد المكان، ولست هنا لإقرر من هى الفرقة الناجية ؟ هل من الضرورى التذكير بأن الحروب تعلن باسم الله لا باسم الشيطان، وفى الجبهتين غالباً ؟ .

الثالثة، أنه ورغم اعتمادها التعبئة الإيديولوجية، فإن هذه الحركة هى إبنة الواقع والحياة، ولهذا نجدها فى مصر تدعو لختان المرأة وفى سورية تستنكره، فى باريس تطالب بالعلمانية وفى العالم الإسلامى تحاربها. فرغم كل عشقها للسماء، فهى كغيرها من الحركات السياسية إبنة الأرض وتأخذ معطيات الأرض بعين الإعتبار طوعاً أو كراهية.

* قدمت هذه الورقة في ورشة عمل "نحو حركة مهنية ومستقلة وفعالة لحقوق الإنسان في العالم العربي"، اللجنة الدولية للحقوقيين، عمان، يناير ١٩٩٤.

** المتحدث باسم لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان فى سوريا وعضو مجلس امناء مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان – نائب رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان .

الرابعة، انه وبالرغم من كل محاولات الإصلاح الدينى منذ الافغانى ثم على عبد الرازق و محمود محمد طه، لم تزل الايديولوجية الإسلامية المهيمنة على الحركة السياسية الإسلامية هى الأصولية بتعبيراتها الرئيسية الثلاثة: المودودية – القطبية ، الوهابية، الخمينية و التى تجتمع علي:

- الإسلام نظام شمولى (توتاليتاري) يؤخذ كله أو يترك كله
- النظام الإسلامى يعنى التطبيق الحرفى والكامل للقرآن.

من هنا، ورغم الخلافات بين التيارات المذكورة وفى صفوف كل منها، يمكن تتبع الخطوط العامة لمشاريع « الدولة والمجتمع » عند هذه التيارات، الدولة بمعنى الدستور، علاقة السلطات ببعضها وإستقلال القضاء، تعريف المواطن وتحديد مترتبات الإختلاف فى الجنس والمعتقد، طبيعة القوانين الجنائية والإستثنائية والسياسية، مفهوم العنف، ثم تناول حقوق الفرد ومجالات التفريد فى المجتمع، حقوق الطفل والمرأة. وسنحاول إستعراض ذلك مع رصد أهم إشكاليات هذه الحركة مع قضية حقوق الإنسان ومفاهيم المواطنة الحديثة وقضية الحريات الديمقراطية والعامة من جهة، والتعريج التاريخى والمعاصر على لحظات التجديد والإصلاح حتى لايتكرس الإعتبار الشائع لهذه الحركة ممثلة شرعية ووحيدة للإسلام.

## صحوة، غفلة أم غفوة ؟؟

من الصعب فى هذا المقام التعريج مطولا على صعود الحركة الإسلامية السياسية منذ قرابة العقدين من الزمن. فهذه الحركة التى همشتها الطموحات القومية العربية لفترة، لم تغب يوماً تماماً، وكانت بإستمرار تستمد قوتها من عسف الدولة التسلطية (الاوتوريتارية) حيث وجدت فى الضحايا أكسير حياتها بعد الانهيار الكبير لأخر خلافة إسلامية إسمية على أيدى شيخوختها وأتاتورك.

فكما أطبقت الأرض على سكانها، التجأ الإنسان إلى السماء بحثا عن المهدى المخلص، ومهما كان رأينا وموقفنا من هذا اللجوء، فإن ما يعنينا فى المقام الأول، هو ما يترتب عليه فى

الوعى وفى الثقافة العربية الإسلامية حيث لم يجر الفصل الحقوقى يوماً بين الدين والدولة ، الخاص والعام، الفرد والجماعة، والحياة والمعتقد، الإنتماء والولاء .. إلخ، وذلك رغم كل حالات الفصل الفعلى التى انتجتها الحياة المعاشة.

إن الإرتداد الرد فعلى إلى الماضى يتم نحو أشكاله الأكثر توتاليتارية، الأكثر إنغلاقا على الذات، الأكثر رفضاً للتجديد والإصلاح والأكثر عنفاً تجاه الذات والآخر. لأن حالات الإرتداد تأتى فى ظروف أزمة معممة يصعب فيها الحديث عن ثقافة ناضجة ومتقدمة رافقت التغييرات العنيفة فى المجتمع أو حالات الاستعصاء التى انتجتها الدولة التسلطية فيه. فالمجتمع الراضخ لحالة طوارئ ينجب «ثقافة طوارئ»، تطرح نفسها فى الظاهر بإعتبارها التعبير عن هوية مهددة تراكم جملة من العلامات الخارجية التميزية لتأكيد ذات اغتصبت. فاينما ذهبنا، تتوجه الايديولوجية الأصولية إلى الفئات الاجتماعية المنبوذة بخطاب تعبوى يجمع بين تأكيد التفوق والإستعلاء، ضرورة ذوبان الأنا فى النحن والتشديد على خطر «الآخر»، لضرورة تعزيز التمثيل الرمزى للخير والشر، باعتبار هذه الثنائية الحد الفاصل بين أهل الحق وأهل الباطل، أهل الإيمان وأهل الكفر.

نحن أمام أيديولوجية سطحية المكونات عميقة الجذور، تستند على الاحساسات البدائية للإنسان، تبرر الارتداد إلى العنف الصلف فى العلاقات العائلية وعلاقات الأفراد، كما تؤدلج للفحولة الرجالية وانصبابها على قمع المرأة رداً على الهزيمة العامة فى مشاريع الحياة، مع تدعيم لقاعدة «أنا وأخى على إبن عمى، وأنا وإبن عمى على الغريب» كشكل للتضامن الاجتماعي .ايديولوجية تفوق قائم على الدين لا فى الوقائع، وبالتإلى فهى تعادى كل من يعارضها بوصفه العائق دون تحقيق هذا التفوق فعلاً.

هذا الخطاب المبسط إلى حد الديماغوجية لايصفع بعنفه ضحايا المنظومة المنتجة للمنبوذين والمحرومين الذين يجدون فى النبذ - الذاتى عبر الإنكفاء الرد على نبذ المجتمع لهم أو تأطيره لدورهم. وهكذا فإن رفض المبادئ الإنسانية لحساب الايديولوجية الأصولية، يشكل قناعة فى صفوف الكوادر والقادة وحسب، أما فى صفوف أتباعهم، فهو الجواب الرد فعلى على حرمان

الأفراد من التمتع بألف باء الحقوق التى تضمنها الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، و التى لم يتم التعرف عليها لا فى الواقع ولا فى النص، بعكس الثقافة السلفية التى تم تشربها منذ الطفولة. لذا، وفى غياب الوعى وممارسة الحقوق، يصبح من السهل أكثر فى المجتمعات العربية و/ أو الإسلامية للمرء أن يصبح مؤمنا من أن يصبح مواطنا.

إن كل مشكلة مناضلى حقوق الإنسان تكمن فى ضرورة قلب هذه المعادلة، لأن المواطنية لاتلغى الإيمان، أما التعصب، فيصادر أهم حقوق المواطنية والإنسان.

## المقومات الإيديولوجية للحركة الإسلامية السياسية

لن نتعرض لمجمل مقومات الإيديولوجية الأصولية، فليس موضوع بحثنا التدخل فى العالم الخاص للطقوس والعبادات ووسائل التعبير الشخصية للإيمان، إن ما سنتعرض له، هو طرح الحركة الإسلامية السياسية للإسلام كنظام حياة، وليس كدين. وفى هذا النطاق تحديداً، ثمة تعارض جوهرى وواضح بين مشروع الحركة الإسلامية السياسية والشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

لقد اخترنا المنهج القائم على فرز النقاط التى تجتمع عليها التيارات الأساسية لهذه الحركة و استبعاد نقاط خلافها، تجنبا للدخول فى التفاصيل الدقيقة، لذا سنستعرض ما تلتقى عليه مؤلفات حسن البنا وسيد قطب وسعيد حوى من الإخوان المسلمين، مع مؤلفات وفتاوى آية الله الخمينى كأصدق تعبير عن الخمينية، أبو الأعلى المودودى من الجماعة الإسلامية فى باكستان، مع ما توفر من بيانات ومؤلفات الجماعة الإسلامية وأخواتها فى مصر، وبيانات وفتاوى وخطب ابن باز وابن صالح العثيمين من المدرسة الوهابية. تاركين جانباً، خلافاتهم حول زواج المتعة ودور آل البيت وقيادة المرأة للسيارات وهدر دم من أرادوا من خصومهم، ومستبعدين أيضا، أدبيات الحركة السياسية الإسلامية فى تونس والجزائر، بإعتبارها إعادة إستهلاك لما أنتجته مصر، بفارق ربع قرن من الزمن على الأقل، وبشكل ممسوخ.

## ١ ـ قدسية النص

تشكل محاضرة أبو الأعلى المودودى «نظرية الإسلام السياسية» (لاهور ١٩٣٩) أول نص متماسك لتأسيس أيديولوجية أصولية بلغة القرن. وأهم القواعد المنهجية لهذه المحاضرة هى ربط دستور الحياة بالقرآن، وربط القرآن بفكرة الثبات فى محاولة تستهدف فكرة الإصلاح نفسها فى الإسلام، وبإستعمال تعبير المودودي:

«إن الله سبحانه قد رزق بهذه الحدود نظاماً مستقلاً ودستوراً جامعاً لايقبل من التبديل والتغيير شيئا ..... وهذا الدستور والنظام الإلهى كما تقدم لنا القول لايقبل شيئا من التبديل والتغيير، فإن شئت خرجت عليه وأعلنت عليه الحرب كما خرجت عليه تركيا وإيران، ولكن ليس لك أن تحدث فيه أدنى تغيير، فإنه دستور إلهى سرمدى لاتغيير فيه ولاتبديل.(١)

هذه الجملة التى تتكرر بشكل شبه حرفى فى دراسة سيد قطب «خذوا الإسلام جملة أو دعوه» وفى «الحكومة الإسلامية» للخمينى (٢) وعند الباقين، تلخص نقطة البداية بالنسبة للدستور الإسلامى ومنهج الحياة فى الإسلام الذى تقترحه الإتجاهات الإسلامية السياسية، فالنص القرآنى هو الدستور والمرجع، لا إجتهاد على النص ولاتأويل له أو إستلهام لروحه.

ينعكس هذا المبدأ بشكل مباشر على مفهوم القضاء فى الإسلام وطبيعة القوانين فى الدولة الإسلامية المنشودة. فإعادة بناء المدينة الفاضلة للعقود الأربعة الأولى من الإسلام، تعنى إلغاء قرون من التطور الحقوقى أعطت فيما أعطت، فصل السلطات الثلاث وإستقلال القضاء.

هنا عودة إلى القضاء بإعتباره إبن منظومة شمولية تربط السلطات الثلاث من حيث المبدأ والمرجع وتعطى الحاكم الحق فى تعيين وعزل القضاة ومراقبة عملهم، بإعتباره حامى الشريعة، فيما يذكرنا كما يشير المودودى نفسه بالنظامين الستالينى والنازي.

من الضرورى الإسراع للقول بأن هذه القضية لاتشكل إجماعا فى الإسلام. فالأخير كدين ومعتقد، كما يقول الاصلاحيون، لم يتغير، فالله كان ومازال كما تصفه سورة الإخلاص التى قال فيها الحديث أنها تعدل ثلث القرآن. فى حين تغيرت معظم الأحكام الإسلامية فى أقل من ١٣ عاما من حياة النبى محمد فى الإسلام. الأمر الذى أعطى الدرس الأكبر للخلفاء الأوائل لتجاوز الأحكام منذ أبى بكر وعمر وعلي. وفى الرد على الحرفية والثبات يقول الأفغاني، لو

كان التفسير الحرفى للقرآن صحيحا لكانت المجسمة هى الفرقة الناجية (والمجسمة الفرقة التى تصف يد الله وقدمه وأعضائه الجنسية الخ). أما الفقيد محمود محمد طه فيرفض هذه العقلية الجمودية معتبراً قوة الإسلام فى إستيعابه لحركة التاريخ و أن من يحاول تطبيق ما ساد فى عهد النبى محمد من حدود يغتال هذا البعد الخلاق فى الإسلام داعيا إلى «الشريعة المطورة» التى تنسجم مع تقدم البشرية.

## ٢ ـ توتاليتارية النهج

تشكل توتاليتارية النهج، الترجمة الحياتية لقدسية النص من وجهة النظر الأصولية بإعتبارها تحمل النتائج المباشرة لها، فالطابع التوتاليتارى فى الإسلام الأول هو محصلة لنشأة هذا الدين فى مجتمع بلا دولة، النشأة التى إستتبعت قيام سلطة إسلامية فعلية عبر سيرورة نشر الدعوة الإسلامية فيما شكل واحداً من خصائص التجربة الإسلامية فى التاريخ واحدى عقبات الإصلاح الدينى بآن معا.

فرغم أن إشكالية الفصل بين الدين والدنيا قد طرحت مبكراً منذ إندلاع حروب الردة والحرب الأهلية الإسلامية، إلا أن الشرق قد اتحفنا بسبب هذه الهلامية بتحول الدين إلى ثوب عثمان الحاكم والمحكوم وستار صراع البشر على السلطان فى دار الإسلام. وقد نشأت مدارس الفصل مبكرة فى الإسلام يعبر عن أولها الحسن البصرى بقوله فى الخوارج: هم أصحاب دنيا. فأجابه خارجي: ومن أين قلت وأحدهم يمشى فى الرمح حتى ينكسر فيه ويخرج من أهله وولده ؟ قال الحسن: حدثنى عن السلطان أيمنعك من إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والحج والعمرة ؟ قال: لا، قال: فأراه منعك من الدنيا فقاتلته عليها.

كذلك لم يوفر الفيلسوف العربى الكندى من إستعمل الدين لغايات سياسية قائلا: «أهل الرئاسة نصبوا كراسيهم المزورة التى نصبوها عن غير استحقاق بل للترؤس و التجارة بالدين، وهم عدماء الدين، لأن من تجر بالشئ باعه، ومن باع شيئا لم يكن له، ومن تجر بالدين لم يكن له دين» (٣)

إلا الإتجاه الإصلاحى بتعبيراته فى الأوساط المعتزلية والخارجية والإسماعيلية والفلسفية قد هزم بسلاح العسف لا المناظرة، وهزمت معه الحضارة العربية الإسلامية.

تعاود الايديولوجية الأصولية فكرة أن المسلم الحق هو الذى يبحث عن حكم الله ورسوله فى دينه ودنياه وكل أمر من أموره من قول أو فعل فيمتثل له ويرفض فى الحياة العامة كل غريب عن قواعد الدين فى الحكم ، الأمر الذى يبدأ عادة بالنص القرآنى والسنة وينتهى فى التفاصيل الدقيقة جداً من فتاوى بإبويه بايويه الجعفرى وابن تيمية الحنبلي، فيما يصعب ربطه بالنص السند كلباس أهل الذمة وسن الزواج وشكل الزواج ومستوى تعليم المرأة وشكل الحجاب والمرخص فى إستعمال أدوات الإستهلاك وتحريم البيرة الخالية من الكحول وطريقة قطع اليد وسلخ الظهر فى محاولة لقوننة عناصر الحياة اليومية الخاصة والعامة.

وهنا تنشأ القطيعة مع روح العصر وتتحول العلاقة مع المدافعين عن الشرعة الدولية لحقوق الإنسان إلى علاقة صراعية، فلنتتبع ذلك عبر أهم عناصر الصراع :

**أ – المواطنية**

تقوم المواطنية عند الحركة الإسلامية السياسية على أساسى الايمان وسكنى دار الإسلام أو الإنتقال إليها (٤). وقد جرى إستنباط المفهوم من القرآن والتصنيف الأولى للبشر فى الفقه الإسلامى على أساس المعتقد أولاً ومترتبات الجهاد والحروب الإسلامية ثانياً، الأمر الواضح فى صنوف الرعية غير المسلمة والذين يقسمهم الفقه الإسلامى إلى الداخلين فى كنف الدولة بعقد صلح والمغلوبين بعد حرب والمنضمين دون صلح أو حرب.

فى هذا المفهوم، المسلم هو المواطن من الدرجة الأولى، والذمى (مسيحى أو يهودى ...) من الدرجة الثانية، ولامكان لوثنى أو ملحد.

هذا التصنيف يتعارض بشكل واضح مع المادتين ٧و٢١ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والمادة ٢ :٢ من العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمادتين ٢٦و٢٧ من العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادتين ١٤و١٦ من العهد نفسه.

فكل الناس سواسية أمام القانون، يذكر الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ولهم الحق فى التمتع بحماية متكافئة دون أية تفرقة (المادة السابعة) وتؤكد المادة ١٨ على حق كل شخص فى حرية التفكير والضمير والدين، « ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته » الأمر

الذى يعني، فى القانون الجنائى الذى تقترحه الحركات السياسية الإسلامية: حكم الإعدام بتهمة الإرتداد (أنظر أيضاً: المادة ١٨ من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية).

ومن الواضح أن المادة ٢٦ من هذا العهد، فى تعارض تام مع مفهوم المواطنية الإسلامى حيث:

«يحرم القانون فى هذا المجال أى تمييز ويكفل لجميع الأشخاص حماية متساوية وفعالة ضد أى تمييز كان على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسى أو غيره .....»

قبل عشرة قرون، سأل أحد المسلمين الإمام الشافعى عن خمسة رجال مارسوا الجنس مع امرأة مسلمة، لماذا قتل الأول ورجم الثانى وجلد الثالث ١٠٠ جلدة والرابع ٥٠ جلدة وبقى الخامس دون عقاب.

فأجاب بان الأول ذمى (مسيحى أو يهودي) والثانى مسلم متزوج والثالث مسلم أعزب والرابع عبد أما الخامس فمجنون. (٥)

إن مجرد التفكير بهذه الطريقة فى الأزمنة الحديثة، يعنى التنكر للتقدم الهائل الحقوقى الذى حققته البشرية فى ألف عام من تاريخها.

**ب . فى تعريف الشخص**

تنص المادة ١٦ من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن «لكل فرد الحق فى أن يعترف به كشخص أمام القانون» وهى بالتالى ترفض أى تفريق على أساس الجنس فى التعريف . وعليه تتعهد الدول الموقعة والمصادقة على هذا العهد بضمام مساواة الرجال والنساء فى حق الاستمتاع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المدونة فى العهد (المادة الثالثة) كما هو الحال فى العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة ٢ :٢ والمادة الثالثة) تأكيداً للمادة الثانية من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

ثم جاءت «إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» لتطرح بالتفصيل كل ما

من شأنه يعيق نضال المرأة من أجل الحرية والمساواة مؤكدة أن حقوق الإنسان ليست رجالية أو نسائية وإنما للجنسين دون أى تمييز.

هذه المسألة تشكل واحدة من أهم المسائل التى تثيرها الحركة الإسلامية السياسية، والتى ترفض باسم مفهوم القوامة الرجالية التى يتحدث عنها القرآن، فكرة المساواة جملة وتفصيلاً، مؤكدة على تفوق الرجل ودونية المرأة (النساء ٣٠) ونقص العقل والدين وفقاً للحديث، وشرعية تعدد الزوجات (النساء ٤٤) وإعطاء الولاية للرجل وسلطان ولاية الدم للأهل (الإسراء ٣٣) والبقاء فى المنزل (الأحزاب ٣٣) والعقاب بالضرب والهجر الجنسى (النساء ٣٠) والحجاب والحجر والمعاملة على أساس مفهوم القاصر الأبدى مع ما يترتب على ذلك من حرمان من الحقوق المدنية والسياسية وإنقاص للشهادة القضائية إلى النصف وإلى الإرث كذلك (للذكر مثل حظ الانثيين) وعدم جواز السفر دون محرم إلخ (٦)

فيما يتعارض مع ماذكرنا من مواد ويضرب فى الصميم «إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة» وبشكل خاص المواد: ٢، ٣، ٧، ٥ أ، ٧ أ ب ج، ٨، ٩، ١٥، ١٦. لذا لا نستغرب قلة عدد الدول الإسلامية الموقعة على هذه الاتفاقية مراعاة لمشاعر الفحولة فى الأوساط التقليدية والمد الأصولي.

تختبئ الإيديولوجية الأصولية دائما، كما ذكرنا، وراء قدسية النصوص وتحتمى بالخطاب الديماغوجى الذى يقوم على إلغاء المعايير المعرفية وإدخال الفصاحة الأدبية محل الجمل ذات المعنى المعرف والمحدد بالقانون أو بالمعارف الحكمية. فالعقاد يحدثنا عن المرأة كقوة مسوقة والرجل كقوة عاملة ليؤكد: «خلق الرجل للأمر والمرأة للطاعة» ..... لماذا وكيف؟ لا إجابة عند المودودى «جبلت المرأة على الضعف والرياء والتناقض» ...

باسم أى علم نفس أو دراسة ميدانية خرج أبو الأعلى بهذا الانطباع؟

زكى شعبان يقرر أن الفطرة جعلت المرأة «لاتقوى على الكفاح الخارجى فى الحياة» ...

ونسأله مع محمد قطب الذى يؤكد نفس الفكرة: ما هو الفارق بين المرأة الريفية التى

تنكش وتحصد وتدرس فى الحقل وتمخض اللبن وتجمع الحطب وتخبز وتنسج فى «البيت» بدون أجر، والمرأة العاملة فى واحد من هذه الأعمال مقابل أجر إعتبره القرآن بصريح التعبير أحد سببى القوامة «وبما أنفقوا من أموالهم» ؟؟

وفى هذا النسق، يأتى الخطاب المادح للبقاء فى المنزل للقيام بأكرم صناعة وأجل عمل «تربية الأطفال واطعام العائلة». ولكن لم يحرم هذا العمل الكريم الجليل من حق التصويت ويعتبر غير ذى ثمن ومهان فى واقع الأمر والدليل على ضعف ودونية المرأة ؟؟(٧)

لم ينتظر الشبيبة من الخوارج إنتخاب بينازير بوتو فى باكستان، وانتخبوا غزالة إمامة لهم قبل ذلك بـ ١٢٠٠ عام، وقد اضطر عبيد الله بن زياد وإلى البصرة لإرهاب النساء المعارضات إلى قتلهن مع تقطيع الأيدى والأرجل وعرض جثث الخارجيات عارية فى الأسواق وطالب الجاحظ بمساواة النساء والرجال داعماً رأى بعض الفلاسفة والقرامطة. كذلك نبّه إبن رشد إلى دور أهمية المرأة فى المجتمع. هذه اللفتات المبكرة ستجد فى صفوف الاصلاحيين منذ قاسم أمين من يدافع عن المساواة ويرفض النظرة المتخلفة للمرأة. وفى عام ١٩٧٥ أصدر الاخوان الجمهوريون ١٦ كراسا فى مناسبة المرأة العالمى لتأكيد مفاهيمهم الجديدة للإسلام والمساواة(٨).

لقد شارك الإصلاحيون والمفكرون العرب فى مسار التحرر الطويل الذى خاضته المرأة فى العالم، والذى توجه توقيع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فى ١٨ك١ ديسمبر ١٩٧٩ وليس بعد بالامكان إعتبار تحرر المرأة مسألة شرقية أو غربية، فهى قضية إنسانية تشمل كل البلدان وتمس كرامة الجنسين. وعلى أساسها تقوم التحديدات الأساسية لتعريف الإنسان فى الشرعة الدولية.

**جـ – الطفولة**

فى حديث ينسب للنبى محمد أن كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه، وفى حديث آخر، « أنت ومالك لأبيك». بشكل عام يربط الحديث والفقه بين الطفل وأهله ربطا مادياً وروحياً، ورغم عدم وجود نص قرآني، فإن الوراثة الدينية (إبن المسلم

مسلم) هى القاعدة، ويحاسب الإنسان على إسلامه بالوراثة ونادراً بالاعتناق.

إن هذا العرف الذى تتبناه الثقافة الشعبية والايديولوجية الأصولية ومعظم مدارس الفقه الإسلامية يتعارض مع حق كل كائن فى إختيار فكره ودينه أو تغييرهما (المادة ١٨ من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان) وحق الطفل فى عدم إتباع دين أهله (المعاهدة الخاصة بحقوق الطفل) ان هذه النقطة الحساسة فى المجتمع العربى و / أو الإسلامى أدت إلى تبنى أكثر من دولة إسلامية للمعاهدة المذكورة مع التحفظ على أكثر من مادة فيها، بما فيه المادتين ١٣ و ١٤، هذا إذا لم يلق بها عرض الحائط كما فعلت العربية السعودية وإيران.

إلا أنها، ورغم كل ما يمكن أن تثيره فى المجتمع التقليدى والأوساط الأصولية من تكهرب، فإن الواجب أن تثار حقوق الأطفال اليوم، لأن جدل التنوير يبدأ منذ الطفولة كما أن تشرب التعصب والأفكار المسبقة يبدأ منذ الطفولة، ومن الضرورى التوصل إلى ما يطالب به الإعلان العالمى من أن «تهدف التربية إلى إغناء شخصية الإنسان إغناء كاملاً وإلى تعزيز إحترام الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية». (المادة ٢٦ ؛٢)

هذه التربية ليست موجهة ضد المسلم أو المسيحى أو اليهودى أو البوذي، وإنما تهدف بكل بساطة إلى جعل التعايش ممكنا بين البشر على إختلاف دياناتهم وآرائهم، وإعطاء الأولوية للسلام والمحبة بين الشعوب. وهى تعطى الحق للإنسان فى إختيار ديانته كما فعل إبن الخطاب وأبوبكر وعلي.

بالطبع من السذاجة الإعتقاد بأن هذه المعركة على مرمى حجر من أيدينا، فأعمدة القديم جميعها تتظافر هنا من أجل مقاومة التغيير، ويشمل الركب المؤسسة الثقافية الدولانية والثقافة الشعبية وعصبية القرابة الأبوية التى تحرص على تأميم الأبناء للآباء والعائلة كذلك يشمل الأمر إعادة نظر نقدية فى مجمل التربية السلفية القائمة على أمر الأطفال بالصلاة وهم أبناء سبع وضربهم لأدائها وهم أبناء عشر وفرض الحجاب على صغار الفتيات كونها تتعارض مع حق الطفل فى حرية التعبير والإعتقاد وحمايته من أى شكل من أشكال الضرب أولا، إضافة لكونها فى تناقض واضح مع مفهوم المسؤولية فى الإسلام. وهنا دور المتنورين من المسلمين فى إيضاح

هذا التعارض الفاضح بين إلزام الطفل القاصر وغياب مفهوم المسؤولية عنه.

من الضروري، من أجل مستقبل أفضل للإنسان فى العالم العربي، إعادة النظر فى مسألة إجبار الأطفال على اتباع تربية دينية وراثية إلزامية بدل إعدادهم على ثقافة إنسانية متنورة تؤهلهم لفهم دينهم وثقافتهم بشكل أفضل ومن موقع ناضج، لا من موقع الاجبار والإتباع الأعمى.

**د - العنف**

ضمن معارفنا الحالية، لايوجد مجتمع بشرى خال من العنف، فالعنف موجود فى قوام الشخصية الإنسانية، وفى مقومات العلاقات ما بين الإنسانية التى لم تتحرر من مختلف دوافع العدوانية. وقد أدخلته الاسطورة فى صلب الثقافات عبر تقاتل الإخوة والإبن والأب والقبيلة والآخر الخ. ورغم أن نشأة الدولة قد ترافقت غالباً بأشكال ضابطة له، إلا أن عسف السلطة غذى باستمرار عنف العلاقات المجتمعية، ليعيد المجتمع إنتاج أشكال جديدة للعنف وثقافته من جدلية عسف الحاكم وكبت المحكوم.

إلا أن البشرية قد وصلت اليوم إلى حد لايسمح لها بهذا «الترف»، كونه من أهم عناصر انتاج الفقر والمرض والعاهات والدمار. وان لم يكن من باب المبادئ، فقد أصبحت مناهضة العنف ضرورية لاستراتيجية بقاء الجنس البشرى على قيد الحياة. وذلك عبر التصريف الايجابى والبناء لشحنات العنف عند الأفراد والمجتمعات.

تطرح قضية العنف نفسها فى طبيعة العلاقات ما بين الإنسانية من تلك القائمة بين الجنسين إلى صراع الأجيال والوجود المدنى وتنظيم القضاء الجنائى العادى والسياسى الاستثنائي، كذلك فى مفهوم الحرب المقدسة والدعاية للعنف «ثورياً» كان أم «ثورياً مضاداً».

تفرخ ايديولوجية الخليفة ظل الله فى الأرض واقعة الله ظل السلطان فى السماء، فالسلطة الأرضية الشمولية كعامل ديمومة معلن بشكل مباشر، للايديولوجية الدينية تأكيد لإستبداد السلطان بالحكم أولا وتعبير عن نظرة أحادية ثانياً. فى حين أن الأديان كانت تستمر بالنظرة المتعددة والتعدد الداخلى وتتلاشى بغيابهما. من هنا يمكن أن نقرأ فى إسلام متسامح الجنوح إلى السلم معززاً بالآية، والعودة من الجهاد الأصغر (جهاد الحروب) إلى الجهاد الأكبر ( جهاد

النفس) ... أو الا نبصر الا «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة» .... المشكلة أن الايديولوجية، دينية أو علمانية، تبشيرية بالضرورة، وتوسعية فى الرغبة الكامنة أو المعلنة.

لم تكن الوثنية تبشيرية، ولعل اخناتون هو الأب الحقيقى لفكرة التبشير فى منطقتنا، إلا أن تطبيق هذه الفكرة كان عبر اليهودية والمسيحية، وقد أعطى الإسلام كدين تبشير وفتح وجهاد أعطى لعالمية الإسلام وحاكمية الله هذه الفكرة أبعادها مع ما يترتب على ذلك من تفوق للذات ودونية للآخر. لم تكن الحملة الصليبية مثلا للعدالة، وليست الأشكال الامبريالية غير الدينية بأرحم وأعدل فى هذا الميدان، إلا أن مهمة مناضلى حقوق الإنسان تتعدى بنظرنا الوقوق عند المقارنات وضرورة الإختيار بين إحداها.

إن مسألة إدخال مفهوم السلام بين المعتقدات والشعوب قضية حيوية لايمكن تحقيقها إلا عبر الإعتراف المتبادل بالوجود المتكافئ بين الشعوب والتعرف على الآخر ضمن عملية تكوين الذات والتعرف على الذات، السعى لتحقيق حد أدنى من العدالة الاجتماعية والإعتراف بالحقوق السياسية لكل شخص وتأمين الحماية الجسدية والذهنية له.

على الطريق الطويلة نحو ذلك، نذكر بالمادة العشرين من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية:

١ - تمنع بحكم القانون كل دعاية من أجل الحرب.

٢ - تمنع بحكم القانون كل دعوة للكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية من شأنها أن تشكل تحريضاً على التمييز أو المعاداة أو العنف.

هذه المادة وحدها، تكفى لتعديل المناهج الدراسية فى معظم بلدان العالم الإسلامي، ولو أن هذا العالم لم يحصد من الحرب سوى الخسائر والدمار.

وخطاب العنف الخارجى يستتبع الدعوة لإقامة العنف الداخلي، الامر الذى يقودنا إلى العقوبات الجسدية فى الإسلام.

**هـ - الحدود**

تشكل العقوبات الجسدية واحدة من أكبر عناصر تشويه سمعة المسلمين والعالمين العربى

والإسلامى فى هذا القرن. وهى قضية رمزية، ضمن القضايا الأخرى التى تسعى الحركة الإسلامية السياسية لفرضها كالحجاب ومنع التدخين فى الشوارع فى شهر رمضان الخ. كونها تعنى إذعان المجتمع للطريقة التى يريدها الأصوليون فى الحياة. وأكثر من إستوعب سطحية ومحدودية هذه النظرة جنرالات الجيش وطغاة العالم الثالث من ضياء الحق ونميرى والبشير، الذين لم يجدوا أفضل من تطبيق العقوبات الجسدية وسيلة ينالون بها لقب الإمام ويردعون عبرها المحكوم، ويسكتون زفرات إحتجاجه باسم الله والإسلام

من وجهة النظر الحقوقية التاريخية، ثمة مرحلتين وسمتا «التشريع» الإسلامى المطبق فى عهد النبى محمد فى المدينة:

المرحلة الأولى فى السنين الأولى الخمس، حيث كانت الأحكام مطبقة فى الإطار الشخصى أكثر منه الدولاني، وقد إتسمت هذه الأحكام بكونها إستمرارية للتقاليد العربية والعبرية ما قبل الإسلامية ( الحجر على المرأة الزانية، قانون العين بالعين والديات ...)

أما المرحلة الثانية فهى مرحلة التوسع والغزوات والسرايا (وعددها ٢٧ فى ١٠ سنوات) فيما يمكن مقارنته بحالة حرب في تعبيراتنا المعاصرة، وهنا كانت العقوبات صارمة وقاسية (البتر، الرجم، الصلب، الجلد ...). (٨)

ومهما كانت الدوافع، فقد أعطى النبى إجابات على أوضاع محددة ضمن روح عصره، الأمر الذى يجعل المؤرخ يقول بأن التشريع الإسلامى إتسم بأربع صفات: محلي، نسبي، ذرائعى ومحدود فى الزمان، هذه الرباعية نجدها فى الكتابات السلفية والأصولية: دستور إلهي، منزل، أبدى وعالمي. وبين هذين التفسيرين تقع معظم مدارس الفقه فى التاريخ العربى الإسلامي.،

أبوبكر كان أول من أضاف على الأحكام الجسدية بقتل المرتدين أو إحراقهم أحياء، عمر أوقف قطع يد السارقة الجائعة ولم يحاسب سكارى الجنود فى الحرب على شرب الكحول وأبدى خلافه مع حكم الإعدام بحق مرتد.

وان كان تطبيق الحدود فى التاريخ العربى الإسلامى قد شهد الصعود والهبوط، فإن إلغاء العقوبات الجسدية سيكون على يد خلفاء بنى عثمان وعودتها بعد نصف قرن على أيدى

الدولة الوهابية – السعودية ( ١٩٠٣ – ). الحكومات الغربية التى ضغطت على الرجل المريض لإلغاء الحدود لم تجد من المناسب إزعاج آل سعود وآل شيخ فى لحظة التنقيب عن النفط فى الجزيرة العربية، فعند المصالح، توضع حقوق الإنسان فى الثلاجة.

وفى النصف الثانى من هذا القرن عادت، فكرة العقوبات الجسدية بوصفها التعبير الأساسى لتطبيق أحكام الشريعة فى المجتمع عند الحركة الإسلامية السياسية.

بالطبع، ومنذ الخوارج، ثمة من رفض حكم الرجم وإعتبر الصلب إساءة للإسلام وقد إنتقد أبى بكر لأن الحرق بالنار عقوبة للأخرة لا للدنيا. أو انتقد الإسلام لأنه يقر الصلب والبتر والرجم والجلد. ولم يطبق الاسماعيليون والقرامطة الحدود، كما يتهمهم أهل السلف دون أن تصلنا تفاصيل عن العقوبات الجنائية فى الدولة القرامطية شرقى الجزيرة العربية.

إلا أن قضية العقوبات الجسدية طرحت فى الإسلام بشكل واضح فى القرن الأخير، حيث شكل أكثر من مسلم متنور ومصلح الرمز لمواجهة هذه النقطة السوداء التى تتعارض بوضوح مع المادة الخامسة من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والمادة السابعة من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة الأولى من إتفاقية مناهضة التعذيب والمادة الخامسة من الإعلان الأفريقى لحقوق الإنسان والمادة الثالثة من المعاهدة الأوربية لحقوق الإنسان والمادة الخامسة من المعاهدة الأمريكية لحقوق الإنسان.

ليس مجرد صدفة أن يخوض الأصوليون والسلفيون معركة لاهوادة فيها ضد على عبد الرازق وأن يعدم نميرى محمود محمد طه باسم الشريعة وأن يغتال المتطرفون فرج فودة باسم الإسلام.

## حرية الرأى والمعتقد

« لا إكراه فى الدين » يُذكر القرآن فى إحدى أولى العبارات الشرقية حول حرية المعتقد. يستعيد أبو حنيفة هذه النظرة التسامحية فى مأثورته: « هذا الذى نحن فيه رأي، لا نجبر أحداً عليه ولانقول يجب على أحد قبوله بكراهية، فمن كان عنده شئ أحسن منه فليأت به » فيما يرد الفخر الرازى لعشرة قرون قبل الخمينى على فتواه حول رشدى بالقول « يجب على المحق

استماع كلام المبطل والجواب عنه من غير ايذاء ولايحاش»

ان ما نطالب به، هو ألا يكون المسلمون مع إطلالة الألف الثالث للميلاد أقل تسامحاً من الفخر الرازي.

حقوق الإنسان قضية ثقافية وحقوقية، بمعنى أن إقرار القوانين بشكل جزءاً غير كاف من أجل إحترامها وتطبيقها. فالوعى الجماعى لأهمية هذه الحقوق ودورها فى التقدم الإنسانى يتطلب جدل تنوير مجتمعى عام هو الأساس فى جعل الشرعة الدولية عميقة ومتأصلة، بحيث لايغتصبها أول مغامر. ولايمكن لجدل التنوير أن يتحقق دون ضمان حق كل فرد فى حرية الفكر والضمير والديانة، بل وحقه فى الهرطقة باعتبارها نواة الإبداع، والتعبير عن ذلك بكل الوسائل الشفهية والمكتوبة والتعبيرية المختلفة كما تؤكد هذه الشرعة نفسها فى العديد من المواد (٩).

فى هذه العلاقة الجدلية بين ضرورة حرية الرأى لامكان التعريف بحقوق الإنسان وحقوق الإنسان لضمان ثقافة تعددية حرة وخلاقة، يأتى المشروع الأصولى، الذى يعتبر هذه التعددية جاهلية ويخشى على نفسه من غزو ثقافى محلى أو خارجي، ليغذى الأجيال التى ترعرعت فى ظل الدولة التسلطية ولم يذق أعلاها أو أسفلها طعم الحرية يوماً، برؤية شمولية ترفض وجود الإختلاف ولاتجد مثلاً تحارب فيه الحرية إلا إستبداد الحكام مع توظيف للمشاعر البسيطة فى خدمة مناهضة الفكر الحر. وكأن قدر شعوبنا الخيار بين مستبد قائم وطاغية قادم.

ومنذ الثمانينات، بدأت بعض تعبيرات الحركة الإسلامية السياسية عمليات إغتيال للكوادر والكتاب فى لبنان. ولم يلبث المثل اللبنانى أن ألهم إيران ومصر والجزائر لتصبح قضية حرية الرأى ومعركة الرأى تكلف الكاتب حياته، بعد أن كلفته حريته وتغييب رأيه. وعندما أصدر الخمينى فتواه بحق رشدي، طالبنا بإيجاد منظمة عربية للدفاع عن حرية التعبير كرد على هذه الخطوة النوعية فى إغتيال حرية الرأى وللأسف، لم يتحمس الكتّاب العرب لهذه الفكرة.

لقد تمكنت الحركة الإسلامية السياسية من خوض معركة القلم والتعريف بأرائها تحت ظلال الإسلام، وهى تسعى بكل الوسائل لحرمان الآخرين من هذه الإمكانية سواء بالخطاب أو الخطبة، أو بالإغتيال وفتوى القتل. ومن واجبنا جميعا دراسة تجربة الخمينية والثقافة الإيرانية

المعاصرة، لإدراك حجم المأساة التى رافقت وصول المشروع الأصولى للسلطة.

### ٣ - غياب موضوعة الزمان

كتب القاضى أبو يوسف معتمداً على ما فعل عمر بن الخطاب يقول فى أهل الذمة:

«ينبغى مع هذا أن تختم رقابهم فى وقت جباية جزية رؤوسهم حتى يفرغ من عرضهم ثم تكسر الخواتيم ... وأن يتقدم فى أن لايترك أحد منهم يشتبه بالمسلمين فى لباسه ولا فى مركبه ولا فى هيئته ويؤخذوا بأن يجعلوا فى أوساطهم الزنارات - مثل الخيط الغليظة فى وسط كل واحد منهم - وبأن تكون قلانسهم مضربة وأن يتخذوا على سروجهم فى موضع القرابيس مثل الرمانة من خشب، وبأن يجعلوا شراك نعالهم مثنية، ولايحذوا على حذو المسلمين وتمنع نساؤهم من ركوب الرحائل ويمنعوا من أن يحدثوا بناء بيعة أو كنيسة فى المدينة إلا ما كانوا صولحوا عليه ...» ونقل عن الخليفة عمر بن عبد العزيز ما كتبه له:« فلا تدعن صليباً ظاهراً إلا كسر ومحق، ولايركبن يهودى ولانصرانى على سرج، وليركب على اكاف، ولاتركبن إمرأة من نسائهم على رحالة وليكن ركوبها على اكاف» (١٠)

يلخص هذا المقطع من كتاب الخراج إشكالية الفقه الإسلامى القرونوسطى فى الأزمنة المعاصرة. ففى الحقبة التى ينتمى إليها أبويوسف، لم ينل غير المسيحيين فى أوربا الإعتراف بهم كأرواح إنسانية لأن الإنسان يصبح إنساناً «بالعمادة لا بالولادة». وشكلت النسمات الأولى للفكر الحر مادة الجريمة والعقاب لمحاكم التفتيش. ولم يكن البشر قد إنتقلوا بعد مما أسموه بحق الله إلى ما نسميه حقوق الإنسان، ولسنا هنا لنحاكم التاريخ، ولكن لنرفض أية صيغة من صيغ إعادة تصويره بعد ألفية من السنين وأكثر.

إن واحدة من أهم مقومات الحركة الأصولية قتل الزمان وإعتبار ماهو صالح قبل ١٥ قرنا صالح اليوم دون تعديل أو نقاش لوجود نص فيه. وإن كان من الصعب على رواد هذه الحركة المطالبة بما أقره قاضى هارون الرشيد، أو بعث التعريف القديم للغنائم البشرية وإعادة الاعتبار لمصادر ملك اليمين الثلاثة: الغنيمة البشرية من سبايا الحروب، تجارة العبيد وتناقلهم بالإرث إنطلاقا من سلة الأمة والعبد التى تحتل حيزاً هاماً فى التشريع والفقه الإسلامى القديم، فإنهم لايتورعون اليوم عن طرح نظرة عنصرية تجاه غير المسلمين.

يلخص سعيد حوى فى كتابه (الإسلام) رأيه فى الموضوع فى أواخر القرن العشرين بالقول « وعلى هذا، فلا حق لأهل الذمة فى وظيفة من وظائف الدولة، ولاحق لهم فى الشورى ولاحق لهم فى السيادة، ولاحق لهم فى إنتخاب قيادات الدولة الإسلامية وإن شاء المسلمون أن يستخدموهم فى بعض وظائف الدولة لضرورة فلا حرج، على ألا تكون لهم سيادة على المسلمين، لأن من شروط عقد الذمة أن يكونوا أذلاء للمؤمنين » (١١)

إن ميزة الفقه الإسلامى عند نشأته، إجابته على أسئلة طرحتها الحياة، لذا نجد من يتحدث عن رأى علماء مصر ورأى علماء العراق، فالمكان والزمان من أسس إبداء الرأي، وقد أقر الفقهاء قاعدة تغير الأحكام بتغير الأزمان. هذا فى عهد النهوض، أى في الفترة التى أعطت فيها الحضارة العربية الإسلامية أفضل ماعندها عبر صراعها الداخلى والصراع ما بين المعرفة الدينية والمعرفة الحكمية.

ليست الحركة الإسلامية السياسية فى مستوى سلفها وعلاقته بروح عصره، كما أنها دونه فى تقبلها لتعدد المدارس، فالخمينى منذ وصوله السلطة يصر على جعفرية مذهب الدولة فى الدستور الإيرانى فى إختيار طائفى ضمن الإسلام نفسه، والعربية السعودية تحدد بالمذهب الوهابى - الحنبلى إسلامها وفى الحالتين نجد الأقليات الإسلامية مضطهدة فكيف والحديث عن العلمانية وتعدد الآراء والأديان،

المشكلة، أن هذه الحركة تشكل إستمرارية لما أدى إلى زوال الحضارة العربية الإسلامية وما يسميه أبو الحسن الندوى إنحطاط المسلمين. وهى لم تجرؤ بعد على إحداث القطيعة مع الإنغلاق العقائدى الذى تتوج بكتابات إبن بابويه فى المدرسة الشيعية والإعتقاد القادرى فى المدرسة السنية. لقد كان للمسلمين ذاك الدور الحضارى عندما استطاعوا إمتلاك القدرة على التجاوز المستمر للذات، وذهبت حضارتهم مع انتصار الأتباع على الإبداع.

إن تقزيم دور الإنسان عبر تجريد النص وتنصيبه فوق المجتمع والدولة وفرضه على البشر كاعتقاد وتشريع ومؤسسة، للأمس واليوم وغدا، من منطق « كمال الشريعة وعدم حاجتها إلى مخلوق » يختزل التراث إلى مفهوم متخلف وجامد للدين ويختزل الدين إلى صيغة من صيغ التعصب.

وإن كانت معركة التنوير الثقافية ضرورية، فقد كان الواقع أيضا أكبر محطم لمدارس الجمود الفكرى وأكبر ناسخ للآيات بتغير الزمن. فمع ثورات العبيد والأحرار من أجل منع العبودية، كان من الصعب العثور على رجل دين كبير يعترض على إلغاء العبودية ومبدأ السبي، رغم أن هذا التطور الذى حققته البشرية، يلقى بعشر كتب الفقه الإسلامى إلى مكتبة التاريخ.

وبالأمس إعترض علماء النجف ومكة على فتح مدارس للبنات واليوم يقبلون مرغمين بذلك. فسنة الحياة قائمة على التغيير والتقدم

## الإشكاليات الأساسية لمناضلى حقوق الإنسان

حقوق الإنسان شرعة وممارسة، وبقدر ما تكون ممارستها نزيهة، بقدر ما تثير الشرعة فضول الضحايا للتعرف عليها. وهى لم تتأصل بعد فى تقاليد وعادات الإنسان العربي، الذى لم يعرف بعد ثورة ديمقراطية واحدة على أرضه، فجملة التجارب البرلمانية إبنة السماح الديمقراطى من فوق (١٢)، تُمنح وتُصادر بمشيئة السلطان. من هنا فإن وضع مناضلى حقوق الإنسان كالجالس بين المطرقة والسندان. يدافع عن الأفراد من سلطان المجتمع والدولة و يدافع عن المجتمع أمام عسف السلطة السياسية ويرفض إنتقال عدوى هذا العسف إلى صفوف الضحايا أو إعادة انتاجه فى برامجهم. والحركة الإسلامية السياسية ككل تحرك تحت راية ايديولوجية دينية أو شوفينية ، لها جذورها فى الثقافة الشعبية، وهى تنال قوتها من خطبتها التعبوية الإنفعالية أكثر منه من خطاب عقلاني. ومن هنا فإن التعامل معها يتخطى النقد البسيط إلى التحليل المعمق القادر على تفكيك مقوماتها فى النفس والمجتمع، الأمر الذى يستدعى برأينا :

١ - دعم مناضلى حقوق الإنسان لمعركة التنوير فى المجتمع بإعتبارها أساس بناء الوعى والوعى النقدى وعدم تقديم أى تنازل فى شأن حرية التعبير لمراعاة «المشاعر» أو السلطان.

٢ - إصرار منظمات حقوق الإنسان على الإستقلالية عن الحركة السياسية لأن ارتهانها بها يرهنها بالضرورة بالتحالفات السياسية للأحزاب مع الحركة السياسية الإسلامية والتكتيكات الحزبية التى تبعدها عن مهمتها وهى الدفاع عن الفرد والأقلية والجمعية الصغيرة والكبيرة، المحكوم والضعيف وليس ماهو شعبى ومحبوب فى لحظة معنية. فالأحزاب السياسية التى من

حقها أن تغير سياساتها ليست حامية حقوق الإنسان أو ضامنة الشرعة الدولية لها، فى حين تشكل منظمات حقوق الإنسان سلطة مضادة وبرج مراقبة لكل التعبيرات السياسية فى السلطة والمعارضة. وهنا نضع الاصبع على الجرح فى الوضع الحالى لمعظم منظمات حقوق الإنسان العربية، والسامع أدرى من المحاضر.

٣ - ضرورة امتلاك معرفة جيدة بالإسلام والتاريخ العربى الإسلامى لإحياء القيم المرتبطة بثقافة حقوق الإنسان وتاريخ التسامح ورموز الدفاع عن الحريات فى هذا التاريخ الذى لم يكن حكراً لمدرسة أو فرقة، وعرف من القمم الفكرية والفلسفية ما أسهم فى رفد نهر الحضارة البشرية.

٤ - العمل من أجل خلق روح تضامن دولية فى قضية حقوق الإنسان كرد على الإنغلاق والعصبيات المحلية والعنصرية ، كذلك للرد على النظرة التبسيطية التى تختزل العالم الإسلامى إلى القوى الظلامية فيه.

٥ - إيضاح الفصل بين الغرب والحضارة الغربية والشرعة الدولية لحقوق الإنسان التي، وإن كان للحضارة الغربية باعاً هاماً فى إقرارها، فى عالمية وليست حكراً ببلد أو شعب أو حضارة. هذا الفصل يشكل الشرط الضرورى لتحقيق النقلة الثقافية من التخطيط من أجل البلدان والأشخاص (قاعدة النظام الدولى منذ قرابة قرنين من الزمن) إلى التخطيط مع الأشخاص والبلدان عبر خلق روح المشاركة فى صفوف ضحايا نظام إقتصادى غير متكافئ و التقدم المتوازى فى الحقوق المدنية والسياسية مع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. للانتقال بالممارسة من الإحساس البدائى بالظلم القادر وحسب على إعادة انتاجه إلى الإحساس الواعى الذى يسعى لإلغاء مسببات الظلم بشكل عقلاني. وفى هذه المعركة الطويلة النفس، لغة الصدق والصراحة هى الضمانة لأن نكون بيدقا فى أيدى الأحداث تتلاعب بنا، والممارسات المنسجمة مع الكلمة، هى رصيد مصداقيتنا.

## ملاحظـات

١ – أبو الأعلى المودودي، نظرية الإسلام وهديه، دار الفكر، ١٩٦٧

٢ – في: نحو مجتمع إسلامى. أنظر أيضا لسيد قطب: معالم فى الطريق، هذا الدين و المستقبل لهذا الدين. أيضا: مجموعة رسائل البنا، الحكومة الإسلامية للخميني، كذلك الفريضة الغائبة لمجموعة «الجهاد» فى مصر، و«الإسلام» لسعيد حوي، يمكن العودة أيضاً لمحاضرتنا: الإسلام والعلمانية، نشرت بالعربية فى: تحديات التنوير، ١٩٩١.

٣ – هيثم مناع، جدل التنوير: نهضة المشرق قبل ألف عام. دار الطليعة، بيروت، ١٩٩٠. ص ٤١ – ٤٢

٤ – أبو الأعلى المودودي، المواطنة وأسسها، نظرية الإسلام وهديه، مذكور، ص ٣٠١ فى بحث نعده عن المواطنية نحاول الإنتقال من التعريف المستند على النصوص إلى التتبع الفعلى لهذا المفهوم فى المجتمع والدولة.

٥ – هيثم مناع، العقوبات الجسدية فى الإسلام: نهج مختلف عليه، دفاتر طبية، العدد ١٣ نيسان (أبريل)، ملحق دورية منظمة العفو الدولية (بالفرنسية).

٦ – للتوسع فى قضية المرأة يمكن مراجعة: هيثم مناع: الحجاب (١٩٩٠)، والمرأة! (١٩٨٨) والمرأة والإسلام (١٩٨٠). سناء المصري: خلف الحجاب (١٩٨٩)، شكرى لطيف: الإسلاميون والمرأة (١٩٨٨) والملف الجماعى لمجلة سؤال: النساء فى العالم العربى (١٩٨٣) بالفرنسية.

٧ – هيثم مناع، إلى النساء... قبل فوات الأوان، مجلة نقد، الجزائر، فبراير – ماي، ١٩٩٢ العدد الثاني، ص ٦.

٨ – حول العقوبات الجسدية أنظر: هيثم مناع: ملاحظات حول العقوبات الجسدية فى الإسلام، محاضرة بالفرنسية أمام اللجنة الطبية فى منظمة العفو الدولية، باريس – أكتوبر– ١٩٩٢. وكتابى فرج فودة: الحقيقة الغائبة وقبل السقوط.

٩ –الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى المادتين ١٨و١٩، العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فى المادتين ١٨و١٩

١٠ – أبو يوسف، الخراج، الطبعة الثانية، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٥٢ هـ

١١ – سعيد حوي، الإسلام، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٩٨٣، ص ٢٢٥.

١٢ – أنظر حول السماح الديمقراطى ما كتبه فرج فوده أول من إستعمله على حد علمنا، قبل السقوط، الطبعة الأولي، ١٩٨٥، القاهرة.

١٣ – اللجنة الدولية للحقوقيين ورشة عمل: «نحو حركة عربية مهنية، مستقلة وفاعلة للدفاع عن حقوق الانسان» يناير ١٩٩٤ – عمان –الاردن.

# إشكاليات الحركة في مصر

# جذور الإضطراب
# فى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

## ديناميات بناء المؤسسات المدنية فى مصر*

محمد السيد سعيد **

شهد مقر نقابة الصحفيين المصرية مشهداً غريباً يوم الجمعة الموافق ٢٨ من يناير سنة ١٩٩٤ . إذ كان ٤٥٨ شخصاً يتصايحون بحدة حتى كادوا أن يتشابكوا بالأيدى . وما يدعو للأسى ذلك المشهد الشبيه بمستشفى المجاذيب لم يكن إلا إجتماع الجمعية العمومية الخامسة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان (١) . وللأسف يعد ذلك المشهد نموذجا للإجتماعات التنظيمية فى مصر ، فلطالما أدى انعدام الكياسة والتشاحن المستمر إلى شلل المؤسسات المصرية . ومع ذلك فإن عجب وفزع مراقبى الأحداث فى مقر نقابة الصحفيين كان مصدره الظن بأن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان غير مصابة بذلك المرض الذى يمزق العديد من المؤسسات المدنية فى مصر .

---

* أعدت هذه الدراسة باللغة الانجليزية ، ونوقشت فى حلقة البحث السنوى الرابعة بالجامعة الاميريكية بالقاهرة من ١٥ - ١٦ مايو ١٩٩٤ ، ونشرت بالانجليزية بمجلة «بحوث القاهرة فى العلوم الاجتماعية Cairo Papers in Social Science » المجلد ١٧، العدد الثالث ، خريف ١٩٩٤ . وقد ترجمها إلى العربية وسيم وجدى.

** أهدى هذا البحث إلى بهى الدين حسن الأمين العام السابق للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان الذى سيأتى يوم يقدر فيه الجمهور والمجتمع الثقافى صفاته الرائدة وتكريس نفسه لقضية حقوق الإنسان حق قدرهما . (محمد السيد سعيد)

الغرض من هذا البحث هو إلقاء الضوء على أسباب الإضطراب الداخلى فى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان . قد تبدو بعض تلك الأسباب مألوفة لدى مراقبى المجتمع المدنى الناشىء فى مصر ، ولكن بعض الأسباب الأخرى يخص بالتأكيد المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ذاتها ، بما فى ذلك ظروف ميلادها .

## المجتمع المدنى وديناميات المؤسسات المدنية :

من المعروف عامة أن عملية التحول الديمقراطى للنظام السياسى المصرى لا يعيقها فقط إرث الهياكل السياسية والقانونية التسلطية بل أيضاً غياب قوة الدفع من جانب المجتمع المدنى. وفى الواقع إن الدعوة إلى ديمقراطية منسجمة مازالت ضعيفة حتى فى أوساط النخبة السياسية والثقافية . والأسوأ من هذا أن الساحة السياسية تنكمش باضطراد . أما اللامبالاة العامة ، فتبررها نظرة ترى الساسة والسياسة فاسدين (بمعنى السعى وراء المصالح الخاصة) وعديمى الكفاءة والإحساس وزائدين عن الحاجة بمعنى ما ، مما حدى بأحد كبار المعلقين على ذلك الوضع إطلاق تعبير « ديمقراطية المليون » من بين سكان مصر الثمانية وخمسين مليونا.[٣]

يشمل رقم المليون المذكور كل من له إنشغال ولو ضئيل بالشئون العامة . أما عدد المشاركين الفعليين فى تسيير المؤسسات العامة فلن يتجاوز كسراً صغيراً من هذا الرقم . إن هذه الحالة تشهد على مدى التأثير المدمر للحكم البيروقراطى التسلطى ، خاصة النوع الشعبوى، على المجتمع المدنى . بالطبع إن للأزمة الإقتصادية الممتدة دور فى هذا الوضع أيضاً . وقد يذهب المرء بعيداً إلى حد القول بأن ذلك الوضع لا يخص مصر وحدها .

إن نشأة المجتمع المدنى والثقافة المدنية فى شكلها المصرى الخاص لايمكن فهمها بوصفها عملية تحرر بسيطة . فطبقا للنموذج التحررى ، يبرز المجتمع الذى يناضل من أجل تحرير نفسه حرا فقط بإزاحة يد الدولة القمعية عند لحظة معينة . ويفترض ذلك النموذج أن المجتمع الذى يستلهم قيم الحرية يتمكن فى آخر الأمر من إثراء نسيجه المؤسسى إلى الحد الذى يسمح له بالسيطرة على الدولة . ولكن تبدو عملية التحول الديمقراطى فى مصر أكثر تعقيدا من ذلك بكثير . فالمجتمع يمر بفترة من التخبط العميق بخصوص أسسه ومثله العليا ، ومن

خيبة الأمل الشديدة التى سببتها خبرات تاريخية قاسية وجارفة ، وفى ذات الوقت تغيب عنه القيادة القوية والمبدئية . (٤)

على أحد المستويات يكبل المجتمع المصرى نظام كلى من القيود والإنتهاكات القانونية . على سبيل المثال، يقيد قانون الجمعيات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الحق فى إنشاء الجمعيات تقييدا شديدا . وينطبق هذا أكثر ما ينطبق على المؤسسات التى تعمل على الدفاع عن الحقوق السياسية والإجتماعية والمدنية الأساسية . ويمثل شيوع السياسة المؤدلجة والتحزب سببا إضافيا لضعف الثقافة المدنية . ودائماً ما كانت تؤدى العصبوية الناتجة عن ذلك إلى إنصراف الجمهور عن المؤسسات المدنية (٥). السبب الثالث هو نقص الموارد الإقتصادية . وفى الحقيقة ، إن الأسس المالية والإقتصادية للمجتمع المدنى هزيلة إلى درجة تثير شكوكا جدية حول إمكانية إستقلاليته فى مواجهة الدولة . وهو أمر لا يتعلق فقط بظروف الفقر العامة ، بل يتعلق أيضاً بأسباب أكثر تعقيدا تتصل ببنية المجتمع ومرحلة التحول الحالية . فمن جانب ، وضعت الهيمنة البيروقراطية المفروضة على المجتمع منذ ١٩٥٢ حدا لتقاليد التمويل المحلى الخاص للمؤسسات المدنية . ومن جانب آخر ، لم يتم إنشاء هيكل وظيفى جديد للتمويل الخاص للأنشطة والأهداف المدنية بحيث يعادل سيطرة الدولة الكاملة على الأوقاف .

وتبدو ضآلة أعداد بناة المؤسسات الموهوبين سببا أساسيا رابعاً لضعف المؤسسات المدنية . وهو أمر قد يعزى جزئيا إلى سيادة العقلية البيروقراطية ، كما يمكن تفسيره أيضاً بتجذر الميول الثقافية المناوئة للمخاطرة والتجديد . إن السعىَ وراء بيئة عمل آمنه يوجه الإدارة بإتجاه العمل الروتينى والأساليب البيروقراطية . يستتبع ضيق قاعدة الموارد الإدارية تدوير الإداريين الموهوبين بين أنشطة عامة مختلفة أكثر مما ينبغى . فمن القواعد العامة أن المؤسسات المدنية والعامة تحقق مستويات أرفع من الأداء عندما يرأسها إداريون موهوبون ، وتبدأ فى التراجع عندما يتركها هؤلاء لسبب أو آخر . وتعزز سيادة السياسة الأيديولوجية هذا الغياب العام للإبتكار فى الإدارة . فلقد ركزت التحيزات الأيديولوجية انتباه الإنتلجنسيا المصرية (التى كان من الممكن أن تكون مصدراً لإداريين متنورين للمؤسسات المدنية) على ما يسمى «السياسة العليا» ، ودفعت بهم بعيداً عن النشاط القاعدى . ولذلك ليس بمستغرب أن تهيمن الأهداف الدينية والتيار الإسلامى على أغلب المؤسسات المدنية . (٦)

أسهمت كل هذه العوامل مجتمعة فى الديناميات الداخلية المتذبذبة لغالبية المؤسسات المدنية والهيئات العامة فى مصر . وتبرز فى هذا المجال بعض الأنماط «النموذجية» . ولسوء الحظ إن «أنجح» هيئات ومؤسسات العمل العام هى تلك اللاسياسية ، وتلك المتمحورة حول شخصية مهيمنة عادة ما تكون على صلة وثيقة ببيروقراطية الدولة . كما تكون المحسوبية أرجح أشكال العلاقات الإجتماعية والسياسية داخل تلك المنظمات وخارجها . أما هيئات ومؤسسات العمل العام التى تحاول أن توظف جهود شخصيات مسيسة ، فإما أنها تفشل فى مرحلة البداية أو ترزح من حين لآخر تحت ضغوط العصبوية وعلل أخرى .

وتصبح كل تلك المشاكل أكثر حدة فى حالة الهيئات والمؤسسات العاملة فى مجال حقوق الإنسان والحريات المدنية والسياسية . فبالنسبة للمؤسسات السياسية أو تلك التى تعنى بحقوق الإنسان ، تزداد حدة عداء الدولة والحصار البيروقراطى والروتين ونقص الموارد اللازمة ولامبالاة الجمهور والعصبوية الشديدة ، وهذا أكثر من واضح فى حالات لجنة الدفاع عن الحريات بنقابة المحامين ، ومنظمة حقوق الإنسان التى لم تعمر طويلاً بالإسكندرية ، ومئات المؤسسات التى عملت بمجالات البيئة والصحة العامة والتنمية الحضرية وقضايا المرأة . وهو واضح أيضاً فى حالة عدد من الأحزاب السياسية مثل حزب العمل ومصر الفتاة والأحرار وغيرها . لقد أدى الإضطراب والصراع العصبوى بالعديد من هيئات ومؤسسات العمل العام إلى الزوال كلية .

إن مسعى تدشين المنظمة المصرية لحقوق الإنسان كان عليه (ولايزال) أن يواجه كل تلك المشكلات بل أكثر . إن مجرد فكرة مشروع مدنى للدفاع عن حقوق الإنسان فى مصر لم تكن سهلة الميلاد . إن ربط أجهزة الإعلام لفكرة حقوق الإنسان بالسياسات الخارجية لبلدان غربية كبرى ، وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية ، قد ألحق أذى جسيما بتلك الفكرة . ويمكن القول بأن هذا كان أهم العوامل المساهمة فى كبح فكرة حقوق الإنسان فى مصر وبلدان عربية أخرى .

لقد كان النضال من أجل الحقوق السياسية والمدنية متأججا فى نهاية الستينات ، وخاصة فى الجامعات المصرية . ولكن ذلك النضال كان يتم التعبير عنه بلغة الديمقراطية . وبهذا

المعنى كان النضال بلا شك سياسيا . والنتيجة أن القوميين والراديكاليين فى مصر وبلدان عربية أخرى نعتوا فكرة حقوق الإنسان بسوء السمعة . لقد نظر إليها على أنها أداة أيديولوجية أمريكية لتفكيك القومية والإشتراكية من الداخل . وازداد ذلك التخوف فى أوائل الثمانينات حينما ظهرت علامات الإنهيار فى دول شرق أوروبا الإشتراكية . ومع أن تلك الرؤية الإنطباعية قد بدأت فى الزوال ، إلا أن قسما كبيراً من النخبة الثقافية والسياسية وبالذات فى المعارضة اليسارية لايزال يحتفظ بشكوك عميقة تجاه فكرة حقوق الإنسان .

إن الشعور القومى الحاد فى أوساط المثقفين ذوى الميول الديمقراطية قادهم إلى العمل فى إطار الساحة السياسية بالمعنى الضيق ، أى فى إطار السياسة الحزبية ، بدلا من دعم النضال من أجل حقوق الإنسان . ولذلك عندما بدأت حركة حقوق الإنسان فى البروز فى أواسط الثمانينات كان عليها أن تعتمد على خليط فريد من الناس. وعلى وجه الخصوص جمعت الحركة قسمين أساسيين : من جانب ، أشخاص مثاليون غير مسيسين لديهم اقتناع قوى بأفكار حقوق الإنسان، ومن جانب آخر نشطاء سياسيين تمر منظماتهم الحزبية بأزمات عميقة. والمجموعة الأخيرة تكونت بالأساس من ناصريين وماركسيين مشوشين بدرجة أو بأخرى . وبإختصار ، وقعت مهمة النضال من أجل حقوق الإنسان على عاتق عناصر اجتماعية شديدة التسيس طالما فشل نسيجهم السياسى فى استيعاب مبادئ حقوق الإنسان . (٧) تلك العناصر أظهرت تعاطفا (بل حتى حماسا) مع حقوق الإنسان . ولكن من بين مؤيدى حركة حقوق الإنسان المسيسين وغير المسيسين كان القليل جدا يعرف بالفعل الكثير عن فلسفة أو أدبيات أو تقاليد الحركة العالمية لحقوق الإنسان . وكان هؤلاء الذين تولوا إدارة العمل اليومى للمنظمة هم بالأساس الذين بدءوا محاولة جادة لمراكمة المعرفة فى ذلك المجال الخاص .

بهذا التركيب الثقافى الهش بدأت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان طريق تطورها المتعرج . وفى غضون سنوات قليلة أثبتت المنظمة نجاحاً كبيراً فى إكتساب الإحترام الدولى والمحلى ، لكنها لم تنج من التبعات المدمرة لمشاكل البيئة سالفة الذكر . لم يكن لدى المنظمة خطة عمل أو إستراتيجية واضحة للتعامل مع تلك المشاكل التى سبق وخنقت العديد من المؤسسات .(٨) لقد إضطرت إلى تطوير أسلوب إدارة براجماتى بمعنى ما يتناول الموضوعات حين بروزها . وهكذا يمكن وصف تطورها بالإشارة إلى موجات الجدال التى سببت توترات

شديدة دفعت بالمنظمة إلى الفوضى مرات عديدة . وبالنظر إلى ذلك يكون السؤال الحقيقى هو لماذا لم تنته المنظمة ؟ (على الأقل حتى الآن) .

## محطات الصراع الفكرى

اتصفت كل مرحلة من تطور المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بموجة من الجدال تنطوى على عناصر أزمة شديدة . وسوف أركز إهتمامى فيما يلى على خمس محطات أساسية :

- الجدال حول الشرعية .
- الجدال حول المهنية .
- الجدال حول التمويل الأجنبى .
- الجدال حول شبكة العلاقات الدولية .
- الجدال حول التطور المستقبلى .

فيما يلى سأعرض هذه الجدالات على أساس الإشكاليات التى تضمنتها ، والإتجاهات الأساسية للأفكار المتصارعة ، والحجج الأساسية ، وكيف تم حل النزاع .

### أولا : الجدال حول الشرعية

عندما دشنت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فى سنة ١٩٨٥ كان الإجماع العام يحبذ إتخاذ شكل الجمعية الأهلية طبقا للقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ . وتم التقدم بطلب بأسم المؤسسين إلى وزارة الشئون الاجتماعية ، وبعد طوال صمت رفض الترخيص . سبب ذلك الرفض لحق الوجود الشرعى عبئاً شديداً على المنظمة الوليدة . وكان أخطر أعراض ذلك العبء هو الإحساس باليأس بين أعضاء مجلس الأمناء ، مما قوض الحماس الأولى للمنظمة وحز بشكل عميق فى روح الإلتزام بها . وبمرور الوقت تدهور الإنتظام فى مجلس الأمناء ، حتى أصبح من الصعب تجمع النصاب القانونى اللازم لاتخاذ القرارات ، وكان الوضع فى الجمعية العمومية أكثر سوءا . فلم يدفع الإشتراكات سوى القليل جداً من الأعضاء ، وعدد أقل كان على إستعداد لتحمل أعباء العمل التطوعى (٩). وترك العديد من الأعضاء المنظمة لأنها بدت غير شرعية . أما أسوأ وجوه اليأس فقد تبدى فى فشل قادة المنظمة المنتخبين فى الإنخراط فى

التجربة التعليمية الضرورية لمنظمة تعمل فى مجال حقوق الإنسان . لم تكن الأغلبية العظمى فى مجلس الأمناء حتى لتعرف حقاً ماهو عمل منظمة كتلك فيما عدا الأنشطة الدعائية المعتادة مثل الندوات والحلقات النقاشية . (١٠)

أنتج الإحساس بالأزمة جدالاً ساخناً بين إتجاهين فى مجلس الأمناء . دعى إتجاه الأغلبية إلى حل المنظمة رسميا أو تجميدها على أساس رفض الدولة لوجودها القانونى . كانت الحجة الأساسية لهذا الموقف هى أن المنظمة لاتستطيع العمل بدون رخصة قانونية . وفى هذا الصدد لم يطرح فقط أن الأنشطة المختلفة تتطلب الموافقة الرسمية، ولكن بشكل جوهرى أكثر طرح أن أى منظمة لحقوق الإنسان يجب أن تبدى إحترامها الكامل للقانون .

على الجانب الآخر طرحت الأقلية أن رفض الترخيص الرسمى وفقا للقانون ٣٢ ليس مبرراً كافياً لحل المنظمة اولاً القرار الإدارى لم يستنفذ العملية القانونية وعلى المنظمة أن ترفع قضيتها إلى جميع المستويات القضائية ، وإلى أن يفصل القضاء يجب على المنظمة أن تستمر فى عملها . وهذا ما حدث بالفعل . فلقد إستمرت المنظمة فى عملها تحت شعار « تحت التأسيس » . وبشكل أساسى طرحت الأقلية أن منظمة لحقوق الإنسان لاتستحق هذا الإسم إن لم تستطع الدفاع عن حقها فى الوجود . كانت هذه المجموعة عميقة الإقتناع بأن القانون ٣٢ لايتماشى وإلتزامات مصر طبقا للشرعة الدولية لحقوق الإنسان ، بالإضافة إلى تعارضه مع نص وروح دستور ١٩٧١ . وطرح هذا الإتجاه أن على المنظمة وهى تخوض المعركة فى ساحة القضاء أن تعتبر نفسها شرعية طبقا للمادة ٢٢ من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية . وبالإضافة إلى ذلك تم طرح أن القانون ٣٢ ذاته غير مشروع لمخالفته العهد الدولى ومواثيق دولية أخرى . (١١)

لقد شكل حسم هذا الجدال لصالح الأقلية الشرط الضرورى للميلاد الحقيقى للمنظمة فى خريف ١٩٨٨ . وانتهى هذا الجدال بأن أصبح بهى الدين حسن الأمين العام الجديد للمنظمة ، وقد كان مدافعا صلبا عن وجهة النظر الفائزة وعضواً شاباً نشطاً فى مجلس الأمناء . وتكونت أمانة جديدة من شباب نشيط يعملون بشكل تطوعى تحت قيادة الأمين العام الجديد . لقد كان لهذه الأمانة فضل إنجاز مهمة إعادة الحيوية للمنظمة وربطها بمعايير الإنجاز الدولية فى

مجال الرصد والدفاع عن حقوق الإنسان . لكن تعاطف وتشجيع رئيس المنظمة ، الأستاذ محمد إبراهيم كامل ، هما اللذان وفرا الشرط السياسى اللازم لإنجاز العمل الجرئ والناجح الذى قامت به الأمانة . وتقديراً لدورها المتميز انتخبت الجمعية العمومية الثالثة (مايو ١٩٨٩) أغلب أعضائها لمجلس الأمناء الجديد .

## ثانيا : الجدال حول المهنية

نبعت موجة الجدال الثانية من الإختلافات حول إستراتيجيات البناء المؤسسى . احتدم هذا الجدال من حين لآخر فى الفترة مابين انعقاد الجمعيتين العموميتين الثالثة والرابعة . (١٢) حالما اتخذ القرار الواعى بالإستمرار ، ولو على حساب المخاطرة بأمن وسلامة الأمانة الشابة والمجلس الجديد ، بدأت المنظمة فى تطوير شكل تنظيمى وسادها إحساس بالحيوية وبمسئولية الرسالة . اتسع العمل وتجاوز الأنشطة الدعائية المعتادة ، وإتجه نحو مراقبة حقوق الإنسان والدفاع عنها ، بما فى ذلك التحقيق فى الشكاوى الفردية وإرسال بعثات تقصى الحقائق .

كان التحدى هو أداء المهام الجديدة بكفاءة . وفى حين كان المجلس بالتأكيد قادراً على صنع القرار وقع عبء العمل على عاتق «مكتب تنفيذى» أصغر مكون من ٥ - ٧ أعضاء ، وذلك لأن أعضاء المجلس الخمسة عشر كانوا بالأساس شخصيات عامة بارزة فى وظائف مهنية مختلفة وكانوا مشغولين بأكثر من منظمة . حتى هؤلاء الأعضاء الذين تكون منهم المكتب التنفيذى مر معظمهم بأوقات عصيبة فى محاولتهم تنظيم جدولهم للتوفيق بين إلتزاماتهم تجاه وظائفهم وحيواتهم الشخصية من ناحية وبين عملهم التطوعى فى المنظمة من ناحية أخرى ، مما زاد من حدة الشكوك المثارة حول كفاية العمل التطوعى . (١٤) وبرغم ذلك استمر العمل بنفس القوة وحظيت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بمركز مرموق . لكن ذلك ألقى على عاتقها بمتطلبات جديدة ورفع من مسئوليتها فى الوفاء بمعايير الأداء الدولية . لقد أصبحت الحاجة إلى موارد بشرية جديدة ملحة أكثر من ذى قبل . (١٥)

إزاء تلك الخلفية برز اتجاهان مختلفان وإن لم يكونا بالضرورة متعارضين . طرح الإتجاه الأول ، الذى قاده هذه المرة أيضاً الأمين العام ، أن من الضرورى توظيف محترفين وأنه ينبغى التمييز بين الممثلين المنتخبين والموظفين المحترفين . يجب أن تظل هيئات صنع القرار (مجلس

الأمناء والمكتب التنفيذى) هيئات تمثيلية منتخبة ، وفى نفس الوقت يجب أن يتولى الجزء الأكبر من العمل اليومى موظفون محترفون يعملون كسكرتارية بأجر . (١٦)

أما الإتجاه الثانى فقد عارض ، بل أدان ، ذلك التوجه ودعى إلى الإعتماد المتزايد على الجهد التطوعى كإستراتيجية بديلة . طرح هذا الإتجاه أن المنظمة قد فشلت فى حفز وتوجيه معين العمل التطوعى لأعضائها كما جادل بأن العمل التطوعى بطبيعته أرقى من العمل مدفوع الأجر لأنه أكثر إخلاصاً وأقرب إلى طبيعة المنظمات القائمة على المشاركة . وسرعان ما طرح هذا الإتجاه أن إدخال الإحتراف إلى عمل المنظمة سيؤدى إلى البقرطة واحتكار السلطة الفعلية من قبل الأمين العام الذى سينظر إلى معظم العمل باعتباره ذى طبيعة إدارية ولا يتطلب التشاور مع الهيئات المنتخبة . (١٧)

فى الواقع كان للإتجاه الأخير بريقة الأخاذ . فلقد واجهت روح العمل التطوعى إختبارات قاسية فى لحظات أزمات معينة ، خاصة عندما تعرضت المنظمة لإعتقال وسجن بعض أعضاء المكتب التنفيذى فى ١٩٨٩ ، فتقدم بعض المتطوعين المخلصين لحمل عبء العمل بشجاعة فى وضع طارئ وخطير إلى أبعد حد . ورغم ذلك فحقيقة الأمر أن العمل التطوعى كان غير كافياً على الإطلاق ولم يكن قادراً على تلبية حاجة المنظمة إلى رفع معايير الأداء . لقد كان واضحاً تماماً أن تلك المعايير لا يمكن الوصول إليها إلا بتطبيق التقنيات الفائقة للمؤسسية والمهنية . وازداد تبلور ذلك الإحتياج مع توسيع المنظمة لأنشطتها فى العمل الميدانى . وبالفعل حتى اضطر أصلب مؤيدى العمل التطوعى للإستسلام أمام الأدلة المتراكمة على الحاجة إلى المهنية .

أدى ذلك الجدال المألوف لدى الكثير من منظمات حقوق الإنسان فى كل أنحاء العالم إلى توترات واحتكاكات متزايدة . إذ أنتج إختلافات أوسع عبر الوقت ، واشتمل على صراعات شخصية وإختلافات حول أساليب الإدارة ، بالإضافة إلى الصراعات الأكثر جوهرية حول مبادئ وفلسفة حقوق الإنسان . ومع ذلك لم يؤد ذلك الجدال إلى حدوث انفجار فورى . ولكنه كان بالتأكيد مقدمة لإنفجار كبير حول موضوعات أساسية مثل مسألة التمويل الأجنبى لأنشطة المنظمة . .

### ثالثا : الجدال حول التمويل الأجنبى :

يمكننا أن نرى أن هذا الجدال كان فى الصميم من هيكل الصراعات الفكرية التى ابتليت بها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، إذ وقفت مسألة التمويل فى مفترق طرق المشكلات النظرية والإجرائية التى تواجهها عملية البناء المؤسس . لاشك أن البعد المالى مسألة حيوية لكل المؤسسات الحديثة فى كل مراحل تطورها تقريبا ، وحتى مع توخى أعلى مستويات فعالية الكلفة ، استلزم تطور المنظمة المصرية وتوسيع أنشطتها ميزانية أكبر .

استطاعت المنظمة المصرية لبعض الوقت الإعتماد على الدعم المالى الكريم الذى قدمته المنظمة العربية لحقوق الإنسان . كانت المنظمة العربية تستضيف المنظمة المصرية فى مقرها (غرفة واحدة فى شقة المنظمة العربية بحى المهندسين بالقاهرة) ، وسمحت لها بإستخدام معداتها ، ووفرت راتب موظف واحد يعمل نصف الوقت . وعاشت المنظمة المصرية فترة طويلة (من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٣) على هذا الدعم . ومع ذلك ، فما كان كافياً بالكاد فى مرحلة الميلاد ، أو إعادة الميلاد تلك ، أصبح قاصرا عن الوفاء بالإحتياجات المالية الحقيقية للمنظمة . لم يعد من الممكن الإعتماد فقط على دعم المنظمة العربية لتمويل التوسيع المنظم لعدد موظفى المنظمة المصرية بهدف تطوير العمل الميدانى وبعثات تقصى الحقائق وخلق الصلات الدولية . (١٨)

رأت المنظمة المصرية أن مسألة تعبئة الموارد المالية شديدة الإلحاح . (١٩) ولم ينف ذلك حتى أولئك الذين حبذوا التطوعية ، ولم يكن هناك أى خلاف حول فكرة أن الإحترام المتزايد للمنظمة سوف يمكنها من جذب تمويل محتمل أكبر من داخل البلاد . وتعاون الجميع تقريبا فى عدد من الحملات لتعبئة الموارد المالية داخل مصر ومن المصريين فى الخارج . لكن تلك الحملات لاقت فشلاً ذريعاً على طول الخط . حقيقى أن دفع اشتراكات العضوية تحسن قليلاً مع الوقت ، ولكن نظرا لضيق العضوية وضآلة قيمة الإشتراك كان الدخل الآتى من ذلك المصدر قليلاً للغاية . أما حملات جذب التمويل (fund-raising) التى إستهدفت المصريين الأثرياء فلم تأت إلا بأقل القليل ، وكان أثرياء العرب أقل منهم سخاءاً . وقد أسهمت عدة عوامل فى ذلك الفشل . الأسباب الثانوية تشمل غياب الكفاءات المتخصصة فى جذب التمويل ، ونظرة الكثير من الأغنياء إلى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان على أنها مكونة من الناصريين الذين

لايثقون بهم . ومع ذلك فالسبب الأساسى للفشل فى جذب التمويل هو أن مصر ككل تفتقر إلى بنية متخصصة لتمويل الأنشطة الخيرية والعامة . إن تأخر ترتيب حقوق الإنسان على قائمة أولويات الأثرياء وانخفاض وعيهم بحقوق الإنسان قد ألغيا عمليا وجود المنظمة المصرية لحقوق الإنسان على أجندة إسهامات الأفراد المالية .

لم يبق أمام المنظمة إلا بديلا ًواحداً لجلب تمويل يعتد به ألا وهو التمويل الأجنبى . ولكن حتى مؤيدى هذا الخيار لم يجرأوا على تقديم ذلك الإقتراح قبل عام ١٩٩١ . لقد وضح منذ بداية الجمعية العمومية الرابعة أن المنظمة أمام خيارين ، إما أن تقلص أنشطتها وخطط توسعها بشدة ، أو أن توسع أفقها المالى (٢٠) . وحالما انتخب مجلس الأمناء الرابع تم طرح الموضوع بجدية . (٢١)

لقد كان واضحاً للجميع أن البيئة السياسية والثقافية المصرية تمثل عائقاً حقيقيا أمام خيار التمويل الأجنبى. وذلك لأنه بالنسبة للدولة القومية التى بدأت بعد ١٩٥٢ مشروعاً تقدمياً لإعادة البناء الوطنى كان طبيعيا أن تحكم كل تدفقات الأموال إلى داخل البلد من الخارج . ولطالما اعتبر تلقى أفراد أو مؤسسات مدنية خاصة أموالاً من هيئات أجنبية فى القانون والواقع عملا خيانياً ، بغض النظر عن الأهداف . وقد تراخت تلك الرؤية السياسية والبيروقراطية إلى حد بعيد مع الإنفتاح السياسى والإقتصادى الذى بدأ فى السبعينات . لكن البيروقراطية إستمرت تنظر إلى التمويل الأجنبى للمبادرات الخاصة بكثير من الشك .

وعلاوة على ذلك ، كان المناخ الثقافى يميل دورياً لإتخاذ مواقف شديدة التطرف من مسألة التمويل الأجنبى للمؤسسات البحثية فى مصر أو لأى أنشطة مدنية أخرى ، بما فيها الأنشطة القاعدية (grassroots) . وطورت كل الأيديولوجيات الراديكالية تصوراً خاصاً للتمويل الأجنبى يربط بينه وما رأوه مؤامرات أجنبية ضد مصر والحقوق القومية العربية وحركات التحرر العربية . ونظر إلى الأنشطة البحثية الأجنبية أو الممولة من الخارج على أنها إختراق آثم . وإلى أهداف التمويل الأجنبى بأنها تشمل على التخابر والتبعية الثقافية وإحكام السيطرة الإقتصادية والسياسية على مصر . وهكذا تم النظر إلى قبول التمويل الأجنبى على أنه تعاون وخيانه عملية أو على الأقل إنتهازية مضللة . (٢٢)

هناك عدة عوامل تعزز تلك النظرة للتمويل الأجنبى . أهمها هو فشل الذين يقرون التمويل الأجنبى ويقبلونه فى تقديم رؤية بديلة متسقة ، وفشلهم فى طرح حجة مبدئية رشيدة. وهكذا فاتت مصر كلها فرصة وضع نهج عقلانى لتناول موضوع كان يمكن أن يعظم مصلحتها فيما يتعلق بالتمويل الأجنبى للمبادرات الخاصة .

كان ذلك هو المناخ الذى أثار فيه بعض أعضاء مجلس أمناء المنظمة موضوع التمويل الأجنبى . إعترف معارضو الإقتراح من منهل الإنطباعات النمطية السائدة فى المناخ الثقافى ، وأضافوا إليها بعض الحجج المتعلقة بالظرف الخاص . على سبيل المثال ، الحجة القائلة بأن قبول المنظمة للتمويل الأجنبى سيصمها تلقائيا بالعمالة للإمبريالية الغربية ، أو على الأقل سيضعف من مكانتها الأدبية فى مصر ، وذلك نظراً للأصول الغربية لفكرة حقوق الإنسان وإندراجها فى خطاب السياسة الخارجية للقوى الغربية الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية . هذه الحجة الإضافية سترتبط فيما بعد بصراع مشابه حول التوجه الدولى لعمل المنظمة .

لقد كان من سوء التصرف أن دفع مؤيدو خيار التمويل الأجنبى بحجج براجماتية بدرجة أو بأخرى أكثر منها مبدئية . كان هذا منطقيا إلى حدما لسببين : أولهما أن معظم المؤيدين قد مروا بمرحلة راديكالية فى تاريخهم الفكرى ، ولذا كانوا واقعين بشكل ما تحت ضغط الإبتزاز الأدبى من قبل المناخ الثقافى العام فى البلد . وثانيهما أن السياق الخاص للجدال ربما لم يسمح بمناقشة شاملة للموضوع على المستوى القومى . ربما فضلوا قصر الجدال على مناقشة الظروف الخاصة بدلا من تناول المنطق الكلى للقضية المطروحة .

ظل تأييد خيار التمويل الأجنبى كامنا تحت مستوى عتبة الوعى بطريقة غريبة ، ولم يرتفع إلى مستوى الوعى الذاتى الذى يمتلك مبررات نظرية وأساساً مبدئياً . وقد يفسر ذلك جزئياً لماذا ظل الموضوع يمتد بإستمرار ويتقاطع مع الموضوعات الخلافية الأخرى فى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، كما هو الحال فى كل مؤسسات المجتمع المدنى الأخرى.

ومع ذلك ، فمؤيدو خيار التمويل الأجنبى بتناولهم لمشكلة معينة قد أظهروا ضمنا منطقا كاملا بديلا ، حتى لو لم يكونوا واعين به بشكل كامل . ولكن كلما استمر الجدال كان عليهم أن يستندوا إلى حجج مواتية لذلك المنطق . والنتيجة أن تم التعبير عن أعماق الجدال

بشكل واضح . وبشكل ما طور مؤيدو التمويل الأجنبى وعيهم الخاص بالإضافة إلى رؤية متمايزة للعالم وموقع مصر منه .

يمكن تلخيص تلك الرؤية البديلة كما يلى : على أكثر المستويات عمقا تشكل القومية موقفا مشروعا وصحيحا فلسفيا عندما ترتبط بالإعتراف بوحدة الكون والتراث العالمى والمسئولية العالمية للبشرية . قد نرى أن العالم فى الواقع لايتطابق مع مبدأ العالمية هذا ، ولكن غياب المبدأ ذاته عن الأنظار يؤدى إلى وضع القومية وأى شكل آخر للهوية فى تعارض مباشر مع كل الهويات الأخرى ، وهو موقف عقيم تماما ومدمر لنفسه . يحمل الموقف القومى المتعصب فى جوهره نظرة اغتراب عن كل الآخرين على أساس أنهم أعداء لايمكن سد الفجوات التى تفصلنا عنهم . وعلى العكس تلتزم القومية المستنيرة الأخلاقية برؤية التنوع الموجود فى العالم الحقيقى وبمد يد الصداقة لكل من يشاطرون الإيمان بقيمة المساواة والعدالة للجميع . هذا الفهم شرط لاغنى عنه لبناء تحالف دولى حقيقى من أجل السلام والعدل فى العالم ، ويؤسس للقيمة الجوهرية للحركة العالمية لحقوق الإنسان . يفترض ذلك الفهم أن عالم السياسة ساحة صراع تمور بكل أنواع النوايا والأهداف السيئة ، ولكن من المنطقى أيضاً أن نفس العالم الواقعى يوفر بعض الشروط الأساسية للخير والتقدم . وهكذا يمكن محاربة المصالح الغربية الإمبريالية لصالح الديمقراطية والسلام فى العالم من خلال خلق تحالفات مع القوى الإجتماعية والسياسية التى تناصر هذه الأهداف فى الغرب بالتأكيد إن السياسة الدولية فى الواقع أكثر تعقيدا بكثير من هذا التصوير المبسط ، لكن القومية الرشيدة لايمكنها إغفال ذلك الطرح العام فى معالجتها للقضايا الواقعية فى السياسة العالمية .

وبهذا المعنى يمكن صياغة موضوع التمويل الأجنبى بنفس الطريقة . إن عالم هيئات التمويل معقد جدا بالفعل ، لكن تنطبق عليه أيضاً نفس القاعدة . باختصار ، يجمع هذا العالم بين أسوأ النوايا وأفضلها ، ويشهد تجليا مستمرا للصراع بين قوى السلام وقوى الحرب ، بين العوامل التقدمية والإنسانية والعوامل الأقرب إلى الرجعية والإمبريالية . والتمويل بهذا المعنى ينطوى على مضمون إجتماعى وثقافى وسياسى متباين وفقا لتوجهات وأهداف وسياسات

جهات التمويل المختلفة . وهى عناصر يمكن تحديدها نتيجة لتطورها على أساس قواعد أخلاقية وعلمية محددة فى العالم العربى .

وبناءً على ذلك يمكن للموقف القومى المستنير أن يقبل التمويل الأجنبى طالما يعكس هذا انسجام الأهداف على أسس أخلاقية ومادية .

ويمكن تناول نفس الموضوع برؤية استراتيجية بديلة حول التطور المستقبلى لمشروع إعادة البناء الوطنى المصرى. هذه الرؤية يجب أن تنطلق من التحليل العميق لأسباب هزيمة ذلك المشروع . فى الواقع ، يفسر التحليل السائد (الذى لم يلق تحدياً حقيقياً حتى الآن) تلك الهزيمة بالإشارة إلى عوامل خارجية ، وعلى الأخص الدعم الإمبريالى الأمريكى لإسرائيل . (٢٢) لايمكن إنكار أثر ذلك العامل ولكن الفهم الكامل للهزيمة الوطنية فى ١٩٦٧ يقتضى وضع العوامل الداخلية فى الحسبان . ولايسعنا فى هذا السياق إلا الإشارة إلى عامل واحد : غياب الديمقراطية . إن إنكار الصلة التاريخية بين القومية والديمقراطية بعد ١٩٥٢ ألحق الكثير من الأذى بالقومية المصرية. وأقل ما يمكن أن يقال فى هذا أن الطابع التسلطى للدولة الناصرية قد ألحق بالغ الأذى بالنسيج المؤسسى للمجتمع إلى درجة أن المشروع القومى ذاته أصبح صيدا سهلاً للقوى المعادية له . لابد أن تبحث مصر عميقا عن صياغة جديدة لمشروعها لإعادة البناء الوطنى ، ولابد أن تنمى العناصر المواتية لتلك الصياغة المطلوبة فى ظل الديمقراطية ، ليس فقط باعتبارها منظومة من الإجراءات الفعالة ولكن - وهو الأهم - كنسق قيمى وكرؤية للعالم . فى هذا الإطار يتعلق بعض أهم عناصر ذلك المشروع بالصحوة الثقافية والإنجاز العلمى والإغناء المؤسساتى والنظرة الخلاقة للعالم . لابد من تحقيق كل هذا عبر أكبر قدر ممكن من الإعتماد على الذات ، ولكن سيظل هناك دائماً حاجة إلى المساعدة الخارجية . هذه الحاجة تكون أكثر إلحاحا فى المرحلة الأولى لتطور البنية الأساسية للمجتمع المدنى . ويجوز لجماعة متطورة فكريا من المثقفين والنشطاء القاعديين (grassroots) ، بل يجب عليهم ، أن يستنفدوا إمكانيات الدعم الخارجى طالما كان هذا الدعم مواتيا لعملية التطوير المؤسسى للمجتمع المدنى .

فى هذا الإطار يمكن توصيف الخلاف حول مسألة التمويل الأجنبى فى المنظمة المصرية

لحقوق الإنسان (ومعظم مؤسسات المجتمع المدنى الأخرى) جزئيا على أنه صراع خفى أكثر منه معلن بين صورتين متعارضتين لمشروع إعادة البناء الوطنى إحداهما ديمقراطية والأخرى تسلطية بطبيعتها . لايعنى ذلك القول بأن معارضى خيار التمويل الأجنبى يقفون واعين فى صف التسلطية ، ولكن حججهم تعتمد فى النهاية على خطاب تسلطى .

كان القرار الذى توصل إليه مجلس أمناء المنظمة فى هذا الشأن خطوة على المسار الصحيح باتجاه المنهج المطلوب . إتخذ هذا القرار فى نوفمبر ١٩٩١ بالأغلبية وامتناع أربعة عن التصويت وصوت واحد معارض ، ونصه كالتالى :

« تقبل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان المنح المقدمة من الأفراد والهيئات غير الحكومية الداعمة لحقوق الإنسان والتى لاتتعارض أهدافها ووسائلها مع أهداف ووسائل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان كما ينص عليها دستورها ، وذلك طبقا للشروط الآتية :

١ - ألا يترتب على المعونة تأثيراً على سياسات المنظمة وتعديل فى برامج عملها أو التزامها بإتخاذ موقف ما .

٢ - ألا يحق للجهة المانحة التدخل للاشراف أو التوجيه فى كيفية استغلال المنحة حسب المعايير السابق إقرارها .

٣ - ألا يتم قبول المعونة أو المنحة إلا بقرار من مجلس الأمناء فى أقرب اجتماع أو اجتماع طارئ أو بالتمرير . (٢٤)

إن القرار الذى إتخذه مجلس الأمناء بصدد ذلك الموضوع الشائك حال دون فناء المنظمة تحت وطأة الصعوبات المالية المتزايدة (٢٥) ، وأدى أيضاً إلى توسع ملحوظ لأنشطتها ، لكنه لم يحسم المسألة نهائيا . وفى الواقع تم استخدامه فيما بعد فى كل حملات الدعاية ضد المكتب التنفيذى والأمين العام . ففى المناخ السياسى والثقافى السائد فى مصر شكل التحريض القائم على موضوع التمويل الأجنبى أسهل سلاح لتشويه السمعة والتشهير بالأفراد وبالمنظمة ذاتها . (٢٦)

## رابعا : الجدال حول النشاط الدولى للمنظمة

فى حين فرضت الضغوط العملية قضية التمويل الأجنبى على المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، كان الجدال حول التوجه الدولى مسألة متعلقة أكثر بالفلسفة وبناء التقاليد . عندما تأسست المنظمة لم يكن لدى المؤسسين أى توجه دولى أياما كان . وكان ينظر إلى صلاحيات المنظمة على أنها تنحصر فى الأنشطة التثقيفية أو القانونية على أحسن تقدير . لم يكن لأى عضو من أعضاء مجلس الأمناء أو المكتب التنفيذى تقريبا أى قدر معقول من الخبرة بآليات الأمم المتحدة للمراقبة والحماية ، ولم يكن لديهم إلا النزر اليسير من المعرفة بجماعة المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال حقوق الإنسان . (٢٧)

ولكن مع عملية إعادة الإحياء التى جرت بعد خريف ١٩٨٨ بدأت المنظمة سياسة واعية لخلق شبكة من العلاقات الدولية . (٢٨) وقد نتج عن ذلك مخزونا من التعلم والخبرة ظهرت فى النهاية عندما شنت المنظمة حملة ضد التعذيب فى مصر من خلال لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب . (٢٩) نجحت المنظمة فى خلق شبكة دولية واسعة مما جلب لها احتراما كبيرا . وكانت مفارقة أكثر من جلية ، ففى حين حظت المنظمة بالإحترام والمكانة على المستوى الدولى لم تكن معروفة إلا قليلاً داخل مصر نفسها .

سرعان ما لاحظ العديدون من داخل مجلس الأمناء ومن خارجه تلك المفارقة . وفسروها من منظور معين ربط نجاح المنظمة على الساحة الدولية وفشلها النسبى داخل مصر بالتركيز غير المتكافئ . إحتج أحد الإتجاهات الرئيسية بأن المنظمة لم تفعل الكثير داخل مصر نفسها . وفى الحقيقة كان خلق الصلات الدولية الواسعة مصدر انزعاج الكثيرين ، بل جادل البعض بأن ذلك التنسيق الدولى يمثل شكلا من أشكال التبعية . (٣٠)

من وجهة النظر القومية الصرف شكل النشاط الدولى للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان تصرفا غريباً وخارجاً عن المألوف فنظرا لتدنى مستوى تطور النضال من أجل حقوق الإنسان فى مصر سعت المنظمة لمكافحة الإنتهاكات من خلال تعزيز نشاطها الدولى ، وهو ما يتنافى تماما والتقاليد القومية التى تقوم أساساً على مقاومة الضغوط الخارجية ودس الأنف فى شئون البلد الداخلية . ففى أمة مشحنة بجراح قهر القوى الغربية الكبرى كانت الدعوة إلى ضغوط دولية على الحكومة المصرية لحملها على التخلى عن الاساءة إلى حقوق الإنسان ، دعوه غير

مقبولة على الإطلاق بالنسبة للكثيرين ممن يحملون أطيب النوايا تجاه حقوق الإنسان . وبدا النهج البديل أكثر قبولا ومصداقية . يقوم هذا النهج فقط على فكرة الكفاح المصرى الخالص ، دون حاجة للتدخل الخارجى فى شئون مصر «الخاصة» . وبهذا المعنى أدان ذلك الإتجاه الفكرى خلق الصلات الدولية الواسعة .

لكن حقيقة الأمر أن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان لم تغفل أى فرصة حقيقية للتحرك داخل مصر ، وقامت بأنشطة تثقيفية وفكرية وقانونية وغيرها . [٣١] إن نظرة خاطفة على برامج وتقارير النشاط السنوية تكفى لإظهار أن الأنشطة المحلية لاقت إهتماما أكثر بكثير من التنسيق الدولى . وفى الحقيقة فإن التنسيق الدولى كان يدار بروح الأمل فى جنى مردود محلى ، سواء كان ذلك المردود تنظيميا محضا (كالتدريب أو التمويل) أو مرتبطا بموضوع نشاط المنظمة (مثل استخدام آليات الأمم المتحدة) . وهكذا يكون ما أعطى الإنطباع بالتركيز الزائد على التنسيق الدولى هو بالأساس وجود إمكانية للتطور فى البيئة الخارجية أكبر من المتاح فعلا فى مصر نفسها . [٣٢] إن غياب نهوج خلاقة للعمل فى مصر أو ربما عدم تفانى نشطاء حقوق الإنسان المصريين من أجل القضية لايفسر ذلك الإستنتاج القاسى إلا جزئياً . السبب الأساسى وراء الفشل النسبى للعمل فى مجال حقوق الإنسان فى مصر يرجع إلى الشروط البنيوية السائدة فى المرحلة الحالية من تطور مصر القومى ، وهى الشروط التى تنتج وضعا من اللامبالاة الجماهيرية المعممة .

وعلى مستوى أعمق تفشل النظرة القومية للعالم فى فهم طبيعة مبدأ حقوق الإنسان والنضال من أجلها . لم تعد حقوق الإنسان من الشئون الداخلية ، ولايمكن قبول السيادة الوطنية كحجة فى مواجهة الحماية الدولية لحقوق الإنسان . إن الطبيعة العالمية للحقوق تستتبع تحالفا عالميا من أجل حمايتها . إن مراقبة الإنتهاكات وبث المعلومات عنها إلى الهيئات المنبثقة من الإتفاقيات الدولية وكامل جماعة النضال من أجل حقوق الإنسان ليس فقط حقا من حقوق المنظمات غير الحكومية الوطنية ، بما فيها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، ولكنه أيضاً إلتزام أخلاقى عليها . ولقد صادقت الحكومات بما فيها الحكومة المصرية على إتفاقيات دولية تنص على ذلك ، مثل العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية . وللمفارقة ، فالكثير من أولئك الذين اعترضوا على تنسيق المنظمة المصرية لحقوق الإنسان مع الشبكة الدولية العاملة فى هذا المجال

يعلمون الآخرين قيمة تلك المواثيق الدولية . ولكن التعليم شيئ وهضم الحكمة والقيم الراسخة فى ذلك التعليم شيء مختلف تماماً . لهذا ذهب البعض إلى حد وصم ممارسات المنظمة فى هذا المجال بانعدام الوطنية أو حتى الخيانة .

لقد سبب الجدال حول التوجه الدولى توترا شديداً بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، وأدى إلى إستقالة ثلاثة من الأعضاء البارزين بمجلس الأمناء فى مايو ١٩٩٣ .

## خامساً : الجدال حول التطور المستقبلى

لقد كان هذا الجدال الأكثر تعقيداً بين كل الخلافات فى المنظمة . مع أواخر ١٩٩٣ كانت المنظمة تكتسب قدراً كبيراً من الإحترام فى أوساط النخبة الثقافية والسياسية المصرية ، على الرغم من الدعاية والتحريض المكثفين ضد بعض أعضاء المجلس والمكتب التنفيذى . فى ذلك الوقت كانت المنظمة قد انتقلت إلى مقر جديد وضمت كوادرا جدد . وبالفعل بدا أن المنظمة تكتسب احترام عدد من الجهات الحكومية والتى بدأت لأول مرة فى الرد على خطابات وبيانات المنظمة ، حتى أن بعض المراقبين قالوا بأن المنظمة اكتسبت اعتراف الدولة الواقعى وإن لم يكن القانونى . (٢٤)

ومع ذلك فلقد عم داخل المنظمة احساس بالأزمة فى شتاء ١٩٩٣ . كان السبب المباشر وراء ذلك هو إدراك أن النفوذ المحلى للمنظمة كان لايزال بعيداً عن أن يكون كافيا لوقف أكثر الإنتهاكات جسامة أو لكبح التدهور المتزايد لبيئة حقوق الإنسان فى مصر ككل . وبدأ البعض فى طرح الشكوك حول مجمل الإستراتيجية التى تتبعها المنظمة معتمدين فى ذلك إلى حد بعيد على الحجج المرتبطة بالجدالات سالفة الذكر .

ومن خلال دمج تلك الحجج صار ممكنا تقديم مسخ قيد للسخرية للصورة الحقيقية للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان . وبهذا الشكل بدا مثيراً للسخرية قلب قيادة المنظمة على أنها مكونة من أناس لم يفعلوا أكثر من خلق جهاز بيروقراطى لايفعل شيئاً سوى التفاعل مع نشطاء حقوق الإنسان فى الخارج . وتم أيضاً التشكيك فى إخلاصهم لمجرد قبولهم التمويل الأجنبى ، الذى قدم على أنه بطبيعته مجلبة للفساد .

كل هذا طرح فى إطار حملة دعائية لإدانة القيادة الأساسية للمنظمة كبيروقراطيين فاسدين يحتكرون السلطة عبرالتحكم فى الموظفين المحترفين ويستخدمون ذلك الإحتكار لقصر عمل المنظمة على التفاعل مع نشطاء حقوق الإنسان فى الخارج ، بينما لايفعلون شيئا ، وفى أفضل الأحوال يبذلون النذر واليسير من أجل توعية وتعبئة الرأى العام داخل مصر . (٢٥)

إن ذلك الكاريكاتير لايصلح إلا كمشهد فى كوميديا سوداء ، ويحيق ظلما فادحا بقيادة واضح انكارها للذات . ومع ذلك فلقد شكلت الأساس الحقيقى لفلسفة (انتحارية) بديلة لنشاط المنظمة .

وهكذا كان الجدال الذى تفجر فى شتاء ٩٣ / ١٩٩٤ أكثر تعقيدا من كل الجدالات السابقة . لقد فتح هذا الجدال الباب لطرح كل العناصر الأساسية لتوجه المنظمة الإستراتيجى للمسائلة . وانتهى بهجوم شامل على شرعية ونزاهة قادة المنظمة .

طبقاً لورقة مقدمة للنقاش العام فى صيف ١٩٩٣ من عضو بارز فى مجلس الأمناء والمكتب التنفيذى تعتمد الإمكانات المستقبلية للمنظمة على الخيار بين ثلاثة بدائل . الخيار الأول هو منظمة مغلقة (مهنية) وتم الإشارة إلى أن هذا الخيار يحظى بدعم الأغلبية فى مجلس الأمناء لأنه (فى رأى الكاتب) يعكس الشكل السائد لمنظمات حقوق الإنسان فى الغرب . لم تدن الورقة ذلك الخيار فى حد ذاته ، ولكنها طرحت (عن حق) أن المهنية الكاملة تناقض طبيعة المنظمة المصرية والتى ارتكزت من البداية على العضوية المفتوحة . وأيضاً طرحت الورقة أنه فى حين توسعت العضوية بشكل كبير (من بضع عشرات إلى ١٥٠٠ فى منتصف ١٩٩٣) ، لم تول قيادة المنظمة مسألة العضوية إلا أقل الإهتمام، وهى المسألة التى كان من وجهة نظر كاتب الورقة ينبغى وضعها على رأس الأولويات .

الخيار الافتراضى الثانى كان تحويل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان إلى جبهة للدفاع عن الديمقراطية . وفى الواقع فإن ذلك الخيار (كما لاحظ كاتب الورقة) يؤدى إلى التسييس الكامل للمنظمة من خلال جعلها منبرا لأحزاب المعارضة التى كانت لتسعى لجعل المنظمة منفذا لبرامجها بدلا من تمكين المنظمة من تقوية الحس الديمقراطى فى الأحزاب كلها .

وارتكز الخيار الثالث على تحويل المنظمة إلى منظمة ديمقراطية وشعبية للدفاع عن حقوق

الإنسان . ويفترض أن يحافظ هذا الخيار على استقلالية المنظمة المصرية ليس من خلال «نزع التسييس» بل بالأحرى عن طريق «تعزيز» سياسات حقوق الإنسان بحيث تصبح تيارا فعالا ومؤثراً فى المجتمع . وعمليا ترتب على دعوة كاتب الورقة إلى هذا الخيار عددا من التوصيات: التوسيع الهائل للعضوية ، توسيع جدول أعمال المنظمة وأنشطتها لتشمل القضايا الإجتماعية والإقتصادية بحيث تستجيب لمصالح شعبية مختلفة ، وضمان استقلالية الفروع المحلية واللجان النوعية ، بالإضافة إلى القيام بأعمال الرصد وغيرها من الأنشطة التقنية و «الرسمية» المعتادة. (٣٦)

لقد فجرت الدعوة إلى تحويل المنظمة المصرية إلى منظمة ديمقراطية وشعبية جدالا واسعا شهد على الثراء الرائع لفكر حقوق الإنسان فى مصر . وللأسف فإن تلك الفرصة الثمينة لتدعيم وحدة المنظمة سرعان ما انحطت إلى نزاع داخلى أثار أزمة ممتدة .

وفى ورشة العمل التى عقدت خصيصا لمناقشة الورقة سالفة الذكر فى ١٣ أغسطس ١٩٩٣ ، أكد الإتجاه الآخر والذى حظى بتأييد الغالبية العظمى من الحاضرين على عدد من الموضوعات . منها أنه ينبغى عدم الخلط بين منظمة لحقوق الإنسان و «المنظمة الديمقراطية» حسب المعجم اليسارى . فالديمقراطية شرط أساس للإدارة الصحيحة للعمل فى منظمات حقوق الإنسان ، ولكن المنظمة الديمقراطية بالمعنى اليسارى هى شكل من التحالف الإجتماعى السياسى يوحد عناصره المكونة مصلحتها فى المقرطة الإجتماعية . والمنظمة الديمقراطية بهذا المعنى تكون منطقيا مسيسة بشكل يناقض طبيعة منظمة لحقوق الإنسان . وعلى سبيل المثال فالمنظمة الديمقراطية بالمعنى اليسارى ، لها أن تضع مثلها العليا وبرامج عملها ، أما منظمات حقوق الإنسان فتحكمها بالفعل المثل العليا المتضمنة فى الشرعة الدولية لحقوق الإنسان ، وتحكم التقاليد الدولية القائمة برامج ومنهج عملها . ويمكن لها أن تضع أولوياتها الخاصة واستراتيجية نضالها وأساليب العمل بما يتواءم والشروط القومية الخاصة . ولكن يجب الا يتم الخلط بين هذا كله واتجاه تسييس المنظمة . بينما تسعى أى منظمة لحقوق الإنسان لتحقيق أكبر قدر من التعاطف وسط الرأى العام والتأثير فيه ، فإنها قد لاتحظى أبدا بالشعبية لأن طبيعتها وصلاحياتها قد تتعارض مع بعض المعتقدات الشعبية أو القناعات الثقافية الموروثة . إن

السعى وراء توسيع العضوية ، لو صار هدفا فى ذاته ، فقد يتعارض مع نوعية العضوية المطلوبة لتحقيق الإتساق مع مبادئ حقوق الإنسان . إن نوعية الأعضاء واخلاصهم لقضية حقوق الإنسان أهم بكثير من أجل كفاءة ومصداقية المنظمة .

إن الخيار الديمقراطى والشعبى قد ينزلق بسهولة إلى التسييس الصريح . وبهذا المعنى نظر إليه على أنه لا يختلف فى الحقيقة عن ذلك الخيار الداعى إلى جبهة وطنية تجمع كل القوى «الديمقراطية» . وعلاوة على ذلك ، فإن التركيز الحقيقى على مسألة العضوية يجب أن يرتبط بالحاجة إلى إعادة التثقيف والتنوير والتنشيط الفعلى . وأيضاً لايجب الخلط بين مقرطة عملية اتخاذ القرار بالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان وتفكيك بنيتها . ففى حين لم ترفض اللامركزية من حيث المبدأ ، إلا أن السياق السياسى الراهن قد لا يكون مواتيا لذلك . فقد لا يتماشى المستوى الفعلى للكفاءة التنظيمية والحاجة الماسة إلى الإحتراس من مخاطر التسييس والأفعال غير المسئولة . (٣٧)

فى حين كان التسييس معترفا به بشكل مبهم منذ فترة كخطر كبير يتهدد المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، لم ترتفع حدة الوعى بذلك الخطر إلا أثناء ذلك الجدال ، وهى نفس المناسبة التى صار فيها التصميم على استئصال التسييس شعارا لوعى جديد داخل الحركة المصرية لحقوق الإنسان .

لم تغب مشكلة الإستقطاب الممكن داخل المنظمة المصرية ولو لحظة . كان البعض فى قيادة المنظمة منذ وقت مبكر يرى فى تكوين الماركسيين والناصريين للأغلبية الساحقة من الأعضاء المؤسسين سببا للإنزعاج (٣٨). وفى النهاية أدى ذلك الشاغل إلى دفع هادئ لزيادة عضوية المنظمة أملا فى تقليص نفوذ اليسار من خلال جذب الليبراليين . ومع ذلك لم تنجح تلك الخطة ، بل ربما تكون قد أعطت عكس النتائج المرجوة عندما استطاع تحالف ضمنى بين الماركسيين والناصريين فى الجمعية العمومية لسنة ١٩٩٣ إسقاط المرشحين الليبراليين لعضوية مجلس الأمناء . وقد دفعت تلك التجربة ببعض أعضاء مجلس الأمناء إلى التساؤل حول نوعية الأعضاء وعمق إلتزامهم بمبادئ حقوق الإنسان بالمقارنة بإلتزامهم بأيديولوجياتهم السياسية الخاصة .

تفسر هذه الخلفية مقاومة مجلس الأمناء لمقترح التوسيع الكبير للعضوية المقدم إليه فى أغسطس ١٩٩٣ . ومن جهة أخرى ، تعامل مقدم ذلك الإقتراح والعديد من مؤيديه مع شعار «نزع التسييس» (ولهم بعض العذر) على أنه لطمة سيئة النية لتشويه سمعة اليسار فى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان .

وما هو واضح أن مستوى الإحتكاك الداخلى فى المنظمة خرج عن السيطرة . وأصبح الماركسيون والناصريون أكثر استقطابا . أنصار «نزع التسييس» أساءوا الظن بأنصار الإطار التنظيمى الديمقراطى الموسع ، والعكس . إتهم الماركسيون الناصريين بتزوير العضوية بغرض التحكم فى الجمعية العمومية الخامسة المقبلة . واللجنة المستقلة التى تشكلت للتحقيق فى ذلك الإتهام تجاهلت الموضوع عمليا . (٣٩)

فى ذلك المناخ انعقدت الجمعية العمومية الخامسة . وفى التو تفجر جدال جديد لكنه مرتبط عضويا بالسياق التنظيمى المتوتر . دار الجدال حول قوام الجمعية العمومية الخامسة ذاتها . واتخذ الأعضاء موقفين متمايزين من تلك الجمعية . دعا الأول إلى التأجيل وتسليم إدارة شئون المنظمة إلى لجنة «محايدة» من الشخصيات العامة يعهد إليها بعقد الجمعية فى وقت لاحق (٤٠) . الموقف الآخر طالب بانعقاد الجمعية طبقا لما تنص عليه اللائحة الأساسية للمنظمة (٤١) . هذا الأخير هو الموقف الصحيح قانونيا ولكن الأول أكثر حكمة من وجهة النظر السياسية الديناميكية . ومع ذلك فما أضاف وزنا للطرح القانونى أن أعضاء مجلس الأمناء (الجهة الوحيدة المخولة اتخاذ القرار بتأجيل الجمعية) لم يكونوا ليستطيعوا إتخاذ هذا القرار ، وذلك ليس فقط لإصابتهم بالإجهاد والإضطراب ولكن أيضاً للصعوبة الشديدة فى جمع النصاب القانونى للأعضاء نظراً لمرض البعض واستقالة البعض الآخر(٤٢) . فى النهاية انتصرت الحجة القانونية. وهكذا انعقدت الجمعية العمومية فى ظل فوضى شبه كاملة. وكما كان متوقعا خسر مؤيدو «خيار الديمقراطى الشعبى انتخابات المجلس (٤٣) . وعكس المجلس الجديد "انتصارا ناصريا» وليس لإتجاه عدم التسييس. ولكن واقع الأمر أن المجلس الجديد يمكن الا يكون معوقاً كما قد توقع الكثيرون، وذلك فى ضوء التقاليد المتراكمة للعمل الأمين فى مجال حقوق الإنسان.

إن مصادر القوة المتمثلة فى خبرة العمل المهنى المخلص فى مجال حقوق الإنسان هى أبعد ماتكون عن الضياع، والوضع يسهل اصلاحه، بافتراض التعلم من التجربة وتوافر النوايا الطيبة. والسؤال هو كيف يمكن توجيه مصادر القوة بهدف إنقاذ تلك المنظمة إستثنائية القيمة.

## مستقبل المنظمة وديناميات المؤسسات المدنية

انتهى الشقاق الحزبى الذى انفجر فى الجمعية العمومية الخامسة للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان بانتصار أحد التيارات السياسية فى عضوية الجمعية (الناصريون) واحباط تيار آخر (الماركسيون). ورغم ذلك، يجب بكل إنصاف تقدير أداء المنظمة فى الشهور التالية حق قدره. شملت المنجزات بعثات تقصى الحقائق وإصدار تقارير أمينة رفيعة المستوى حول الإنتهاكات، بالإضافة إلى الأعمال المعتادة مثل التدريب والتثقيف والتنسيق الدولي. هذه المنجزات تعد متميزة بكل المعايير.

وعلى الرغم من أن بعض التحيزات الطفيفة غير مستبعدة بالنسبة لوسائل العمل، فإن تقديرى الخاص هو أن المنظمة حافظت على مستوى عال من الأمانة والنزاهة فى كتابة التقارير بحيث لم تدع مجالا للتحيز السياسى فيما يتعلق بمضمون عملها. ولقد أظهر الأمين العام الجديد قدراً معقولا من الإستعداد للمصالحة.

ويستطيع المرء أن يقول بأن الأضرار التى سببها النزاع العصبوى قد تكون أدت إلى تكون قيود قوية تلجم إساءة استخدام السلطة التنظيمية بغض النظر عن شخصية المسئول فى هذه اللحظة وربما فى المستقبل أيضا. لكن السبب الأساسى لأداء المنظمة الجدير بالإحترام فى اعقاب أزمة ٩٣-١٩٩٤ هو قوة التقاليد التى أرستها القيادة الجماعية التى أفرزتها الجمعية العمومية الثالثة سنه ١٩٨٩.

حقيقة الأمر أن المبادىء والروح البراجماتية التى وضعتها اتجاهات الأغلبية والتى أرشدت مجالس الأمناء السابقة فى جدالات متتالية قد أضفت على المنظمة المصرية لحقوق الإنسان قوة وصلابة تنظيمية لايمكن للأزمات أن تضعضعها بسهولة.

وعلى وجه الخصوص، ثبت أن مبدأ المهنية (والذى بدوره ما كان ليطبق دون التمويل الأجنبى غير المشروط) يشكل الضمان الأساسى ضد الإنهيار التنظيمى فى سياق الصراع العصبوى. ويمكن أن نقترب من فهم الدور المحورى للمهنية فى حماية المنظمة من الإنهيار إذا ما تخيلنا للحظة ماذا كان ليحدث فى إطار سيناريو التطوعية.

ببساطة، كان الأعضاء القاعديون ليهجروا المنظمة فى اشمئزاز وهو ما طبع تجربة المئات من المؤسسات المدنية.

من جهة أخرى وعلى الرغم من أن الشقاق العصبوى إختبر مبدأ عدم التسييس بشكل مخزى فى شتاء ٩٣-١٩٩٤، لا يستطيع المرء للإنصاف أن يتجاهل حقيقة أن ذلك المبدأ مصان حاليا على الأقل فيما يتعلق بمضمون عمل المنظمة المصرية. إن الأساس الموضوعى لعدم تسييس عمل المنظمة جوهريا هو الإستقلالية النسبية لمجلس الأمناء والمكتب التنفيذى بغض النظر عن ارتفاع مستوى تسيس أعضاء الجمعية العمومية. ربما تكون هذه الإستقلالية النسبية قد أضعفت فى سياق الشقاق العصبوى فى الجمعية العمومية الخامسة، ولكنها مازالت حتى الآن بعيدة عن أن تكون قد دمرت . إن مصادر النجاح المستمر للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان متوافرة . وذلك للدقة لأن جدالات معينة حول بعض الموضوعات المصيرية قد حسمت ، لحسن الحظ ، لصالح إتجاه دعا إلى الفهم الجدالى لديناميات بناء المؤسسات المدنية .

إن تفرد خبرة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان يظهر فى حقيقة أن نجاحها لم يعتمد على رعاية الدولة أو الصلات مع السلطة، ولكن اعتمد على القيادة الجماعية والمواهب الإدارية الإستثنائية والإخلاص لمبادئ حقوق الإنسان. ولم يكن أى من ذلك ممكنا إلا من خلال التحرر الجزئى للمثقفين المصريين من العنت الأيديولوجي، وهى العملية الحبلى بالتخبط والتشكك والمعاناة. وبسبب طبيعة هذه العملية بالضبط لايمكن التيقن من المسار المستقبلى لتطور المنظمة .

إذا كانت مصادر النجاح متوافرة فاحتمالات الفشل أوحتى الإنهيار موجودة أيضا . فبافتراض الحفاظ على المهنية والتمويل الكافى ومستوى عالى من القدرات الإدراية ، تشمل أبرز المعوقات المستوى العالى لتسيس عضوية المنظمة، وما يصاحبة من حزبية يسهل استثارتها فى أوقات الأزمات، و مشكلات الشرعية واللامبالاة العامة للجماهير.

هناك إعتراف بأن تسيس عضوية المنظمة يشكل خطراً أشد عليها من استمرار حجب الدولة للشرعية القانونية عنها. وذلك لأن الأزمات التى قد تكون قاتلة سوف تنبعث من داخلها وليس من خارجها. والتسيس خطر على المنظمة المصرية على وجه الخصوص لسببين.

أولاً، إن تسييس عضوية المنظمة ينبع إلى حد بعيد (كما فسرنا من قبل) من ظروف ميلاد المنظمة . وفى حين أن ذلك لا يتغير عبر الوقت ، إلا أن التسييس يغذى نفسه إلى حد ما.

ثانيا، لو استمرت الحياة الثقافية على ركودها قد يثبت أن بالإمكان "إعادة شحن" التسيس بشكل مستمر.

وربما يمكننا تفحص ديناميات تلك المشاكل من منظورين: الأول تنظيمى والثانى قومى. من وجهة نظر تنظيمية خالصة، يرتكز مصير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان- فى المدى البعيد- على التوازن بين الضغوط على العضوية للإنغماس فى التحزبية وقدرة المنظمة على بث مبادئ حقوق الإنسان فى اعضائها. وبالفعل يمكننا الحديث عن سياق للسيطرة على روح عضوية المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بين الإستقطابى للحزبية ومثل العمل من أجل حقوق الإنسان.

من حين إلى آخر دفع اليأس الناجم عن الصراع العصبوى بعض الشخصيات القيادية فى مكتب تنفيذى المنظمة للمراوحة حول موضوع العضوية. وهكذا تم التفكير فى بعض الأحيان فى إمكانية إما الإمتناع الكامل عن قبول عضويات جديدة أو إنشاء منظمة مغلقة ومهنية خالصة جديدة. إن هذا التفكير السلبى قد يفاقم فى الواقع مشكلة التسيس.

إن النهج الخلاق الواقعى الوحيد لحل هذه المشكلة يجب أن يقوم على إعادة تثقيف الأعضاء القدامى والجدد حول تقاليد النضال من أجل حقوق الإنسان.

لايمكن المبالغة فى مدى الحاجة إلى برنامج هادف ومتواصل للتثقيف والتدريب على فكر حقوق الإنسان حتى فى ظل الظروف العادية. وبالتأكيد فى الوضع الحالى الحاجة أعظم. وفى الواقع إنها الطريقة الوحيدة للخروج من الإنهيار التنظيمى المحتمل تحت ضغوط التسيس.

وعلى وجه العموم فإنه لايمكن التغلب التام على التسيس فى أى مؤسسة مدنية حية. إن الضمان الوحيد ضد آثاره المدمرة فى منظمة حقوق إنسان مفتوحة العضوية هو إقامة آلية ديمقراطية فعالة لحل النزاعات. فى ظل نظام قانونى تسلطي، وبالأخص فى ظل ظروف الحرمان من الوجود الشرعي، لابد وأن تعتمد تلك الآلية على الإلتزام الطوعى الكامل باللائحة الأساسية والدستور الذى تقوم عليهما المنظمة. ولن يعزز ذلك الإلتزام الطوعى سوى نجاح المنظمة المصرية المتواصل فى تشجيع وحماية حقوق الإنسان.

أما على المستوى القومى فإن إعادة الحيوية إلى البيئة الثقافية المصرية كإطار للنضال فى سبيل حقوق الإنسان يحتاج إلى وقت. والعامل الحاسم فى هذا الصدد هو عملية التعلم.

## المراجع :


(١) لمعلومات أكثر انظر : الجمعية العمومية الخامسة - أحدث ووقائع ، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

(٢) صاغ هذا التعبير الأستاذ لطفى الخولي. أنظر مقاله "ديمقراطية المليون"، جريدة الأهرام، فبراير ١٩٨٦ .

(٣) حول الجذور البنيوية لهذا الوضع، أنظر محمد السيد سعيد : حقوق الإنسان ومسألة الحداثة والتحديث فى مصر "نظرة عامة" في : حقوق الإنسان وتخلف مصر، مركز المعلومات والدراسات القانونية، القاهرة، ١٩٩٣ .

(٤) أنظر الورقة المشتركة بين لجنة المحامين الأمريكيين والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان : " تقييد حركة حقوق الإنسان فى مصر- القيود القانونية على المنظمات غير الحكومية المستقلة" (بالإنجليزية)، ١٦/١٢/١٩٩١ . وأيضا أنظر : "المنظمات غير الحكومية المصرية- الحق فى العمل بحرية" (بالإنجليزية) بهى الدين حسن، ورقة مقدمة إلى حلقة نقاشية فى إطار المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان، ڤيينا، يونيو ١٩٩٣ .

(٥) حول ذلك انظر : التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩٢، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ١٩٩٣ .

(٦) حول ذلك أنظر : بهى الدين حسن، "هموم الحركة المصرية لحقوق الإنسان."في : "مداولات الملتقى الفكرى الأول للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ٨-٩ ديسمبر ١٩٨٨" (تحرير محمد السيد سعيد)، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٩٠ .

(٧) ومع ذلك لم يكن التفكير فى التخطيط بعيد المدى غائبا تماما. على سبيل المثال، أقرت الجمعية العمومية الثالثة خطة عمل مقدمة من كاتب هذا المقال. ذلك المشروع موجود فى ورقة غير منشورة للكاتب

بعنوان : " برنامج عمل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ؛ ومع ذلك فلقد ثبت أن الخطة استندت إلى تقدير مفرط فى التفاؤل لبيئة حقوق الإنسان الوطنية.

(٨) حول ذلك أنظر التقرير المقدم من مجلس الأمناء إلى الجمعية العمومية الثالثة فى ١٩ مايو ١٩٨٩. أرشيف المنظمة.

(٩) عن الجدال حول طبيعة المنظمة ( ما إذا كان يجب أن تكون منبرا ثقافيا أو منظمة مراقبة ودفاع)، انظر التقرير المشار إليه فى الهامش رقم ٨، وقرار الجمعية العمومية الذى حسم الموضوع باختيار النهج الأخير. أرشيف المنظمة.

(١٠) حول وجهتى النظر فى ذلك الجدال أنظر : نشرة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، العدد رقم ١٦، يوليو ١٩٩٣، الإفتتاحية.

(١١) أنظر : خطة لإستئناف عمل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان" أغسطس ١٩٨٨، أرشيف المنظمة.

(١٢) حول تقييم العمل التطوعى أنظر تقرير مجلس الأمناء إلى الجمعية العمومية الرابعة مايو ١٩٩١، أرشيف المنظمة.

(١٣) حول مسألة المهنية أنظر : "برنامج العمل" الذى أقرته الجمعية العمومية الثالثة فى مايو ١٩٨٩، أرشيف المنظمة.

(١٤) حتى خريف ١٩٨٩ كان يعمل لدى المنظمة سكرتير واحد لنصف الوقت. وقبل نهاية تلك السنة تم تعيين أول محام بأجر.

(١٥) هذه النظرة عبر عنها نادر فرجانى عضو مجلس الأمناء الثالث والرابع والمثقف البارز. أنظر : نادر فرجاني،" حول معوقات نشر وتعزيز مبادىء حقوق الإنسان فى الوطن العربي"، مركز المعلومات والدراسات القانونية، مصدر سابق، ص ١٤١ - ١٥٢.

(١٦) أدى التواجد مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى نفس المقر إلى مواقف محرجة له بطريقتين. أولا ، كان على المنظمة العربية أن تتحمل تبعات صدامات المنظمة المصرية والدولة فى حين أنها كانت غير مسؤلة عن ذلك. وثانياً، ألقى التوسع الملحوظ لأنشطة المنظمة المصرية بأعباء ثقيلة على معدات وأدوات المنظمة العربية حتى أن فروعاً وطنية أخرى شعرت بأن المنظمة المصرية تحصل على إمتيازات غير مبررة . ولقد طلبت المنظمة العربية رسمياً من المنظمة المصرية أن تبحث عن مقر مستقل، وكان عليها أن تقيد من إستخدام المنظمة المصرية للأدوات والمعدات فى حدود معينة.

(١٧) نتيجة للصعوبات المالية اضطر المكتب التنفيذى إلى وضع خطة تقشفية اقترحها الأمين العام فى ١٢ أكتوبر ١٩٩١. أرشيف المنظمة.

(١٨) حول التبعات السلبية للصعوبات المالية أنظر تقرير مجلس الأمناء إلى الجمعية العمومية الرابعة. مصدر سابق.

(١٩) أنظر إجراءات وقرارات المكتب التنفيذى ومجلس الأمناء بدءاً من يونيو ١٩٩١، أى بعد شهر واحد فقط من انعقاد الجمعية العمومية الرابعة. أرشيف المنظمة.

(٢٠) أنظر : نادر فرجاني،" الغرب يوظف حقوق الإنسان لخدمة مصالحه ، وينتهكها لتحقيق هذه المصالح "، جريدة الشعب، ١ ديسمبر ١٩٩٢.

(٢١) حول ذلك انظر على سبيل المثال : جلال أمين،" العوامل الخارجية فى تغيير توجه السياسة الإقتصادية

المصرية" والسيد يسين: "الدول الغنية والفقيرة فى الشرق الأوسط- مصر والنظام العربى الجديد" (بالإنجليزية)، القاهرة، الجامعة الأمريكية بالقاهرة ١٩٨٢، ص٢٨٥-٣١٧.

(٢٢) راجع قرارات اجتماع مجلس الأمناء فى ٢١ نوفمبر ١٩٩١. أرشيف المنظمة.

(٢٣) حول ذلك أنظر مشروع ميزانية ١٩٩٤ بتاريخ أكتوبر ١٩٩٣. أرشيف المنظمة.

(٢٤) أحد الملاحظات المثيرة للإهتمام أن نص القرار الذى إتخذه مجلس الأمناء لا يختلف عن القرار المتضمن فى برنامج العمل الذى أقرته الجمعية العمومية الثالثة. ولكن كان على المنظمة أن تنتظر ثلاثين شهرا قبل أن تصل إلى قرار مماثل بالنسبة للتمويل. وبمراجعه تقرير المناقشات فى مجلس الأمناء فى ٢١ نوفمبر سنجد سمات أخرى مثيرة للإهتمام. فمثلا فى حين كان الأمين العام مقتنعا بالحاجة الملحة إلى التمويل الأجنبي، فإنه كان يقف مع تأجيل اتخاذ القرار بهذا الشأن، وذلك بالأساس لتخوفه من التبعات، نظرا للمناخ السياسى والثقافى فى البلد. وكان أيضا واضحا أن بعض أعضاء المجلس الآخرين لن يساندوا القرار بقوة. وسرعان ما تبين أن تخوفاته صحيحة، فبعض أعضاء المجلس الذين وافقوا على القرار أدانوا بعد ذلك سياسة قبول التمويل الأجنبى. راجع على سبيل المثال خطاب استقالة ثلاثة من أعضاء المجلس، المؤرخ فى ١٣ مايو ١٩٩٣. أرشيف المنظمة.

(٢٥) أنظر نشرة المنظمة، العدد ١٦، مصور سابق. وأيضاً الجمعية العمومية الخامسة: أحداث ووقائع"، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، مصدر سابق.

(٢٦) حول ذلك أنظر: بهى الدين حسن (محررا): دفاعا عن حقوق الإنسان، القاهرة، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، يوليو ١٩٩٣.

(٢٧) حول ذلك انظر مداخلة المنظمة أمام لجنة مناهضة التعذيب برقم: U.N. CAT/C/SR. 162، وأمام لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، برقم. E/C/.N.4./ 1993 / NGO /18.

(٢٨) انظر على سبيل المثال: مذكرة الأستاذ حلمى شعراوى عضو مجلس الأمناء المقدمة إلى رئيس المجلس، بتاريخ ١٣ مايو ١٩٩٣. أرشيف المنظمة.

(٢٩) حول ذلك راجع أرشيف المنظمة المصرية لحقوق الإنسان. إن النظرة العامة على الأنشطة داخل مصر لاتظهر فقط حجم الأنشطة المحلية (بالمقارنة بالتنسيق الدولي)، ولكن تظهر أيضا المنهج الخلاق المتميز للعمل المحلي. ويمكن رؤية تلك الحقائق على الأرض بمراجعة التغطية الإعلامية للأنشطة المحفوظة بأرشيف المنمظمة.

(٣٠) حقيقة أن التغطية الإعلامية تظهر الحجم الضخم لأنشطة المنظمة لايغير من واقع النزوع الإنتقائى لصحف المعارضة. فتلك الجرائد لم تغط أنشطة المنظمة إلا إذا كانت ترى أن نشاطا معينا فى صالح الإتجاه السياسى للجريدة. فمثلا عندما ترصد المنظمة الإعتقالات العشوائية للإسلاميين وتتحرك للدفاع عنهم، يتم تغطية هذه التحركات فى جريدة الشعب. وبالمثل تفعل الأهالى عندما يكون التحرك لصالح يساريين، وغيرها من الأمثلة. وهذا شكل بيئة غير مواتية لوجهة نظر المنظمة. أنظر أيضاً حول ذلك الموضوع تقرير مجلس الأمناء إلى الجمعية العمومية الرابعة فى مايو ١٩٩١. أرشيف المنظمة.

(٣١) حول ذلك أنظر نشرة المنظمة، العدد ١٧، نوفمبر ١٩٩٣، والعدد ١٨، يناير ١٩٩٤.

(٣٢) راجع صورة المنظمة التى رسمها نادر فرجانى فى جريدة الشعب، مصدر سابق.

(٣٣) أنظر هانى شكر الله: " التصورات والخيارات الإستراتيجية أمام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فى

اللحظة الراهنة". ورقة للنقاش فى إجتماع للمنظمة فى ١٣ أغسطس ١٩٩٣ . نشرت فيما بعد فى مجلة « رواق عربى » – العدد الثالث يوليو ١٩٩٦– مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .

(٣٤) حول ذلك أنظر بهى الدين حسن : "من أجل مأسسة حركة حقوق الإنسان." ورقة للنقاش فى إجتماع للمنظمة فى ١٣ أغسطس ١٩٩٣ نشرت فيما بعد فى مجلة « رواق عربى » – العدد الثالث يوليو ١٩٩٦ – مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .

(٣٥) حول ذلك أنظر بهى الدين حسن : "هموم حركة حقوق الإنسان فى مصر" . مصدر سابق.

(٣٦) راجع الصياغة الحرفية للقرار الذى توصلت إليه هذه اللجنة في الجمعية العمومية الخامسة– أحداث ووقائع" . مصدر سابق.

(٣٧) راجع هذه الدعوة فى المصدر السابق.

(٣٨) المصدر السابق.

(٣٩) انظر خطاب الأمين العام الإفتتاحى فى الجمعية العمومية الخامسة. المصدر السابق.

(٤٠) أعلنت كتلة كاملة من الماركسيين إنسحابها من الجمعية العمومية بعد أن إتخذت الأغلبية قراراً بإستكمال فعاليات الجمعية العمومية

# المنظمة المصرية لحقوق الإنسان
# التجربة وآفاق المستقبل *

علاء قاعود**

## مقدمة

نود أن نبدأ حديثنا بالإقرار بحقيقة واضحة بحد ذاتها، ألا وهى أنه ماكان لنا أن نجتمع لنتحاور اليوم حول تجربة المنظمة، لولا جهود ومثابرة نفر ممن حلموا فصدقوا حلمهم، حيث عملوا جاهدين من أجل أن تنتقل المنظمة من مجرد حلم مضبب يراود العقول إلى مولود يحتاج إلى الرعاية إلى أن باتت من أهم الظواهر التى تعبر عن المساعى المبذولة لبناء مجتمع مدنى ثرى وفعال.. منوهين أيضاً بأنه ماكان للمنظمة أن تصل إلى ماهى عليه اليوم دون ماأثير حولها من مناقشات، حيث عكست فى مواقفها مستوى نادر المثال من الإستقامة المبدئية والشجاعة والإستعداد للتضحية، فكانت صوتاً أميناً فى مواقفها تجاه المعارضة والحكومة، كما كانت أول من خرج عن التصور السائد لطبيعة العلاقة مع الخارج لتؤسس لمنظور جديد في التعامل معه، وكانت أيضاً الظاهرة الوحيدة التى استطاعت أن تقنع الجميع بالإعتراف بها، فلم تقف أمام رفض السلطات لها، ولم تخضع لضغوط المعارضة، وإعتمدت على أن الشرعية مصدرها الحقوق والمبادئ والأداء. ومن ذلك وغيره تنبع أهمية المناظرات التى تدور حول

---

* ورقة قدمة بناء على طلب المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى ورشة عمل عقدتها من أبريل ١٩٨٥ بمناسبة مرور عشرة سنوات على تأسيسها ، وسبق نشرها فى رواق عربى العدد ٣ يوليو ١٩٩٦ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .

** المدير التنفيذى لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

المنظمـة سـواء فى داخل ورشـة العـمل التى نحن بـصددها أو الورش والحلقات النقاشـيـة التى سبقتها أو فى المجتمع بصفة عامة، وذلك لما للدور الذى تلعبه المنظمة من تأثير بالغ فى إرساء قواعد مجتمع مدنى فعال، ولما يمكن أن تلعبه من دور مؤثر فى الدفع تجاه عملية تحول ديمقراطى حقيقى ليس فى مصر وحدها بل فى المنطقة العربية كلها.

وسوف تجتهد هذه الورقة في أن تنعطف بالنقاش والمجادلات التى ثارت حول المنظمة عما ألفه من إستقطاب حاد وخلط وتوظيف للحجج فى غير موضعها.. وهو الأمر الذى نراه يتطلب بداهة الوقوف عند إرهاصات الميلاد، لتحديد ملامحها وذلك لما لتلك اللحظة من تأثير كبير على حياة أى مؤسسة في طورها الأول، وسنحاول بعد ذلك تحليل عناصر المناظرات التى ثارت حول المنظمة فى علاقتها بالواقع سلباً وإيجاباً، والتوقف حول السيناريوهات المختلفة لمستقبل المنظمـة فى ضوء مـايمثله الواقع الراهن من مخـاطر، وذلك كمـدخل للبحث عن كيـفيـة تمكين المنظمة من النهوض بالمهام الملقاة على عاتقها.

## أولاً: إرهاصات الميلاد

فى يوم السـبت الموافق للعشـريـن من أبريل سنة ١٩٨٥ اجتمع خمـسـون مواطناً مصرياً بالقاهرة.. وفي هذا الإجتمـاع تم تأسيس فرع للمنظمة العربيـة لحقوق الإنسـان في جمهورية مصر العربية وتحددت أهداف هذا الفرع فى:

- نشر الدعوة لإحترام حقوق الإنسان، وحرياته الأساسية في جمهورية مصر العربية، تلك الحقوق والحريات التى تستمد مبادئها من الإعلان العالمى والإتفاقيتين الدوليتين الخاصتين بحقوق الإنسان المدنية والسياسية، والحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وكذلك تلك التى وردت فى دستور جمهورية مصر العربية، كما يسعى إلى الدفاع عن جميع الأفراد الذين يتعرض أى حق من حقوقهم الإنسانية للإنتهاك مما يتعارض مع المواثيق المُشار إليها.

- مواجهة مايحدث اليوم من إنتهاكات لحقوق الإنسان في مختلف بلاد الوطن العربى، وعلى نطاق العالم يتخذ الفرع مايراه مناسباً بالتشاور مع المسئولين عن المنظمة الأم للتضامن

مع الجهود المبذولة فى ميدان الدفاع عن حقوق الإنسان فى البلاد الأخرى وعلى الأخص فى المنطقة العربية [١].

وفى مقدمة البيان التأسيسى أشير إلى أنه "فى الوقت الذى تتضاعف فيه المخاطر على مقدرات جمهورية مصر العربية، والوطن العربى في مجموعه، فإن المواطن المصرى يشعر بالقيود المفروضة عليه، على حركته، على حريته في التعبير، والمساهمة فى المعركة من أجل التخلص من كل أشكال الهيمنة الأجنبية، والتبعية الإقتصادية أو السياسية، والعسكرية، وفى سبيل تأكيد مبادئ العدالة، والحرية، والأصالة الحضارية للشعب المصرى العربى.

هذا وفي ١٥ مايو ١٩٨٦ إنعقدت الجمعية العمومية للفرع المصرى. ويبرز تقرير النشاط الذى وافقت عليه تلك الجمعية عدداً من الإتجاهات التى تتعلق بتطور المنظمة فى المستقبل.. وتتلخص هذه الإتجاهات فى:

(١) أن الظروف مهيأة لنمو وتقدم الدعوة التى تنادى بضرورة تأكيد وتوسيع نطاق الدفاع عن حقوق الإنسان المصرى. ولإنضمام عدد متزايد من كافة أنحاء القطر ومن مختلف الفئات والطبقات.

(٢) النجاح فى هذا المجال يتطلب مواجهة الأعباء بمزيد من الجدية والإنتظام فى أساليب العمل، كما يتطلب إضافة بعض جهود العناصر المتفرغة إلى الجهود التطوعية حيث لايمكن التوسع فى نشاط حقوق الإنسان، والإستفادة من كل الطاقات التطوعية إلا بإيجاد قلب نابض صغير مكرس لتغذية النشاط وضمان إستمراره.

(٣) هناك إحتياج ملح للوصول إلى قدر أكبر من الوضوح والإدراك لمفهوم حقوق الإنسان بين الأعضاء وفى الأوساط المختلفة التى يريد الفرع أن ينشر فيها نشاطه حتى تتحدد أهداف، وواجبات ملموسة لمختلف الهيئات العاملة في الفرع.

(٤) ضرورة توسيع دائرة النشاط والتعاون مع الهيئات التى تعمل أو تستطيع بحكم طبيعتها أن تعمل في مجال حقوق الإنسان.

(٥) أهمية تدعيم مالية الفرع وذلك بزيادة الإعانة من المنظمة العربية. وبذل جهود لجمع التبرعات على أوسع نطاق ممكن.[٢]

وإستطاعت المنظمة أن تبدأ فى الفترة التالية لعقد جمعيتها العمومية فى مايو ١٩٨٦ ، أن تباشر بعض الأنشطة حيث صدر العدد الأول من نشرتها ، كما وجهت بعض المخاطبات بخصوص الإنتهاكات منها مخاطبة لوزير الداخلية خاصة بحالة عبود الزمر ، كما تدخلت فى قضية عمال السكة الحديد ، كما عقدت لجنة الصحة بها ندوة حول السموم . وقد أثارت تلك الأنشطة الخاصة بمواجهة الإنتهاكات تحفظات عديدة لدي عدد من أعضاء مجلس الأمناء حينئذ ، الذين رأوا أن يقتصر دور المنظمة على الأنشطة الفكرية . وفى تلك الأثناء واجهت المنظمة عقبة كؤوداً تمثلت فى رفض السلطات إشهار المنظمة كجمعية أهلية ، وهو الأمر الذى أصاب العديدين بالإحباط إلى درجة دفعت بعضهم للإنسحاب من المنظمة بإعتبارها منظمة غير شرعية . كما انعكس ذلك على المجلس التنفيذى أيضاً حتى أنه تعذر توفر النصاب القانونى اللازم لإجتماعات المجلس .. وقد إنقسمت آراء أعضاء مجلس الأمناء فى التعامل مع رفض السلطات إشهار المنظمة إلى أغلبية ترى حل المنظمة رسمياً رداً على رفض ترخيص الدولة لها بالوجود القانونى ، وذلك بحجة أن جمعية لحقوق الإنسان لايمكن لها أن تعمل دون ترخيص قانونى ، وأنه لابد أن تبدى أى جمعية لحقوق الإنسان إحترامها الكامل للقانون ، وأقلية رأت أن رفض إعطاء المنظمة ترخيصاً وفقاً للقانون ليس مبرراً كافياً على الإطلاق ، وذلك إستناداً إلى أن العملية القانونية لم تنته عند ذلك الرفض الإدارى . إذ ينبغى على الجمعية أن ترفع قضيتها إلى جميع المستويات القضائية ، وإلى أن تفصل المحكمة فى القضية ينبغى على المنظمة أن تستمر فى عملها . ورأى ذلك الإتجاه الذى يضم أقلية من أعضاء المجلس أن منظمة لحقوق الإنسان لاتستحق إسمها مالم تتمكن من الدفاع عن حقها فى الوجود . وإزاء هذا الإنقسام فى آراء أعضاء المجلس وُجهت الدعوة لإجتماع موسع مع أعضاء المنظمة وكان رأى الأعضاء أنه لايجب أن يكون موضوع الإشهار عائقاً أمام إستئناف المنظمة لنشاطها ، وقدموا عدداً من الإقتراحات تتصل بسبل تفعيل النشاط ، مؤكدين أيضاً على ضرورة ألا يقتصر عمل المنظمة على الدور التبشيرى إلا أنه ماكان لهذا الإختيار أن يدخل حيز التنفيذ ، فى وجه الرأى السائد فى المجلس التنفيذى للمنظمة بإتجاه حل المنظمة أو دمجها في منظمة أخرى لحقوق الإنسان تتمتع بالشرعية القانونية "الجمعية المصرية لحقوق الإنسان" . وهو الأمر الذى إنعكس فى إستمرار تجميد نشاط المنظمة ، إلى أن وُجهت الدعوة لإجتماع موسع ثان للأعضاء فى يونيو

١٩٨٨ للتداول في هذا المأزق مرة أخرى، ومرة أخرى انتصر الأعضاء لرأى الأقلية حيث رأوا ضرورة الإستمرار فى الدعوى القضائية المرفوعة بخصوص شرعية المنظمة بإعتبار أن حق التجمع هو أحد حقوق الإنسان رافضين بذلك الإندماج فى منظمة أخرى، ومؤكدين على ضرورة تنشيط المنظمة بإعتبارها منظمة تحت التأسيس، وهو الأمر الذى كان يعنى هذه المرة ضرورة تغيير هيكل مجلس الأمناء وذلك ليعكس موقف الأعضاء، فيتولى مناصرو إتجاه رفض حل المنظمة من أعباء المجلس أعباء المرحلة الجديدة. وتم ترجمة ذلك فى ١٢ يونيو ١٩٨٨، حيث أنتخب بهى الدين حسن أميناً عاماً، وتم تشكيل أمانة للمجلس التنفيذي من الأساتذة: سامى الرزاز ومصطفى عبدالعال ونجاد البرعى يتمتع أعضاؤها بكافة حقوق أعضاء مجلس الأمناء بإستثناء التصويت. ثم إنضم إلى تلك الأمانة فيما بعد الأساتذة أمير سالم، ود. محمد مندور ود. محمد السيد سعيد.(٢)

وقد أتت تلك القرارات ومالحقها من تفعيل لنشاط المنظمة، لتشمل نقطة الإنطلاق بل والميلاد الحقيقى للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، فقد شهد أواخر العام نفسه إنعقاد أول ملتقى فكرى للمنظمة "حركة حقوق الإنسان في مصر"، وعادت النشرة إلى الصدور مرة أخرى بعد أن كانت قد توقفت منذ صدور عددها الأول، وبدأت المنظمة فى إتخاذ مواقف من إنتهاكات حقوق الإنسان كان منها إصدار بيان بخصوص مصادرة جريدة صوت العرب وتوكيل أحد المحامين لتمثيل المنظمة فى القضية المرفوعة بهذا الشأن، كما بدأت المنظمة في مد جسور للتعاون مع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، منها أن قامت بمخاطبة منظمة العفو الدولية وعدد من المنظمات الأمريكية للتدخل فى حالة المهندس "عبد القادر حلمى".(٤)

لقد آثرنا فيما سبق أن نفرد مساحة للحديث عن لحظة ميلاد المنظمة، لنقف على ماأحاط بميلاد المنظمة من معطيات وملابسات، منها الغموض فى تحديد ماهية المنظمة وأهدافها، وماتكشف عنه من غموض مفهوم حقوق الإنسان لدى الأعضاء المؤسسين، وغير ذلك من المعطيات التى ظلت تلقى بظلالها على المنظمة حتى الآن.

## ثانياً: محاور للنقاش

خضعت معظم القضايا المتعلقة بالمنظمة لنقاش وتداول مستمرين سواء في داخل هياكل المنظمة المختلفة أو عبر وسائل الإعلام، إلا أن أغلب ذلك تم فى إطار المعارك الإنتخابية لجمعيتها العمومية الخامسة، ليعكس مناخ إستقطاب حاداً، كما جاء جانب غير قليل ليعكس تصفية لحسابات وخلافات شخصية. وتحاول هذه الورقة نقل النقاش حول المنظمة من السياسة بتحزباتها المسبقة ومن الخلافات الشخصية إلى نقاش حول التوجهات إلى معالجة موضوعية، فى محاولة للوقوف على التوجهات المستقبلية للمنظمة وذلك فى ضوء تجربة السنوات العشر الماضية.

### ١- ماهية المنظمة

شهد الخلاف حول ماهية المهام الملقاة على عاتق المنظمة تفاوتاً كبيراً في وجهات النظر، حيث عكس البعض تصوره لحركة المجتمع ككل داخل المنظمة، وألقى على عاتقها أن تتصدى لمشاكل الإسكان والبطالة، وتلوث البيئة والتسلط والفساد وسيادة مفاهيم العنف. فباتت المنظمة عنده هى الحزب والجمعية والنقابة (بإختصار الطريق إلى مصر التى يحلم بها). وهذا فى جانب منه يدل على مدى النجاح الذى حققته المنظمة، وهو نجاح مبهر بكل المقاييس إذا ماقيس بواقع التردى والركود الذى أصاب مختلف جوانب حياتنا. إلا أن ذلك من جانب آخر مثل مكمن الداء فى تعامل البعض مع المنظمة.. هذا بينما حمل البعض الآخر المنظمة عبء القيام بالدور المنوط بحركة حقوق الإنسان ككل من رصد وتصدى للإنتهاكات، ونشر ثقافة حقوق الإنسان، والبحث فى الإشكاليات الثقافية التى تعوق نشر هذه الثقافة فى مجتمعنا، وإقتراح قوانين بديلة، وأن تعمل على كل تلك المحاور وغيرها فى كافة المجالات الحقوقية من الحق فى الحياة إلى الحق فى الضمان الإجتماعى. وهذا التصور يرجع فى جانب كبير منه إلى حداثة فكر وحركة حقوق الإنسان فى مجتمعنا.(٥)

وتقتضى معالجة هذا الموضوع من وجهة نظرنا أن نصل لتعريف محدد وواضح لماهية المنظمة، الأمر الذى يتطلب بالطبع الإتفاق أولاً حول مفهوم محدد لحركة حقوق الإنسان كمقدمة لتحديد دور المنظمة، ذلك أنه من البديهى أن منظمة واحدة لايمكنها القيام بكافة الأعباء الملقاة على عاتق حركة حقوق الإنسان.

وفى الحقيقة فإن تلك النقطة يجب أن تخضع من جانب تلك الورشة لنقاش مستفيض، وذلك لما يمثله تحديد مهام المنظمة تحديداً جامعا مانعاً من آثار إيجابية عديدة على أدائها. وننوه هنا إلى عدد من الملاحظات:

١- إنه وإن كان من المشروع أن يأمل البعض بأن تقوم المنظمة بكافة المهام الملقاة علي عاتق حركة حقوق الإنسان فى بداية عهد المنظمة، فقد بات هذا الأمر، بالإضافة إلى كونه من الأصل غير ممكن، غير منطقى أيضاً، حيث شهدت الفترة التالية لميلاد المنظمة المصرية إنشاء عدد من المؤسسات التى تنتسب إلى حركة حقوق الإنسان.

٢- وإن كان النهوض بحالة حقوق الإنسان لايستقيم إلا بالتقدم بحقوقه الإقتصادية والإجتماعية على قدم المساواة مع حقوقه المدنية و السياسية، فإن خلق مناخ موات لنيل الحقوق المدنية والسياسية يمثل مظلة أمان يمكن لجميع القوى الإحتماء بها فى عملها لتحقيق وضع موات للنهوض بكافة الحقوق الإقتصادية والإجتماعية.

٣- إن المجال مازال واسعاً وأوجه القصور شديدة فيما يتعلق بالواقع الراهن لوضع حقوق الإنسان المدنية والسياسية ، وهو ما يعنى أن متطلبات قيام المنظمة بعبء الرصد والتصدى لإنتهاك الحق فى المشاركة فى الشؤون العامة وحده قد يمثل عبئاً هائلاً قد تنوء المنظمة بحمله.

## ٢ - قضية العضوية

نود فى البداية أن نشير إلى أمرين هامين:

الأول: أن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، شأنها شأن أى منظمة عضوية، تمثل جمعيتها العمومية أعلى سلطة فيها، ومن ثم فمن صلاحيتها تعديل أهداف ووسائل المنظمة بل وتعديل مرجعية المنظمة، أى من حق الجمعية العمومية للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن تعدل من المرجعية الحالية للمنظمة لتصبح مثلاً إعلان القاهرة لحقوق الإنسان فى الإسلام، الصادر عن منظمة المؤتمر الإسلامى في أغسطس عام ١٩٩٠، أو تقيد من المرجعية الحالية فيما يخص بعض المجالات الحقوقية كالحق فى حرية الفكر والعقيدة مثلاً. الأمر الذى نصبح أمامه إزاء منظمة

أخرى غير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان التى نتحدث عنها الآن حتى وإن ظلت تحمل نفس الإسم.

الثانى: أن علينا أن نعى دلالات وإنعكاسات حداثة ثقافة حقوق الإنسان (طبقاً لمرجعية المواثيق العالمية) على المجتمع الإنسانى عامة وعلى مجتمعنا على وجه الخصوص، وأن نرصد التأثيرات السلبية لهشاشة ثقافة المجتمع المدنى فى واقعنا الراهن، وأن نمعن النظر فى المفاهيم السائدة حول عدد من الحقوق (الحق في المواطنة) خاصة فى ظل سيادة مفاهيم تيار الإسلام السياسى، وعجزنا عن أن نؤصل مفاهيم حقوق الإنسان فى أوساط النخبة المثقفة وليس فقط لدى الأوساط الشعبية.

لقد ظلت قضية العضوية تمثل هاجساً قوياً بالنسبة لجزء كبير من الفاعلين فى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، حيث كان هناك تطلع دائم نحو توسيع عضوية المنظمة. وبداهة أنه لايمكن لأحد أياً كان تصوره أن يرفض إنضمام من يلتزم بمرجعية المنظمة التزاماً كاملاً غير منقوص أو مقيد.. هذا وقد ثار الخلاف فى موضوع العضوية حول تصور طرحه البعض، مفاده أنه يمكن للمنظمة، بل عليها أن تطوى فى عضويتها "من يكون متعاطفاً بوجه عام مع فكرة حقوق الإنسان، مهما كانت غائمة فى ذهنه، وأن يكون منطلقها فى ذلك التعاطف من خبرة أو هم خاص يتعلق بوجه ما من أوجه حقوق الإنسان".(٦) وقبل أن نبدأ في المناقشة نورد الخطوط العامة للعضوية الراهنة مستندين إلى ورقة للأمين العام الحالى الأستاذ نجاد البرعي، نتفق إلى حد كبير فيما جاء فيها بهذا الخصوص. أشارت تلك الورقة إلى ثلاثة جوانب لقضية العضوية:

١- "إن نشأة المنظمة قد جاءت على أيدى عناصر سياسية، وإن الكتلة الأكبر من عضوية المنظمة تتكون من السياسيين الذين مازال العديد منهم يحتفظ بشكوكه تجاه مبادئ وحقوق الإنسان لمجرد إرتكازها على الفكر الليبرالى الغربي".

٢- "إن السنوات الأخيرة قد شهدت نوعاً من إزدهار فكرة حقوق الإنسان في مصر وإكتسابها المتزايد لأنصار جدد، وإن ذلك لم يكن نتيجة الإيمان بفكر ومبادئ حقوق

الإنسان بقدر ماكان نتيجة للتصاعد الحاد فى إنتهاكات حقوق الإنسان في الأعوام الأخيرة، الذى ربما كان دافعاً لدى الكثير من المثقفين للتخلى عن تحفظاتهم الفكرية على فكر ومبادئ حقوق الإنسان دون أن يعنى ذلك بالضرورة إقتناعهم بهذه المبادى".

٣- "إن ضغوط التسييس تجد تفسيرها مرة أخرى فى أن الكتلة الرئيسية من عضوية المنظمة تشكلت بصورة منطقية من العناصر المنتمية للتيارات السياسية المعارضة والذين عجز بعضهم عن أن يجد له مكاناً داخل الخريطة الحزبية العلنية، وسعى إلى تحقيق حلمه السياسى من خلال منظمة حقوق الإنسان، أو الذين رأى بعضهم في نجاح المنظمة وإزدهار نشاطها مبرراً لتحميلها بالمسئوليات التى عجزت أحزابهم عن القيام بها".(٧)

وحتى لانغرق فى مجادلات نظرية حول السياسات التى يجب أن تتبعها المنظمة تجاه قضية العضوية، نشير إلى أن هناك من الدلائل مايوضح أن قطاعات عريضة من الأعضاء لم تستوعب الأصول الأولية والكبرى لمرجعية حقوق الإنسان متمثلة فى المواثيق والعهود والإتفاقيات الدولية.

والأمر الأكثر خطورة هو أن هذه القطاعات لديها ميول وآراء تتناقض في نواح كثيرة مع الأصول الكبرى لمرجعية حقوق الإنسان بما فى ذلك الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، ولأصول عمل المنظمة ومواقفها الأساسية. فعلى سبيل المثال، نشر أعضاء بارزون بفروع المنظمة فى الأقاليم محاضرات وآراء تسلم بحق الحكومة فى قتل المتهمين بجرائم العنف خارج نطاق القانون، أو فى الحد الأدنى حرمانهم من حقوق أساسية،(٨) ورفضَ أى دور للمنظمة في مناهضة جريمة التعذيب إذا وقعت على متهمين بإرتكاب جرائم عنف.(٩) ونشر آخرون آراء تقول بأن تكون الشريعة الإسلامية كما يفهمونها أو كما يفهمها تيار الإسلام السياسى هى مصدر ومرجعية حقوق الإنسان.(١٠)

وفى رأينا أن هذا الواقع يجب أن ينبه ليس فقط لضرورة وضع ضوابط للعضوية الوافدة، وإنما أيضاً ضرورة مراجعة العضوية القائمة.

## ٣ – المنظمة والمجتمع المدنى

### ٣ –١ محاولات التسييس

حكمت رؤية القوى السياسية للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، تلك النظرة السائدة التى لاترى فى كافة المؤسسات إلا أداة أوذراعاً يمكن لتلك القوى أن تعبر عن نفسها من خلاله. وقد هيأ إرتباط نشأة المنظمة على أيدى مجموعة من السياسيين المناخ لتكريس تلك النظرة.

وقد عكست تلك النظرة معظم إن لم يكن كل القوى السياسية، وبالتالى أغلب أعضاء المنظمة حيث نظروا للمنظمة بإعتبارها أداة أو مجالاً يجب تأميمه لصالحها عملياً أو على مستوى الطرح النظرى، وهو ما أدى بالطبع إلى عدم تفهمهم لإعلاء المنظمة فى عملها لقيم ومثل حقوق الإنسان على أى إنتماء سياسي.

وتشهد كافة إنتخابات الجمعية العمومية للمنظمة على تلك الحقيقة، وتمثل تجربة الجمعيتين العموميتين الرابعة والخامسة شاهداً حياً على ذلك. فقد عكس ذلك الواقع نفسه فى الجمعية العمومية الرابعة، مايو ١٩٩١، فى خطاب المرشحين من تيار الإسلام السياسى لعضوية مجلس الأمناء خلال المعركة الإنتخابية، وفى نتائج الإنتخابات نفسها،[١١] التى تكشف عن قيام حلف خفى بين الناصريين والماركسيين لإسقاط مرشحى التيارات الأخرى بمن فيهم الليبراليين. وليست أيضاً وقائع المعركة الإنتخابية للجمعية العمومية الماضية ببعيدة عن الأذهان، حيث شهدت صراعاً حاداً بين الناصريين والماركسيين حُسم لصالح التيار الأول.

ونود هنا أن ننوه أننا لانقول بأن عضو المنظمة يجب ألا يكون منتمياً لتيار سياسى، فذلك حق ثابت له بموجب حق المواطنة، ولكننا نقول بأن حركة حقوق الإنسان، بحكم ذات القيم التى تدافع عنها وجوهر فلسفتها، عليها أن تميز نفسها عن جميع الحركات السياسية المعاصرة من حيث أنها تلزم ذاتها بأن تعمل الرقابة على جميع التصرفات السياسية التى من شأنها أن تخرق المبادئ التى تلتزم بها. ومن ثم فإنه من حيث دوافع الإنخراط فيها والإلتزام بها فإن دعاتها لايكتفون فقط بالانكار التام للذات، بل ويذهبون إلى تنزيه أنفسهم عن التعصب حتى للتيار الفكرى أو السياسى الذى ينتمون له بحكم إهتماماتهم العامة.

وترتيباً على ماسبق أن أشرنا إليه من ملامح العضوية الراهنة، فإننا نؤكد أن الأمر يتعدى

وضع ضوابط لقبول عضوية جديدة، إلى ضرورة وضع سياسة شاملة لتقويم الواقع الراهن للعضوية وهو ماسنعود إليه لاحقاً.

### ٣-٢ المنظمة ومؤسسات المجتمع المدنى

إن النمو الملحوظ للمجتمع المدنى، ومحاولته لتفعيل دوره خلال السنوات الأخيرة، هو أمر يقتضى من المنظمة أن تبحث تفعيل دورها فى هذا الإطار من جديد.. ونقترح هنا محورين للحركة المنظمة:

الأول: أن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بصفتها المنظمة الأم لحركة حقوق الإنسان فى مصر، وحيث جاء تأسيس كافة الموسسات العاملة فى هذا المجال تقريباً على أيدى عناصر فاعلة منها، ولما تتمتع به المنظمة من مصداقية، فإنه يمكنها أن تلعب دوراً كبيراً فى التنسيق بين هذه المؤسسات فى إطار من التشاور والبحث حول سبل تفعيل دور الحركة الراهن، وكيفية مواجهة الأعباء العديدة الملقاة على عاتقها.

الثانى: أن المنظمة المصرية بما يمثله عملها فى رصد الإنتهاكات والتصدى لها من خلق مظلة يمكن للجميع أن يحتمي بها، ومن ثم فهى تلعب دوراً فاعلاً في توفير المناخ المواتى لنهوض المجتمع المدنى والتحرر من القيود المفروضة على حركته. ولذلك يمكن للمنظمة أن تلعب دوراً ملموساً فى تنشيط حركة المجتمع المدنى. ومن نافلة القول هنا أنه بقدر إلتزام المنظمة بالإستقامة المبدئية والإعلاء لقيم حقوق الإنسان، بقدر ماتستطيع القيام بدورها بفاعلية فى هذا المجال.(١٢)

## ٤ - المنظمة والعالم الخارجى

مثلت علاقة المنظمة بالعالم الخارجى فى شقيها - التمويل الأجنبى والتحرك عبر الآليات الدولية - أمضى الأسلحة التى رفعها المختلفون مع المنظمة، سواء كان الخلاف موضوعياً أم شخصياً. وطبيعى أن يؤدى إشهار هذا السلاح وتوظيفه فى ظل المناخ الثقافى السائد إلي إنعكاسات جسيمة وسلبية.. وسوف ننافش شقى الموضوع كلا على حدة.

### ٤-١ التحرك عبر الآليات الدولية العاملة فى مجال حقوق الإنسان

بالعودة إلى البيان التأسيسى نجد أنه كان هناك إقرار بضرورة بل ووجوب التحرك عبر الآليات الدولية والإقليمية العاملة في مجال حقوق الإنسان، وهو الأمر الذى تأكد أيضاً بإقرار الجمعية العمومية للمنظمة في مايو ١٩٨٩ النظام الداخلى (المادة السابعة). كما حرصت المنظمة ومنذ ميلادها على أن تعلن فى النشرة عن تحركاتها المختلفة عبر الآليات الدولية. ويمكن حصر الإنتقادات التى وجهت للمنظمة فى هذا المجال في حجتين:

الأولى: أن جهود المنظمة غلب عليها التوجه الدولى، وهو ماأثر بالسلب على بذل الجهود فى الداخل.

أما الحجة الثانية فهى تستند إلى مفهوم شائع للسيادة الوطنية يقترن بالإيحاء إلى أن آليات الحركة فى حقوق الإنسان توجهها سياسيات الدول الكبري، ومن ثم فإن عمل المنظمة في الخارج يمكن أن يُتخذ ذريعة لإنتهاك السيادة الوطنية.

ولانستطيع أن ننكر ماللحجتين من وجاهة إلا أننا ننوه إلى أن مفهوم السيادة الكاملة يخضع للمراجعة نظرياً وعملياً. ومن جانب آخر نشير إلى أن بحث القصور فى أوجه أداء المنظمة داخلياً يجب أن يحلل بشكل منفصل كلا من الأداء والإستجابة، لأنه لايمكن الحكم على الأداء إنطلاقا من رصد إستجابة المجتمع وتجاوبه.

إلا أننا ومن جانب آخر نؤكد على أن أحد أهم مداخل تحسين حالة حقوق الإنسان فى مصر يرتبط بمدى رسوخ قيم وثقافة حقوق الإنسان، دون أن يعنى ذلك بالطبع التخلى عن بذل كل الجهود لإستنفار الضمير الوطنى والعالمى العام من أجل الضغط المادى والمعنوى.

### ٤-٢ التمويل الأجنبى

ظلت قضية ضعف إمكانات المنظمة المادية عقبة كؤوداً أمام أى محاولة جادة لتطوير القيام بوظائفها، وهو مايمكن رصده بوضوح من الإطلاع على تقارير وخطط عمل المنظمة في الفترة السابقة، حيث نجد أن هناك سمتين هامتين لإيرادات المنظمة.

( أ ) إن الجانب الرئيسى من إيرادات المنظمة يأتى من الدعم المالى الذى تقدمه المنظمة

العربية لحقوق الإنسان.

(ب) أن كافة المحاولات التى بُذلت لتنمية الموارد الذاتية للمنظمة باءت بالفشل، سواء فى جانب تحصيل الإشتراكات المتأخرة، أو في جمع التبرعات، وهو الأمر الذي قاد إلى قناعة مؤداها أنه لاسبيل لخروج المنظمة من أزمتها الراهنة إلا باللجوء إلي التمويل الأجنبى.

وطبيعى أن موضوعاً بهذه الحساسية لابد وأن تنقسم حوله الآراء، وهو ماحدث بالفعل، فشهدت المنظمة نقاشاً وجدلاً حادين ارتفعت فيهما درجة الإستقطاب إلى درجة لم تشهدها المنظمة من قبل، إلى أن حسم مجلس الأمناء الموضوع بقرار أتخذ فى ٢١ نوفمبر ١٩٩١ بقبول التمويل الأجنبى.

يبقى أن ننبه إلى أن هناك خطراً كامناً في الركون إلى أنه بقبول التمويل الأجنبى قد حُلت مشكلة التمويل نهائياً، ذلك أن الحصول على التمويل الأجنبى فى المستقبل أمر غير مؤكد ومحفوف بالمخاطر، بالإضافة إلى أن المنظمة تضع بذلك حركتها رهن إمكانية الحصول على التمويل الأجنبى، وهو الأمر الذى يجب عليها إزاءه ألا تكف عن البحث فى تنمية الموارد الذاتية، حتى تتمكن من أداء دورها حال إنقطاع التمويل الأجنبى لسبب أو لآخر.

## ثالثاً: دروس التجربة وآفاق المستقبل

بعد أن إنتهينا من تناول أهم القضايا التى أثيرت حول المنظمة خلال السنوات الماضية سوف نقترح بعض الآليات للتعامل مع المعطيات الداخلية والخارجية وفق نهج يمكنها من النهوض بالمهام الملقاة على عاتقها.

### ١ - مشكلة العضوية

تمثل الأزمة الراهنة لواقع العضوية، قضية حياة أو موت بالنسبة للمنظمة، ذلك أن المستقبل الحقيقى للمنظمة يكمن فى مدى إستطاعتها الخروج من تلك الأزمة. ونقترح:

١- التركيز فى الفترة القادمة على التثقيف المكثف للعضوية.

٢- وضع ضوابط صارمة لاتسمح بإنتساب أحد إلى المنظمة إلا من يستطيع أن يجسد عملياً

إلتزامه بمرجعية المنظمة فوق أى إنتماء آخر.

٣- قصر التمتع بحقوق العضوية على العضوية الفاعلة، على أن تخضع جداول العضوية الدائمة للمراجعة بشكل دورى.

**٢- بالنسبة للبناء المؤسسى**

ترى الورقة وجوب الفصل مابين الهيئات المنتخبة وتلك المسئولة عن العمل اليومى للمنظمة، ومن ثم فهى تتبنى الإقتراح الذى سبق وأن قدمه الأمين العام السابق، والذى مفاده وجوب الأخذ بنظام المدير التنفيذى المتفرغ والذى يعمل بمرتب على أن يتولى كافة الصلاحيات المسندة فى النظام الداخلي السارى للأمين العام بما يسمح بضمان إنتظام العمل بالمنظمة، ويمكن الهيئات المنتخبة من القيام بدورها فى الإشراف والرقابة.(١٢)

**٣- تفعيل الهياكل المنتخبة**

تعانى المنظمة شأنها شأن كافة مؤسسات المجتمع المدنى من عدم إنتظام عمل هيئاتها المنتخبة، إلى درجة تعذر توفر النصاب القانونى اللازم لعقد إجتماعاتها في كثير من الأحيان. وقد كان هذا الوضع السبب الأساسى فى شلل العديد من اللجان النوعية للمنظمة، بل والشلل الذى أصاب حملة المنظمة لمنع التعذيب خلال العامين ١٩٩٠ و١٩٩١. ونشير هنا إلى وجوب التمسك بإعمال النصوص اللائحية فى هذا الشأن دون مجاملة، بحيث لايبقى فى مجلس الأمناء إلا القادرون على الوفاء بإلتزاماتهم.

**٤- اللجان النوعية واللجان الإقليمية**

فشلت كافة المحاولات التى بُذلت لتفعيل اللجان النوعية للمنظمة إلى درجة أنه يمكننا القول بأن معظم اللجان النوعية خلال المجالس السابقة والمجلس الراهن إنحسر وجودها فى قرار تشكيلها.. وذلك بالرغم مما يمكن أن يعكسه تفعيل أداء تلك اللجان من آثار إيجابية عديدة، ولذلك فإن هذا الموضوع قد يتطلب مراجعة أساس تشكيل بعض تلك اللجان، وإبداع الوسائل التى تعالج القصور الراهن.

عكس هاجس توسيع العضوية والذى حملته المنظمة معها من فترة الميلاد، نفسه فى السعى

الدائم إلى إنشاء لجان إقليمية، إلا أن ذلك شهد تطوراً كبيراً خلال عام ١٩٩٣. وبجانب مايعكسه واقع العضوية الراهن من محاذير على التوسع فى إنشاء لجان إقليمية، يمكن رصد الملاحظات التالية:

١- أن علاقة المنظمة باللجان الإقليمية اتسمت بعدم الوضوح، وهو الأمر الذى انعكس في توترات عنيفة شهدتها تلك العلاقة علي مدار السنوات السابقة.

٢- أن أداء معظم اللجان محدود.

٣- أن تشكيل تلك اللجان لم يكن وفق خطة مدروسة.(١٤)

## خاتمة

إن المراقب لأوضاع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، يرصد مدى الإستقلالية التى يتمتع بها مجلس الأمناء ومكتبه التنفيذى فيما يخص إدارة المنظمة، وهو الأمر الذى يعنى أن العبء الأكبر فيما يخص الخروج بالمنظمة من الأزمة الراهنة وتمكينها من الإضطلاع بمسئولية قيادة حركة حقوق الإنسان فى مصر يقع على عاتق مجلس الأمناء.

وفيما يخص مايجب على المجلس القيام به نشير إلى رؤية الأمين العام الحالى، - التى تتفق إلي حد كبير مع ما جاء فيها، حيث أشار إلى عدد من المهام يقع على عاتق مجلس الأمناء الحالى الإضطلاع بها.. ومن تلك المهام:

١- مراجعة وتنقيح مشروع النظام الأساسى للمنظمة.

٢- تبنى مشروع التخطيط الإستراتيجى.

٣- تنقية العضوية على أسس صارمة.

٤- إيلاء إهتمام خاص ببرامج التثقيف وتفعيلها.(١٥)

وقد أوشك مجلس الأمناء الحالى أن ينهى دورته لتبقي هذه المهام الرئيسية وثيقة الصلة بتحديد وجهة المنظمة. ويخشى أن تنتهى المهلة المتبقية للمجلس، دون إنجازها ومن ثم ترحليها إلى ملفات مجلس قادم، لايعرف أحد ماذا يكون موقفه منها، لتظل الأسئلة الرئيسية حول مستقبل المنظمة ملفاً مفتوحاً دون إجابة.

## المراجع

(١) نص البيان التأسيس، أرشيف مكتبة مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان.
(٢) تقرير اجتماع الجمعية العمومية مايو ١٩٨٦، أرشيف المنظمة المصرية لحقوق الانسان.
(٣) راجع تقرير النشاط المقدم إلي الجمعية العمومية الثالثة للمنظمة ١٩٨٩، أرشيف مكتبة مركز القاهرة.
(٤) راجع تقرير مجلس الأمناء المقدم إلي الجمعية العمومية الرابعة مايو ١٩٩١، أرشيف مكتبة مركز القاهرة.
(٥) راجع تاريخ خطط عمل اللجان الاقليمية للنصف الثاني من عام ١٩٩٣، أرشيف المنظمة المصرية لحقوق الإنسان.
(٦) هاني شكر الله، ورقة نقاش حول التصورات والخيارات الاستراتيجية أمام المنظمة في اللحظة الراهنة، مقدمة إلي ورشة عمل بالمنظمة المصرية حول الموضوع، أغسطس ١٩٩٣ نشرت فيما بعد فى مجلة رواق عربى - العدد ٣- يوليو ١٩٩٦ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
(٧) نجاد البرعي، المنظمات الأهلية العربية: الواقع والتحديات، ورقة عمل غير منشورة مقدمة إلي ورشة العمل التي نظمتها ورشة الموارد العربية حول الموضوع.
(٨) اللجنة الاقليمية للمنظمة بالمنوفية محاضرة منشورة بعنوان حقوق الانسان بين المسئوليات والتحديات.
(٩) المصدر السابق. راجع أيضاً الملاحظات المقدمة من نفس اللجنة حول مشروع النظام الأساسي، أرشيف المنظمة.
(١٠) المصدر السابق. راجع أيضاً حافظ أبو سعدة، تقرير زيارة اللجنة الاقليمية بأسيوط، أغسطس ١٩٩٣، أرشيف المنظمة.
(١١) راجع أوراق الدعاية الانتخابية لمرشحي التيار الاسلامي للجمعية العمومية الرابعة، وعلي سبيل المثال خطاب الأستاذ منتصر الزيات إلي أعضاء الجمعية العمومية.
(١٢) بهي الدين حسن، نحو مأسسة حركة حقوق الانسان، ورقة مقدمة إلي ورشة عمل المنظمة المصرية حول التخطيط الاستراتيجي للمنظمة المصرية، أغسطس ١٩٩٣ نشرت فيما بعد فى مجلة رواق عربى - العدد ٣ - يوليو ١٩٩٦ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
(١٣) بهي الدين حسن، المصدر السابق
(١٤) راجع ملفات اللجان الاقليمية، أرشيف المنظمة المصرية وبشكل خاص الملفات الخاصة باللجان الاقليمية بأسوان والاسكندرية والشرقية وعلي وجه الخصوص محضر اجتماع مسئولي اتصال الأقاليم بتاريخ ١٩٩٤/١/٦.
(١٥) نجاد البرعي، مجلس الأمناء الجديد: دورة قصيرة .. ومهام جسيمة، نشرة المنظمة المصرية، عدد ١٩ أبريل ١٩٩٤

# نحو إستراتيجية منسجمة لحركة حقوق الإنسان فى مصر*

بهى الدين حسن **

## مقدمة

حققت حركة حقوق الإنسان فى مصر تقدماً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، بحيث صارت إحدى أبرز الحقائق الجديدة فى الحياة السياسية اليومية فى مصر، والملاذ الذى يلتفت إليه الجميع - أحزاباً، وجماعات، وأفراداً- عند كل إنتهاك جسيم لحقوق الإنسان مترقبين إعلان موقفها، وتشمل هذه الدائرة أجهزة الأمن أيضاً، التى تتلهف على البيانات التى تدين جماعات الإسلام السياسى وتترقب صدورها، كما وجدت مفردات كثيرة من اللغة الخاصة بحقوق الإنسان مكانها فى مانشيتات وأعمدة الصحف السيارة، حكومة ومعارضة، وأصبحت بيتاً لتلقى شكاوى رجل الشارع من مظالم الحياة اليومية، حتى أن دائرة المتظلمين شملت أيضاً جنود الشرطة! (١)

* ورقة قُدمت إلى مؤتمر "إعادة النظر فى جدول أعمال العلاقات الأمريكية العربية وتحدى المشاركة" الذى نظمته مؤسسة الديمقراطية والتغيير السياسى فى الشرق الأوسط" فى واشنطن ١٩-٢١ أكتوبر ١٩٩٥ ، كان المطلوب من الكاتب أن يتناول بالتقييم مدى نجاح حركة حقوق الإنسان فى مصر فى التأثير أيجابياً على أجندة كل من المجتمع المدنى والسلطات الحكومية لصالح حقوق الإنسان ، وتوضيح أسباب النجاح والفشل ، والتأثير الإيجابى أو السلبى فى هذا المجال ، لكل من السياسة الأمريكية ، وأثنتين من كبريات المنظمات الدولية التى تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها .

** مدير مركز القاهرة لحقوق الإنسان

ويمكن إيجاز هذه التأثيرات علي الحكومة، فى أنها أصبحت أكثر إدراكاً إلى أن أهمال إعتبارات حقوق الإنسان يؤثر بشكل تراكمى على رصيدها فى الداخل ويعرض سمعتها لحرج بالغ فى الخارج، وقد إنعكس هذا الإدراك فى ثلاث مظاهر، أولها الإهتمام بمفردات حقوق الإنسان فى الخطاب السياسى لرجال الدولة، وإنشاء مكتبين لحقوق الإنسان فى وزارة الخارجية ولدى النائب العام، وتدريس حقوق الإنسان فى بعض الكليات الجامعية وإستئصال بعض مواد التعصب الدينى من مناهج التعليم فى المدارس.(٢)

أما على صعيد المجتمع فيمكن ملاحظة هذا التأثير المتزايد، فى كون هاجس حقوق الإنسان قد صار عنصراً حيوياً فى تقييم أداء الحكومة، كما يمكن ملاحظته فى عملية مراجعة الذات التى تقوم بها مختلف التيارات السياسية - بما فى ذلك الأخوان المسلمون - لمواقفها ومدى إتساقها مع مبادىء حقوق الإنسان.(٣)

هذا إنجاز كبير ولاشك، خاصة إذا استرجعنا الخلفية السياسية والإجتماعية والثقافية التى جرى فيها تحقيقه، ولكن من المؤكد أنه كان يمكن تحقيق إنجاز أفضل.

لقد لعبت عدد من العوامل والملابسات التاريخية دوراً مؤثراً فى تقليص دائرة مستقبلى رسالة المنظمة الأم لحركة حقوق الإنسان فى مصر - أى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان - والمتأثرين بها، وأبرز هذه العوامل هى وضع المنظمة خارج القانون، نتيجة رفض الحكومة إضفاء الصفة القانونية عليها ثم على بقية مؤسسات حقوق الإنسان الناشئة بعد ذلك، وصعود تيار الإسلام السياسى بأيديولوجيته المعادية لحقوق الإنسان، وتدنى قيم الديمقراطية فى الثقافة السياسية السائدة، والقصور الفادح في الموارد المادية اللازمة لحركة حقوق الإنسان، والسمعة السيئة التي حاقت بفكرة حقوق الإنسان من جراء سياسة الكيل بمكيالين التى إتبعتها بعض حكومات الدول الغربية الكبرى فى هذا المجال، والإنزلاق التدريجى للمنظمة إلى سياسة المجابهة مع الحكومة كرد فعل على إنكار شرعيتها وصم الآذان عن شكاواها، وذلك فى إطار الإفتقار إلى إستراتيجية متكاملة للتعاطى مع هذه المعطيات بالغة القسوة والإستغراق الكامل فى اللهاث خلف سيل الإنتهاكات يوماً بيوم وكشفها للرأى العام.

وتقسم الورقة هذه العوامل إلى مجموعتين، الأولى داخلية، أى تلك المتصلة بالحكومة

والمجتمع والثقافة السياسية السائدة، وحركة حقوق الإنسان المحلية، والثانية خارجية وتتصل أساساً بالسياسة الأمريكية ودور الحركة العالمية لحقوق الإنسان.

إن المدخل الطبيعي لتناول هذه العوامل هو إلقاء نظرة سريعة على البيئة السياسية والثقافية التى نشأت فيها حركة حقوق الإنسان فى مصر، والكيفية التي تفاعلت بها الحركة مع هذه البيئة.

جاء صعود حركة حقوق الإنسان فى مصر نتيجة عدة عوامل:(٤)

١- تزايد الإدراك العام لقيمة الديمقراطية على ضوء الفشل الذريع الذى حاق بأنظمة حاولت أن تقدم قيم العدل الإجتماعى والتحرر الوطنى كمبرر للتضيحة بالديمقراطية.

٢- الإنفتاح النسبى الذى تبناه نظام مبارك على مختلف التيارات الفكرية والسياسية فى إطار عملية التعبئة ضد الإسلام السياسى.

٣- تدهور حالة حقوق الإنسان فى مصر، والذى تجلى فى:

أ- إعادة العمل بقانون الطوارئ بعد إغتيال الرئيس السادات، وماإنطوى عليه ذلك من إطلاق سلطة أجهزة الأمن فوق القانون، وتمتع ممارسات التعذيب والقتل خارج القانون بالحماية الضمنية.(٥)

ب- تصاعد أعمال عنف الجماعات الإسلامية المسلحة إلى مستوى لم تشهده مصر من قبل، وإتساع نطاقه ليتجاوز أفراد السلطة والأمن ليشمل أيضاً المثقفين والمسيحيين والسائحين الأجانب فضلاً عن المواطنين الأبرياء الذين لم تبال بحياتهم مخططات العنف الإسلامى.(٦)

٤- عجز الأحزاب السياسية - وخاصة القومية واليسارية - عن إستيعاب المتغيرات التى طرأت خلال العقود الأخيرة والهزائم السياسية المتوالية، والتعبير عن طموحات الأجيال الجديدة، وتقديم بديل لسياسات الحزب الحاكم وخلق الأطر المناسبة لتجسيد الطموح نحو العدل والإنصاف.

٥- صعود حركة الإسلام السياسى بأجندتها التى تبشر بقيود من لون جديد على حريات الفكر والإبداع والرأى والتعبير، وإكتشاف المثقفين فى حركة حقوق الإنسان مناضلاً صلباً وجريئاً عن حرية الإبداع والفكر وعدم خضوعها للإبتزاز باسم الدين.

٦- حساسية النظام السياسى الحالى إزاء الرأى العام الدولى، خاصة فيما يتعلق بصورة نظام

الحكم فى العالم.

٧- صعود حركة حقوق الإنسان فى العالم وإهتمامها بمصر- نظراً لوزنها لنسبى فى المنطقة - وبحالة حقوق الإنسان فيها، وبالتضامن والتعاون مع حركة حقوق الإنسان فيها.

٨- شيوع إستخدام المصطلح فى السياسة الدولية ووسائل الإعلام وتزايد ألفة رجل الشارع به.

## نظام سياسى تعددى مقيد

يقوم النظام السياسى فى مصر منذ منتصف السبعينات علي نظام التعددية السياسية المقيدة، وهو "نظام إدارة لأزمة النظام السلطوى- أو بالأحرى أزماته: أزمة الشرعية وأزمة المشاركة وأزمة التوزيع،- فحين يعجز النظام السلطوى عن الحفاظ على شرعيته- الثورية غالباً- أو تجديدها ولايستطيع مواصلة كبت التعدد، يلجأ لإنفتاح سياسى جزئى يتوازى عادة مع إنفتاح إقتصادى جزئى أيضاً. (٧)

أما النظام التعددي الحقيقى أو المكتمل فإنه يقر بحق كل القوى السياسية والإجتماعية فى تنظيم نفسها فى شكل أحزاب سياسية وجمعيات ونقابات، وبحق هذه المنظمات فى فرص متكافئة للإتصال بالناس، وفى وسائل الإعلام والترشيح للإنتخابات، وتمتع هذه الحقوق بالحماية الدستورية والقانونية بما يقتضيه ذلك من الفصل بين السلطات ومن ضمان إستقلال القضاء، كما يضمن النظام التعددى حرية تداول السلطة.(٨)

"ويُعتبر غياب مبدأ حرية تداول السلطة، هو أهم السمات المميزة لنظام التعددية المقيدة عن النظام التعددى، مع تعرض إعمال المبادئ الثلاثة الأولى لقيود دستورية وقانونية وتعسفية مشددة، بما يكرس طغيان السلطة التنفيذية على بقية السلطات والحد من إستقلال القضاء، وخاصة عبر إنشاء أشكال موازية من القضاء غير الطبيعى والإستثنائى، وسيطرة الحكومة وحزبها على وسائل الإعلام وعلي النظام الإنتخابى، وفى أغلب الحالات يقترن ذلك بدور محورى للمؤسسة العسكرية، وصلاحيات شبه مطلقة لرئيس الدولة".(٩)

وهذه هى حالة مصر، التى ينص دستورها على أن رئيس الدولة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويجرى تعيينه عبر إستفتاء لامنافسة فيه، ويتمتع بحق البقاء فى الحكم مدى الحياة عبر التجديد لمدد متتالية، ولايتضمن الدستور أية نصوص تسمح بمساءلته، فى حين يتمتع

بالحق فى تعيين الوزراء وإقالتهم، وإصدار قرارات لها قوة القانون فى غياب البرلمان وإتخاذ أية إجراءات إستثنائية، بما فى ذلك حل البرلمان فى حالات الضرورة، وإستفتاء الشعب فى ذلك.(١٠) ويتمتع رئيس الجمهورية بحق تعيين عدد من المناصب القضائية الرئيسية، مثل النائب العام ورئيس المحكمة الدستورية العليا، وبحق تحويل المدنيين لمحاكم عسكرية، وتشكيل محاكم أمن الدولة، بما فى ذلك تشكيلها بشكل مختلط من مدنيين وعكسريين، وهي محاكم لاتقبل الطعن على أحكامها، بينما لرئيس الجمهورية حق التصديق على أحكامها أو تعديلها.(١١) وتسيطر الحكومة على لجنة شئون الأحزاب السياسية، التى تتمتع بحق الترخيص بالنشاط للأحزاب، ووقف صحفها ونشاطها، والتوصية بحلها لدى القضاء،(١٢) كما تسيطر الحكومة على وسائل الإعلام الأساسية وتحتكر الإذاعة والتليفزيون وتسيطر على مقدرات العملية الإنتخابية، وفقط فى الإنتخابات العامة - كل خمس سنوات - يُسمح للأحزاب بشرح برامجها من خلال الإذاعة والتليفزيون فى حدود ٤٠ دقيقة فقط لكل حزب.

ويخضع إنشاء الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية لقيود أكثر غلظة مستمدة من قانون الجمعيات الصادر منذ ٣١ عاماً فى عهد عبد الناصر، والذى يمنح الحكومة سلطات مطلقة فى رفض إشهار أى جمعية وحلها ومصادرة أموالها أو دمجها فى جمعية أخرى، أو حل مجلس إدارتها، وتعيين مجلس آخر، أو مدير لها.(١٣)

يُلاحظ أن الإنفتاح النسبى للتعددية السياسية المقيدة لم ينعكس بأية صورة على إتجاهات الحكومة إزاء قطاع الجمعيات.(١٤) وهو مادعا البعض للتساؤل عما إذا كانت الحكومة تنظر للمنظمات غير الحكومية بإعتبارها "منافساً"، حيث أنها بالدور الذى تقوم به في مجال مساعدة الفقراء والتنمية والتعليم والصحة وحقوق الإنسان والتأهيل للعمل تحل محل الحكومة المركزية، ومما يدفع فى هذا الإتجاه أن نسبة كبيرة من هذه الجمعيات ذات خلفية دينية.(١٥)

"ويُلاحظ فى هذا الإطار أيضاً أن دور المنظمات غير الحكومية فى مصر لايقتصر على ماتقدمه من خدمات لمجتمعها المحلى، بل إن لها دوراً لايقل أهمية، وهو أنه يقدم قنوات تساعد على خلق هياكل وآليات لمشاركة فى ظل غياب مؤسسات منفتحة وديمقراطية على المستوى القومى".(١٦)

قد يبدو ذلك مفارقة للذين يعرفون أن فى مصر أكثر من عشرة أحزاب، ومثلها من صحف

المعارضة التى تستخدم أحياناً لهجة إنتقادية حادة تجاه سياسة الحكومة، لتقدم بذلك صورة مختلفة كلياً عن أغلب الدول المجاورة لمصر (العراق، السعودية، سوريا، ليبيا، السودان)، والتى تسودها أنظمة تسلطية أو شمولية من طراز عتيق بحيث تُعتبر مصر بجانبها واحة للديمقراطية، وهذا حقيقى بالفعل.

لكن ركائز هذا الوضع التعددى فى مصر مشدودة بأحبال قوية إلى أدوات سيطرة تشريعية وهيكلية وقانونية، يمكنها أن تنقل خلال ساعات كياناً كاملاً من حال لحال، مثلما حدث مع الصحافة خلال العام ١٩٩٥، وهو نفس مايتوقعه بعض المراقبين للمنظمات غير الحكومية خلال الفترة القادمة.

"إن الإعتراف القانونى بأنشطة الجميعات غير الحكومية سواء كانت إسلامية أو مسيحية أو رأسمالية أو نسائية، أو حقوق إنسان يتوقف كلية على الدولة، وليس لدى هذه الجمعيات سوى الإذعان إذا قررت الحكومة نزع الشرعية عنها مثلما حدث مع جمعية تضامن المرأة العربية عام ١٩٩٠، ويستوى في ذلك حال المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أو الجمعيات التابعة للإخوان المسلمين". (١٧)

على هذه الأرضية السياسية جاء ميلاد حركة حقوق الإنسان في مصر، ضيفاً غير مُرحب به من النظام السياسي، وتلفظه البيئة التشريعية، وتحاصره سلطة تنفيذية أخطبوطية. فهل وجدت حركة حقوق الإنسان في المجتمع "الحضانة" التى تحميها وتكفل تنشئتها؟

## ثقافة مأزومة

"يمر المجتمع العربى عموماً والمصرى بشكل خاص فى العقود الأخيرة بحالة ثقافية فريدة وكاسحة تتسم فى جوهرها بسيكولوجية عدم الأمان وعقدة الإهانة مما يشكل عائقاً خطيراً أمام ثقافة حقوق الإنسان". (١٨) وقد شكل الصراع العربى/الإسرائيلى- الغربى أهم المصادر الحديثة لهذه العقدة منذ ١٩٤٨، وماتلاها من هزائم وإحباطات بلغت ذروتها فى يونيو ١٩٦٧، وقد تعمقت هذه العقدة بنجاح إسرائيل فى قطف ثمار إنتصاراتها العسكرية على مائدة المفاوضات وبالتدمير الأمريكى- الغربى للعراق وبمعارك التطهير العرقى فى البوسنة". (١٩)

"وتحت تأثير هذه العقدة تتمسك النخبة بجدول أعمال يتمحور حول الهوية يأخذ شكل عداء شديد للغرب، ومن ثم تصبح تسوية العلاقة مع "الآخر" - الخصم - هى المهمة الأسمى ولها الأولوية على أية مهام داخلية." (٢٠) بما في ذلك الديمقراطية وحقوق الإنسان، (٢١) خاصة "وأن الأخيرة تُعتبر رافداً للثقافة الغربية، ويفترض البعض أن هدفها يلتقى بالتالى مع الأهداف العدوانية الغربية أو حتى الإسرائيلية، وهو تفتيت المجتمعات العربية تحت راية الدعوة للديمقراطية وحقوق الإنسان". (٢٢) وهو ماترددده أيضاً بعض قيادات الحركة المصرية والعربية لحقوق الإنسان(٢٣) وبعض المثقفين الأقباط وثيقى الصلة بالكنيسة.

"وفى أفضل الأحوال يمكن أن يُنظر إلى دعوة حقوق الإنسان بوصفها مهمة ليست ملحة، ويمكن تأجيلها لصالح التعبئة والتجييش الضروريين فى معركة ما مع الغرب وإسرائيل.(٢٤)

وهو مايلقى أضواء إضافية على النطاق الضيق لتأثير حركة حقوق الإنسان، والذى تقلص أكثر بصعود حركة الإسلام السياسى بأجندتها الأيديولوجية والسياسية المتعارضة مع مبادىء حقوق الإنسان والتى جعلت من المتسحيل توسيع نطاق تأثيرها إلا إذا تخلت عما يمكن تسميته بالحقوق غير الشعبية، (٢٥) وخاصة حقوق المرأة وحرية العقيدة والحرية الدينية.

فى هذه البيئة ولدت حركة حقوق الإنسان، فاقدة المشروعية السياسية والقانونية والثقافية والمجتمعية. فى ظروف كهذه ربما ماكان لحركة حقوق الإنسان أن تولد، أو ربما لماتت فى مهدها، ولهذا جاء ميلادها مأزوماً منذ البداية. (٢٦)

ولكن قراءة متأنية وملموسة تكشف لنا عن أن بعض ملابسات النشأة لعبت هي بذاتها دوراً إيجابياً فى دعم حركة حقوق الإنسان على المدى القصير، رغم أنها فاقمتها فى المدى البعيد.

وعلى سبيل المثال فإن كون جماعات الإسلام السياسى هى الضحية الأبرز للقمع السياسى والأمنى، أدى بصحفها أن تصبح الأكثر إهتماماً بالإعلام عن نشاط منظمات حقوق الإنسان، ومن ثم فتح ثغرة فى جدار التعتيم الإعلامى عليها، هذا التعتيم الذى بلغ حد أن الإذاعة البريطانية B.B.C- القسم العربى تُعتبر أفضل وسائل الإعلام عنها.

وكذلك فإن عجز الأحزاب القومية واليسارية - فى إطار نظام التعددية السياسية المقيدة -

عن التعبير عن طموحات الأجيال الشابة، دفع شريحة عريضة منها للبحث فى منظمات حقوق الإنسان عن إطار لأحلامها فى الحرية والعدل، (٢٧) حتى صارت هذه الشرائح هى المكون الأكبر لعضوية المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، (٢٨) كما اكتشفت التيارات السياسية الثلاثة – الإسلامية والقومية واليسارية – فى منظمات حقوق الإنسان إطار أكثر تأثيراً وفعالية فى الدفاع عن حقوق الإنسان من لجان الدفاع عن الحريات فى الأحزاب والنقابات، نظراً لما تتمتع به هذه المنظمات من إمتداد عالمى له ثقل يوازن نظام حكم حريص على سمعته الخارجية ولايبالى كثيراً بها فى الداخل، الذى هو مجال التأثير الوحيد المُتاح للأحزاب السياسية، والذى يخضع لعشرات القيود الغليظة.

غير أن ذلك كان يحمل فى طياته – كما أسلفنا – بذور مفاقمة أزمة النشأة، (٢٩) فقد كان ذلك يعنى أنه "قد وقع على عاتق تلك العناصر عالية التسييس من المجتمع، ممن فشلت أيديولوجياتهم لأمد طويل فى الإتساع لإستيعاب مثاليات حقوق الإنسان، عبء النهوض بمهمة النضال من أجل حقوق الإنسان"، (٣٠) وبالتالي حملت هذه التيارات معها إلى منظمات حقوق الإنسان رياح التسييس ومفاهميها الخاصة بها، القائمة إما على وضع الخصوصية الثقافية أو الدينية فى مواجهة بعض أهم أركان حقوق الإنسان، أو محاولة فرض أولوية للحقوق الإقتصادية والإجتماعية،(٣١) أو طموحها لإستخدام منظمات حقوق الإنسان كمنابر فى الصراع السياسى المحلي (٣٢)، أو لتصفية الحسابات التاريخية والآنية مع الغرب.

ومن نافلة القول، أن هذا التكالب لايعنى مؤشراً على الوعى بحقوق الإنسان، فإستخدام شئ موجود بالفعل ومحاولة توظيفه، قد لايعكس بالضرورة إدراك المجتمع للأهمية الموضوعية لوجود هذه المنظمات وحاجته إليها، والتى يجب أن يعبر عنها فى هذه الحالة بقيام المجتمع بالدعم المادى والبشرى والمعنوى لهذه المنظمات. (٣٣)

قد يفسر البعض غياب مثل هذا الدعم بمشكلة خاصة بالثقافة العربية، وهذا ربما كان صحيحاً بالمعنى النسبى، ولكننا نواجه نفس المشكلة فى مجتمعات وسط أوروبا وشرقها، حيث تواجه المنظمات غير الحكومية مشكلة ضعف إدراك المجتمع لأهمية دورها، (٣٤) رغم أنه لايوجد إسلام أو ثقافة عربية.

إنها مشكلة حداثة ثقافة حقوق الإنسان، "وإنهيار الهياكل الإجتماعية القديمة، والوضع الإنتقالي لبناء هياكل جديدة، وهي عملية تسير ببطء مميت فى المجتمعات العربية". (٣٥) خاصة فى ظل إنعدام قوة الدفع نحو الديمقراطية من جانب المجتمع المدنى ذاته، بما فى ذلك صفوته السياسية والمثقفة. (٣٦)

## الأجندة المعلقة

فى مجتمع كهذا، يُفترض أن تكون مهمة نشر ثقافة حقوق الإنسان ومعالجة إشكاليات الثقافة العربية معها، هى مهمة ذات أولوية خاصة عند ميلاد المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فى عام ١٩٨٥.

وفى ظل نظام سياسى مصرى منفتح نسبياً، يُفترض أن يكون الحوار مع السلطات المعنية أداة أساسية لمنظمة حقوق الإنسان فى تحقيق هدفها الأول الذى وجدت من أجله، وهو تحسين حالة حقوق الإنسان.

ويمكن القول أن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان قد نهجت فى عملها هذا النهج، وخاصة خلال العام الأول لها (١٩٨٦/٨٥)، حين كانت الحكومة ترد على مراسلاتها، ولاتطعن بشرعية وجودها، وكانت خبرة المنظمة حينذاك معدومة تقريباً بالأساليب التقنية للمراقبة والرصد وتقصى الحقائق، وبإدارة العلاقات الدولية في حركة حقوق الإنسان وخصوصيتها. (٣٧)

ولكن مع التراجع العام الذى بدأ يلوح فى الأفق فى منتصف الثمانينات عن الهامش الديمقراطى وإنقلاب موقف الحكومة من المنظمتين المصرية والعربية لحقوق الإنسان، والذى واكب تولي وزير جديد وعنيف لمقاليد وزراة الداخلية*، أغلق أبواب الحوار وطعن بشرعية المنظمة ذاتها، بدأ مخاض إنقلاب من نوع آخر داخل المنظمة، دفع تدريجياً إلى مقدمة المسرح بالعناصر الراديكالية، خاصة من القوميين واليساريين وبينهم كاتب هذه السطور. فى حين تراجعت إلى الخلف أو إنسحبت تدريجياً أغلبية العناصر المؤسسة الأخرى، والتى وجدت أن المنظمة صارت خارج القانون، وأنه من غير المقبول مواصلة العمل دون مظلة شرعية،

والإنزلاق إلى صدام غير مرغوب فيه مع الحكومة. بينما رأى الراديكاليون أن المبادرة بحل المنظمة هو شهادة إفلاس لحركة حقوق الإنسان فى مصر، ولن يقيم لها قائمة بعد ذلك (٣٨) وكحل وسط، أقترح الإتجاه التقليدى التخلى عن مهمة رصد إنتهاكات حقوق الإنسان وحصر نشاط المنظمة في مجال التبشير بمبادىء حقوق الإنسان.(٣٩) كان قبول ذلك الخيار يعنى كتابة شهادة وفاة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ولذلك فإنه لم يصمد للإختبار أمام أول جمعية عمومية تالية، التى شددت على أهمية إعمال رقابة ورصد وتقصى الحقائق حول إنتهاكات حقوق الإنسان وإعلام الرأى العام بها، وتراجعت مهام نشر ثقافة حقوق الإنسان، والأهم من ذلك أنها صعدت بممثلى الإتجاه الراديكالى ليحصل على أغلب مقاعد مجلس الأمناء.(٤٠)

وبعد ٣ شهور تكفل وزير الداخلية مرة أخرى بتعزيز التوجه الراديكالى، وذلك حين قام بالقبض على إثنين من مجلس الأمناء وتعريضهما للتعذيب.(٤١) لتتصدر جدول الأعمال مهام الرصد والمراقبة، وإعداد التقارير ومخاطبة الرأي العام المحلى والدولي على حساب نشر ثقافة حقوق الإنسان.

والواقع أن السلوك العملى للسلطات الحكومية كان يزكى دوماً وبقوة هذا التوجه، وبخاصة التوجه للرأى العام الدولي، حيث أن الحكومة فى الوقت الذى كانت تقبل فيه الإجتماع بمندوبى المنظمات الدولية لحقوق الإنسان والرد على إستفساراتهم، فإنها لم تكن ترد على المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، والمرة الوحيدة التى ردت فيها وزارة الداخلية بخطاب على تقرير للمنظمة المصرية كان ردها على خطاب للجنة المحامين لحقوق الإنسان(الأمريكية) تضمن تقريراً للمنظمة المصرية !

ومع ذلك لم تغلق المنظمة أبواب الحوار مع الحكومة بل عندما أطيح بوزير الداخلية، منحت المنظمة وزير الداخلية الجديد هدنة نحو ٦ شهور، إمتنعت خلالها عن التصادم معه، وخلال ذلك طرقت أبواباً جديدة لكن دون جدوى.

لقد لعبت العوامل السالف الإشارة إليها دوراً هاماً فى تحديد نطاق تأثير منظمة حقوق الإنسان، بعد أن فرضت الحكومة ملامحها الرئيسية كمنظمة غير قانونية وصدامية.

منظمة كهذه، من المنطقى أن يكون أغلب أعضائها ممن ينسجمون مع هذا الطراز من المواجهة، وقد تكفلت بذلك الجمعية العمومية التالية فى مايو ١٩٩١ التى جاءت فى أعقاب التدمير الأمريكى للعراق، لتسقط أغلب العناصر الليبرالية والمستقلة المرشحة لمجلس الأمناء الجديد،(٤٢) ولينتقل الصراع الداخلى إلى محاور جديدة.

وفى غمار الصراع اليومى ضد النزوع نحو التسييس الذى يفضى إلى طمس ملامح منظمات حقوق الإنسان فى أطر الحركة السياسية وإلحاقها بها، كانت تتبلور نواة فريق حريص على إستقلالية حركة حقوق الإنسان عن الحركة السياسية، وعلى تنمية تقاليد مهنية خاصة بها، وذلك من العناصر التى إستطاعت أن تفصل بين خلفياتها السياسية المتعددة وبين متطلبات وخصوصية العمل فى منظمات حقوق الإنسان. وبفضل هذه النواة وقدرتها على تنمية وعيها بخصوصية الإشكاليات التى تواجهها حركة حقوق الإنسان فى مصر، تمكنت الحركة من التأثير- وإن بشكل محدود- على أجندة كل من الحكومة والمجتمع المدنى على النحو الذى أشرنا إليه فى مقدمة الورقة، رغم الإنعكاسات السلبية للصراع الداخلى فى المنظمة على المحيط الذى تؤثر فيه.

ومع التصاعد فى الصدام بين أجهزة الأمن والجماعات الإسلامية المسلحة، وصم آذان السلطات عن شكاوى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وإضفاء الحماية على كثير من عمليات التعذيب والقتل خارج القانون، بدأت المنظمة تتخلى تدريجياً عن تمسكها الصارم بإعمال التقاليد المتعارف عليها فى الإنتظار فترة كافية قبل الإعلان عن الشكاوى التى تبلغها للسلطات، (٤٣) أو فى الإشادة بخطواتها الإيجابية (٤٤) مهما كانت محدودة القيمة. وقد إنجرفت المنظمة فى هذا الإتجاه بحدة أكبر فى العامين الأخيرين كرد فعل على حملة التشهير اللاأخلاقية التى قام بها مجموعة من اليساريين أشاعوا بأن هناك صفقة قد تم إبرامها بينها وبين الحكومة.

كان الأمر يبدو وكأنه تخل عن تقليد شكلى لاقيمة عملية له، ولكن بالتخلي الفعلى عنه، فإن أحد الرموز القليلة الباقية على حرص المنظمة على فتح أبواب الحوار مع الحكومة قد سقطت، وأصبحت رسالة المنظمة مصبوغة بصورة أكثر حدة بطابع المجابهة الأقرب للأحزاب

السياسية، رغم أن مضمون مواقفها ظل أميناً بشكل صارم لمقتضيات الحيدة السياسية.

وأدى هذا الإنزلاق التدريجى إلى إختزال مهمة المنظمة فى العمل من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان والعمل على القضاء على أكثر أشكال إنتهاكها فجاجة، وإشاعة ثقافة وقيم حقوق الإنسان فى المجتمع، بما يجعله قادراً على محاصرة إنتهاكات حقوق الإنسان، وإقتصارها من الناحية الأساسية على مهمة فضح أداء الحكومة فى هذا المجال.(٤٥)

ومن المنطقى ألا يقود هذا الأداء إلى تعزيز فرص التأثير على أجندة الحكومة، وتوسيع القاعدة الإجتماعية للمنظمة والتأثير على المجتمع.(٤٦)

## الإنعكاسات السلبية للسياسة الأمريكية

"إذا كانت الأغلبية الساحقة من دول العالم تقبل دور المنظمات الدولية، وخصوصاً الأمم المتحدة، فى مجال حقوق الإنسان، وإتخاذ إجراءات محددة للدعوة إلى وقف إنتهاكات معينة فى دول معينة، بما فى ذلك تنفيذ عقوبات شاملة وإلزامية ضد هذه الدول، فإن إتخاذ بعض الدول - خارج المنظمة العالمية - موقف الحكم على أوضاع حقوق الإنسان فى دول أخرى لايلقى قبولاً عالمياً، خصوصاً إذا كانت هذه الدول المدعية هى من القوى الكبرى".

والفارق بين الحالتين واضح. فإذا كان التنظيم الدولى يعبر عموماً عن رأى عام عالمى أو يمثل ضمير الإنسانية، فإنه من الصعب تصور أن دولة ما يمكن أن تتجرد من مصالحها القومية، وتصدر فى أحكامها عن إعتبارات أخلاقية خالصة، تلقي قبولاً من المجتمع العالمي بصفة عامة.(٤٧)

إذا كانت هناك دولة واحدة فقط ينطبق عليها هذا التحفظ، فهى الولايات المتحدة الأمريكية التى لها مصالح قومية هائلة عبر العالم. وإذا كانت هناك دول غيرمؤهلة لمراقبة سجل الآخرين فى مجال حقوق الإنسان فإن "الولايات المتحدة الأمريكية تأتى فى مقدمتها، حيث أنها لم تصدق حتى الآن على البرتوكول المرفق بالعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية، الذى يسمح للآخرين أن يراقبوا سجلها الخاص.

"إن إعتبار المعايير الأخلاقية مرشداً للسياسة الخارجية لدولة ما يتطلب الإستعداد للتضحية بالمصالح القومية، وهو الأمر الذى نادراً مافعلته الولايات المتحدة. ومن ثم فإن السؤال يصبح كيف يوفق صانعو السياسة الأمريكية بين المصالح الإقتصادية والأمنية لبلادهم المتعارضة فى أغلب الأحيان مع إعتبارات حقوق الإنسان؟" .(٤٩)

"الإجابة بسيطة للغاية: الأولوية للمصالح القومية، وعندما تفرض الظروف قضية حقوق الإنسان على جدول الأعمال فإن الكلمة الفصل تُترك لإعتبارات المواءمة السياسية" .(٥٠)

إن هذا الفصام بين إعتبارات حقوق الإنسان والمصالح القومية الأمريكية يتضح بأجلى صورة عند قراءة التقرير السنوى لوزارة الخارجية الأمريكية عن حالة حقوق الإنسان فى العالم، حيث تبدو كم هى الهوة سحيقة بين الخطاب الأخلاقى الذى يعبر عنه التقرير- رغم مجاملته النسبية للدول الحليفة والصديقة - وبين الأداء العملى للسياسة الأمريكية إزاء الدول التى ينتقدها التقرير بقسوة، إلى درجة إستحالة التوفيق بينهما على الإطلاق.(٥١) حتى أن إحدي أبرز المنظمات الأمريكية لحقوق الإنسان تتساءل عما إذا كانت "مهمة هذه التقارير هى جمع التراب على أرفف مكتبات الكونجرس ووزارة الخارجية"؟.(٥٢)

ولا تقدم السياسة الخارجية الأمريكية فى العالم العربى، أداء مختلفاً فى هذا المجال، فأولوياتها كما حددها أنتونى ليك مستشار الأمن القومى هى "أمن وسلامة إسرائيل واستقرار الدول العربية الصديقة وإحتواء ردود فعل الدول الرجعية" .(٥٣)

إن الترجمة الأمينة لذلك، هو جدول توزيع المعونة الأمريكية والمساعدة الأمنية لدول المنطقة.(٥٤) أما الحديث الدائم عن أولوية حقوق الإنسان فهو لايمكن ملاحظته حتى فى العلاقات الثنائية، ليس فقط مع الدول الحليفة مثل السعودية والبحرين وإسرائيل، بل حتى مع بلد مثل سوريا.(٥٥) أما بالنسبة لمصر فإن الإدارة الأمريكية تنظر لحقوق الإنسان فيها بإعتبارها قضية من الدرجة الثانية، فهى ليست مطلوبة لذاتها أو مستهدفة بشكل مباشر، فهي إما لأنها من مستلزمات إستقرار نظام حليف، أو أنها ناتج ثانوي لعملية اللبرلة الإقتصادية التى تستحوذ على جل إهتمامها.(٥٦)

وإذا كان هنالك من إنجاز فى مجال حقوق الإنسان قد يحسب للسياسة الأمريكية فى العالم

العربى خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة، فهو حصول اليهود السوريين على حق التنقل! وهو إنجاز بالغ الدلالة، ولكن مايوضح عمق دلالته، هو لامبالاة السياسة الأمريكية بعد ذلك بحملة الحركة العالمية لحقوق الإنسان من أجل الإفراج عن قيادات حركة حقوق الإنسان فى سوريا!.

قد يثور سؤال: إذا كان الخطاب المرائى للسياسة الأمريكية عن حقوق الإنسان لايفيد، فهل يضر؟ الإجابة نعم بلا تردد.

وهو يضر مرتين، مرة بحركة حقوق الإنسان، وأخرى حينما يؤدى عملياً إلي عكس ماتستهدفه رطانته، أى إلى تصلب بعض حكومات العالم الثالث وعنادها فى التمسك بأدائها اللاأخلاقى فى مجال حقوق الإنسان.

بالنسبة للضرر الأول فسنجد أن الربط فى وسائل الإعلام بين السياسة الأمريكية وحقوق الإنسان قد أدى إلى إلحاق أذي بالغ بفكرة وحركة حقوق الإنسان فى العالم العربى وقمعها لزمن طويل.(٥٧) ولنا أن نتخيل إلام يؤدى إعتبار حقوق الإنسان مرادفاً للسياسة الخارجية الأمريكية فى العالم العربى، التى عناوينها الكبرى "الإنحياز المطلق لإسرائيل وحماية سجلها الأسود فى حقوق الإنسان في مجلس الأمن ولجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة"، و"تدمير العراق"، و"خنق ليبيا"...إلخ

إن التصور الراسخ عن إضرار السياسة الأمريكية بفكرة حقوق الإنسان، ليس قاصراً على العالم العربى وإنما يمكن الإستدلال عليه فى مختلف أرجاء العالم، وخاصة من الإجتماعات الدولية للمنظمات غير الحكومية، والتى كان أبرزها ماحدث خلال المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان فى فيينا منذ عامين، وهو أيضاً ما تعرفه بشكل ملموس المنظمات الأمريكية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان.(٥٨)

فإذا إنتقلنا إلى الضرر الثانى، فسنجد أنه لم يعد أحد يأخذ الخطاب الأمريكى الرسمى حول حقوق الإنسان مأخذ الجد، وخاصة بعد ركوعه أمام تصلب الصين العام الماضى، وتبنى إدارة كلينتون نفس مفردات خطاب إدارة بوش فى تبرير منح الصين وضع الدولة الأولى بالرعاية دون إلتفات لإعتبارات حقوق الإنسان.

لقد تسلمت الصين من الإتحاد السوفيتى فى أوائل التسعينات زمام قيادة دول العالم الثالث

فى لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، فى حقبة فوارة بالتغيرات العميقة على صعيد النظام الدولى، وخلال ذلك تبلورت ملامح خطاب حقوق الإنسان لدول العالم الثالث ليتخذ صورة المدافع بعناد عن سجلها المتدنى فى مجال الحقوق المدنية والسياسية، والمهاجم للغرب فيما يتعلق بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية، بعد إختزال الأخيرة إلى حقها فى الحصول على مزيد من القروض والمنح الخارجية، وتأمين الإدارة الأوتوقراطية لإقتصاد البلاد دون رقابة وطنية عليها، بإعتبار ذلك المدخل الوحيد للحديث فيما بعد عن أى إستحقاقات لحقوق مدنية وسياسية.

ولكن تعميد القيادة الصينية للعالم الثالث لم يأت إلا بعد نجاحها فى تركيع الخطاب الأمريكى لحقوق الإنسان، والذى أعاد الإعتبار من جديد لعبارة ماوتسى تونج ذائعة الصيت عن أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست سوى "نمرٍ من ورق".(٥٩)

واقع الأمر "أن هناك الآن إنبهاراً لدى كثير من النخب الحاكمة فى العالم العربى بالنموذج الصينى، الذى عرف كيف يمزج بين التحول المنظم إلى إقتصاد سوق ليبرالى وإعادة الإندماج فى السوق العالمى، وبين إستمرار النظام التسلطى الشمولى وبقيادته، وقبول ضريبة التصادم مع الدول الغربية الكبرى حول هذه القضية، وتقديم هذا السلوك بإعتباره موقفاً وطنياً، رغم التماشي الكامل مع المصالح الغربية فى أغلب القضايا الدولية الهامة".(٦٠)

" إن التطورات الأخيرة فى مصر هى أكثر الشواهد قوة على محاولة إقتراب عربى من النموذج الصيني، إذ تطبق مصر منذ ١٩٩٢ علي الأقل سياسية تستهدف إندماجاً أقوى فى السوق العالمي، وفى نفس الوقت تخوض صداماً إستثنائياً فى إطار إستراتيجية العلاقة الخاصة مع أمريكا، وتقدم هذا الصدام بإعتباره رسالة بأن الصداقة شئ والتبعية شئ آخر، فى نفس الوقت الذى تشهد السياسة الداخلية تشديد قبضة الدولة وجهازها على الحياة السياسية بما فى ذلك النقابات والمجتمع المدنى، بما يضمن إستمرار ضمان الهيمنة للحزب الحاكم، وربما العودة إلى شكل النظام السياسى فى عقدى الخمسينات والستينيات".(٦١)

إن إسقاط إعتبارات حقوق الإنسان من الخطاب الرسمى الأمريكى سيجعله أكثر أخلاقية وإتساقاً وأقل إضراراً بالعالم الثالث وبحركة حقوق الإنسان.

## عقاب التعاون

وإذا كانت السياسة الأمريكية قد هدت حكومات العالم الثالث إلى النموذج الصينى، وأرشدتهم إلى أنهم لن يخسروا شيئاً إذا أبدوا قدراً أكبر من التصلب أمام الضغوط المطالبة بإخضاع أدائهم فى مجال حقوق الإنسان للرقابة، بل ربما يكسبوا وضع "الدولة الأولى بالرعاية"! فإن بعض المنظمات الأمريكية لحقوق الإنسان تتبع سياسة تعاقب بمقتضاها من يبدى تعاوناً أكبر معها ويخضع مرافقه العدلية لتفتيشهاورقابتها. وهى سياسة تصب فى نفس الإتجاه، أى دفع الحكومات نحو مزيد من التصلب.

وهذا بالضبط هو ماحدث مع الحكومة المصرية التى لم تكن تضع قيوداً أمام عمل المنظمات الدولية فى تقصى الحقائق، والتحرك بطول البلاد وعرضها، والتحدث إلى أى شخص وعقد المؤتمرات الصحفية، ومنحت منظمة مراقبة حقوق الإنسان الأمريكية فرصة التفتيش على ٦ سجون – وهى فرصة لم تمنحها دولة عربية أخرى- فوجدت فى النهاية أنه لهذا السبب بالذات صارت سجلات مصر فى حقوق الإنسان الأكثر تداولاً ونقداً مقارنة حتى بدول أسوأ سجلاً بما لايُقاس، كالسعودية وليبيا وغيرها، وذلك نتيجة تعاونها مع منظمات حقوق الإنسان، وهو ماقامت بمراجعته فى العام الأخير، وأعلنت رفضها بشكل قاطع لأى تفتيش جديد على سجونها، وبدأت تتبع سياسة متحفظة تجاه التعاون مع المنظمات الأمريكية لحقوق الإنسان، وفى نفس الوقت بدأت تتحرش بالمنظمات المحلية لحقوق الإنسان، وتطعن فى وضعها القانونى، حتى للمُسجل منها بشكل قانونى، حيث أنها تعتبر المنظمة المصرية لحقوق الإنسان هي المصدر الأساسى للمعلومات.(٦٢) التى تذيعها المنظمات الدولية عامة والأمريكية بشكل خاص عن حقوق الإنسان في مصر.

ومن خلال تحليل الخطاب الرسمى فى العام الأخير يبدو أن صانع القرار فى مصر، قد تولدت لديه قناعة مؤداها أن المنظمات الأمريكية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان تعمل بشكل وثيق مع الإدارة الأمريكية، أو ذراع لها، وأن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان يمكن أن تكون ضالعة فى ذلك بغير وعى منها- أى تُستخدم كجامع ميدانى للمعلومات عن سوء حالة حقوق

الإنسان – أو بوعى، لحاجتها للتمويل الأجنبى. وهو ماتروجه على نطاق واسع بعض الأقلام وثيقة الصلة بالدوائر الحكومية، مستفيدة من الحساسية المفرطة للرأى العام تجاه كل ماله صلة بالغرب بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص.

بالطبع هذا الزعم غير صحيح بشكل مطلق، وربما لايحتاج الأمر لبرهان، ولكن قد يكفى أن نشير فى هذا السياق، إلى الموقف الذى إتخذته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فى يوليو ١٩٩٢ بالإعتذار عن عدم إستضافة مؤتمر صحفى لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان تعلن فيه عن إصدار تقريرها : "خلف أبواب مغلقة – التعذيب والإعتقال فى مصر" وذلك بعد أن تبينت أن التوصيات التى إنتهى إليها التقرير بتعليق المعونات الأمريكية والأوربية لمصر، لم يسبق للمنظمة أن أوصت بها بالنسبة لإسرائيل رغم سجلها الأسود فى الأراضى المحتلة.

يمثل هذا الموقف تساهم بعض المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بشكل غير مباشر فى التأثير بشكل سلبى على فعالية الحركة المصرية لحقوق الإنسان، وعلى قدرتها علي التأثير على أجندة الحكومة فى هذا المجال، وتوسيع نطاق تأثيرها على المجتمع المدنى.

إن ذلك لايلخص بالطبع دور المنظمات الدولية والأمريكية المعنية بحقوق الإنسان، فقد لعبت الحركة العالمية لحقوق الإنسان دوراً حاسماً فى إبقاء المنظمة المصرية على قيد الحياة، بعد وضعها خارج القانون وإعتقال بعض قياداتها وتعذيبهم، وربما لولا الإستجابة السريعة النشيطة من هذه المنظمات والدور الديناميكى الذى لعبته خاصة لجنة المحامين لحقوق الإنسان – الأمريكية – بشكل خاص فى ذلك الوقت –١٩٨٩ – لما ظلت هذه المنظمة على قيد الحياة، ولتخرج من معطفها فيما بعد خمس مؤسسات أخرى تشكل إطار حركة حقوق الإنسان الآن فى مصر.

كما لعبت عدد من المنظمات الدولية دوراً إستثنائياً فى الدعم الأدبى والمادى للمنظمة، ومعاونتها بالخبرة والمشورة المنزهة عن الهوي، والتضامن معها فى اللحظات الحرجة من عمرها الذى يكاد أن يكون عشر سنوات حرجة.

وإذا كنا بصدد الحديث عن المنظمات الأمريكية لحقوق الإنسان، فلاشك أن لجنة المحامين لحقوق الإنسان قد جسدت بقوة فى علاقتها بالمنظمة المصرية ثم الحركة المصرية لحقوق الإنسان هذه المعانى النبيلة المستقة مع جوهر فكرة حقوق الإنسان.

ولكن فيما يبدو أن ماتفتقر إليه المنظمة المصرية لحقوق الإنسان هو ذاته ماتفتقر إليه المنظمات الأمريكية والدولية المعنية بحقوق الإنسان، بما فى ذلك لجنة المحامين لحقوق الإنسان، أى إستراتيجية متكاملة ليس فقط للتعاطى مع بلد مثل مصر، ولكن مع الشريحة التى تنتمى إليها مصر فى تصنيف حقوق الإنسان، "وهى الشريحة الوسيطة بالنسبة لمستويات أداء الحكومات فى حقوق الإنسان، والتى تسمح فى نفس الوقت لمنظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلية بالعمل بحرية نسبية".(٦٣)

أظن أن هناك مهمة تطرح نفسها اليوم بإلحاح على كل من الحركة العالمية - بما فيها المنظمات الأمريكية والمصرية - لحقوق الإنسان، لمراجعة إستراتيجيتها على ضوء أهدافها المعلنة فى تحسين حالة حقوق الإنسان، وعلى ضوء تقييم القدر الذى تحقق من النجاح فى هذا المضمار، ووضع الإستراتيجية المناسبة على ضوء ذلك كله لتفعيل دورها، وتوسيع نطاق التأثير الإيجابى على أجندة الحكومة والمجتمع المدنى فى مجال حقوق الإنسان.

إننى لست فى وضع يمكننى من إقتراح مثل هذه الإستراتيجية، ولكن قد يكون من المناسب إلقاء الأضواء على بعض الإعتبارات البديهية التى يعرفها كل المشتغلين بحقوق الإنسان، والتى تتعرض أحياناً للتهميش بسبب اللهاث اليومى خلف سيل إنتهاكات حقوق الإنسان وملاحقتها.

١- من أبرز النصائح الذهبية لمنظمات حقوق الإنسان المحلية هو الإستقلال عن كل من الحكومة والمعارضة السياسية. ورغم أننى لست ممن ترتابهم الشكوك حو مدى إستقلالية المنظمات الأمريكية عن الإدارة الأمريكية، إلا أن المنظمات الأمريكية عليها ألا تسمح لأية شائبة - قد تبدو طبيعية - بأن تؤثر على مصداقيتها بشكل سلبى، بما فى ذلك طبيعة وشكل إدارة علاقاتها مع الإدارة الأمريكية فى واشنطن أو فى العواصم الأجنبية التى تحل فيها بعثاتها

لتقصى الحقائق، أو قد توحي بأنها تنظر للإدارة الأمريكية بوصفها أداة لرفع بعض توصياتها لدى الدول الأخرى موضع التنفيذ.

٢- إن الهدف الرئيسى لمنظمات حقوق الإنسان هو العمل على تحسين حالة حقوق الإنسان بكل الوسائل المتعارف عليها في حركة حقوق الإنسان، ومن الضرورى أن تعيد كل منظمة طرح السؤال على نفسها عند اللجوء إلي موقف ما، وعما إذا كان يساعد بالفعل على تحقيق أهدافها السامية أم قد يؤدى إلى نتائج معاكسة.

وفى هذا الاطار من الضرورى التوقف عن الأسلوب الذى إتبعته منظمة مراقبة حقوق الإنسان مع الحكومة المصرية، والقائم على المجابهة الإعلامية المتواترة، والتركيز على مصر بشكل خاص مقارنة ببقية بلدان المنطقة الأسوأ أو الأفضل أو التى تقع فى نفس الشريحة فى تصنيف أداء حقوق الإنسان، وملاحقة الرئيس المصرى إعلامياً عند ذهابه إلى الولايات المتحدة بهذا السجل، والدعوة إلي تعليق المعونة الأمريكية والأوربية، وعدم الكيل بنفس المكيال بالنسبة لإسرائيل؟

إن المدخل الطبيعى لتقييم ذلك هو التساؤل عما إذا كان ذلك قد ساعد على تحسين حالة حقوق الإنسان؟ وعما إذا كان قد ساعد على تأمين إستمرار قنوات الحوار مفتوحة مع السلطات فى مصر، بإعتبار أن ذلك شرط ضرورى لإحراز أى تحسن؟ وعما إذا كان قد أضاف إلى الرصيد الأدبى للمنظمة فى مصر أم أضر بها؟

لا أظن أن وجهة النظر التى تعبر عنها هذه الورقة مفاجئة للمسئولين فى منظمة مراقبة حقوق الإنسان، فقد سبق أن أبلغتهم بها فى أكثر من مناسبة، وخاصة عند إستطلاع رأيى فى إطار عملية المراجعة والتخطيط الإستراتيجى التى تقوم بها الآن.

٣- إن هذه الإستراتيجية ينبغى أن تجيب على سؤال يتعلق بالوسائل والحافز الأمثل لدفع هذه الدول إلى تحسين سجلها فى حقوق الإنسان، والإرتقاء إلى شريحة أرقى فى التصنيف الدولى لحقوق الإنسان، لا إلي الإندفاع إلى مستوى أدنى، طالما أن الخسارة لن تزيد كثيراً عما تتكبده فى موقعها الوسيط.

ومن الضرورى فى هذا الإطار التسليم بأن "مجال العمل المنتج حقاً للمنظمات الدولية لحقوق الإنسان هو هذه الشريحة من الدول".(٦٤) فتحسن مستوى إحترام حقوق الإنسان فى الشريحة الدنيا يحتاج على الأرجح إنقلاباً أو ثورة، وهذا بالطبع ليس من مهام منظمات حقوق الإنسان بأى حال، أما المزيد من تحسين حقوق الإنسان فى مجموعة الدول التى تحترم حقوق الإنسان، فليس له مغزي كبير.

وفى هذا الإطار من الضرورى أن تحمل "رسالة" منظمات حقوق الإنسان للحكومات مايفيد بأنها ستجنى مكاسب من تحسين أدائها فى مجال حقوق الإنسان، وأنها ستخسر خسارة ملموسة إذا لم تفعل ذلك أو صار أداؤها أكثر سوءاً، وذلك بديلاً عن الرسالة أحادية التون، التى لاتحمل سوى نذير الخسارة بصرف النظر عن مستوى الأداء ودرجة التجاوب أو التعاون، خاصة وأن كثيراً من الحكومات قد طورت الآن خبرة خاصة فى التعامل مع الحملات الدولية والإعلامية، وتحملها لفترات طويلة.

٤- من الضرورى أن يحرص "خطاب" منظمات حقوق الإنسان على الجمع بمهارة بين تجنب لغة المجابهة السياسية، والأخذ فى الإعتبار فى نفس الوقت بالمعطيات الإجتماعية والثقافية للمجتمع الذى تخاطبه.

إن عالمية مبادئ حقوق الإنسان، لاتعنى أبداً مخاطبة كل المجتمعات بخطاب واحد.

إن وحدة مضمون "الخطاب" لاتعنى أن هناك وصفة مفصلة جاهزة للتطبيق لكل المجتمعات، وفى كل زمان ومكان، بصرف النظر عن المعطيات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية. وبدون دراسة هذه المعطيات وإستيعابها، وأخذها بعين الإعتبار لإستنباط الإستراتيجية المناسبة، فإن دعوة حقوق الإنسان تسير فى طريق مسدود، سواء مع الحكومات أو المجتمعات المدنية.

## خـاتمـــة

لقد آن الأوان، ونحن الآن نوشك أن ننهى عقدين من ميلاد حركة حقوق الإنسان في العالم العربى، أن نتوقف لحظات لتأمل مسيرتها، لقد جرت مياه كثيرة منذ ذاك، وأظن أنه قد آن الأوان لإجراء تحليلي وتقييم للوضع الجديد ووضع إستراتيجية بعيدة المدى للتعامل مع المعطيات الجديدة وربما كان الإطار المناسب لذلك هو عقد مؤتمر خاص لهذا الغرض يجرى التحضير له جيداً بمشاركة أبرز المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، سيكون شرفاً كبيراً لمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أن يقوم بمهمة الإعداد والتنسيق لهذا المؤتمر الحيوي.

إن قضية الدفاع عن حقوق الإنسان فى العالم العربى عامة، ومصر بشكل خاص، هى أكثر تعقيداً مما يعتقد الكثيرون، والزج فى هذا السياق بمقولات صموئيل هنتجتون، يؤدى إلى إختزالها وتبسيطها بشكل مخل. وأخشى أنه قد يستهدف إلى غسل أيدى البعض من مسئولياتهم السابقة عن تدهور حالة حقوق الإنسان أوإنتكاس جهود تحسين حالها، وكذلك مسئولياتهم اللاحقة فى تصحيح هذا الوضع.

إن إشكالية الثقافة العربية مع حقوق الإنسان ذات شقين، أحدهما يتصل بسيادة قراءة محافظة للإسلام وتغلق باب الإجتهاد فيه، والثانى يتصل بالثقافة السياسية السائدة، تشكل عقدة الشعور بالإهانة إزاء الغرب محركاً هاماً لها، وبالتالى تشكل عنصراً مناوئاً أمام نشر فكر وثقافة حقوق الإنسان.

وفى الشق الأخير تتحمل بعض دول الغرب مسئولية تاريخية لايمكن التنصل منها، سواء من خلال مواقفها المعادية للمصالح والقضايا العربية لزمن طويل، أو من خلال إساءة سياستها مزدوجة المعايير لفكرة حقوق الإنسان ولحركة الدفاع عنها. وبالتالى فإن هناك مسئوليات يجب أن تضطلع بها تلك الدول، وبخاصة الولايات المتحدة فى هذا المجال.

وإذا كان من الوهم توقع أن تخضع دولة كالولايات التحدة مصالحها القومية المنتشرة حول العالم لإعتبارات حقوق الإنسان، فإن أفضل مايمكنها عمله هو الكف عن إستخدامها فى خطابها السياسى، ليس فقط من أجل الإتساق مع الأداء الفعلى للسياسة الأمريكية، ولكن بالأساس من أجل الحد من الإساءة البالغة التى يلحقها هذا الخطاب بفكرة وبحركة حقوق الإنسان عامة، وفى العالم العربى بشكل خاص

## قائمة المراجع

(١) بهي الدين حسن: "من أجل مأسسة حركة حقوق الانسان" ورقة مقدمة إلي ورشة عمل عقدتها المنظمة المصرية لحقوق الانسان حول خياراتها الاستراتيجية - ١٣ أغسطس ١٩٩٣، نشرت فيما بعد في مجلة رواق عربي، العدد ٣، يوليو ١٩٩٦، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

(٢) تأثير حركة حقوق الانسان علي الحكومة والمجتمع المدني"- تقرير عن حلقة نقاشية عقدها مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان في ٢٦ سبتمبر ١٩٩٥ - سواسية - العدد ٧،٨.

(٣) يرجي الرجوع إلي "سواسية"- نشرة يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان. وتعرض الأعداد ١، ٢، ٣، ٤، ٥ المناظرات التي جرت مع الاسلاميين والقوميين والماركسيين في إطار مناقشة تجديد فكر الاتجاهات السياسية في إطار الديمقراطية وحقوق الانسان، نشرت فيما بعد في كتاب تجديد الفكر السياسي في إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان: الإسلام السياسي، الماركسي، القومي، ١٩٩٧، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

(٤) بهي الدين حسن: "مشاركة في مناقشة هموم حركة حقوق الإنسان في مصر"، في د. محمد السيد سعيد (محرراً): "مداولات الملتقي الفكري الأول ٨-٩ للمنظمة المصرية لحقوق الانسان"- القاهرة- دار المستقبل العربي- ١٩٩٠.

(٥) يرجي الرجوع إلي "جريمة بلا عقاب- التعذيب في مصر" المنظمة المصرية لحقوق الانسان- القاهرة- ١٩٩٣.

(٦) أنظر لهذا الغرض "دفاعاً عن حقوق الانسان"- بهي الدين حسن (محرراً)- المنظمة المصرية لحقوق الانسان- القاهرة- ١٩٩٣- الفصل الثاني الخاص بانتهاك حق الحياة والعنف الدموي والطائفي.

(٧) د. وحيد عبد المجيد: "التعددية المقيدة: فيم تتمايز عن السلطوية؟"- النداء الجديد- العدد ١٧- سبتمبر ١٩٩٥.

(٨) ايمان محمد حسن: "وظائف الأحزاب السياسية في نظم التعددية المقيدة- دراسة حالة حزب التجمع في مصر ٧٦-١٩٨٦- رسالة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية- جامعة القاهرة ١٩٩٣، نشرت فيما بعد في سلسلة كتاب "الأهالي"، حزب التجمع التقدمي الرحدوي، ١٩٩٦.

(٩) المرجع السابق.

(١٠) المرجع السابق.

(١١) أنظر لهذا الغرض "وجهاً لوجه" رد المنظمة المصرية لحقوق النسان علي تقرير الحكومة المصرية للأمم المتحدة- القاهرة ١٩٩٣.

(١٢) المرجع السابق.

(١٣) المرجع السابق انظر أيضاً منار الشوربجي: دور المجتمع المدني في مواجهة الكوارث- تجربة المجتمع المدني المصري في مواجهة كارثة السيول عام ١٩٩٤- ورقة مقدمة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان إلي المؤتمر الدولي للتنمية الاجتماعية- كوبنهاجن- مارس ١٩٩٥.

(١٤) د. أماني قنديل، سارة بن نفيسة: "الجمعيات الأهلية في مصر"- مركز الدراسات السياسية

والاستراتيجية بالأهرام- القاهرة ١٩٩٥.

15. Denis J. Sulivane, "Private Voluntary Organizations in Egypt", University Press of Florida, 1994

(١٦) باربارا ابراهيم، في المرجع السابق.

(١٧) دينيس سوليفان- المرجع السابق.

(١٨) د. محمد السيد سعيد: "دعوة حقوق الانسان في سياق الحالة الثقافية الراهنة في العالم العربي"- ورقة مقدمة من مركز القاهرة لحقوق الانسان إلي ورشة عمل "نحو حركة مهنية ومستقلة وفعالة لحقوق الانسان في العالم العربي"- اللجنة الدولية للحقوقيين، عمان- يناير ١٩٩٤، نشرت فيما بعد في مجلة رواق عربي، العدد ٦، أبريل ١٩٩٦، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

(١٩) المرجع السابق.

(٢٠) المرجع السابق.

(٢١) انظر لهذا الغرض "الأزمة الراهنة لحرية الفكر والتعبير والاعتقاد" مقدمة بهي الدين حسن لكتاب المنظمة المصرية لحقوق الانسان "حرية الرأي والعقيدة- قيود واشكاليات"- القاهرة- ١٩٩٤.

(٢٢) د. محمد السيد سعيد- المرجع السابق. انظر أيضاً مقالته "الأقليات في العالم العربي" المنشورة بجريدة "الحياة" التي تصدر من لندن بتاريخ ٢٤، ٢٥ مايو ١٩٩٤.

(٢٣) انظر علي سبيل المثال:

* الحديث الذي أدلي به محمد فائق الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الانسان لجريدة "الحياة" في ١٦ فبراير ١٩٩٥.
* سلسلة مقالات "حقوق الانسان في مصر قراءة هادئة في ملف ساخن"، التي كتبها د. نور فرحات- مدير مركز الدراسات القانونية باتحاد المحامين العرب وعضو مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الانسان بتونس- التي نشرها بمجلة "المصور" علي خمس حلقات في الفترة من ٢٤ فبراير- ٢٤ مارس ١٩٩٥.
* "الغرب يوظف حقوق الانسان لخدمة مصالحه، وينتهكها لتحقيق هذه المصالح". بجريدة الشعب في ١ ديسمبر ١٩٩٢، للدكتور نادر فرجاني- العضو السابق بمجلس أمناء كل من المنظمة العربية والمصرية لحقوق الانسان.
* مقال "المسار التاريخي لمخطط الالحاق- التجزئة للمنطقة العربية". مجلة القاهرة- يوليو ١٩٩٤- سمير مرقص مدير المركز القبطي للدراسات الاجتماعية التابع للكنيسة الاورثوذكسية.

(٢٥) د. محمد السيد سعيد- المرجع السابق.

(٢٥) بهي الدين حسن "من أجل مأسسة حركة حقوق الانسان"- مرجع سابق.

(٢٦) بهي الدين حسن: "أمكانيات اعادة تنظيم الحركة العربية لحقوق الانسان"- ورقة مقدمة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان إلي ورشة عمل "نحو حركة مهنية ومستقلة وفعالة لحقوق الانسان في العالم العربي". اللجنة الدولية للحقوقيين- عمان- يناير ١٩٩٤.

(٢٧) بهي الدين حسن: "مشاركة في مناقشة هموم حركة حقوق الانسان في مصر" مرجع سابق.

(٢٨) بهي الدين حسن: المرجع السابق.

(٢٩) بهي الدين حسن: المرجع السابق.

30. Mohemmed El Sayed Said, "The Roots of Turmoil in the Egyptian Organization for Human Rights: Dynamics of Civil Institution-Building in Ameri- Egypt", ( CIHR's Ppaper), Cairo Papers in Social Science, Vol. 17. can University in Cairo, 1994.

(٣١) بهي الدين حسن "تعليق حقوق الانسان"- جريدة الأهالي- ١ سبتمبر ١٩٩٣

(٣٢) بهي الدين حسن "من أجل مأسسة حركة حقوق الانسان"، مرجع سابق.

33. Pitor Konozewski, "Building the Institutions of Civil Society" in "The Role of voluntary Organizations in the Emerging Democracies", The Danish Center for Human Rights, 1993.

(٣٤) المرجع السابق.

(٣٥) د. محمد السيد سعيد- "دعوة حقوق الانسان في سياق الحالة الثقافية الراهنة في العالم العربي"- مرجع سابق.

36. Mohemmed El Sayed Said, The Roots of Turmoil" Op. Cit.

(٣٧) المرجع السابق.

(٣٨) المرجع السابق.

(٣٩) المرجع السابق.

(٤٠) المرجع السابق.

(٤١) انظر لهذا الغرض: "دفاعاً عن حقوق الانسان"- مرجع سابق.

(٤٢) بهي الدين حسن: "من أجل مأسسة حركة، حقوق الانسان"- مرجع سابق.

(٤٣) "تأثير حركة حقوق الانسان علي الحكومة والمجتمع المدني"- مرجع سابق.

44. On This See: Brian Currin, "Summing Up: Civil Society Organization in Emerging Democracies" in "The Role of Voluntary Organizations in Emerging Democracies, Op. Cit.

(٤٥) تأثير حركة حقوق الانسان علي الحكومة والمجتمع المدني"- مرجع سابق.

(٤٦) بريان كورين- مرجع سابق.

(٤٧) د. مصطفي كامل السيد: "حقوق الانسان في المجتمع الدولي- قضايا نظرية- مجلة السياسة الدولية- القاهرة- ابريل ١٩٨٩.

48. Stephanie Ann Mulica, "US Forign Policy and Human Rights in Egypt", Cairo Papers in Social Sciences, Vol. 17, AUC 1994.

(٤٩) المرجع السابق.

(٥٠) المرجع السابق.

51. Lawyers Committee for Human Rights, "Critique 1994", 1995, A Re- Reports on Human Rights view of the US Department of State Country Practices.

52. Lawyers Committee for Human Rights, "Critique 1992", 1993.
53. On This See Amnesty International U.S.A.: "Human Rights & U.S. Securityn Assistance", 1995.

(٥٤) المرجع السابق.

55. Neil Hicks, "Human Rights and the Peace Process in the Middle East-Oppertunities and constraints", A Paper to the InternAtional Conference on "The Middle East: After the Guns fell Silent", Univ. of Utah, May 1995.
56. Stephanie Ann Mulica, op. cit.
57. Mohemmed El Sayed Said, "The Roota of Turmoil in the Egyptia Orstitution-Building in Egypt",ganization for Human Rights: Dynamics of In op. cit.
58. Neil Hicks, op. cit.

(٥٩) هناء عبيد : العلاقات الامريكية - الصينية بين موازين التجارة وحقوق الانسان- مجلة السياسة الدولية - يوليو ١٩٩٤.

(٦٠) د. محمد السيد سعيد : هل يمكن تطبيق النموذج الصيني في العالم العربي؟- جريدة "الحياة"- ٨ مارس ١٩٩٥.

(٦١) المرجع السابق.

(٦٢) تعليق وزارة الخارجية المصرية علي تقرير منظمة مراقبة حقوق الانسان في الشرق الأوسط- ٩ يونيو ١٩٩٣.

(٦٣) د. محمد السيد سعيد : المنظمات العالمية لحقوق الانسان كيف تعمل؟ وكيف نتعامل معها؟- جريدة "الحياة"- ٢١ فبراير ١٩٩٥

(٦٤) المرجع السابق

# إشكاليات الحركة في المغرب العربي

# المهمة الصعبة لحركة حقوق الإنسان فى تونس *

منصف المرزوقى **

ليس من السهل الكتابة عن تجربة الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، فتاريخها كان خاصّة فى السنوات الأخيرة تاريخ صراع مرير بين الأصدقاء والخصوم وبين الأصدقاء أنفسهم، وقد ترك فى النفوس والأرواح جروحاً غائرة لم تلتئم بعضها إلى حد الآن، ومن ثمة خطر الذّاتية فى طرح المشاكل وتحليلها.

إلا أننى سأغامر بكتابة هذه الأسطر مقرراً أن لا أفتعل الموضوعية وإنما أن أتمسك بأقصى قدر ممكن من النزاهة الفكرية وهو أقصى ماأستطيعه وأتعهد به.

إن فى معرفة ملحمة وسقوط الرابطة التونسية أكثر من درس وعبرة خاصة فى هذه المرحلة التى تبحث فيها كَل منظمات حقوق الإنسان العربية عن توازن وعن وظيفة ودور ومكان بين الحزبى- السياسى والعقائدى. الإيدولوجى.

لقد كانت الرابطة جزءاً من ظاهرة عامة وجزءاً متميزاً فيها، ففى أواخر السبعينات وبداية الثمانينات دخلت المعترك السياسى فى الوطن العربى منظمات أفرزتها المجتمعات المدنية لم تكن معهودة من قبل ألا وهى منظمات حقوق الإنسان التى بلغت اليوم خمساً وعشرين

* سبق نشر هذه الدراسة في مجلة رواق عربي، العدد الثالث، يوليو ١٩٩٦، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بعنوان "منظمات حقوق الإنسان العربية: المهمة الصعبة! في خصوص التجربة التونسية"

** الرئيس السابق للرابطة التونسية لحقوق الإنسان.

منظمة قطرية وثلاث منظمات إقليمية.(١)

لاشك أن المؤرخين سيتوقفون طويلاً فى المستقبل عند هذه الظاهرة للتعليق على مغزاها وتقييم نتائجها كتأثيرها على المسار السياسى والثقافى للمجتمعات العربية فى أواخر هذا القرن وبالتالى دورها فى بلورة المجتمع المدنى الحديث. ومما لاشك فيه أيضا أن الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ستستأثر من بين هذه المنظمات بكثير من الإهتمام وستوضع تجربتها تحت المجهر من قبل هؤلاء الباحثين لعدة أسباب:

* أنها أولى المنظمات العربية التى رأت النور (١٩٧٧) مشكّلة في البداية مرجعاً للمنظمات الجزائرية والمغربية والمصرية والموريتانية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان التى ظهرت طوال الثمانينات.
* إنها المنظمة التى اختمرت داخلها كل مشاكل هذا النوع من المنظمات المرجعية منها أو قضايا التنظيم والتوازن بين النضالية والمهنية إلخ...
* إنها المنظمة التى عاشت الأزمات الداخلية الأكثر حدة خاصة إبان حرب الخليج حيث تضاربت المواقف والأيدولوجيات واتضحت صعوبة التفريق بين السياسى والإنسانى.
* إنها المنظمة التى خاضت أكثر الحروب إستماتة للدفاع عن مبادئها وإستقلاليتها تجاه هجمة الدولة الشمولية، وقد شكّلت المواجهة بينهما الحدث السياسى الأول إبان التسعينيات فى تونس، هذا الصراع الذى أظهر حدود الدولة الشمولية فى التعامل مع هذا النوع من المنظمات، وحدود هذه الأخيرة فى قدرتها على المواجهة والصمود وفرض الوجود المستقل.

إن السؤال كان وسيبقى: كيف نبنى ونسّير منظمات لحقوق الإنسان تضطلع بمهامها فى نشر فكر حقوق الإنسان والتصدي للإنتهاكات ولعب دور إيجابى فى دمقرطة الدولة والمجتمع بصفة سلمية قانونية؟

هذا يعنى أنه يجب علينا أن نقّيم تقدم تجاربنا فى هذا الميدان وأن نكون قادرين بغض النظر عن موقف مسبق لإستخلاص العبرة والإنطلاق منها.

لقد كانت الرابطة تجربة تاريخية بالمعنى العلمى للكلمة لأنها إنطلقت من جملة فرضيات تنظيمية ومرجعية وسياسية أثبت الواقع خطأها وهو مايضفى على هذه التجربة أهميتها القصوى

ليس فقط بما أظهرت من أخطاء ولكن بما حققت أيضاً من نتائج باهرة طوال الثمانينات بالنسبة للمجتمع التونسى وحركة حقوق الإنسان العربية.

إنه ليس بوسع ورقة مقتضبة كهذه أن تتوسع فى كل التفاصيل، خاصة وأن كثيراً منها لاتعنى إلا المهتمين بالواقع التونسي لفترة موجزة من تاريخه، وإنما الهدف إستعراض جملة الوقائع التى يمكن أن يعيننا فهمها على إدراك الصعوبات التى تعترض كل منظمة لحقوق الإنسان وربما إستخلاص بعض الدروس لتفعيلها وإعطاء نفس أعمق وأطول لحركة حقوق الإنسان العربية.

إن ماأقترحه على القارىء هو الإنطلاق من جملة من المعطيات والشهادات الحية حول الأزمات الثلاث الكبرى التى عرفتها الرابطة التونسية على أن يبقى السؤال الأساسى ماثلاً دوماً بين أعيننا وهو كيف يمكن إستغلال هذه التجربة الثرية لتحسين مردودية عمل المنظمات الموجودة، أو إستعمالها لبناء منظمات فى المستقبل تكون أقل عرضة للهزات وأكثر فعالية (وهو ما لاينفى بالطبع أن تكون لها أزمات ولكن من نوع آخر).

## بين المد والجزر

لقد ولدت الرابطة فى مايو ١٩٧٧ بعد خمس سنوات من تقديم أول مطلب للتأشيرة من قبل جماعة من المستقلين والمعارضين المعتدلين القريبين من الدولة والحزب الحاكم. لابد هنا من باب النزاهة التاريخية الإشادة بفضل كلّ الذين أسهموا فى تأسيسها فجعلوا من قيمها وألفاظها قيم وألفاظ كل الطبقة السياسية بما فيها الحاكمة.

لقد جاء هذا الطلب فى خضم حركية سياسية داخل المجتمع المدنى تمثلت طوال السبعينيات فى مطالبة اليسار المقموع بالحريات الفردية ونشوب صراع داخل الحزب الحاكم نفسه (الحزب الدستورى) بين المطالبين بالتفتح الديمقراطى وبين أصحاب المنحى القديم الذين كانوا يعتذرون لرفض كل الإصلاحات الديمقراطية بحجة عدم "نضج" المجتمع التونسى، بل حتى عدم جدارته بالديمقراطية، كذلك لابد من التركيز على أهمية الحركة النقابية آنذاك والدور المتعاظم على الساحة السياسية للتيار الإسلامى وكلها ظواهر تدل على رفض المجتمع للأحادية البغيضة التى

كان النظام يفرضها بالقوة على البلاد منذ الإستقلال.

وقد رفضت الدولة الإستجابة للطلب فى البداية ثم ماطلت وسوّفت وأخيراً سمحت بظهور الرابطة بشروط مجحفة كضرورة تواجد الدستوريين داخلها. وهكذا ولدت الرابطة من باب "مكره أخاك لا بطل" لأن السلطات إضطرت إضطراراً للقبول بها نتيجة الضغط الذى كانت تمارسه آنذاك إدارة "كارتر" التى جعلت من حقوق الإنسان أحد أهم محاور سياستها وأساساً للتنفيس بأقل ثمن ممكن عن الغليان الكبير داخل المجتمع التونسى المتعطش إلى تعددية تنظيمية تعكس نضجه المتسارع.

لقد كان قبول السلطة برابطة حقوق الإنسان حسب ظنها أقل ضرراً من القبول بحزب سياسى معارض يكسر الإحتكار السياسى للحزب الحاكم ولم تقدّر عمق خطئها إلا بعد فوات الأوان.

تشاء الظروف إذن أن تولد الرابطة كبديل لهذا الحزب الديمقراطى التى بقيت السلطة تصر علي رفضه إلى بداية الثمانينات، فنتج عن ذلك أن كل الطاقات الحية التى كان المجتمع زاخراً بها انصبت داخل الرابطة التى لم تلبث أن وجدت نفسها الملجأ والمأوى لكل حركات المعارضة غير المُعترف بها كالديمقراطيين الليبراليين واليسار والقوميين والإسلاميين.

وكان لابد تحت مظلة حقوق الإنسان، من تنظيم كل هذا الشتات المتنافر فى الجوهر والذى لم يكن يجمعه إلا إرادة الإنتهاء من سيطرة الحزب الواحد والشخص الواحد والرأى الواحد، لكن من منطلقات مختلفة وأحياناً متناقضة.

إن الرابطة فى بدايتها ولسنوات طويلة بقيت محكومة بظروف هذه الولادة كبديل ... فحمّلتها هذه الظروف مهمة شاقة فاقت قدرتها، إذ لم يكن من السهل أن تصبح برلماناً للمجتمع المدنى، وكونفدرالية أحزاب معارضة معلنة أو سرية وفى نفس الوقت منظمة حقوق الإنسان لم تحدد وظيفتها ولم تبلور مرجعيتها خاصة وأنها كانت الأولي من نوعها.

ومع هذا إستطاعت الرابطة طوال الثمانينات بكثير من الإعتدال الشجاع والخطاب الهادىء الملتزم والمهارة التكتيكية أن "تلملم" نفسها وأن تتغلب على تناقضاتها وأن تفرض وجودها ومواقفها وخطابها وأن تعرّف بلغة ومفاهيم حقوق الإنسان وآن تواجه السلطة فى أكثر من

أزمة فتفرض عليها إحترامها وأن تكون مثالاً للجمعيات المدنية الأخرى التي كانت كثيرا ماتلجأ إليها طلباً للمساعدة والتدخل.

هكذا أصبحت بسرعة قبلة الأنظار داخل المجتمع التونسى، وأصبح دخولها شرفاً كبيرا تتهافت عليه النخبة.

إن لنجاحها غير المتوقع طوال عقد الثمانينات أكثر من سبب، ولعل أهمها ضعف ثم إنهيار الأحزاب الديمقراطية المعارضة وضرب الحركة النقابية وهو ماجعلها تتشكل كلمجأ لكل الديمقراطيين وكقلعة تدافع عن قيم الحرية عندما استطاعت الدولة الشمولية ابتداء من التسعينيات استرجاع كل المواقع التى خسرتها فى الثمانينات نتيجة هرم الرئيس بورقيبة وضعف الحزب الحاكم وانتشار المنظمات والحركات الديمقراطية وتصاعد الموجة الإسلامية.

إن مرحلة المد التى انطلقت سنة ١٩٧٧ والتى بلغت أوجها فى ٩١-٩٢ عندما كانت آخر معقل للحرية فى البلاد تقاوم بضراوة كل محاولات الدولة لتدجينها، إنتهت سنة ١٩٩٤ حيث أصبحت المنظمة العتيدة مهيضة الجناح ممنوعة من نشر بلاغاتها القليلة ومن كل نشاط فعلى، فاقدة الهيبة لدى الدولة والمصداقية لدى المجتمع، بفروع إندثرت أغلبها وبمنخرطين نصفهم علي الأقل دخلوا حركة لحقوق الإنسان بتعليمات وضغط من السلطة لتدجين المنظمة.

لقد كان النجاح الكبير داخلياً وخارجياً نتيجة نضالات صادقة وتضحيات جسيمة، كما كان سقوط الرابطة نتيجة ضغوطات السلطة التى وجدت المنفذ بسهولة، وكذلك للعيوب الهيكلية التى انبنت عليها الرابطة والتى استعصت على الإخفاء عبر الأزمات الثلاث التى مرت بها.

## الأزمة المرجعية

إنه من مفارقات التاريخ (أو من سخريته) كما يقول "هيجل" أن تدبج الإعلان العالمى لحقوق الإنسان نقابة دول إستعمارية/ أو إستبدادية ليصبح المرجع الفكرى والقيمى الأساسى لحركة وطنية وعالمية سليمة مناهضة للإستبداد والإستعمار تحمل مشعلها منظمات غير حكومية أي تريد نفسها خارج سيطرة الدول.(٢)

ومن ثمة الأهمية القصوى لهذا المرجع لتوحيد المناضلين داخل المنظمة وربطهم بالحركة العالمية وموقعتهم داخل الساحة السياسية الوطنية بالنسبة للسلطة ولأحزاب المعارضة الكلاسيكية.

إن سلامة التوجه العام الذى كانت تفرضه الهيئة المديرة منذ انبعاثها بتمسكها الشديد بمبادىء الإعلان لم يكن قادراً على إخفاء ضعف التكوين فى ميدان حقوق الإنسان لجزء غير محدد من المنخرطين وكان ذلك نتيجة الدخول المكثف لمناضلين سياسيين يخلطون بين النضال السياسى البحت وحقوق الإنسان، ايضاً ودخول أصناف غريبة من الإنتهازيين الذين جعلوا من الرابطة معبراً للوجاهة الإجتماعية وأضروا بالرابطة ايما ضرر.

إنه من الصعب بطبيعة الحال على حركة حقوق الإنسان أن تنتقي بكل دقة منخرطيها لكن قبول الناس حسب حصص حزبية لا يجمع بينها إلا رفضها للنظام كان غلطة سيكون لها ثمن باهظ فيما بعد، فمقاييس الإنخراط كانت فضفاضة لاتخضع إلا لمراقبة صارمة حول إنتماء هذا أو ذاك إلي الحزب الفلاني أو العلانى بتعلة عدم تمكين أى حزب من الإستيلاء على الرابطة.

لقد اتضح هذا الضعف فى اختيار المنخرطين بصفة كاريكاتورية فى المؤتمر الثالث سنة ١٩٨٥ عندما نهض أحد ممثلى فرع مدينة "قفصة" ليحتج فى منظمة قائمة على نبذ كل أصناف العنصرية على ترشيح مواطن يهودى للهيئة المديرة. أذكر أنني رددت عليه بالقول أن فخرى بعروبتى ناجم على أن الأمة العربية هى الأمة الوحيدة التى قدمت لأبنائها زنجياً كرمز للشجاعة هو عنترة، ومسيحياً رمزاً للكرم هو حاتم الطائى ويهودياً رمزاً للوفاء هو السموأل.

لذلك توجهت النية لتدبيج ميثاق صودق عليه سنة ١٩٨٥ أى ثمانى سنوات بعد إنبعاث الرابطة، ليتضح إبان نقاشه عمق الإختلاف، فقد ووجه مشروع الميثاق بمعارضة صلبة من قبل الإسلاميين داخل الرابطة وخارجها تعلقت بالخلاف حول أربعة بنود محورية فى الإعلان هى المساواة التامة بين الرجل والمرأة وحرية المعتقد والحدود والتبنى.[٢]

هكذا انطلق فى الساحة السياسية نقاش حاد حول إشكاليات نظرية من نوع أنقبل بتراجع المسلم عن دينه؟ أنقبل بزواج المسلمة بغير المسلم؟ ألا نعدم مغتصبى الأطفال؟ أنقبل أن يتساوى اللقطاء ببقية الأطفال؟

لقد اقترحت ديباجة للميثاق تقول أن الرابطة تستقى مفاهيمها من منابع ثلاثة هى القيم التحررية فى تراثنا العربى- الإسلامى ودستور الجمهورية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن لا يكون هناك تناقض بينهم، وقُبلت الديباجة ليتضح أكثر من مرة انه قبول من باب " مكره أخاك لابطل".

ورغم أن الميثاق صودق عليه بالأغلبية فى صيغته الأقرب إلى الاعلان العالمى، فإن شروخاً بقيت داخل جسم الرابطة مؤكدة على تواصل تيارات غير مكشوفة. لها إيمان سطحى ومعرفة هزيلة وقبول متردد بأبجديات فكر حقوق الإنسان.

ثم جاءت أزمة وحرب الخليج سنة ١٩٩٠و١٩٩١ كالزلزال لتضع الرابطة لأول مرة فى تايخها على حافة الإنفجار والإنقسام ولتظهر هشاشة الوفاق حول فهم وتفسير المرجعية. (٤)

لقد سارعت الرابطة يوم ٤ أغسطس ١٩٩٠ إلى إدانة إحتلال الكويت من منطلق حق كل الشعوب فى تقرير المصير، مخالفة بذلك التوجه العاطفي العام داخل البلاد الموالى لحاكم العراق ورغم أن الرابطة أخذت فى جملة البيانات مواقف واضحة بجانب رفض منطق الحرب، وإدانتها لهذه الحرب عند إنفجارها، وشجبها لسياسة المكيالين الغربية وخاصة تصديها الدائم للحصار المفروض على الشعب العراقى، فإن الساحة السياسية التى كانت مع السلطة العراقية لم تغفر لها أبداً تفريقها الدائم بين حاكم العراق والشعب العراقى ولم تقبل إدانتها بنفس الوضوح لإنتهاكات النظام الكويتى لحقوق الإنسان فيما بعد.

لقد كان بإمكان الصراعات النظرية حول علاقة حقوق الإنسان بحقوق الشعوب وهل تعنى سياسة المكيالين إن علينا أن نرمى بحقوق الإنسان إلخ... أن تكون عنصر إثراء وتعمق فكرى إلا أنها سرعان ما انزلقت إلى أمور غير مقبولة، إذ لم يتورع نائب الرئيس الأول بالمجاهرة بموالاته التامة لكل مواقف النظام العراقى، وبالدعوة الصريحة لشرعية استعمال "الكيماوى والمزدوج" (٥)، وطالب باستقالتى لكتابة مقالة باسمى الشخصى ادين فيها الخلط بين الدكتاتور العراقى والشعب العراقى، والمفاضلة غير المقبولة بين الدكتاتورية الوطنية وغير الوطنية، ومواجهة حقوق الإنسان بحقوق الشعوب كأن شعباً لاحريات له كالشعب العراقى يمكن أن تكون له حقوق كشعب.

لقد أشهرت هذه الأزمة مرة أخرى هشاشة قناعة حقوق الإنسان فى أعلى مراكز القيادة، ناهيك عن القواعد التى دعم أغلبها الغزو العراقى وأصبحت هي الأخرى تنظر لحقوق الإنسان بمكيالين فى الوقت الذى كانت تدين فيه سياسة المكيالين عند الآخرين.

لقد برز بوضوح إبان هذه الأزمة أن بمقدرة نائب رئيس رابطة بعثياً لمنظمة تدعم السلم ولا تفاضل بين حقوق البشر والشعوب أن ينضوى تحت راية دكتاتورية لمجرد أنها ديكتاتورية بعثية وأن مناضلين من أجل حرية الرأى والتعبير قادرون على قدر كبير من التعصب ورفض الرأى الآخر لأنه لا يوافق إختياراتهم السياسية.

لقد كانت هناك قلة من المناضلين قادرة على قراءة أزمة وحرب الخليج من منظور حقوق الإنسان أى بإعتبارها أزمة إنتهاكات خطيرة ومتبادلة والتعامل معها بنفس الموضوعية أى بإدانة إنتهاكات حقوق الإنسان داخل العراق وإنتهاكات حقوق شعب مُعترف بوجوده عربياً ودولياً كالشعب الكويتى من قبل نظام بغداد وإنتهاك حقوق الشعب العراقى والشعب الفلسطينى من قبل الأنظمة الغربية وإنتهاك حقوق الفلسطينيين واليمنيين والمصريين من قبل النظام الكويتى والسعودي.

لقد أظهرت هذه الأزمات المتتابعة أن حقوق الإنسان بالنسبة للكثيرين تتوقف عند نقد إنتهاكات السلطة، مع صعوبة كبرى فى الغوص إلى ما أعمق وذلك لهشاشة وحتى إستحالة إدماج القيم الجديدة فى القوالب الفكرية القديمة على مستويات ثلاثة رئيسية:

- صعوبة التعامل مع الإعلان والمواثيق والعهود الدولية كوثائق ساهمت فى تدبيجها كل الحضارات، والكف عن إعتبارها الوجه الآخر للإمبريالية الغربية.
- صعوبة إدماج بعض القيم فى صلب الإطار الفكري- الروحانى الإسلامى كما ظهر ذلك إبان أزمة الميثاق.
- صعوبة التفريق بين الإنسانى والسياسى حيث يختار كل صفة عند ظهور ازمة سياسية خطيرة ولا يهتم إلا بالإنتهاكات التى يتعرض لها معسكره، متغاضياً عن الإنتهاكات التى يتسبب فيها من يناصرهم.

لقد هزت هذه الأزمة الرابطة بصفة لم تعرفها من قبل مما جعلنى أجد نفسى فى تناقض وصراع حتى مع أقرب الأصدقاء وأخلص الرفاق وكاد عقد الرابطة ينفرط لولا أن عودة الإنتهاكات داخل الساحة الوطنية أعادت اللحمة مرحلياً مغطية على التناقضات فى العمق.

## الأزمة السياسية

إن دور أى منظمة لحقوق الإنسان لايتجاوز ثلاثة محاور:

- التعريف والدعوة إلي فكر وقيم حقوق الإنسان فى بلد معين.
- رصد الإنتهاكات التى تتعرض لها هذه الحقوق.
- السعى قانونياً وسلمياً إلى تغيير ممارسات السلطة من أجل احترام اكثر لها.

تضع هذه المهام المنظمة دوماً فى تناقض متفاوت الحدة مع أى سلطة علماً بإنه لاجدال في أن الدولة هى فى آن واحد أول من يرعى هذه الحقوق بالأمن والتعليم والصحة وأول من يخرقها بالتجاوزات وكبت الحريات إلخ...

إن هذه المهام الثلاث هى مهام سياسية بالأساس ولا مجال من الهرب من السياسة لأن بث قيم جديدة يعنى مواجهة قيم أخرى هى قيم السلطة وهذه سياسة، وإدانة التعذيب والمحاكمات الجائرة إلخ... نقد نظام وهذا سياسية، والسعى إلى تغيير ممارسة السلطة هو أيضاً سياسة.

ومع هذا فإن منظمة حقوق الإنسان ليست منظمة سياسية بالمعنى المعتاد للكلمة أو قل هى منظمة سياسية من نوع جديد.(٦)

إن مايميز منظمة حقوق إنسان فعلية عن حزب معارض أنها لاتطمح لتغيير النظام وإنما لتغيير ما بالنظام أى أنها لاتعتبر نفسها بديلاً له وإنما رديفاً للقوى الإصلاحية داخله.

هى أساساً سلطة معنوية وليست سلطة تشريعية أو تنفيذية أو قضائية.

هذا يعنى أن هدفها ليس مباشرة الحكم وإنما التأثير على سياسته وهو مايتطلب منها استقلالية مطلقة عن جهاز الدولة من جهة ومن جهة أخرى عدم السقوط فى التصدي بغية النيل من السلطة أو ولا فى الولاء بقبول خياراتها المناهضة للحريات والتغطية على الإنتهاكات.

للأسف الشديد جاءت قضية التوزير لتفضح فشل المبدأ الأول وقضية قبول قانون الجمعيات لتفضح فشل المبدأ الثاني.

بعد تسلم السيد زين العابدين بن علي رئاسة الجمهورية فى ١٩٨٧ تعهدت السلطة بالإستجابة إلى المطالب الديمقراطية التى نادت بها الرابطة مع سائر القوى الأخرى للمجتمع المدنى طوال أكثر من عقدين، وقد أخذت الحكومة آنذاك جملة من التدابير الإيجابية التى طالما طالبت بها الرابطة كتحديد مدة الإيقاف عند الشرطة وإبرام المعاهدة الدولية ضد التعذيب، لذلك بدأت تستقطب حولها الكثير من رجالات المعارضة فى عهد الرئيس بورقيبة إلى أن وصل الأمر إلى توزير رئيسيين عاملين وكاتبين عامين للرابطة فى محاولة واضحة لإستقطاب حركة حقوق الإنسان وجعلها تدور فى فلك السلطة.

لقد قوبل الأمر بإمتعاض صامت وخشية مشروعة أن يؤدى تداخل وتشابك المصالح إلى إضعاف الرابطة كسلطة معنوية مضادة وإلي تقوية الحكم كسلطة تنفيذية تستطيع توزير حتى رؤساء الرابطة. ومما زاد الطين بلة أن أحداً من هؤلاء القياديين الكبار لم يستقل من اجل تصاعد إنتهاكات حقوق الإنسان أو ضرب الرابطة فى بداية التسعينيات بل ذهب السيد محمد الشرفى إلي حد تبرير الإعدام بالنسبة للإسلاميين.

لذلك سارعت حال إنتخابى إلى طمأنة الرأى العام بالإعلان عن "عدم صلاحيتى لأن أكون وزيراً" وهو الموقف الذى أثار لمدة غضب النظام الذى فهم إشارتى بأن هذا باب قد أوصد.

لقائل أن يقول أنه من الأجدى الوصول إلى الحكم لتحقيق المبادىء، وهذا شىء جد معقول لكن على شرط أن لاتختلط المؤسسات والوظائف وعلى شرط أن يواصل المسئول الجديد نضاله الإنسانى داخل الحكم لا أن يتنكر له حال وصوله السلطة. لقد عرفت الرابطة هذا الخلط وهذا التناقض فحدثت هزة داخلية أفقدتها الكثير من مصداقيتها لدى الرأى العام التونسى عندما تتالت التعيينات مؤدية إلى فتح الشهية عند بعض قياديى الرابطة.*

ثانى خاصية للعمل السياسى لمنظمة حقوق الإنسان أن تقف المنظمة من السلطة موقفاً صارماً دون معاداة إذا إنتهكت الحقوق، ومؤيداً دون محاباة إذا دعمتها.

ان الموضوعية والنزاهة هما الخاصيتان الرئيسيتان لإضطلاع المنظمة بدورها.

تأتى الأزمة السياسية عندما تصبح منظمة حقوق الإنسان حزباً مقَنعاً يدعم السلطة أو حزباً معارضاً مقَنعاً لاهم له إلا ضرب النظام، وهذا خطأ إستراتيجى أجادت الرابطة التونسية تلافيه سنوات طويلة وهو أبهر نجاح للرابطة.

إن الأزمة السياسية الخطيرة التي عرفتها أساساً إبتداء من ١٩٩١ هى نتيجة إلتزامها بهذا الموقف الوسط الذى لم يرض سلطة لاتقبل بأقل من الإصطفاف، ثم نتيجة إنقلاب ميزان القوى داخلها لصالح السلطة إبان معركة قانون الجمعيات.

لا أدَل على سلامة النهج السياسى العام من قراءة بلاغات الرابطة إبان هذه الأزمة والتى عكست الأزمة السياسية العامة فى البلاد. لقد نتجت هذه الأخيرة بالأساس عن تراجع السلطة عن كل وعودها بإحلال الديمقراطية ثم تشبيب النظام الشمولى والعودة إلي بورقيبة الستينيات بتعله مقاومة الخطر الأصولى واشتداد المواجهة بينها وبين حركة "النهضة" الإسلامية ابتداء من الإنتخابات الرئيسية والتشريعية فى سنة ١٩٨٩ والتى وصلت ذروتها سنة ١٩٩١ عندما اتهمت النهضة بالإعداد لإنقلاب.

إن الرابطة فى مثل هذه الفترة الحرجة التي تقلصت فيها الحريات الفردية والعامة بشكل لم يسبق له مثيل لم تحد عن سياسة شعارها: لانعادى ولانهادن.(٧)

لقد ركزت فى بلاغ ٧ يونيو ١٩٨٩ على حق الجميع فى التنظيم السلمى، ولم تستثن "النهضة" من هذا الحق لأن حقوق الإنسان ليست حقوقاً لهذا الإنسان أو ذاك، كذلك تصدت بشكل حازم فى بلاغات متعددة وأساساً فى بلاغ ٢٦ يوليو ٩٠، ١٤ يونيو ٩١ و١٢ ديسمبر ١٩٩١ ظروف الإعتقال والإستنطاق وخاصة آفة الآفات أى التعذيب الذى أصبح الشغل الشاغل للرابطة منذ إنطلاقة الحملة ضد الإسلاميين وكذلك ضد عقوبة الإعدام.

لقد كان واضحاً منذ البداية أن الرابطة لاتدافع عن الإسلاميين كإسلامين وإنما كمواطنين يجب أن تُحترم حقوقهم السياسية وحقهم فى الحرمة الجسدية وظروف إعتقال إنسانية ومحاكمات عادلة، أى أنها كانت مواقف مبدئية وليست سياسية بمعنى الإنتصار إلى فريق ضد الآخر، ولا أدل على ذلك من وقوفها موقف الرفض من التجاوزات التى تسبب فيها الإسلاميون

أنفسهم فى الجامعة (ديسمبر ١٩٨٩) أو الهجمات ضد أعوان الأمن ورجال القضاء «نوفمبر ١٩٩٠» وحرق مقر للحزب الحاكم نتج عنه فقدان روح بشرية (فبراير ١٩٩١) وإدانتها بوضوح لأى محاولة لتغيير النظام القائم بالعنف فى بلاغ ١٤ أكتوبر ١٩٩١.[٨]

كذلك أشادت الرابطة بكل الخطوات الإيجابية للسلطة كإبرام معاهدة حقوق الطفل إلخ.. وكانت ترصد هذه الخطوات الإيجابية وتسجلها بنفس الدقة التى كانت ترصد بها الإنتهاكات.

لم تقبل السلطة بموقف الرابطة المبدئي والمعتدل خاصة وأن هذه الأخيرة كانت المؤسسة الإجتماعية الوحيدة المستقلة عنها فى قراراتها فحاولت فى البداية إرجاعها عن هذا الموقف، ثم لما اتضح لها أنها لن تتنازل عن مبادئها إتخذت سلسلة من الإجراءات لإسكاتها وإخضاعها وشنت ضدها حرباً لاهوادة فيها على ثلاثة محاور.

١ - التعتيم الإعلامى إذ منعت بلاغاتها من الصدور فى الصحافة التونسية وحاصرت كل نشاطاتها.

٢- الإعداد لإحتلال الرابطة بتحوير قانون الجمعيات الشهير سنة ١٩٩٢ لمنع القياديين فى أحزاب المعارضة من التواجد على رأسها وفتحها بقوة القانون للآلاف من الإنخراطات الموالية للحزب الحاكم.[٩]

٣- ضرب وحدتها من الداخل عبر حملات صحفية مكثفة بالإيهام أنها ليست ضد الرابطة وأنما ضد رئيسها وبعض "المتطرفين داخلها" لتمسكهم بثوابت الرابطة ورفضهم القانون، وقد نتج عن ذلك صراعات هامة بين هؤلاء والمعتدلين القائلين بوجوب قبول القانون والتخلص من الوجوه التى لاترضى عنها السلطة، لإنقاذ مايمكن إنقاذه من الرابطة.

ولأن المجلس الوطنى للرابطة رفض الإنصياع للقانون المجحف فإن السلطة أمرت بحلها يوم ١٤ يونيو ١٩٩٢.

هكذا بقيت تونس دون مؤسسة حقوق الإنسان قرابة السنة ثم اضطرت السلطة تحت ضغط الرأى العام الدولى للسماح لها بالنشاط بعد التأكد من أن العناصر الصديقة داخل الهيئة المديرة ستعمل مافى وسعها ليقبل مؤتمر مُفبرك بالقانون ويزيح "المتصلبين" وهو ماتم فعلاً إبان المؤتمر الرابع فى فبراير ٩٤.

لقد وصف إبن المقفع فى كليلة ودمنة الآلية التى أسقطت الرابطة من علو وشموخ مؤسسة مدنية تصنع دوماً الحدث إلى هاوية منظمة ضعيفة ومقموعة وذلك فى قصة الأسد الذي تقدم لثلاث ثيران طالباً رأساً واحداً، وعوضاً عن مواجهة الهجوم بالدفاع المشترك قرر "المعتدلان" التضحية بالـ"متصلب" أملاً فى النجاة. بعد مدة عاد الأسد ليطلب مايأكل فدفع القوى بالأضعف إلى الأمام أملاً فى النجاة. بعد مدة عاد الأسد ليلتهم المسالم والمعتدل الكبير والأخير.

لقد كان إنخراط البعض داخل القيادة فى سياسة السلطة القائلة بأن لها مشكلة مع "المتصلبين" فقط ودفعهم للقبول بقانون الجمعيات وفتحهم باب الإنخراط (الممهد لكل مؤتمر) لأعوان السلطة الذين كُلفوا بالإستيلاء على المنظمة غلطة بالنسبة للبعض وخيانة موصوفة بالنسبة للبعض (تمت مجازاتهم عليها بجزاء سنمار فيما بعد).

وقد اتضح عمق الخطأ الإستراتيجى عندما اكتشف المعتدلون الذين تولوا مقاليد الرابطة ، أن السلطة لم تغير سياستها فى شيء بعد إنتصارهم المدعوم بمؤتمر نصف إعضائه منخرطين بتعليمات الحكم فقد بقيت بلاغات الرابطة ممنوعة من الصدور وتواصل الزحف لإحتلال النصف المتبقى ورفضت السلطة التعامل مع القيادة الجديدة لغضبها من مواقف مبدئية معتدلة إلى غاية الإعتدال لأن هدفها كان وسيبقى الإندماج التام فى النسق السياسى العام أى أن تصبح الرابطة جزءاً لايتجزأ من النظام.

الثابت اليوم أنه ماكان لها أن تنهار بمثل هذه السهولة لولا عيوب هيكلية تواجدت فيها منذ البداية وسهلت ضربها.

## الأزمة التنظيمية

إن نجاعة أى منظمة إجتماعية أياً كان هدفها ترتبط أساساً بنوعية المنخرطين داخلها، بتنظيمها الداخلى، وبهيئة القرار وطبيعته، كل هذه المستويات كانت تعانى منذ إنطلاقة الرابطة من أمراض مزمنة، كانت أحد أهم أسباب إخفاقها.

## الإنخراطات

أدى، كما قلنا، غياب كل فضاء سياسى وإجتماعى مستقل عن الحزب الحاكم فى السبعينيات ماعدا الرابطة، وكذلك المواقف الشجاعة التى اتخذتها فى خصوص وضع الحريات و"موضة" حقوق الإنسان، إلى تدافع العديد للإنخراط داخل هذه المنظمة الواعدة.لقد اكتفت الرابطة باربعة آلاف منخرط وكانت تستطيع أن تستوعب أكثر من هذا بكثير. إنه من الصعب على منظمة حقوق إنسان ناشئة أن تختار أعضاء ها بدقة وبموضوعية. فليس هناك أدنى مؤشر فعال للتفريق بين المناضل الحقيقى المؤمن بقيم حقوق الإنسان، وشخص يبحث عن الوجاهة، أو عن موطئ قدم لحزبه وأيديولوجيته.

أن تعقيد الذات البشرية لايمنع أن تتواحد هذه الخصائص الثلاث داخل نفس الشخص، لكننا نعلم بالتجربة أن فضل الأزمات وخاصة الخطير منها هى إظهار النزعة الغالبة فى الشخص والأكثر تغلغلاً فيه.

حينما أتت الأزمة الخطيرة مع السلطة فى التسعينيات اتضح أن عدد المناضلين الحقيقيين لم يكن أربعة الاف ولا حتى أربع مئات.

لقد كان قبول المنخرطين دوماً والذى كانت الهيئة المديرة هى وحدها التى تتحكم فيه مرهوناً بضرورة الحفاظ على توازنات سياسية دقيقة داخل الأدمغة وغير مقننة بوضوح علي الورق بتعلة الحفاظ على استقلالية الرابطة وعدم السماح لأى حزب بالسيطرة عليها.

هكذا كانت الإنخراطات تقسّم على المستقلين والأحزاب الديمقراطية (وخاصة حركات الديمقراطيين الإشتراكيين التي كان لها نصيب الأسد إلى أواخر الثمانينات) واليسار (خاصة حزب العمل الشيوعى) والحزب الحاكم وفق علمية خيار بالغة الصعوبة.

وكانت هذه التوازنات الدقيقة مهددة دوماً من قبل كل القوى وخاصة من السلطة التى فهمت منذ منتصف الثمانينات أنها أخطأت بتخليها عن السيطرة على المنظمة التى أصبحت المعقل الأساسى داخل المجتمع المدنى لإدانة الإنتهاكات والمطالبة بالحريات الفردية والعامة. فقد حاولت سنة ١٩٨٦ بناء مؤسسة تابعة لها إنهارت بسرعة ثم تقرر غزو الرابطة والإستيلاء عليها من الداخل وبدأ ذلك فى عهد الرئيس بورقيبة نفسه لتتكثف العملية فى عهد

الرئيس بن علي.

لقد كان الحفاظ على التوازنات، ومن ثم على التحالفات والصداقات والمراكز المُكتسبة التى كانت تجعل من هذا الفرع "معقلاً" للحزب الفلانى ومن ذلك الفرع صديق فلان فى الهيئة المديرة، المشكلة الرئيسة فى الرابطة وكان يبرز بحدة كل ثلاث سنوات بمناسبة إعداد المؤتمر وكان مصدراً لصراعات حادة تجعل قضايا حقوق الإنسان تتوارى إلى الخلف.

## تركيبة الهيئة المديرة

لأسباب انتخابوية تصاعد مؤتمر بعد مؤتمر عدد القياديين ليصل إلي ٢٥ نفراً بينما يؤكد علماء النفس والإجتماع أن العدد الأمثل لفريق عمل مهما كان هو ٧، ٩ أو ١١ على أكثر تقدير، وأن أى فريق عمل يفوق هذا العدد لابد أن ينقسم إلى فريقين متناحرين. وقد إنقسمت الهيئة المديرة بفضل هذا القانون الفسيولوجى، الذى كانت تجهله، وبفضل عوامل أخرى أكثر وضوحاً إلى فريقين وأكثر وكانت عملية القرار تصبح يوماً بعد يوم أزمة بعد أزمة، مهمة مستحيلة.

الأخطر من هذا طبيعة الهيئة، فرغم أنه كان مطلوباً من كل عضو قيادى أن لايمثل إلا نفسه فإنه كان غالباً فى أهم المشاكل – إلا بالنسبة لأقلية منتظمة وغير منتظمة وضعت لحسن الحظ المواقف المبدئية فوق كل إعتبار– يمثل حزبه إن كان متحزباً، وحساسية سياسية تتحالف مع هذا الحزب أو ذاك إذا كان مستقلاً. وهكذا رأينا ممثلى الحزب الحاكم يلعبان دوراً خطيراً داخل الهيئة المديرة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٤ لإدخال أكبر عدد ممكن من "الدستوريين" أى أعضاء الحزب الحاكم كما تغيرت موازين القوى داخل الهيئة المديرة حينما إنتقلت حركة الديمقراطيين الإشتراكيين من صف المعارضة إلى صف "المساندة النقدية" فانعكس ذلك داخل الرابطة بتحالف واضح بين السلطة وممثلى المعارضة الرسمية.

على سبيل المثال لقد كانت الهيئة المديرة – التى يرأسها دوماً مستقل حسب التقاليد – مابين ٨٩ و٩٤ مقسمة إلى أغلبية مستقلة جلها قريب من السلطة ومن منخرطين فى الأحزاب أو محسوبين على هذا الحزب أو ذاك منهم ٣ من حركة الديمقراطيين الإشتراكيين و٢ من أقصى

اليسار ودستوريان من الحزب الحاكم وبعثيان وإسلاميان (من خارج حركة النهضة) وعضوة عن التجمع الإشتراكى التقدمى.

لقد كانت تركيبة إيجابية فى الأوقات العادية حيث كان من حسناتها أن تحفظ الخط العام بفعل التوازنات والضغط المتبادل، لكنها أظهرت حدودها فى الأزمات الحادة حيث يتغلب الطابع السياسى، ويؤدى قلب التحالفات خارج الرابطة إلى قلب التحالفات داخلها، هكذا سمحت هذه الطريقة فى تكوين الهيئة المديرة بالعملية الإنتحارية التى قادتها مجموعة السلطة داخل الهيئة المديرة اي قبول انخراطات مكثفة كانت أول من يعلم أنها مُدبرة، وبالتالي فإنها فتحت الرابطة أمام الحزب الحاكم ليستولى على نصف الإنخراطات متأهباً الآن لإحتلال النصف المتبقى والتخلص حتى من "المعتدلين" الذين فتحوا له الأبواب بحجة التهدئة.

## تنظيمات الفروع

كان للرابطة أربعين فرعاً تمسح كامل البلاد، وكانت المؤسسة المدنية الوحيدة التى تستطيع كالحزب الحاكم الوجود فى كل الجمهورية، الإشكالية أن الفرع كان نفسه صورة مصغرة للرابطة فالمائة إنخراط (معدل الفروع) كانت تُقسم بين مختلف الطوائف والملل والشيع والنحل السياسية بغض النظر عن إقتناع الشخص من عدمه بحقوق الإنسان، والهيئة المديرة للفرع كانت أيضاً محل نزاعات لذلك كانت الفروع مختلفة أشد الإختلاف فى أسلوب العمل والنشاط، والوجود الفعلى خاصة وأنها لم تكن مطالبة بمهام واضحة وتقارير دورية وهكذا عرفت الرابطة نوعين من الفروع الناشطة، وأغلبها مسيّسة، والأشباح أى تلك التى لاتسمع عنها إلا من مؤتمر لآخر وكانت الأغلبية.

أضف إلى هذا أن النشاط داخل الفروع النشيطة نفسها كان مقصوراً على أقلية فاعلة غالباً ماتكون هيئة الفرع، أما المنخرط العادى، فقد كان يكتفى من "النضال بحيازة بطاقة المنخرط وهكذا أصبحت الرابطة تقترب يوماً بعد يوم من نموذج الحزب الحاكم الذى يدعى أن له مليون منخرط والحقيقة أن له مليون بطاقة مُباعة، وشتّان بين الأمرين.

## إنعدام المهنية

رغم تعدد فروعها وكثرة أعضائها فإن الرابطة لم تتوفر يوماً على مدير تنفيذى يتابع القرارات، أساساً لخوف كل الأطراف من أن يصبح هذا المدير فى يد فريق دون آخر. هكذا تُرك العمل اليومى لمبادرات هذا العضو من الهيئة المديرة وتطوع ثان بوقته إلخ... فغابت الفعالية الدنيا وفشلت الرابطة على الدوام حتى فى إصدار أبسط نشرة منتظمة.

هكذا تظافرت هذه العوامل لتكون إشكالية المؤتمر الأخير هى من يستطيع أن يدخل من للإستيلاء على الرابطة؟ اما حقوق الإنسان فلها كالبيت رب يحميها.

## الخلاصة

إن الخطأ هو ثمن الحرية ورديفها الدائم، وهو ملازمنا ومصاحبنا فى كل مانفعل ونقول، وقد يكون نعمة ونقمة، وهو نقمة عندما نرفض الإعتراف به، أو التحايل عليه بما يسُمي النقد الذاتى، وهذه التقليعة الكاثوليكية - الفرويدية - الماوية، التى ليس لها لحسن الحظ جذور فى تاريخنا، لأنها تجعل من الخطأ خطيئة ومن الإعتراف به نوعاً بغيضاً من جلد الذات قد يخفى كبرياء لأحد له.

هذا مايجعلنى أفضل مفهوم "التقييم" الذاتى وهو أن يسأل ويتساءل المرء بعيداً عن كل عقدة ذنب: ماالذى يمكن أن أتعلمه الآن وكيف أجعل من هذه التجربة فرصتى للتجدد وإكتساب مزيد من الفعالية لتقصى الأهداف التى جعلتها محور حياتى؟

فى هذا لإطار وبعد تحمل مسؤوليتي كاملة فى كل نجاحات الرابطة وكل الأخطاء التى عرفتها بدون تواضع مفتعل أو كبرياء مخفى أقول أنه ليس هناك وصفة جاهزة لبناء منظمات حقوق الإنسان.

فالمنظمة هى وليدة الظروف التاريخية زماناً ومكاناً، إذ هى لاتتشكل كمشروع هندسى تُرسم على الورق معالمه ثم يُبنى بصفة علمية دقيقة حسب النموذج إضافة إلى هذا فإنها تجمع بشراً بخيرهم وشرهم، بخصالهم وعيوبهم كالذين يوجدون فى كل منظمة بشرية ولاينفع في هذا نبل الأهداف، إذ لو كان نبل الأهداف هو المحدد لطبيعة المنظمات لكانت الحركات الدينية

تجمع القديسين.

يبقى أن المنظمة الإنسانية ككل المنظمات كائن حى يتعلم من أخطائه ويطور نفسه بتطور تجربته، ثمة ملاحظات عامة التي يمكن إعتبارها بعض القواعد التى يمكن أن يؤدى العمل بها كلياً أو جزئياً إلى إطالة عمر المنظمة وتفعيلها أكثر. ومن هذه القواعد التى قد تنفع سواء فى إعادة بناء الرابطة التونسية غداً أو فى خلق أى رابطة فى أى قطر من أقطار الوطن العربى مايلى:

١- تحديد المرجعية بكل وضوح منذ البداية وأن لايبقى شيئ من الغموض والإبهام خاصة فيما يتعلق بعالمية حقوق الإنسان وبرفض تعلة الخصوصية للتنقيص من الحقوق وفى قضايا شائكة كالمساواة التامة بين المرأة والرجل، والإعدام، والحدود، والأهم من هذا كله أن تحدد العلاقة بين السياسى والإنسانى داخل المنظمة، وأن توفر كل شروط إستقلالية القرار داخلها إستعداداً للأزمات السياسية التى لامفر منها.

٢- تفادى أن تكون المنظمة بأى حال من الأحول تحالف أحزاب سياسية وإنما تجمع شخصيات وطنية من حساسيات مختلفة لاتمثل إلا نفسها.

٣- إعتبار أن قيمة منظمة حقوق الإنسان فى سلطتها المعنوية التى تستمدها من نبل أهدافها ولكن أيضاً من أعضائها الذين يجب أن يكونوا شخصيات إعتبارية مرموقة اكتسبت داخل المجتمع موقعاً متميزاً وشهرة وقيمة لدى الناس فى ميدانها تضعهما فى خدمة المؤسسة وأن لاتكون هذه الأخيرة معبراً للطموح السياسى، لأنها بالأساس منظمة نخبوية فى تركيبتها وجماهيرية فى أهدافها وغاياتها، أي ان نخبويتها ليست مجعولة للتعالى على الجماهير وإنما لتكون الرصيد الذى يمكّن من خدمتها بأقصى قدر من النجاعة.

٤- العمل على أن يكون عدد المنخرطين فى المؤسسة هو عدد مناضليها وأن لاتتشبه بالأحزاب فى محاولة جلب أكبر عدد ممكن من المنخرطين - فالقيمة هنا بالكيف لا بالكم. ويُقسّم هؤلاء حسب مجموعات عمل صغيرة ترابية أو متخصصة تحدد لهم القيادة المركزية التدريب التقنى للقيام بأعمال واضحة كمتابعة قضايا الإنتهاكات، وتوفير لجان الدفاع بالنسبة لمحاميها، أو تأهيل ضحايا التعذيب بالنسبة للأطباء أو التربية والتثقيف داخل وخارج المؤسسة

بالنسبة للمربين إلخ ...

كما يجب أن يكون اختيار الأعضاء متأنياً ومبنياً على التوصية والتقديم من قبل الأعضاء الموثوقين ووضع الفروع المحدثة فى فترة ترشيح.

٥- إجلاء قضايا الزعاماتية والسلطة داخل المنظمة بأن تكون القيادة قليلة العدد نسبيا لاتتعدي تسعة أشخاص، وأن يقع التداول بسرعة على منصب الرئاسة كل سنتين على الأكثر غير قابلتين للتجديد. وأن تُخصص المؤتمرات للقضايا المصيرية لا للإنتخابات.

٦- توفير طاقم تقنى محايد سياسياً وتمويل ذاتى ضرورى للحد من تهمة ظالمة ولكنها خطيرة أى الإعتماد على الأجنبى.

٧- إدماح العمل عبر لجان مشتركة مع المجتمع المدني كالصحافيين والمنظمات النسائية ونقابات المحامين إالخ ...

إن كل هذه الخصائص المعمول بها منذ عقود فى منظمة كالعفو الدولية هى من أهم أسباب نجاحها، (١٠) وقد آن الأوان أن نحتذى بها وإلا بقيت منظمات حقوق الإنسان العربية إما أحزاباً فى طور التكوين أو كونفدرالية أحزاب بصدد التفرقع.

إن الإشكالية المطروحة بالنسبة لكل المناضلين هى تفعيل منظمات حقوق الإنسان العربية لأن مصيرها مجهول ومحفوف بالمخاطر، وهى دوماً بين مطرقة السلطة وسندان الموروث الحضارى والتخلف السياسى والإجتماعى نحن لانعلم هل ستأتى هذه الحركة أكلها، هل ستلعب دوراً حاسماً فى دمقرطة الدولة والمجتمع، أم هل ستكون كسحابة الصيف فوق الصحراء تمر غماماً ولا تمطر شيئاً على أرض قاحلة؟

نحن لانعلم كما يقول "ادقار موران" هل اتخذ التاريخ مجرى لانحبه ونحن لازلنا نتوهم فى إمكانية تغيير مجراه أم هو لازال يتأرجح أمام ثنايا مختلفة ولازالت أمامنا القدرة لدفعه نحو هذا الإتجاه بدل ذاك. إنها إشكالية كل زمان ومكان ولاخيار أمامنا فى هذه المرحلة العصيبة من تاريخنا سوى الإنتصار لمبادئنا وخياراتنا والبحث عن أقصى سبل النجاعة لبلورتها منطلقين من مبدأ أنه إن كان من باب الغباء محاولة تغيير العالم، فإنه من باب الإجرام أن لانحاول.

# المـراجـــع


١- بهى الدين حسن : تحديات حركة حقوق الإنسان فى العالم العربى
مجلة "رواق عربى" ص ٩١-٩٣ عدد ١ - السنة الأولى- القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
٢- فى خصوص ظروف ولادة الإعلان والصراع حوله بين الدول انظر كتاب :
Johon Humphery: Ma Grande Aventure - Montreal- Guerin Litteratture: Quebec 1989
٣- فى خصوص الأبعاد النظرية لهذه الإشكالية العامة :
محمد السيد سعيد : الإسلام وحقوق الإنسان : رواق عربى ١٤-٣١- عدد ١
السنة الأولى- مصدر سابق. وأيضاً :
د.هيثم مناع : حقوق الإنسان فى الثقافة العربية الإسلامية
إصدارات مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان - القاهرة ١٩٩٥.
٤- منصف المرزوقى : "إن بعد الألم ألماً" مجلة حقائق ١٨٩-مارس ١٩٩٣ تونس
٥- الميدانى بن صالح : "إذا أتاك حديث الغاشية"- مجلة حقائق عدد ٢٩٠- مارس ١٩٩٠- تونس
٦- فى خصوص هذه الإشكالية الحساسة انظر فصل السياسة فى كتابنا :
حقوق الإنسان الرؤيا الجديدة- دار أقواس للنشر- تونس ١٩٩٣ أصدر مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان طبعة ثانية فى ١٩٩٦. وأيضاً :
SUZANE WALTER: The Politics of Human Rights U.Cal Pr 1995.
٧- انشر بلاغات الرابطة وقد صدر منها مابين ١٩٨٩و ١٩٩٤ تسعون بلاغاً تشكل مرصداً دقيقاً لتدهور وضع الحريات بالبلاد إبان هذه الفترة.
٨- مجلة حقائق- تونس عدد ٢٩٢-٣٤١-٣٥٣- ٣٥٤- ٣٧٢
مجلة "Le Temps 2" ٩٠/٧/٢٣ -جريدة "La Presse" ٩٢/٥/٢٠
جريدة "Le Monde" (٩١/١٢/١٨)، (٩١/٦/١٧)- (٩١/١٢/٦)
٩- فى الإشكاليات النظرية حول تحديد حق التجمع انظر
أمير سالم : دفاعاً عن حق تكوين الجمعيات : دراسة نقدية لقانون الجمعيات
القاهرة : مركز المعلومات والدراسات القانونية لحقوق الإنسان ١٩٩١
فاتح سميح عزام : ضمانات الحقوق المدنية والسياسية فى الدساتير العربية.
إصدارات مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ١٩٩٦
١٠- Amnesty International :A. I. Handbook : Al Publications. 1993_

# الحركة المغربية لحقوق الإنسان

## كفاح من أجل دولة القانون والإستقلالية المهنية*

**عبد العزيز بنانى***

### تقديم

رافقت الحركة المغربية من أجل الحريات الأساسية المحاولات الأولى لإصلاح المخزن [١] فى بداية القرن العشرين قبل وأثناء الحماية. وهكذا كانت مجموعة المثقفين التى أعدت دستور ١١ أكتوبر ١٩٠٨ تطالب بحرية التعبير، وإلغاء (الضرب بالسياط) والتعذيب والسخرة (والأعمال الشاقة). وتأسست أول هيئة للدفاع عن حقوق الإنسان بالمغرب منذ ديسمبر ١٩٣٣ فى شكل فرع للرابطة الإسبانية التى كانت بدورها تنتمى للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان الفتية آنذاك، هذا الفرع الذى كان وجوده قصيرا تأسس على يد وطنيين سيلعب بعضهم دوراً أساسياً فى الحركة الوطنية فيما بعد [٢] وطالبت لجنة العمل الوطنى التى تأسست فى بداية الثلاثينات ، فى إطار خطة مشروع للإصلاحات السياسية والإقتصادية والإجتماعية بحرية التعبير عن الأفكار والآراء ومنعً الضرب بالعصى والعقوبات الجسدية". وطالبت أيضا بإصلاح العدالة بشكل تتم فيه "المتابعات القضائية والإدانة والإعتقال والحكم على الشخص " فقط فى الحالات التى ينص عليها القانون وحسب الإجراءات التى يحددها [٣] .

وطالبت وثيقة المطالبة بالإستقلال فى ١١يناير ١٩٤٤ إلى جانب الإستقلال، بإصلاحات داخلية تتضمن تأسيس نظام شورى وحماية حقوق "كل فرد من الشعب وجميع الطبقات" ذلك

---

* عضو مؤسس للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان ورئيسها الحالى .

** ورقة قدمت بالفرنسية إلى مؤتمر عقدته جامعة بالولايات المتحدة الإمريكية فى عام ١٩٩٦ .

ن نظام الحماية الذى يرتكز على التمييز بين "الأهالي والمواطنين الفرنسيين" بشكل يتناقض مع إعلان حقوق الإنسان الفرنسى سنة ١٧٨٩ عزز من حاجة للمواطن المغربى فى التحرر السياسي . وبالتالى كان من الطبيعى أن تكرس القوانين الأولى المتخذة من طرف حكومات عهد الإستقلال الأولى سنة ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ على التوالى ، التعددية النقابية ، وحرية الإجتماع والتجمع العمومى وحرية تأسيس الجمعيات وحرية الصحافة والإجراءات الجنائية ووضعية القضاء . وكانت كل هذه النصوص مستلهمة من النظام القانونى الفرنسى .

غير أن بوادر إصلاح النظام السياسى التى بدأت بتأسيس جمعية استشارية منذ ١٩٥٦ ، لم يرافقها تغير هيكلى فى ممارسة السلطة طيلة العقود الأربعة الأخيرة بالرغم من إقرار أربعة دساتير (١٩٦٢ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧٢ ، ١٩٩٢) والتصديق على المعاهدات الدولية والطابع الليبرالي للقوانين المنظمة للحريات الفردية والجماعية .

إن وضعية حقوق الإنسان فى الشرق الأوسط وإفريقيا ظلت لمدة طويلة وما تزال تتميز بنظام قانونى قمعى يضعه نظام عسكرى أو نظام الحزب الوحيد أو نظام ملكى لكن خصوصية المغرب تكمن فى التناقض من جهة بين القوانين القمعية ، بعضها من مخلفات الحماية الفرنسية ، ونظام "المخزن" التقليدى الذى لا يرتكز على أى نص مكتوب ، ومن جهة أخرى "واجهة" لدولة القانون . الأولى ترتكز على مفهوم الخضوع الذى يغذيه الخوف والإكراه فى حين أن "الواجهة" يمثلها الدستور ، والتصديق على المعاهدات الدولية والتشريع . وقد كانت المدة اللامحدودة للحراسة [٤] الممارسة لفترة طويلة والتى زكاها قراران للمجلس الأعلى (!) والإختفاء القسرى والتعذيب وعدة تجاوزات ارتكبت لا سيما فى المناطق الريفية تشكل أحد مظاهر نظام "المخزن" فالمبادئ الدستورية والمقتضيات القانونية تصبح نظرية فقط فى كل قضية ذات طابع سياسي وحتى فى القضايا ذات الطابع العام فى بعض الأحيان تكون السلطة المركزية طرفا فيها . وفى هذا المحيط السياسى كانت قضية الحريات ملازمة للنضال السياسي الذى خاضته أولاً الأحزاب الوريثة للحركة الوطنية فى الستينات والسبعينات ثم الحركات الماركسية وأخيرا الحركات الإسلامية . ولذلك فإن حركة حقوق الإنسان المشكلة من منظمات مغربية تعمل داخل أو خارج المغرب ظلت لفترة طويلة مرتبطة إرتباطا وثيقا بالعمل السياسى الحزبى بمعنى آخر أن الصراع من أجل السلطة كان يحظى بالأولوية وظلت قضية الحريات داخله ثانوية . ومع نهاية

الثمانينات ظهرت منظمة لحقوق الإنسان تعددية ومستقلة نسبيا، تضم أشخاصا ينتمون إلى أحزاب سياسية وأشخاصا مستقلين. إنها المنظمة المغربية لحقوق الإنسان. وهذه التجربة الجديدة كان لها أثر على الحركة الوطنية لحقوق الإنسان فى مجموعها وعلى سياسة الحكومة فى مجال حقوق الإنسان.

والدراسة التالية تتضمن ثلاثة أجزاء :

١ - الجيل الأول لحركة حقوق الإنسان بالمغرب .

٢ - ميلاد المنظمة المغربية لحقوق الإنسان .

٣ - نحو بروز حركة مستقلة لحقوق الإنسان .

## القسم الأول

## الجيل الأول لحركة حقوق الإنسان

منذ نهاية الخمسينات وحتى اليوم، شكلت صحافة المعارضة السلطة المضادة الرئيسية بعد أن كانت أداة للكفاح ضد الإستعمار. وبالرغم من أنها ظلت لمدة طويلة خاضعة للرقابة وإجراءات الحجز والتوقيف والمنع، فإنها لعبت دوراً مهماً فى التنديد بتجاوزات الموظفين العموميين والخروقات التى تتعرض لها الحريات والحقوق، وكانت المحاكمات السياسية العديدة ضد المعارضين مناسبة لإنتقاد حاد ضد السلطة وخاصة التنديد بالتعذيب والمخالفات الإجرائية الخطيرة وجرائم الرأى. وقد كان المحامون والصحفيون دائما رأس حربة المعارضة، ويلعبون الدور المنوط مبدئيا ببرلمان. وشكلوا رأس حربة الإحتجاج السياسي بالنسبة لأحزاب المعارضة والجمعيات التى يتواجدون بداخلها. وتشكلت نواة حركة الدفاع عن حقوق الإنسان أساسا من بعض الجمعيات التي تعمل فى ميادين مختلفة. وبعد فشل محاولة لتأسيس جبهة مناهضة للقمع فى بداية ١٩٧٢، ظهرت إلى الوجود جمعيتان حزبيتان، هما العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان .LMDDH ثم الجمعية المغربية لحقوق الإنسان AMDH على التوالى سنة ١٩٦٢ وسنة ١٩٧٩، بدعم من أهم حزبين معارضين : حزب الإستقلال بالنسبة للأولى وحزب الإتحاد الإشتراكى للقوات الشعبية بالنسبة للثانية.

### أ – النواة الأولى: جمعيات تنشطها أحزاب المعارضة.

#### ١ – الإتحاد الوطنى لطلبة المغرب UNEM

تأسس الإتحاد منذ ١٩٥٧، وهيمنت داخل هذه المنظمة منذ السنوات الأولى لتأسيسها، فيدرالية الطلبة المغاربة بفرنسا. ونشطها إبتداء من سنة ١٩٥٨ الطلبة اليساريون وخاصة الجناح الذى سيؤسس فيما بعد، الإتحاد الوطنى للقوات الشعبية. وقد كانت نشاطاته التى إكتست طابعاً نقابيا بالأساس تخصص حيزاً مهماً للمشاكل السياسية وقضية الحريات الفردية والجماعية. ونددد مؤتمر الإتحاد الوطنى لطلبة المغرب المنعقد سنة ١٩٥٩ بأغادير بالقمع العسكرى لإنتفاضة الريف والتضييقات المفروضة على حرية تنقل اليهود المغاربة (مشكل جوازات السفر) وركزت مؤتمرات بداية الستينيات على القضية المؤسساتية من خلال المطالبة بإنتخاب جمعية تأسيسية (٥) وكذا على مختلف الإنتهاكات للحريات العامة وصدر تعليق نشاطات الإتحاد الوطنى لطلبة المغرب، الذى يعتبر بمثابة منعها من ممارسة نشاطها يوم ٢٤ يناير ١٩٧٣ (٦)، وتسيطر حاليا الجماعات الإسلامية وخاصة جمعية العدل والإحسان على النقابة الطلابية.

#### ٢ – جمعية هيئات المحامين بالمغرب :

إهتمت طيلة السنوات الأولى لتأسيسها بالمشاكل المهنية وبدأت منذ السبعينات، تحت ضغط المحامين المنخرطين فى أحزاب المعارضة، تلعب دوراً مهماً فى حماية الحريات الأساسية. وكانت مؤتمراتها السنوية مناسبة لمناقشات حول الإجراءات الجنائية والحبس الإحتياطى والعلاقة بين الديمقراطية والنظام القضائى وإستقلال القضاء وحقوق الدفاع وأولوية القانون. وبمناسبة مؤتمر سنة ١٩٧٦ المنعقد بمراكش، ركزت الجمعية على تحليل ثغرات النظام القانونى للحريات العامة، وهو الموضوع الذى سيتطور إلى جانب موضوع حقوق الدفاع وإستقلال العدالة خلال مؤتمرات لاحقة للجمعية. وركز المؤتمر المنعقد بفاس فى يونية ١٩٨٥ على قضية حقوق الإنسان. وقد كان للندوة التى نظمتها الجمعية بوجدة فى ديسمبر ١٩٨٦ حول هذا الموضوع صدى مهما سواء داخل المغرب أو خارجه. ونشرت صحافة المعارضة أهم توصيات الندوة حول موضوع حقوق الإنسان ولقيت صدى فى الصحافة الدولية، وتجدر الإشارة إلى أنه

بسبب التطور السلبى لمهنة المحاما، تقلص دور جمعية المحامين بالمغرب فى مجال حماية الحريات والحقوق الأساسية (٧).

**٣ – النقابة الوطنية للصحافة المغربية :**

تأسست هذه النقابة سنة ١٩٦٣ واهتمت أساساً بقضايا الصحافة وضمت فى البداية مدراء أهم الصحف المغربية ثم توسعت لتضم ممثلي الصحفيين المنتخبين، وتنشطها أساسا عناصر من الإتحاد الإشتراكى وحزب الإستقلال، وتساهم منذ تأسيسها بحماية حرية الصحافة.

**٤ – اللجنة الوطنية للنضال ضد القمع :**

فى بداية سنة ١٩٧٢، أسس العديد من أطر إتحاد كتاب المغرب والإتحاد الوطنى لطلبة المغرب والإتحاد الوطنى للمهندسين ونقابة التعليم وإتحاد المحامين الشباب، لجنة وطنية للنضال ضد القمع. وقد جاءت هذه المبادرة نتيجة لخطورة الوضع المتميز بالقمع وعدم الإستقرار السياسي فى أعقاب محاولة الإنقلاب العسكرى بالصخيرات، غير أن هذه المبادرة فشلت فى المهد نظراً لهيمنة عناصر حزب الإستقلال وخلافات حول أهداف اللجنة وعقدت اللجنة إجتماعين فقط، وكانت بالتالى أول محاولة جنينية لوحدة العمل فى هذا المجال.

**٥ – حركة عائلات المعتقلين السياسيين :**

تأسست هذه الحركة سنة ١٩٧٢ فى أعقاب الإعتقالات الأولى التى طالت لماركسين – اللينينيين، ويتعلق الأمر بجمعية فعلية مؤلفة أساساً من عناصر نسوية من عائلات المعتقلين (زوجات، أمهات ، أخوات....) تشكلت بمناسبة اللقاءات فى أبواب السجون. وكانت لحظات الإنتظار الطويلة للحصول على ترخيص بالزيارة أو تسليم "القفة" مناسبة للعائلات لتبادل المعلومات حول ممارسات التعذيب التى كان أبناؤهم أو أزواجهم أو إخوانهم ضحاياها وإثارة المتاعب الإدارية التى يواجهونها وكن إضافة إلى ذلك مقتنعات بأن أقاربهن ضحايا لظلم (٨) ونتيجة للإضرابات عن الطعام التى خاضها المعتقلون أنفسهم، تطورت هذه الحركة خلال السبعينيات. وقد أجبرت الحركة المطلبية التى خاضتها (مظاهرات، إعتصامات أمام السجون والإدارات، المشاركة فى مسيرات الأول من مايو) والإضرابات الطويلة عن الطعام التى خلفت العديد من الضحايا والضغط الدولى، أجبرت النظام على تحسين ظروف إعتقال معتقلى الرأى

بشكل ملموس .

### ٦ – الجمعيات النسائية :

لفترة طويلة ظل تواجد وتحرك النساء داخل الأحزاب السياسية محدوداً، وتأسست فى إطار أهم الأحزاب الوطنية قطاعات نسائية إنبثقت عنها فى بعض الأحيان جمعيات : منظمة المرأة الإستقلالية، الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب القريبة من حزب التقدم والإشتراكية، إتحاد العمل النسائى القريب من منظمة العمل الديمقراطى الشعبي (٩)، وعبرت مختلف هذه القطاعات والجمعيات بشكل متقطع عن مطالب ترمى إلى تحسين وضعية النساء من دون أن يؤدى ذلك إلى حركة نسائية حقيقية وذلك حتى بداية التسعينات.

### ٧ – المنظمات المقيمة فى الخارج

تحرك العديد من المنفيين المنتمين لمختلف الفعاليات اليسارية، بدعم من عدد المتعاطفين الأوربيين، تحركوا فى مختلف منظمات النظال ضد القمع فى المغرب وخاصة فى فرنسا . وقد كانت لجان مناهضة القمع فى المغرب (١٩٧٢) وجمعية حقوق الإنسان بالمغرب التى تأسست خلال أزمة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (١٩٨٤) وجمعية آباء المختطفين فى المغرب نشيطة لدى الهيئات التابعة للأمم المتحدة والبرلمان الأوربي .

## ب – أولى منظمات حقوق الإنسان

### ١ – العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان

فى ١١ مايو ١٩٧٢ تأسست جمعية ذات طابع وطنى : العصبة المغربية لحقوق الإنسان، وأصبحت سنة ١٩٧٦ العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، وبعد ٥ سنوات من حالة الإستثناء، وهى الفترة الممتدة من مظاهرات مارس ١٩٦٥ إلى محاولة الإنقلاب العسكرى الأولى ليوليوز ١٩٧١، التى تميزت بغياب أى حوار مع أحزاب الحركة الوطنية والملك. وبعدة محاكمات وخاصة محاكمة مراكش، والإضرابات العمالية والرقابة على الصحافة. وبعد إقرار الدستور الثالث (مارس ١٩٧٢) لم تنجح المفاوضات الشاقة بين "الكتلة الوطنية" (تحالف حزب

الإستقلال والإتحاد الوطني للقوات الشعبية بفصيلة النقابي الإتحاد المغربى للشغل). والقصر من أجل تشكيل حكومة تشارك فيها المعارضة.

**١ – العلاقة الوثيقة مع حزب الإستقلال**

العصبة كانت تتشكل من أعضاء من حزب الإستقلال بإستثناء العناصر اليسارية التى كانت أعضاء فى لجنة مناهضة القمع. وإذا كانت قوانينها تجعل منها رابطة مفتوحة في وجه أى شخص مهتم بحركة الدفاع عن حقوق الإنسان، فقد كانت تسيرها دائما شخصيات تضطلع بمهام قيادية فى حزب الإستقلال. ورئيسها الحالى الذى يمارس مهامه منذ ١٩٨٠ عضو فى اللجنة التنفيذية للحزب (١٠) وتأتى المرجعية إلى الإسلام فى شموليته قبل الحديث عن الإعلان العالمى.

## ٢ – نشاط العصبة

تركز نشاط العصبة دائمة على القضايا ذات الطاب السياسى ولكن مع بداية الثمانينات لم تعد تطالب بالإفراج عن المعتقلين السياسيين، وإهتمت من حين لآخر بوضعية المعتقلين، واتخذت مواقف لدعم مبدأ منح دعم مالى للأحزاب السياسية، والنضالات العالمية والسكان المغاربة فى سبتة ومليلية والصحراويين فى مخيمات تندوف والشعبين الفلسطينى والعراقى . ومنذ المؤتمر الأخير للعصبة سنة ١٩٨٠، قدم الكاتب العام إستقالته، وهو أيضا عضو فى حزب الإستقلال. وتتميز حاليا العصبة بطابع شبه وراثى (١١) وخمد نشاطها منذ ١٩٨٨ إلى يوليو ١٩٩٣ فى أنشطة اللجنة المشتركة مع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وذلك إبتداء من مارس ١٩٨٨، بإرتباط مع الأشغال التحضيرية لتأسيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان.

٢– الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

تأسست هذه الجمعية بتاريخ ٢٤ يونيه ١٩٧٩ فى ظل مناخ دولى مساند لحقوق الإنسان، بعد أسابيع فقط على تصديق المغرب على العهدين الدوليين المتعلقين على التوالى بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الإجتماعية والإقتصادية والثقافية. وكان المحيط المغربى حتى ذلك الوقت يتميز بتواجد جمعية حزبية واحدة وتقوم على إقصاءها القيادات اليسارية وهيمنة قضية الصحراء على الساحة السياسية، والإضرابات النقابية التى شنتها الكونفدرالية الديمقراطية

للشغل القريبة من حزب الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية. كما أن تأسيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان جاء بعد فترة تصاعد ضغط المنظمات غير االحكومية الدولية فى أعقاب إدانة أعضاء الحركة الماركسية خلال محاكمة ١٩٧٧. وعلى المستوى الدولى، أصبحت قضية حقوق الإنسان عنصراً مهماً فى السياسة تندرج بطبيعة الحال فى إطار العلاقات بين الشرق والغرب وفى سياق مؤتمر الأمن والتعاون فى أوربا، ولكن بموازاة مع تطور آليات وميكانيزمات حماية حقوق الإنسان فى إطار الأمم المتحدة، فإن السياسة الأمريكية الجديدة كان لابد وأن تؤثر على دول الجنوب.

**١ - العلاقة الوثيقة مع الإتحاد الإشتراكى للقوات الشعبية**

ترجع مبادرة تأسيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان لحزب الإتحاد الإشتراكى للقوات الشعبية وقد كانت هيمنة مناضلى هذا الحزب بارزة فى المؤتمر السياسي للجمعية ثم فى قيادتها. وكان يمثل الأقلية بعض مناضلى حزب التقدم والإشتراكية، الحزب الشيوعى سابقا، وبعض الشخصيات بدون إنتماء حزبي.

**٢ - الصعوبات الناجمة عن الطابع الحزبي للجمعية**

خلال تسع سنوات الأولى من حياتها، مرت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بثلاث مراحل متتالية (١٢) حتى بداية الثمانينات بذلت الجمعية جهوداً لهيكلتها على مستوى القطاعات ونشرت عدة بلاغات وبيانات تتعلق بالخروقات الخطيرة لحقوق الإنسان وقضية المعتقلين السياسيين. وفى أعقاب الإنشقاق الذي حصل داخل الإتحاد الإشتراكى للقوات الشعبية فى مايو ١٩٨٣، حصلت أزمة مفتوحة بين أعضاء الجمعية الذين ظلوا موالين لقيادة الإتحاد الإشتراكى للقوات الشعبية والأعضاء الآخرين الذين شكلوا النواة المركزية لمعارضة قيادة هذا الحزب، وهذه النواة ستشكل فيما بعد حزباً سياسياً جديداً هو حزب الطليعة الديمقراطى الإشتراكى ) (PAGDS. وقد أدى إنسحاب الأعضاء الموالين للإتحاد الإشتراكى وإعتقال خصومهم إلى توقف حقيقى لأنشطة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان. وعقدت الجمعية مؤتمرها الثانى يوم ١١ مارس ١٩٨٩. ويشكل التحالف بين مناضلي حزب الطليعة الديمقراطى والإشتراكى مع عناصر تنتمى للحركة الماركسية من بينهم العديد من المعتقلين السياسيين السابقين القاعدة الأساسية

للجمعية. وقد إضطلع بالرئاسة شخصية مستقلة عن هذين المكونين قبل أن تسند إلى زعيم حزب الطليعة الديمقراطي الإشتراكي (١٣).

**٣ - الأهداف والهياكل**

تتمثل أهداف الجمعية المغربية لحقوق الإنسان في إحترام الحريات العامة والفردية للإنسان وتوسيع معرفة ونشر حقوق الإنسان، منها تلك المتضمنة في الآليات الدولية والتنديد وإدانة جميع خروقات حقوق الإنسان ودعم جميع ضحايا خرق حقوق الإنسان. والجمعية المغربية لحقوق الإنسان إلى جانب تشكيلها ملتصقة بالعمل السياسي. فهي تتحدث عن حقوق الإنسان للتنديد بنظام سياسي قمعي. كما أن اللغة التي يستعملها أهم قادتها وكذا محتوى تصريحاتها لها نبرة نضالية يسارية. وركزت بلاغاتها أساسا على تجاوزات السلطة الإدارية والإعتقالات التعسفية وحالات التعذيب وقضية المعتقلين السياسيين ومختلف المشاكل الإجتماعية : البطالة، غلاء المعيشة، السكن والصحة....

إن التكريس القانوني للحريات الفردية في أعقاب الإستقلال لم يغير كثيراً من طبيعة العلاقات بين الدولة والمجتمع. والجمعيات التي تشكلت في إطار مهني في ظل أحزاب المعارضة، وريثة الحركة الوطنية، خصصت حيزاً مهماً لقضية الحريات العامة ودمقرطة الحياة السياسية. ومع العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، توفرت الأحزاب على منظمات خاصة. ولكن الدفاع عن حقوق الإنسان داخل المغرب تراجع خلال الثمانينات بسبب الصراعات الداخلية والخارجية، فإن هذا التراجع يشجع على بلورة مسلسل إكتساب حركة حقوق الإنسان إستقلاليتها.

## القسم الثاني

# ميلاد المنظمة التعددية لحقوق الإنسان

تميزت سنوات الثمانينات بإهتمام أكبر بقضايا حقوق الإنسان سواء على مستوى الهيئات المختصة التابعة للأمم المتحدة أو في إطار العلاقات بين الدول وتأسست منظمة عربية لحقوق الإنسان سنة بقبرص ١٩٨٣، بعدما لم تقبل أية دولة عربية إيواء مؤتمرها التأسيسي. وفي

الجزائر تأسست رابطتان سنة ١٩٨٥ وسنة ١٩٨٧، الأولى كان ينشطها بعض المثقفين القبائليين المعارضين للنظام (١٤) والثانية تضم أعضاء من جبهة التحرير الوطني وبعض الشخصيات المستقلة، رأت النور بمباركة من الرئيس الشاذلي بن جديد. وفى موريتانيا تأسست رابطة تعددية سنة ١٩٨٧ بدعم من الرئيس معاوية ولد الطايع. أما فى تونس فقد وجدت الرابطة التونسية نفسها وهى رائدة المنظمات التعددية فى أفريقيا والعالم العربي (تأسست سنة ١٩٧٧) تواجه الإنقلاب "الطبي" لـ٧ نوفمبر ١٩٨٧، بعد أن تعهد الرئيس بن على رسميا بتشجيع وإنعاش حقوق الإنسان فى بلاده (١٥) وانعقد فى نواكشوط فى نهاية مارس ١٩٨٨ لقاء مغاربي لحقوق الإنسان بمبادرة من الرابطة الموريتانية.

وفى المغرب، فإن التحالف بين الملك وأحزاب الحركة الوطنية من أجل حماية الوحدات الترابية لم يؤد إلى تخفيف الصراعات الإجتماعية والسياسية. وبعد أحداث ١٩٨١ (الدار البيضاء) فى أعقاب إعلان الكونفدرالية الديمقراطية للشغل عن إضراب عام (١٦)، تم إعتقال قادة هذه النقابة. وبعد الأحداث التى شهدتها عدة مدن سنة ١٩٨٤ وتطور الحركة الإسلامية، وقعت عشرات الإعتقالات والمحاكمات مست بشكل خاص الحركة الإسلامية .

ولم يكن للبرلمانين اللذين تشكلا فى أعقاب إنتخابات ١٩٧٧ و ١٩٨٦ تأثير ملموس على تسيير الشؤون العامة ووضعية حقوق الإنسان. من جهة أخرى وبسبب فتور نشاط الرابطة والجمعية كانت الإنتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان المرتبطة بالصراعات السياسية (الإختفاد القسرى، الحراسة النظرية اللامحدودة، التعذيب والإعتقال السياسى) تثار من طرف المنظمات الدولية من ضمنها منظمة العفو الدولية (أمنيستي أنترناشيونال). وبالنظر إلى تطور الوضع إقليميا ودوليا فإن المغرب الذى يتسم المجتمع المدنى فيه بتطور أكبر نسبيا، والذى شهد ولادة أول رابطة فى المغرب العربي سنة ١٩٧٢ وجد نفسه - وهذه مفارقة - بدون منظمات وطنية نشيطة فى مجال إنعاش حقوق الإنسان وحمايتها. وكان المؤسسون الأوائل للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان واعين بهذا القصور وكانوا مقتنعين بأن ذلك ناتج عن جملة من العوامل منها الطابع الحزبي لأقدم جمعيتين وطنيتين لحقوق الإنسان وفى ظل هذه الظروف جاء الإعداد لإنشاء المنظمة المغربية لحقوق الإنسان على مستويات مختلفة طيلة سنتين متتاليتين. وتأسست فى إجتماع عمومي يوم ١٠ ديسمبر ١٩٨٨ بعد منعها ثالث مرات.

## ١ – جمعيات من نوع جديد

### أ – لجنة الحريات بالإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية

هذه اللجنة التى كان لها وجود نظرى أكثر منه فعلى تم إحياءها سنة ١٩٨٥ تحت الرئاسة الفعلية لعبد الرحمان اليوسفى (١٧) وكانت تضم حقوقيين أغلبهم محامون. وبغالبية أعضاء هذه اللجنة، بعضهم كانوا مسؤولين فى الجمعية المغربية لحقوق الإنسان. فإن الأمر يتعلق أساساً بخلق منظمة جديدة لتعويض فقدان الإتحاد الإشتراكي للجمعية المذكورة. أما بالنسبة لآخرين(١٨) الذين يريدون إنعاش نوع جديد مع العمل الحقوقى فإنهم يحسون بالحاجة إلى دعم من هيئات حزبية ومشاركة مناضلين سياسيين.

وقررت اللجنة إعداد تقرير حول وضعي الحقوق المدنية والسياسية بالمغرب. ومنذ البدايةقرر أعضاد اللجنةالعمل على إنشاء جمعية جديدة تعددية ما أمكن ولا حزبية، واتفق على أن يكون المؤسسون الأوائل أشخاصا تحركهم قضية حقوق الإنسان ينتمون لمختلف الإتجاهات السياسية أو ليست لهم أية إنتماءات سياسية . ويعهد برئاسة هذه الجمعية إلى شخصية مستقلة . وطلب أعضاء اللجنة وحصلوا على موافقة حزبهم للعمل فى هذا الإتجاه . وبدأ عمل إستكشافى لدى بعض مسؤولى حزب التقدم والإشتراكية ومنظمة العمل الديمقراطى الشعبي ( أحزاب يسارية ) وحزب الإستقلال وكذا لدى بعض الجامعيين المستقلين.

### ب – تشكيل اللجنة التحضيرية على أساس تعددى

تم تشكيل لجنة مصغرة تضم أهم أعضاء لجنة الحريات بالإتحاد الإشتراكى للقوات الشعبية وأشخاص تم إختيارهم بشكل فردى من حزب الإستقلال وحزب التقدم والإشتراكية ومنظمة العمل الديمقراطى الشعبي (١٩) ودعى جامعيون من الرباط والدار البيضاء ليس لهم إنتماء سياسى للإلتحاق بمجموعة المؤسسين، ويتعلق الأمر بالسادة عمر عزيمان، محمد على مكوار أساتذة القانون الخاص بالرباط والدار البيضاء وفاطمة المرنيسى أستاذه وكاتبة معروفة فى الحركة النسائية المغربية وبدأت اللجنة التحضيرية إجتماعها فى ربيع ١٩٨٧ وتوسعت لتضم ٣٧ عضوا. وتم الإتصال فى فبراير ١٩٨٨ بالأستاذ المهدى المنجرة المعروف بمشاركته فى نادى روما وجمعية المستقبليات ومؤسس جمعية "أبحاث" وتحفظ حتى يستشير أصدقاءه فى عالم

السياسة (٢٠) فى الواقع فإن المؤسسين الذين لا يعرفونه جيداً إعتقدوا أنه بفضل سمعته على المستوى الدولى وإستقلاليته سيكون رئيساً ذا مصداقية بالنسبة للمنظمة الجديدة. واعتقد مسؤول سياسي أن المهدى المنجرة سيكون "المركبة الحاملة" للمنظمة الجديدة . وبعض المؤسسين من الذين ليس لهم إنتماء حزبي لم يخفوا إرتياحهم لتوفر "زعيم" قادر عند الحاجة على الوقوف وجه الأحزاب السياسية.

وطيلة عدة أشهر، وقبل تحديد تاريخ ٢٨ مايو ١٩٨٨ لعقد المؤتمر التأسيسى للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، إنكبت اللجنة التحضيرية على ثلاث مهام :

- الإعداد للأرضية التأسيسية للجمعية المقبلة كان شاقا، وشكل التأكيد على إستقلاليتها تجاه السلطات العمومية والأحزاب السياسية القاسم المشترك للمؤسسين. وخصصت ثلاثة إجتماعات لمشكلة مرجعية المنظمة، وأمكن توفير تراضى حول مرجعية مزدوجة : قيم كرامة الإنسان والعدل والحرية والمساواة بين البشر كما كرسها الإسلام من جهة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والآليات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان من جهة أخرى.

وتتمحور الأهداف حول حماية حقوق الإنسان والنهوض بها مع تأكيد خاص على النهوض. أما الوسائل، فتبرز الدراسات القانونية ومقترحات الإصلاح الضرورية والتقارير العامة أو القطاعية والتنديد بخروقات حقوق الإنسان، وأخرى ترمى إلى إنعاشها وإعداد ميثاق وطني لحقوق الإنسان والحوار الضرورى مع السلطات العمومية والعلاقة بين حماية حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية.

وبذلت جهود من أجل إنشاء جمعية موحدة، وتمت مبادرات لدى رئيس العصبة ونائب رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بمناسبة إنعقاد ندوة حقوق الإنسان بوجدة، بمبادرة من جمعية المحامين فى بداية ديسمبر ١٩٨٧ تم خلال إجتماعات عقدت بمقر جريدة العلم لسان حزب الإستقلال. وكل هذه المحاولات باءت بالفشل. واقترح أحد قادة حزب الإستقلال (٢١) تجاوز الخلافات بين مختلف الجمعيات المغربية بإنشاء فرع للمنظمة العربية لحقوق الإنسان ولم يتم قبول هذه الصيغة، بالنظر للصعوبات الناجمة عن وضعية إنشاء فروع لمنظمات أجنبية. أما بالنسبة لمسؤولى العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان،

فإنهم رفضوا إقتراح إنشاء جمعية موحدة ولم يستشيروا من قبل مكاتب منظماتهم.

وتم إختيار مؤسسين (حوالى ٢٧٠ عضوا) من طرف اللجنة التحضيرية، مع الأخذ بعين الإعتبار إهتمامهم بقضية حقوق الإنسان واستقلالهم عن النظام. وكان نصفهم تقريبا من المستقلين وكلهم مثقفون ويمثلون شرائح مهنية متعدة: حقوقيون، جامعيون، محامون، أطباء، أساتذة أدب، والطب والعلوم... الخ كتاب، فنانون، رسامون، رجال مسرح سينمائيون وبعض أرباب العمل. وكان ثلث المؤسسين تقريبا من النساء. وطالب مناضلوا حزب التقدم والإشتراكية ومنظمة العمل الديمقراطى الشعبي، الذين كانوا يتخوفون من هيمنة الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية، منذ البداية وحصلوا على نفس عدد المقاعد التي حصل عليها هذا الحزب داخل الهيئات القيادية، والتحق عضو من التجمع الوطنى للأحرار باللجنة التحضيرية بإقتراح من المهدى المنجرة (٢٢)

ورأى البعض فى ذلك حاجة هذا الأخير في الحصول على تزكية رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار الذى ركز في بعض خطبه على ضرورة تعزيز دولة القانون وبالتالى سيكون حليفا مهما ضد "المتشددين" فى النظام. وهذا التواجد كان يتوخى فى كل الأحوال تقوية الطابع التعددى للمنظمة ويتعلق الأمر كذلك بتمرير خطاب مزدوج: قضية إنعاش وحماية حقوق الإنسان لا يجب أن تكون "حكراً" على أحزاب اليسار من جهة، والمنظمة التى سيتم إنشاؤها ليست إطارا لمعارضة النظام من جهة أخرى. وتم قبول الإقتراح. وبالتالي فإن الطابع المشروط للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان كان واضحا. وإلى جانب مشاركة شرائح إجتماعية ومهنية مختلفة تم إعتماد فكرة حصة للنساء والحاجة إلى التعددية الإيديولوجية والسياسية كان الهدف منها حماية إستقلالية المنظمة وتجردها .

### ج - المناورات السياسية والمنع والضغوط

حددت اللجنة التحضيرية تاريخ ٢٨ مايو ١٩٨٨ لإنعقاد الإجتماع التأسيسى وتم وضع التصريح القانوني لدى السلطات من طرف عضوين مؤسسين أحدهما إستقلالى. وقبل أيام على التاريخ المذكور، إتصلت الشرطة هاتفيا برئيس العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان لتسأله عما إذا كان تواجد الإستقلاليين من بين مؤسسى المنظمة المغربية لحقوق الإنسان يعنى

أنه تم حل العصبة، وطلب رئيس هذه الأخيرة من قيادة حزب الإستقلال فرض إنسحاب أعضاء حزب الإستقلال. وتدخل زعيم الحزب شخصيا ليطلب من الأعضاء الذين شاركوا فى إنشاء المنظمة المغربية لحقوق الإنسان التخلى عن المشاركة أو على الأقل عدم الإضطلاع بمهام داخل الجمعية الجديدة.

وبالرغم من تسليم السلطات للوصل القانوني للتصريح المتعلق بالإجتماع التأسيسى ، فإن مشاورات بدأت بمبادرة من وزارة الداخلية بخصوص إجراءات إنعقاد الإجتماع التأسيسى وأخبرت الوزارة بطريقة شبه رسمية الناطقين باسم اللجنة التحضيرية "باقتراح" يرمى إلى إرجاء الإجتماع إنتخاب الهيئة المسيرة إلى تاريخ لاحق.

غير أنه فى منتصف الليل، تم إستدعاء ممثلى اللجنة التحضيرية في اليوم التالى من طرف والى الرباط. وطلب هذا الأخير من المنظمين تأجيل الإجتماع إلى أجل غير مسمى. وأكد فى لهجة تهديدية تواجد بعض العناصر "الخطيرة" علي أمن الدولة بين الأعضاء المؤسسين، وفى الواقع، فإن كان يخبر بمنع الإجتماع. وأمام هذا التحول المفاجئ من طرف الحكم، تفرق بعض مئات المؤسسين الذين لم يسبق لأكثر من نصفهم أن شارك فى أى نشاط ذى طابع سياسي، تفرقوا بعد ساعتين من الإنتظار (٢٣)

ووجدت المنظمة قبل تأسيسها الرسمى نفسها تنخرط فى صراع من أجل إحترام حرية يؤكدها القانون ألا وهى حرية الإجتماع العمومى. وتم إستبعاد الفكرة التى تقدم بها بعض الأعضاء المؤسسين المتمثلة فى تأسيس الجمعية فى إطار إجتماع خاص. واستمر رهان قوة حقيقى طيلة ٦ أشهر تقريبا حيث منعت السلطات عقد الإجتماع التأسيسي ثلاث مرات. وقررت اللجنة التحضيرية فى النهاية عقد الإجتماع التأسيسي يوم ١٠ ديسمبر واختيار هذا التاريخ الذى لا تخفى قيمته الرمزية لم يكن صدفة. وبرر الحكم الذى أصيب بالحرج قراره بشكل متناقض، وأثار تفسير شبه رسمى إلى حفظ القصر تجاه المهدى المنجرة، الشخص المرتقب لتولى منصب رئاسة الجمعية الناشئة. وتم استدعاء عدد من الأعضاء المستقلين فى اللجنة التحضيرية من طرف جهاز المخابرات العامة (٢٥) وزادت هذه التهديدات بتواجد العديد من رجال الشرطة السرية بالقرب من مقر إجتماع اللجنة. ولتجاوز تخوف المستقلين تجاه

الأعضاء الحزبيين، إقترح أحد المؤسسين أن يتم تشكيل الهيئات المسيرة للجمعية على أساس التساوى بين الفريقين، وقد دفعت يقظة اللجنة وحركة التضامن الذى حظيت به المنظمة لدى أوساط الرأى العام الوطنى والدولى فى النهاية النظام إلى التراجع. وردا على سؤال لإذاعة فرنسا الدولية تحدث العاهل المغربي لأول مرة عن "حقوق الإنسان" مؤكدا أنها محترمة فى المغرب، وأنه لا مانع فى وجود "جمعية". وخلال لقاء مع المهدى المنجرة وبحضور أحمد عثمان الذى ساند المبادرة حتى النهاية وإدريس البصرى ، أخبره الملك أنه يمكن تأسيس المنظمة فى التاريخ المحدد. بل وأشار إلى إمكانية منحها لاحقا صفة المنفعة العامة. واستقبل إدريس البصرى (٢٥) بطلب منه وبحضور مساعديه ممثلى اللجنة التحضيرية للإطلاع على أهداف الجمعية الجديدة. وهذا لم يمنع إدريس البصرى من أن يبلغ المهدى المنجرة يومين قبل تاريخ ١٠ ديسمبر أمر القصر بعدم الترشح لمنصب رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان. وتنازل المهدى المنجرة مقتصراً على أن يكون عضوا فى المكتب الوطنى وأن يحمل لقب "رئيس مؤسس" وهو لقب شرفى (٢٦) وفى ظل هذه الظروف إقترحت الرئاسة على السيد عمر عزيمان الذى كان مقررا أن يشغل منصب نائب الرئيس، وعهد بمنصب الكاتب العام للسيد عبد العزيز بنانى.

وتعليقا على قرار السماح بتأسيس المنظمة. صرح وزير الداخلية أمام البرلمان أن "مسؤولي المنظمة المغربية لحقوق الإنسان عبروا عن رغبتهم فى التعاون مع السلطات يداً فى يد لتعزيز العمل الحكومى من أجل وقف الحملة التى تشنها بعض العناصر المعروفة بمواقفها المعادية للمغرب والتى تتحرك إنطلاقا من بعض العواصم" والواضح أن مثل هذه الإدعاءات تهدف إلى التقليل من حجم الإنتصار الذى حققته اللجنة التحضيرية.

**الأزمة**

فى نفس يوم إنعقاد المؤتمر، أدلى السيد المهدى المنجرة لصحيفة لوموند بتصريح مدوى يرتكز على الخصوصية التى تطبع حقوق الإنسان فى دول الجنوب وكان هذا الموقف مناقضا للمرجعية المعتمدة فى أرضية المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وإستقبلت بإستياد كبير من طرف المنظمات غير الحكومية الدولية وفى صفوف أغلبية مؤسسي المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ولم يرض الحكم فى تواجد شخصيات مستقلة فى المنظمة، وهى شخصيات إعتادت

خدمة السلطة أو على الأقل تبقى بعيدة عن الحياة العامة، داخل المنظمة لم ترق للنظام. وشكلت لغزا محيرا بالنسبة للمخزن بل تحديا غير مقبول. وخلال استقبال الناطقين بإسم اللجنة التحضيرية للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان فى أعقاب منع الإجتماعى التأسيسى، توجه أحد كبار موظفى وزارة الداخلية أساسا إلى هؤلاء "الدخلاء الجدد" على السياسة قائلا بإلحاح: "ماذا تنوون فعله"، فصفة "المستقلين" بدت له أنها تخفى نوايا سياسية مشبوهة بالنسبة للنظام. أما بالنسبة للأعضاء المنخرطين فى العمل السياسي فإنهم لا يهمون الأوساط الرسمية فهم "معروفون" ولو أن الجمعية لم تكن تضم سوى هؤلاء، فإن ذلك لم يكن ليطرح مشكلا.

وبمناسبة توزيع المهام بين أعضاء المكتب، تكدر المناخ وبرز عدم الفهم بل والحيطة بين الأعضاء المنتمين وغير المنتمين للأحزاب السياسية. ولم تكن أسباب هذه الحيطة سهلة التفسير. هل كان هناك تشكك حول أهداف بعض الأعضاء المنتمين للأحزاب ؟ هل كان ذلك ثمرة ضغوط من طرف الحكم؟ ومع ذلك يرى المستقلون أنه يتعين إستبعاد الأعضاء المنتمين للأحزاب السياسية من المسؤوليات الأساسية داخل المكتب. وتوتر المناخ أكثر خلال إجتماع للرابطات المغاربية بالجزائر، قبيل إنعقاد قمة رؤساء الدول التي إنعقدت بالدار البيضاء يوم ١٣ فبراير ١٩٨٩. وظهر أن مفاهيم أعضاء وفد المنظمة حول طبيعة العلاقة بين الرابطة التونسية والجزائرية (أنشأت سنة ١٩٨٧) والموريتانية والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان كانت متباعدة(٢٧). وفى بداية شهر مارس طالب رئيس المنظمة برحيل الكاتب العام وإلا سيقدم إستقالته. ولم يقدم أى سبب لذلك أمام المكتب ثم أمام المجلس الوطنى. وقبل الكاتب العام الإنسحاب لحماية وحدة المنظمة، ورغم هذا العرض تشبث الرئيس برفضه البقاء فى منصبه وإستقال من المكتب ومن المجلس الوطنى وتبعه ستة أعضاء مستقلين (٢٨).

**هـ - استمرار ضغط السلطات**

خلال الأشهر الأولى من سنة ١٩٨٩ تواصلت مناورات الضغط على السيد المهدى المنجرة. ويوم ١٣ يونيه استدعى مجدداً من طرف وزير الداخلية. وأبلغ بأمر الإنسحاب من المكتب الوطنى. رسميا انسحب المنجرة إحتجاجا على إنضمام المنظمة المغربية لحقوق الإنسان إلى الفيرالية الدولية وهو الطلب الذى تقدمت به المنظمة منذ فبراير (٢٩). وقبل إنسحابه الفعلى

من المنظمة، إستقبل السيد عزيمان صحبة رؤساء العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان من طرف الوزير الأول ووزير الداخلية فى سبتمبر ١٩٨٩، فى أعقاب تظاهرة تضامن مع المعتقلين السياسيين نظمت فى أسبانيا بمناسبة زيارة ملكية. واستقبل التقرير الذى أعدته المنظمة المغربية لحقوق الإنسان حول المعتقلين السياسيين فى يوليو ودعم الجمعيات الثلاث للمضربين عن الطعام، بعدم الرضا من طرف الحكم. وموورست تهديدات على الرئيس المستقبل، وبدأ ضغط غير مباشر جديد على المنظمة طيلة صيف ١٩٩٠ سلمت قائمة بأسماء أشخاص متهمين "بالتعاون مع أعداء الوطن" إلى قادة الأحزاب السياسية، وتضم القائمة خصوص أهم مؤسسي المنظمة (٣٠)

**و - تدخل الأحزاب السياسية**

خلال الأزمة التى عاشتها المنظمة سنة ١٩٨٩صرح الرئيس المستقيل أمام المكتب الوطنى للمنظمة أن الإتحاد الإشتراكى عازم على "حل مشكل الكاتب العام" الذى يطالب برحيله. وظهر خلاف ١٩٨٩ مجددا فى يونيه ١٩٩١ عندما رهن أعضاء منظمة العمل الديمقراطى الشعبى الذين يدعمون المستقلين المستقيلين والذين كانوا يحضون بدعم سرى من بعض أعضاء الإتحاد الإشتراكي رهنوا مشاركتهم فى المكتب برحيل بنانى .

هل كان ذلك ناتج عن إختلاف المسيرة السياسية للمؤسسين وإختلاف مفهومهم للعمل الجمعوى أو لدور المنظمة ؟

هل ذلك ناتج فقط عن ضغوط غير مباشرة للحكم هدفها تفكيك المجموعة وإقصاء العناصر غير المرغوب فيها ؟

إن إنسحاب المستقلين خلف نتائج سلبية على المنظمة وأدى مؤقتا إلى بطء نشاطها. وأدى من جهة أخرى إلى بروز خلافات داخلية بين الأعضاء المنتمين للأحزاب السياسية، وعمق أعضاء منظمة العمل وبعض أعضاء الإتحاد الإشتراكى الذين كانوا ينسقون فيما بينهم هذه الأزمة طيلة عدة أشهر، وتم التوصل فى أبريل ١٩٩٠ إلى صيغة توفيقية إقترحتها لجنة تحكيم(٣١) تمثل مختلف الإتجاهات. وأسندت رئاسة المنظمة إلى خالد الناصرى من حزب التقدم والإشتراكية والكتابة العامة لمستقل. وأصبح عبد العزيز بنانى نائبا للرئيس ، ووكان هذا الحل

يكتسى طابعا إنتقاليا للخروج من الأزمة والإعداد للوتمر الأول. وانعقد المؤتمر فعلا قبل تنظيم الفروع، وضم عمليا الأعضاء المؤسسين فقط. ورغم تحفظات حزب التقدم والإشتراكية وخاصة تحفظات منظمة العمل الديمقراطي والشعبى، تم إنتخاب على أو مليل المقرب من الإتحاد الإشتراكي والذى قاد الجمعية المغربية لحقوق الإنسان خلال تأسيسها رئيسا للمنظمة (٣٢) وتعزز تواجد الأحزاب بعد تعديد القانون الأساسي تعيين ٥ نواب للرئيس وهو الإقتراح الذى سبق أن رفضه المستقلون خلال التأسيس.

## القسم الثالث

# نحو حركة مستقلة لحقوق الإنسان

### التمازج بين الضغط الخارجى وتحرك المنظمات غير الحكومية المغربية :

لم يفتر ضغط المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام الدولية على الحكم منذ الستينات، بل تزايد بفضل التغييرات التى حصلت فى العالم. غير أن هذا الضغط أصبح يستند على نقد جد مضبوط وازداد بالتالى فعالية مع تطور عمل الجمعيات المغربية لحقوق الإنسان. كما أن هذا العمل تعزز بفضل الضغط الخارجى ؛ فقد حظى المنع الأول للجمع التأسيسى للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان فى نهاية مايو ١٩٨٨ بتعاليق واسعة فى وسائل الإعلام الدولية. وأثار الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان إجراء المنع أمام اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان فى دورة أغسطس ١٩٨٨. كما أن التصريحات والتقارير والبيانات المتعلقة بإنتهاكات حقوق الإنسان الصادرة عن المنظمات الوطنية تجد صداها عبر قنوات وكالات الأنباء الدولية أو المراسلات التى تتوصل بها المنظمات غير الحكومية الدولية. كما أن التطور النوعى لتقارير منظمة العفو الدولية ما بين نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ثم تقارير وزارة الخارجية الأمريكية فى الآونة الأخيرة له علاقة مباشرة بنشاط المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان .

وتشارك هذه الأخيرة فى النقاشات العمومية للتقرير الأمريكى. وانخرطت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، التى طورت تدريجيا علاقات تعاون ومشاركة مع المنظمات غير الحكومية الدولية، فى عمل آليات الحماية التابعة للأمم المتحدة. ومكن تقديم تقارير مضادة للتقارير

الحكومية أمام اللجنة التى ينص عليها العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية سنة ١٩٩٠، ١٩٩١، ١٩٩٤ وأمام لجنة مناهضة التعذيب فى نوفمبر ١٩٩٤، مكن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان من إعطاء توضيحات دقيقة حول القانون والممارسات الداخلية، وتقاعس الدولة فى مجال إعمال الإلتزامات المرتبطة بالعهد أو المعاهدات المصدق عليها، وبذلك أصبحت المنظمات المغربية محطة تزود المنظمات غير الحكومية الدولية والحكومات الأجنبية وآليات الحماية الدولية بالمعلومات حول وضعية حقوق الإنسان. وساندت اللجنة الدولية للحقوقيين التى إنخرطت فيها المنظمة مؤخراً، المواقف اليومية للمنظمة فيما يخص الخلل فى تطبيق العدالة. وتستلهم لجان مراقبة العهد والمعاهدات الدولية توصياتها من ملاحظات المنظمة. وهذا التفاعل بين العمل الذى تقوم به المنظمات المغربية داخلياً والضغط الخارجى هو الذى يفسر الإصلاحات التى أقدم عليها الحكم وإنفتاح هذا الأخير النسبى منذ ١٩٩٠ .

شهد العمل الجمعوى من أجل حماية وإنعاش حقوق الإنسان تطورا مهما فى نهاية الثمانينات وخلال ست سنوات الأخيرة. وخصص الجزء الثانى من هذه الدراسة لتحليل بزوغ منظمة تعددية : المنظمة المغربية لحقوق الإنسان . وقد كان لميلاد وتطور هذه الأخيرة أثر ملموس على مجموع حركة حقوق الإنسان.

## ١ – مبادرة جمعوية جديدة

لتفادى محاولات الهيمنة تيار أو جهة معينة (٣٢) وبهدف صيانة التعددية وبالتالى إستقلالية المنظمة تجاه النظام والتيارات الإيديولوجية والسياسية، يتطلب الإنخراط تزكية ثلاثة أعضاء أحدهم من أعضاء المجلس الوطنى، وهى الهيئة المنتخبة من طرف المؤتمر. ومنذ المؤتمر الثانى المنعقد سنة ١٩٩٤، ميز القانون الأساسى بين العضو النشيط والعضو المنتسب.

### أ – لغة جديدة

المنظمة التى ينشطها محامون مقتدرون وبعض أساتذة القانون، التزمت فى بلاغاتها وتصريحاتها أو تقاريرها لغة مقتضبة وواضحة خاصة بالحقوقيين وتقترب من اللغة المستعملة من طرف خبراء الأمم المتحدة وأهم المنظمات غير الحكومية الدولية. وهذه اللغة تختلف عن اللغة

العقيمة والأسلوب الحزبى والشعبوى الذى ميز حتى الآن مواقف الجمعيات الحزبية. ويسمح تحليل تصريحات وتقارير المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بملاحظة تطور فى اللغة التى أصبحت أقل تقنية وأكثر بساطة، وهذا التطور يمليه الحرص على ضمان تواصل أكبر مع الرأى العام، وهذا الحرص يفسر الإستعمال الممنهج للغتين العربية والفرنسية.

**ب - التواصل والمنشورات** (٣٤)

تعمل المنظمة على أكبر نشر ممكن لبلاغاتها وتصريحاتها وتقاريرها ويتم ذلك عبر جرائد المعارضة الوطنية وجرائد التجمع الوطنى للأحرار وبعض الدوريات المستقلة الصادرة بالعربية والفرنسية. وتستعمل المنظمة بشكل مكثف الفاكس فى علاقاتها مع الصحافة والمنظمات غير الحكومية الدولية. وامتنعت وكالة المغرب العربى للأنباء الرسمية بشكل مستمر عن نقل مواقف المنظمة المغربية لحقوق الإنسان وكذلك الشأن بالنسبة للصحف الحكومية. بالمقابل، تخصص الوكالات الدولية (وكالة الأنباء الفرنسية ووكالة رويتر وكالة إيفى الأسبانية) حيزاً مهما لمواقف المنظمة. وتصدر هذه الأخيرة منشورات دورية تتضمن مجموع بلاغاتها. كما تصدر منشورات خاصة بالتقارير التى تقدمها الحكومة المغربية فى إطار العهد الدولى أو المعاهدات الدولية التى صدق عليها المغرب والملاحظات التى تبديها المنظمة المغربية لحقوق الإنسان حول هذه التقارير. وفى سنة ١٩٩٥ أعدت المنظمة دراسة حول وسائل الإعلام ووضعها القانونى بالتعاون مع المركز الدولى لمناهضة الرقابة "المادة ١٩" الذى يوجد مقرها بلندن.

**ج - طرق العمل فى مجال الحماية**

تتم دراسة الشكاوى المتعلقة بخرق حقوق الإنسان من طرف لجنة دائمة وتنظر المنظمة أيضا فى بعض الخروقات التى تنقلها الصحافة. وعموما يكون محتوى الشكاوى أو مقالات الصحافة موضوع مراسلات موجهة إلى السلطات المختصة (عمال ، ولاة ، مدراء إدارات مركزية أو وزراء) ورغم أن هذه المراسلات تبقى بدون جواب، فإن المنظمة تواصل الإتصال بالسلطات المعنية بهذه الخروقات والشكاوى وتحاول المنظمة إثارة رد السلطات حيث تنقل محتوى الشكاوى فى صيغة الإحتمال.

وفى بعض الحالات الخطيرة يتم توجيه رسائل مفتوحة إلى وزير أو إلى الوزير الأول، وغالبا

ما يتم نشر البلاغات والتصريحات بعد مضى فترة زمنية معقولة. حيث تنقل الوقائع المشكلة للخرق، وتوضح الأسس القانونية للشكوى سواء بالنظر إلى القانون المحلى أو بالنظر للمعايير الدولية التى حددتها العهود والمواثيق الدولية المصدق عليها وتتطلب مهمة معالجة الشكاوى مستوى مرتفع درجة من المهنية والحرص على الموضوعية. كما أن مراقبة المحاكمات وطابعها غير العادل فى غالب الأحيان تتم ليس فقط فى القضايا ذات الطابع السياسى بل وأيضاً فى عدد من قضايا الحق العام. ويتم نشر تقارير حول المحاكمات . (٣٥) وفى حالة الخروقات الخطيرة (التعذيب) تقدم المنظمة المغربية لحقوق الإنسان مساعدة قضائية وعلاج نفسى للضحايا. واستفاد معتقلوا تازمامارت السابقين من هذه المساعدة (٣٦) وقد تم تقديم مشروع إحداث مركز لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب إلى بعض الهيئات الدولية من أجل الحصول على التمويل.

**د - التخلى عن بعض المحرمات**

لمدة طويلة لم تكن قضية مختطفى تازمامارت تثار إلا فى الخارج. وأثيرت لأول مرة من طرف جريدة "لوموند" على أساس رسالة تمكن أحد المعتقلين من إرسالها وطيلة الثمانينات أثارت منظمة العفو الدولية القضية عدة مرات، وبعد الأزمة التى إجازتها وفى إطار الإعداد لمؤتمرها الأول المنعقد فى أبريل ١٩٩١، أثارت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان لأول مرة فى المغرب قضية معتقلى تازمامارت منذ أن تم أخذ هؤلاء المعتقلين من السجن المركزى فى أغسطس ١٩٧٣. وطالبت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فى بداية الثمانينات من السلطات إبلاغ العائلات عن مصير هؤلاء المعتقلين. وبخصوص قضية الصحراء الغربية، سئلت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان لأول مرة خلال إجتماع دولى عقد بفرنسا فى مايو ١٩٩٠، فى إطار الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان. وفى أعقاب زيارة وفد إلى تندوف قررت الفيدرالية نشر تقرير هذه اللجنة يشير إلى خرق السلطات المغربية لحقوق الإنسان. وكانت المنظمة وحرصا منها على الموضوعية، طلبت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان كعضو فى الفيرالية بإرسال بعثة مماثلة إلى المغرب لتلقى شهادات عن الخروقات التى يقترفها البوليساريو. وانتقدت أيضا تصريحات بعض أعضاء البعثة بخصوص تعاطفهم مع الجمهورية الصحراوية، مؤكدة أن هذا

الموقف له طابع سياسى محض، وأنها تجاوزت بذلك حدود تحقيق مخصص لوضعية حقوق الإنسان فى المنطقة.

كما أن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان لم تتردد فى التنديد بالمحاكمة العسكرية الصورية التى حكم خلالها على عدد من الشبان الصحراويين بأحكام قاسية جدا لكونهم عبروا فى مظاهرة عن دعمهم للبوليساريو فى شهر يونيه ١٩٩٥ (٣٧). كما أن المنظمة عبرت عن تمسكها بمبدأ تقرير المصير فى التقرير الذى قدمته إلى لجنة حقوق الإنسان فى أكتوبر ١٩٩٤. إلا أنها رفضت منذ ١٩٩٠ إتخاذ موقف من مسألة إجراءات تنظيم الإستفتاء المثيرة للخلاف معتبرة أنها قضية سياسية أساسا.

**هـ - تعزيز الروابط مع الآليات الدولية للحماية**

خلال الأشهر الأولى لإنشاءها وبفضل التضامن من الذى حظيت به فى أعقاب المنع المتتالى لإجتماعها التأسيسى، أنضمت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان إلى المنظمة العربية لحقوق الإنسان ثم إلى الفيدرالية الدولية التي يوجد مقرها فى باريس. وإبتداء من أكتوبر ١٩٩٠ بعثت ملاحظاتها حول التقرير الحكومى المقدم فى إطار العهد المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية إلى لجنة حقوق الإنسان بجنيف. وكانت بذلك أول منظمة غير حكومية عربية وإفريقية ترد على التقرير المقدم أمام الهيئات الدولية من طرف حكومة بلدها. وقامت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بنفس المبادرة سنة ١٩٩٣ مستلهمة مبادرتها من مبادرة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان. وردت المنظمة بعد ذلك على عدة تقارير أخرى فى إطار العهد ومعاهدة مناهضة التعذيب فى أكتوبر ونوفمبر ١٩٩٤. وبفضل المصداقية التى إكتسبتها عززت المنظمة علاقاتها الدولية ولعبت دورا مهما فى المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان بفيينا فى يونيه ١٩٩٣ (٣٨)

وللمنظمة علاقات ودية مع منظمة العفو الدولية وكذا مع أهم المنظمات الأمريكية والكندية لحقوق الإنسان. وتم قبول طلب إنخراطها فى اللجنة الدولية للحقوقيين فى أكتوبر ١٩٩٥، واختير نائب رئيسها من طرف منظمة هيومان رايت ووتش الأمريكية من بين ٨ شخصيات فى العالم لتلقى جائزة مدافع كبير عن حقوق الإنسان لسنة ١٩٩٥ (٣٩).

**و – التدريب**

تبذل المنظمة مجهوداً فى مجال التدريب حيث يتابع العديد من الأعضاء برامج تدريبية فى أوربا وأمريكا والمعهد العربى لحقوق الإنسان بتونس . وتم تنظيم ندوة تدريبية بالتعاون مع خبراء دوليين فى مارس ١٩٩٥ بحضور خمسين من الكوادر ، ومع ذلك فإن نقص تكوين أعضاء ومسؤولى المنظمة يبقى أحد أهم الإنشغالات الكبرى .

**ز – مجهود تقوية المنظمة**

إن الجمعيات المغربية العاملة فى مجال حقوق الإنسان مثل غيرها من الجمعيات ينشطها متطوعون ، ويتعلق الأمر فى الغالب بأشخاص لهم التزامات عائلية ومهنية . فالغياب وعدم القيام بالمهام الموكولة لأغلب المسؤولية ونقص التكوين كلها نقط ضعف تعرقل الإنجاز العادى لمهام حماية وإنعاش حقوق الإنسان . كما أن إختلاف المسار الإجتماعى والثقافى والسياسى للأعضاء وإختلاف النظرة للعمل الجماعى ، تعرقل إنسجام المجموعة (٤٠) . وتحت ضغط المهام المتعددة المرتبطة بحماية حقوق الإنسان ، انخرطت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان من ثلاث سنوات فى مسلسل تعزيز البنية التنظيمية على المستوى المركزى ، فى انتظار تعزيز بنياتها الجهوية . فهى تتوفر على سكرتارية باللغتين وكذا مسؤولين دائمين يقوم أحدهما بمهام مدير المقر ، وتشكل الوثائق المتعلقة بحقوق الإنسان (وثائق الأمم المتحدة ، والمنظمات غير الحكومية الدولية والكتب ...) نواة لمركز للتوثيق فى خدمة الباحثين ومختلف الجمعيات . غير أن مسؤولى المنظمة واعون بأن متطلبات حرفة أختصاصى مهنى وترشيد العمل تبقى دون الإنجاز . وخلال الفترة التحضيرية لمشروع خلق منظمة جديدة وحتى داخل لجنة الحريات بالإتحاد الإشتراكى للقوات الشعبية ، كانت أهداف الأعضاء مختلفة . وكان لذلك انعكاس مباشر على سير المنظمة منذ نشأتها إلى الآن . وتتصارع دخل المنظمة المغربية لحقوق الإنسان نظريتان :

– نظرة الأعضاء المنشغلين بالعمل السياسى الحزبى الذين يولون أهمية قصوى للعمل السياسى الحزبى بالمقارنة مع هدف حماية وإنعاش حقوق الإنسان (٤١) ، والتواجد داخل

الجمعية يخدم الإشعاع السياسى للشخص ويمكن الحزب الذى ينتمى إليه من إبراز تواجده(٤٢) .

- ونظرة ثانية للأعضاء المنخرطين أو غير المنخرطين فى أحزاب سياسية أو الذين أحبطهم العمل السياسى الحزبى والذين يريدون العمل على مأسسة المنظمة وتعزيز استقلالبتها .

إن التعددية السياسية (٤٣) وأسس عمل المنظمة المغربية لحقوق الإنسان حافظت لها حتى الآن على استقلاليتها ، سواء تجاه السلطة أو أحزاب المعارضة . وإذا كانت هذه الإستقلالية قد تجسدت من خلال المواقف غير المحابية بل الإنتقادية تجاه كتلة المعارضة ولاسيما بخصوص مشروع إصلاح القانون المتعلق بحرية الصحافة ، فإنها تبقى هشة ومنازع فيها بسبب أسلوب تعيين مسؤولى المنظمة . فأسلوب الحصص بين أعضاء مختلفة الأحزاب المعمول به خارج أى تنصيص فى القانون الأساسى إبان تأسيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان أدى عملياً إلى « تجمع » أعضاء الأحزاب الذين يلعبون دوراً حاسماً على مستوى اختيار المسؤولين . وتعززت هذه الممارسة أيضاً على هامش القانون الأساسى بتشكيل لجنة للترشيحات خلال المؤتمرات . وفى مثل هذه الشروط يصبح انتخاب المسؤولين وهمياً ، إذ يصبح فعليا فى يد الأحزاب نفسها . وشهد المؤتمر الثانى المنعقد فى يونية ١٩٩٤ طبقاً للقانون الأساسى وبعد إنشاء إحدى عشر فرعا للمنظمة فى أهم المدن ، مواجهة بين أنصار الوضع الحالى وأقلية الأعضاء الذين يدعون إلى استقلالية أكبر تجاه العمل السياسى الحزبى . ويقترح هؤلاء الأخيرين إلغاء أسلوب الحصص بين مناضلى أحزاب اليسار الثلاثة وتعدد مناصب نواب الرئيس التى تهدف إلى تمثيل مختلفة التيارات . ويطالب الإصلاحيون أيضاً إقرار مبدأ الفعالية والإستعداد للعمل خلال إنتخاب الأعضاء المسؤولين بالمنظمة . وكانت هذه الإقتراحات تهدف إلى الإسراع بمأسسة المنظمة وتعزيز استقلاليتها . ولم يتم قبولها خلال المؤتمر بسبب الموقف الذى إتخذه أعضاء الإتحاد الإشتراكى ومنظمة العمل بشكل خاص . لكن ، وفى إطار النقاش المتبع داخل المجلس الوطنى ، تخلى هذا الأخير خلال الدورة المنعقدة فى ديسمبر ١٩٩٥ عن أسلوب الحصص بين الأحزاب وهى الممارسة التى لم يكن لها أى سند فى القانون الأساسى والتى أصبحت فارغة من أى معنى بسبب غياب المواظبة وعدم فعالية العديد من الأعضاء المخرطين فى هذه الأحزاب .

## ٢ – تطور موازى

### أ – لجنة التنسيق بين العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان :

بعد فشل المفاوضات بين مؤسسى المنظمة المغربية لحقوق الإنسان وممثلى العصبة المغربية والجمعية المغربية ، وهى المفاوضات التى بدأت فى ديسمبر ١٩٨٧ وتواصلت فى بداية ١٩٨٨ ، قررت المنظمتان تنسيق نشاطاتهما المستقبلية داخل لجنة . ورغم عدم هيكلة هذه اللجنة على المستوى العملى فإنها مع ذلك لعبت دوراً مهما سنة ١٩٨٩ وحتى بداية ١٩٩٣ . هذه اللجنة التى أنشأت فى مارس ١٩٨٨ بلورت فى شكل أرضية ، وثيقة تم إرسالها إلى المنظمات العربية والدولية . وتحدد هذه الوثيقة الأهداف المشتركة للجمعيتين على النحو التالى : « الدفاع عن حقوق الإنسان السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وضمان الحريات الأساسية والكرامة ونشر مبادئ حقوق الإنسان كما يقرها الإسلام والإعلانات والعهود العربية والدولية » وتميزت اللجنة بعدة بيانات تتعلق بالحق فى الحياة والسلامة الجسمانية ، والحريات العامة والفردية وحقوق العمال والمرأة والمهاجرين .

### ب – الميثاق الوطنى لحقوق الإنسان

أثيرت فكرة ميثاق وطنى سنة ١٩٨٧ فى إطار جمعية هيئات المحامين المغرب . وفى نفس الوقت أثارت اللجنة التحضيرية للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان فى برنامج التأسيس مشروع إقرار هذا الميثاق كأسلوب لتعزيز حماية وإنعاش حقوق الإنسان . وفى ديسمبر ١٩٨٩ أتخذت جمعية هيئات المحامين بالمغرب مبادرة تنظيم لقاء فى هذا الشأن بين مختلفة مكونات حركة حقوق الإنسان (٤٤) . وأعدت الجمعية المذكورة والعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان وجمعية الحقوقيين المغاربة (٤٥) مشروعا مستلهما تقريباً من برنامج المنظمة المغربية لحقوق الإنسان ، وهو المشروع الذى يستعرض المشاكل المطروحة فى مجال حقوق الإنسان ويحدد أهداف الحركة على المدى القصير والمتوسط . وتم نشر المشروع فى فبراير ١٩٩٠ وتم إقراره رسمياً يوم ١٠ ديسمبر ١٩٩٠ ، وكان لهذا الحدث صدى كبير داخل البلاد وخارجه . ولم تكن مظاهر وحدة

حركة حقوق الإنسان لتروق الحكم . وعلى أساس الميثاق ، تم القيام بعدة نشاطات مشتركة من طرف الجمعيات الثلاث . وهكذا قامت هذه الأخيرة بوضع لوائح المعتقلين السياسيين وملف عن ضحايا الإختفاء القسرى نشرته يوم ٢ يوليو ١٩٩٤ أسبوعا قبل العفو العام . وشكل نشر المشروع فى فبراير ١٩٩٠ عنصراً مهما فى إحداث المجلس الإستشارى لحقوق الإنسان من طرف الملك .

**ج - لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان**

فى أعقاب نزاع مع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان سنة ١٩٩١ ناتج عن الطابع الحزبى لمواقف هذه الأخيرة ورفض المشاركة فى المجلس الإستشارى ، اتخذ أعضاء فرع الجمعية بمراكش مبادرة تأسيس لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان سنة ١٩٩٢ . واتخذت هذه اللجنة المشكلة من أشخاص مستقلين عن الأحزاب بعضهم من قدماء المعتقلين السياسيين أسلوبا مستلهما من أسلوب المنظمة المغربية لحقوق الإنسان ، يعالج فى غالب الأوقات الخروقات المرتكبة فى ناحية مراكش بمراسلة السلطات كتابيا عن هذه الخروقات ، ويقع مقر اللجنة فى مكتب رئيسها(٤٦) ، وكرد فعل على الطابع الحزبى للجمعية المغربية لحقوق الإنسان تستبعد اللجنة عمليا الأعضاء المتحزبين من العضوية (٤٧) .

**د - تطور الجمعية المغربية لحقوق الإنسان**

استقبلت الجمعية عداً مهما من أعضاء التيار الماركسى أدينوا فى محاكمات سياسية بعد الإفراج عنهم . وأمكن استمرار تعايشهم مع أعضاء المجموعة المنشقة عن الإتحاد الإشتراكى سنة ١٩٨٣ ، ما بين ١٩٨٩ إلى ١٩٩١ أثناء فترة رئاسة شخصية مستقلة عن التيارين . هذا الأخير الذى دعا مراراً إلى تنسيق وثيق بين منظمات حقوق الإنسان الثلاثة لتجاوز الإنقسامات الداخلية ، فضل ترك رئاسة الجمعية خلال مؤتمر ١٩٩١ . وابتداء من يوليو ١٩٩٣ ، أدى الموقف الفعلى لنشاطات لجنة التنسيق مع «العصبة» إلى فتور عمل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان . وفى أفق المؤتمر المنعقد فى ديسمبر ١٩٩٤ ، وقع نقاش حول توجه الجمعية عبر نشرة داخلية وظهر من خلال المواقف المعبر عنها وجود مفهومين مختلفين .

الأول متشبث بالحفاظ على الجمعية كمنظمة جماهيرية ذات طابع تقدمى ، وتجدر الإشارة فى هذا الصدد أن بعض القادة من بينهم الرئيس الحالى صرح سنة ١٩٩٠ خلال التجمعات التى عقدت للترويج للميثاق الوطنى لحقوق الإنسان ، أن أى جمعية لحقوق الإنسان ، لها نفس اختصاصات حزب سياسى بالإضافة إلى مهام حماية حقوق الإنسان (٤٨) .

أما المفهوم الثانى فيدعو إلى حذف صفة « تقدمى » والتخلى عن الطابع الجماهيرى للجمعية حتى يمكن لهذه الأخيرة أن تتطور فى اتجاه الإحترافية وفعالية أكبر (٤٩) .

وفى النهاية ، تم الإبقاء على المفهوم الأول الذى يسانده أعضاء حزب المطليعة الديمقراطى الإشتراكى وعدد من قدماء الماركسيين . وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية قامت بمجهود فى اتجاه الإحترافية . وكما هو الشأن بالنسبة للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان ، إستفادت الجمعية من تجهيزات معلوماتية أهدتها إحدى المنظمات الدولية . وتم إلحاق أعضاء موظفين بوزارة التربية الوطنية كمداومين بالجمعية وذلك بدعم من الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان . وتطور أسلوب البلاغات بعض الشىء فى إتجاه توظيف المعايير الدولية . وتم بذل مجهود إيجابى فى مجال تكوين أعضاء الجمعية .

## ٣ – تقلبات النظام السياسى وتطور المجتمع المدنى

### أ – على مستوى الدولى :

بموازاة مع تطور العالم والضغوط الدولية ، كان لتطور حركة حقوق الإنسان تأثير على السلطة بأشكال مختلفة .

#### ● المجلس الإستشارى لحقوق الإنسان : « مأسسة حقوق الإنسان »

بإنشاء المجلس ، يكون الحكم قد احتوى لصالحه ليس فقط الخطاب بل أيضاً العمل فى مجال حقوق الإنسان . فتضافر الضغوط الدولية والنشاط الداخلى يؤديان إلى إصلاحات ، وستصدر هذه الإصلاحات عن الملك بمبادرة من جهاز استشارى محض ، وتصويت البرلمان شكلى فقط . إن جميع أعضاء المجلس البالغ عددهم ٣٧ شخصاً عينوا من لدن الملك إما

مباشرة بالنسبة لأغلبهم أو بإقتراح من الأحزاب والنقابات والجمعيات المعنية . ولقد طلب من هذه الأخيرة بالفعل إقتراح ثلاث شخصيات يتم اختيار واحد منها . أما وزراء العدل والداخلية والشؤون الإسلامية وحقوق الإنسان فإنهم أعضاء رسميون فى المجلس . وقبلت العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان المشاركة فى المجلس بعد أن توصل قادة المنظمة إلى حل مؤقت للأزمة التى هزتها طيلة سنة ١٩٨٩ وبداية ١٩٩٠ . أما الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ، فقد رفضت العرض بالرغم من إلحاح وزير الداخلية لدى رئيسها الذى كان آنذاك مستقلاً .

فبالنسبة للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان التى جعلت من الحوار مع الدولة منذ تأسيسها وسيلة لحماية وإنعاش حقوق الإنسان ، كان من الصعب رفض العرض ، غير أنها حرصت على الإبقاء على مسافة معينة تجاه هذه الهيئة برفض إقتراح أعضاء يضطلعون بمهام أساسية (رئيس، نائب رئيس أو كاتب عام) لتمثيلها فى المؤسسة الإستشارية ، ويعنى ذلك تقليص الشحنة الرمزية للمشاركة . وأصدرت المنظمة بيانا ذكرت فيه بالدور الموكول عادة لمؤسسة وطنية استشارية ، استناداً على توصيات الأمم المتحدة فى هذا الشأن المتعلقة أساساً بمعايير إستقلالية وكفاءة الأعضاء . وعلى هذا الأساس انتقدت تشكيل المجلس الذى لا يتوفر أغلب أعضاء الكفاءة المطلوبة فى مجال حقوق الإنسان ، إضافة إلى إنعدام استقلاليتهم تجاه السلطة . وأبرزت أيضاً كون المجلس لم يكن حراً لأن يتصدى القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والتى تدخل مبدئيا فى مجال اختصاصه .

وأخيراً إلتزمت المنظمة بموقف انتقادى تجاه المجلس الإستشارى وذهبت إلى حد التنديد ببعض المواقف التى عبر عنها رئيسه (٥٠) . ولمحت المنظمة عند الضرورة إلى إمكانية انسحابها إذا ما تحول المجلس إلى مجرد أداة للدفاع عن سياسة الدولة دون المساهمة الملموسة فى تحسين وضعية حقوق الإنسان . وتبقى مشاركة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان فى المجلس الإستشارى محط إنتقاد سواء فى أوساط بعض الجمعيات والمنظمات غير الحكومية الدولية الأجنبية أو داخل المنظمة نفسها ، وتبقى حصيلة عمل المجلس هزيلة . فإذا كان قد ساهم فى إقرار الإصلاح الجزئى لقانون الاجراءات الجنائية فيما يخص المدن القانونية للحراسة النظرية ، فإن توصياته الأخرى المتعلقة بالمراجعة الشاملة لهذا القانون والتشريع المتعلق

بالسجون بقيت حبراً على ورق . وفى مجال معالجة ملفات الخروقات ، أعد المجلس لوائح المستفيدين من العفو على المعتقلين فى القضايا ذات الطابع السياسى الذى صدر فى يوليو ١٩٩٤ ، غير أن ١١ فقط من بين ٤٢٤ معتقلاً اعتبروا كمعتقلى رأى . وحرم حوالى أربعين معتقلاً إسلامياً ينتمون إلى مجموعات مختلفة والذين تتوفر فيهم شروط معتقلى رأى ، من الأستفادة من العفو الملكى . كما أن إلتزام المجلس الإستشارى فى أبريل ١٩٩٥ بالإهتمام بحل قضية ضحايا الإختفاء القسرى الذى سجلته المنظمة المغربية لحقوق الإنسان باهتمام ، ظل دون تنفيذ . وعلى العموم ، فإن المجلس لا يمارس أى دور فى الحماية ضد التجاوزات ، سواء تعلق الأمر بممارسات التعذيب أو عدم تطبيق قواعد الحراسة النظرية أو الخروقات التى يرتكبها الموظفون العموميون

● **الوسائل الأخرى لاضطلاع الدولة بحقوق الإنسان**

على المستوى المؤسساتى ، كانت المراجعة الدستورية الأخيرة التى تمت فى ديسمبر ١٩٩٢ لأول مرة مناسبة لحوار عام حول الضمانات المؤسساتية لحماية حقوق الإنسان . وعبرت المنظمة عن ملاحظاتها ومطالبها فى هذا الشأن ، من خلال تصريح صدر قبل نشر مشروع المراجعة الدستورية . وبعد إقرار هذه الأخيرة ، سجلت المنظمة المكاسب أى النص فى ديباجة الدستور . لكنها مع ذلك أثارت حدود المراجعة من وجهة نظر ضمان حقوق الإنسان وتنفيذ مبدأ فصل السلطات وإستقلال القضاء . وعلى مستوى الإلتزامات الدولية ، بدأت الحكومة إنطلاقا من سنة ١٩٩٠ تقدم بإنتظام التقارير التى ينص عليها العهد الدولى والمواثيق الدولية

وبمناسبة المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان بفيينا ، أعلن المغرب تصديقه على أربع معاهدات دولية متعلقة بحقوق الإنسان وهى : المعاهدة للقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة (٥١) ، المعاهدة المتعلقة بحقوق الطفل ، معاهدة مناهضة التعذيب ومعاهدة حماية حقوق العمال وعائلاتهم التى لم تدخل إلى حد الآن حيز التنفيذ على المستوى الدولى . غير أن أيا من هذه المعاهدات لم تنشر فى الجريدة الرسمية ، بحيث أن دخولها حيز التنفيذ داخ المغرب غير متوفر .

إن إنشاء مديرية للحريات العامة لدى وزارة الداخلية فى بداية سنة ١٩٩٢ كان الهدف منه رسميا تعزيز احترام هذه الحريات ، وفى الواقع فإن هذه المديرية لم تتحرك إلا لتبرير إجراءات منع تجمعات عامة قام بها بعض العمال ضد الإجراءات القانونية . كما أن إنشاء وزارة مكلفة بحقوق الإنسان لدى الوزير الأول شكل وسيلة أخرى «لإضفاء صبغة وظيفية على حقوق الإنسان» ، وكان لتعيين السيد عمر عزيمان ، الرئيس السابق للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان فى هذا المنصب مغزى مزدوج : من جهة إضفاء المصداقية على هذه الوزارة ومن جهه أخرى كان ذلك مناسبة لاختيار مسؤول سابق بالمنظمة . فالشاذلى بن جديد فى الجزائر أنشأ سنة ١٩٨٨ وزارة لحقوق الإنسان والرئيس بن على فى تونس إلتزم فى البداية بإحترام حقوق الإنسان ونجح فى استقطاب العديد من القادة السابقين للرابطة التونسية لحقوق الإنسان بتعيينهم وزراء أو سفراء . وبالتالى فإن الحكم بالمغرب لم يأتى بجديد فى هذا المجال. صحيح أن الشخص الذى أسندت له هذه الوزارة كان بالنسبة لمن يعرفونه متحمسا للدفاع عن قضايا حقوق الإنسان ، لكنه قدم عدة تنازلات للحكم ، لاسيما فيما يخص الخطاب . وظلت محاولاته لتطوير الوضعية على مستوى الحماية دون جدوى أمام قوة وسلطة وزارة الداخلية، ولم يتم تجديد تعيينه فى الحكومة الجديدة فى فبراير ١٩٩٥ ، وتم تعويضه بنائب من الأغلبية البرلمانية مطعون فى انتخابه ، وهو شىء لم يكن مفاجئاً . وكان هذا التعيين يهدف إلى إظهار حدود انفتاح «المخزن» ودفع هذا الإختيار المنظمة المغربية لحقوق الإنسان إلى مقاطعة الوزير الجديد . أما بالنسبة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان التى رفضت الإنضمام إلى المجلس الإستشارى ، فإنها قبلت الحوار مع الوزير الجديد(٥٢)، وهكذا فقدت وزارة حقوق الإنسان مصداقيتها بسرعة . وكانت إنتقادات المنظمة المغربية لهذه الوزارة عند إنشائها صائبة ، فمأسسة حقوق الإنسان من خلال إنشاء مجلس إستشارى ثم إنشاء وزارة لحقوق الإنسان إستنفذ بسرعة وأظهر محدوديته .

● **تغيير الخطاب الرسمى**

كانت لفظة حقوق الإنسان لمدة طويلة تعتبر فى خانة الخطاب التحريضى ، وكانت المنظمات غير الحكومية الدولية تثير خروقات هذه الحقوق والتنديد بالتعذيب للدفاع عن معتقلى الرأى . وسأل أحد موظفى وزارة الداخلية بعض أعضاء اللجنة التحضيرية للمنظمة

المغربية لحقوق الإنسان الذى اتصلوا به بمناسبة الإعداد للجمع التأسيسى الذى تم منعه سؤالا بسيطا ومباشراً « هل لكم علاقة بالإنجليز ؟ » وكان يريد الحديث عن منظمة العفو الدولية ، متجاهلاً أنه بسبب بنية هذه الأخيرة، لايمكن للجمعية الجديدة أن تكون لها علاقات عضوية مع المنظمة المذكورة . ومنذ أن أشار الملك علانية إلى لفظ حقوق الإنسان جواباً على سؤال لإذاعة فرنسا الدولية وخاصة بعد التصريح الذى أدلى به بمناسبة تنصيب المجلس الإستشارى ، أصبحت خطب العرش والكلمات التى يدلى بها فى عدة مناسبات تخصص مكانا مهما لحقوق الإنسان . كما أن الوزراء المسؤولين عن أهم الخروقات ، أى وزير الداخلية والعدل أدليا مؤخراً بتصريحات أو استجوابات تركز على إحترام حقوق الإنسان فى إطار حملة مكافحة التهريب . وكانت هذه الخطب تأتى ردا على الخروقات التى تثيرها المنظمة المغربية لحقوق الإنسان ثم جمعية هيئات المحامين بالمغرب . وتجدر الإشارة إلى أن هذه التغييرات التى طرأت على مستوى الدولة لم تغير علاقاتها مع المنظمات الوطنية لحقوق الإنسان . وظلت المنظمة المغربية لحقو ق الإنسان تطالب دون جدوى بإرساء حوار مع السلطات العمومية بخصوص الخروقات التى تحال عليها . وتظل المراسلات التى تبعثها إلى مختلف الإدارات ولاسيما وزارتى الداخلية والعدل بدون جدوى (٥٣) وعلى العكس تعطى الدولة عناية خاصة للحوار مع المنظمات غير الحكومية الدولية .

**ب – على مستوى الأحزاب السياسية**

تبنت الأحزاب التى خلقها الحكم خطاب حقوق الإنسان فى تصريحاتها وجرائدها ، وفيما يخص أحزاب المعارضة التى كانت دائماً تثير خروقات حقوق الإنسان الأساسية ، فقد أولت قضية حقوق الإنسان أهمية كبيرة . ونشرت صحفها بشكل دائم بلاغات وتصريحات جمعيات حقوق الإنسان وخاصة بلاغات المنظمة المغربية لحقوق الإنسان ، وساهمت بذلك فى تحسيس الرأى العام بهذه القضية . وأثار مقترح قانون تقدم به نواب المعارضة يتعلق بمراجعة قانون الصحافة ، تدخل المنظمة ، حيث دعا إلى التشويش على الهوائيات وإستشارة المجالس الدينية فى حالة المتابعة بتهمة المس بالأمن العام الإسلامى ، وهو مقترح مخالف لحرية الصحافة والإعلام .

وبمناسبة اليوم العالمى لحرية الصحافة ، أصدرت المنظمة يوم ٣ مايو ١٩٩٤ بيانا يطالب بسحب المقترح المذكور . وتم فعلاً سحبه بطلب من الإتحاد الإشتراكى للقوات الشعبية . وكانت هذه أول مرة تنتقد فيها المنظمة علانية أحزاب المعارضة ، وكان ذلك تأكيداً لإستقلالية المنظمة تجاه هذه الأخيرة . ومؤخراً نددت المنظمة بقرار تصفية المسؤولين العراقيين السابقين لدى عودتهم من المنفى . لكن جريدة الإتحاد الإشتراكى ، نشرت هذا البيان مبتورا رغم أنها تعودت على نشر مجموع بلاغات وتصريحات المنظمة .

**أ – على مستوى المجتمع المدنى :**

● **بروز الحركة النسائية :**

عرفت المنظمات القائمة أى « المنظمة المرأة الاستقلالية (٥٤) » والجمعية الديمقراطية لنساء المغرب واتحاد العمل النسائى منذ ١٩٩٠ نشاطاً مكثفاً حول مطلب مشترك : مراجعة مدونة الأحوال الشخصية التى يعود تاريخها ١٩٥٧ . وتم خلق منظمات جديدة . واستقطبت عرائض المطالبة بمراجعة الوضع القانونى للمرأة مئات الآلاف من التوقيعات . وأمام هذه التعبئة ، تدخل الملك بصفته أمير المؤمنين ليعد بإصلاح ، بعد إستشارة المنظمات النسائية . وتم التعديل الجزئى بمرسوم بتاريخ سبتمبر ١٩٩٣ (٥٥) ، وسجلت المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان نقائص هذا الإصلاح . ومنذ ١٩٩٤ ، نظمت ندوات وموائد مستديرة و « محاكمات رمزية » حول الوضع القانونى للطلاق والعنف الممارس ضد النساء والتمييز الذى تعانى منه النساء فى نطاق العمل .

● **تطور الحركة الثقافية الأمازيغية :**

تأسست عدة جمعيات فى سنوات الستينيات والسبعينيات وظهرت جمعيات أخرى فيما بعد . وتطور التعاون بين هذه الجمعيات فى الآونة الأخيرة ، وتم إقرار ميثاق فى أغسطس ١٩٩١ بأغادير وتشكيل مجلس وطنى للتنسيق فى فبراير ١٩٩٤ بين الموقعين على الميثاق . وأدت مظاهرة للمطالبة بالحقوق الثقافية إلى وقوع إعتقالات ، وتم الإفراج عن الأشخاص المعتقلين بفضل حركة التضامن معهم . وكانت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان سباقة إلى إتخاذ موقف واضح لفائدة الحقوق الثقافية الأمازيغية على أساس المعايير الدولية لحقوق

الإنسان . وفى خطاب ٢٠ أغسطس ١٩٩٤ ، أعلن الملك قرار تعليم اللهجات الأمازيغية الثلاث وبدأت التلفزة تبث نشرات إخبرية باللهجات المذكورة . ومؤخرا وبمناسبة المراجعة الدستورية ، طالبت الحركة بالنص دستوريا على اللغة الأمازيغية كلغة وطنية . وطالبت بمساندة الأحزاب السياسية والنقابات وجمعيات حقوق الإنسان لهذا المطلب .

● **جمعيات جديدة ذات طابع سياسى**

خلال الخمس سنوات الأخيرة ولاسيما منذ ١٩٩٤ ؛ تأسست عدة جمعيات مستقلة نسبياً عن الأحزاب السياسية والسلطة وشهد المجتمع المدنى حيوية جديدة . حيث تأسست جمعيات مثل جمعية «آفاق» (المواطنة والتنمية) و«أفق ٢٠٢٠ جمعية تهتم بإشكالية التربية وتكوين الأطر ، و«ترانسبارانسى المغرب» التى تهتم بمحاربة الرشوة ، وتأسست جمعية «بدائل» ذات طابع سياسى فى يناير ١٩٩٦ وتضم بعض أطر حزب التقدم والإشتراكية ومنظمة العمل الديمقراطى والشعبى وعدد من الأطر الإقتصادية بعضهم كان لهم تعاطف مع الحركة الماركسية ولكن ليس لهم أنتماء سياسى . وتعتبر هذه الجمعية نفسها إطارا للنقاش حول المشاكل الإجتماعية والإقتصادية والثقافية وتعمل على التأثير على العمل السياسى فى مجمله . وقد منع الإتحاد الإشتراكى وحزب الإستقلال مناضليهم من الإنضمام إلى الجمعية الجديدة التى يعتبرونها كحزب سياسى جديد . والشىء الأكيد هو أن الإزدهار الحالى للمجتمع المدنى يؤشر على بزوغ مفهوم المواطنة وذلك بموازاة مع التقدم الحاصل مؤخرا فى مجال حقوق الإنسان .

● **الصعوبات القانونية والإدارية والمالية**

لم يكن للإنفتاح النسبى للحكم تأثير على وضعية الجمعيات . وبموجب مراجعة قانون الحريات العامة الذى تم فى أبريل ١٩٧٣ ، أصبح بالإمكان تعليق جمعية ما لأجل غير مسمى بمرسوم حكومى . ونظراً لتحريف القانون المذكور ، تتأخر الإدارة أو ترفض تسليم التصاريح المتعلقة بتأسيس جمعية أو تنظيم اجتماع عمومى من طرف معارضين أو أشخاص مستقلين . وبذلك تواصل السلطة سيطرتها على الأنشطة الجماعية .

كما أن الجمعيات المستقلة عن السلطة لا تتوفر فى الغالب على الموارد المالية الضرورية لتمويل نفقات تسيير نشاطاتها ولا يمكنها أن تعول سوى على اشتراكات أعضائها التى تم

تحديد سقفها منذ ١٩٥٨ (٥٦). ويتم بشكل ممنهج رفض صفة المنفعة العمومية الذى يسمح للجمعية بتلقى هبات . بالمقابل يمنح هذا الإعتراف الذى يتم بظهير ملكى لعدة جمعيات جهوية أو وطنية خلقت بمبادرة من الإدارة . ويبق نشاط الجمعيات المستقلة على العموم محدودا وهشا بسبب الصعوبات القانونية والإدارية والمالية المفروضة من طرف الدولة .

## خـاتمـــة

منذ نهاية الثمانينات عرف العمل الجمعياتى الهادف إلى حماية حقوق الإنسان والنهوض بها نمواً قوياً بسبب تعثر «المسلسل الديمقراطى» الذى بدأ سنة ١٩٧٥ والتطور الإيجابى للمحيط الدولى . وتمثل حركة حقوق الإنسان التى تتطور ببطء نحو مهنية أكبر ، رهانا كبيراً . فهى تتوخى تغيير جذرى لطبيعة العلاقات بين الفرد والسلطة ، فالهدف إذن هو تغيير قاعدة اللعبة السياسية والدفع إلى تحول تدريجى للمخزن فى اتجاه دولة قانون حقيقية (٥٧) ، بمعنى أن الأمر يتعلق «بإلزام المخزن بأقواله» ودفعه إلى تطبيق المبادئ الدستورية والإلتزامات المتضمنة فى المعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان التى صدق عليها .

إن توظيف الحكم لحقوق الإنسان ومأسستها إبتداء من سنة ١٩٩٠ - سارت تونس فى نفس النهج منذ ١٩٨٧ - يشكل وسيلة للتحكم فى الضغوط الداخلية والخارجية لتأخير الإصلاحات العميقة للنظام ، وهذا «التمييع» بخطاب حقوق الإنسان من طرف السلطة يجعل مهمة منظمات حقوق الإنسان صعبة ويدفعها إلى إلتزام قدر كبير من اليقظة لفضح هذه اللعبة الجديدة . ونفس اليقظة يجب إلتزامها تجاه مجموع الفاعلين السياسيين . فالخلط بين العمل من أجل حقوق الإنسان والإحتجاج السياسى الحزبى أفقد العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان مصداقيتها وعزلها ، ولا زال يهدد وحدة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان ويعرقل فعاليته وتعزيز بنياته (٥٨) .

ويشكل تعميق التخلف وتدهور الوضعية الإجتماعية تحديا آخر تترجمه المظاهرات الدورية (١٩٦٥ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٤ ، ١٩٩٠) . وإيمانا منها بمبدأ عدم تجزئة الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية المتضمنة فى الإعلان العالمى والعهدين

الدوليين لسنة ١٩٦٦ ، تبقى منظمات حقوق الإنسان عاجزة عن مواجهة «الشكاوى» المتعلقة بالتشغيل والسكن(٥٩) والصحة . ويقتصر نشاطها في هذا المجال على دعم ومساندة مطالب النقابات وجمعيات حملة الشهادات المعطلين وتعزيز الضمانات القانونية لحماية العمال .

إن نمو التيار الإسلامي يثير التساؤلات حول حركة حقوق الإنسان التي تبقى منقسمة بين موقفين : موقف أول يدعو إلى العلمانية وآخر يتبنى قيم الإسلام ويفسرها في إتجاه إحترام حقوق الإنسان . وطرح المشكل بحدة أثناء بلورة الميثاق الوطني لحقوق الإنسان سنة ١٩٩٠ ، حيث قبل ممثل العصبة بتحفظات المطالب المتعلقة بالتصديق على معاهدات القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإلغاء عقوبة الإعدام . وبعد ذلك أثار عضوان في المنظمة تحفظات مماثلة . وبالرغم من أن النقاش حول هذه القضية يبقى محدوداً ، فإن الموقف الثاني هو الغالب داخل العصبة وداخل المنظمة المغربية وحتى داخل المنظمات النسائية . وخلال السنوات الأخيرة ، أدى قمع أعضاء التيار الإسلامي وزعمائه (٦٠) ، وتنديد حركة حقوق الإنسان بهذا القمع ، أدى حتى الآن إلى تفادي المواجهة بين هذه الحركة والجماعات الإسلامية . إلا أن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان تلتزمان بموقف واضح تجاه مظاهر عدم التسامح والعنف داخل الجامعة . ومع ذلك يتم استدعاء بعض مسؤولي المنظمة من طرف الطلبة الإسلاميين للمشاركة في محاضرات أو ندوات حول حقوق الإنسان . وبشكل عام لم تحدد منظمات حقوق الإنسان حتى الآن إستراتيجية واضحة ومنسجمة اتجاه الحركات السياسية الدينية .

إن منظمات حقوق الإنسان التي تواجه تحديات خطيرة تحاول بصعوبة تعزيز بنيتها والإنتقال من جمعيات ذت طابع شعبوية كاريزماتية إلى مؤسسات حقيقية . ولإنجاز هذا التحول وإكتساب فعالية أكبر في العمل من أجل حماية وإنعاش حقوق الإنسان ، عليها أن تنجح في تجاوز الصعوبات الإدارية والمالية والثقافية العديدة التي تعوق نموها . فتغيير العلاقات بين الدولة والفرد من خلال إصلاح عميق للمؤسسات وإرادة سياسية حقيقية في التغيير من شأنها خلق ظروف أفضل لتنمية العمل الجماعي وظهور حاسم للمجتمع المدني . ومع ذلك لايمكن للمنظمات المغربية لحقوق الإنسان أن تتعزز إلا إذا تمكنت من التخلص من هيمنة السياسية الحزبية للتفرغ للهدف الذي رسمته لنفسها ، وعقلنة تسييرها والمساهمة في إنعاش ثقافة جمعيانية .

## هوامش

(١) نظام الحكم التقليدى بالمغرب ذو الطابع البطريركى والمبنى على قواعد غير مكتوبة وعلى التعليمات الشفوية وترتب على الإدارة المباشرة من نظام سلطات الحماية الفرنسية والتطورات التى حصلت منذ الإستعمار (١٩٥٦) استمر النظام المذكور بالموازنة مع النظام القائم على الدستور والقاعدة القانونية بصفة عامة.

(٢) وثائق مغربية مجلة مختصة فى نشر وثائق الحركة الوطنية المغربية مدينة تطوان العدد ٢ يونيه ١٩٨٨.

(٣) جمال الدين الناجي ، مخطط إصلاحات ١٩٩٤ الجزء ٥ الصفحة ٢٧٩ .

(٤) إحتجاز بواسطة الشرطة تحت ذمة التحرى .

(٥) الإتحاد الوطنى للقوات الشعبية جاء نتيجة الإنشقاق عن حزب الإستقلال، وكان يطالب بإقرار الدستور عن طريق جمعية تأسيسية منتخبة بالإقتراع العام المباشر، وحاليا يطالب حزب الطليعة الذى تأسس نتيجة الإنشقاق عن الإتحاد الإشتراكى للقوات الشعبية، والحركة الماركسية بإنتخاب جمعية تأسيسية. وتتبنى الجمعية المغربية لحقوق الإنسان نفس الموقف.

(٦) بفضل تدخل رؤساء المنظمة الطلابية القدماء لدى الملك تم رفع الحظر سنة ١٩٧٨ . وتميز المؤتمر ١٧ والأخير لهذه المنظمة سنة ١٩٨١ بإنسحاب طلبة الإتحاد الإشتراكى للقوات الشعبية تحت ضغط التيارات الماركسية. ومنذ ذلك الوقت يعيش الإتحاد الوطنى لطلبة المغرب شللا تاما..

(٧) ابتداء من نهاية السبعينيات، سمح تغيير لقانون مزاولة مهنة المحاماة لا يبدو أنه كان إعتباطياً، سمح لمئات الشباب الحاصلين على شهادة الإجازة بدخول مهنة المحاماة بدون مباراة أو إمتحان، وساهم ذلك فى تدنى المستوى وتفكك إحترام قواعد المهنة وضعف الإهتمام بالقضايا الخارجة عن مجال المهنة.

(٨) أطروحة فى العلوم السياسية من إعداد قسطنطين بلال بعنون "حركة حقوق الإنسان بالمغرب" ١٩٩٣ .

(٩) حزب التقدم والإشتراكية حل محل الحزب الشيوعى المغربى المحظور سنة ١٩٥٩ ومنظمة العمل الديمقراطى الشعبى إنبثقت عن حركة ٢٣ مارس السرية التى تأسست فى النصف الثانى من الستينيات.

(١٠) محمد عبد الهادي لقباب وكان أيضا يقيبا لهيئة المحامين بالرباط ورئيسا لجمعية المحامين بالمغرب.

(١١) يمثل رئيسها فى الإجتماعات مع باقى المنظمات من طرف إبنه الذى لم يسبق أن إنتخب في مكتب العصبة.

(١٢) أنظر خالد الناصرى "المنظمات المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان"
ادريس البصرى ، ميشيل روسي ، جورج فوديل فى "المغرب وحقوق الإنسان : مواقف ، إنجازات وآفاق" باريس لارماتان١٩٩٤ ص ٤٤٩ /٤٧٢ .

(١٣) ويتعلق الأمر على التوالي بالسيد محمد الحيحى ، عضو سابق فى الإتحاد الوطنى للقوات الشعبية - حزب يسارى - الذى إبتعد عن العمل الحزبي، وعبد الرحمان بنعمرو نقيب سابق بهيئة المحامين بالرباط والرئيس الحالى للجمعية المغربية لحقوق الإنسان.

(١٤) الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان التى يرأسها على يحيى عبد النور، وزير سابق.

(١٥) ستشهد سنوات التسعينات أزمة مفتوحة بين النظام التونسى الذي يزعم "تأميم" قضية حقوق الإنسان والرابطة وهى الأزمة التى لم تنته حتى الآن.

(١٦) الكونفدرالية قريبة من حزب الإتحاد الإشتراكى للقوات الشعبية.

(١٧) عبد الرحمن اليوسفي من مؤسسى الإتحاد الوطني للقوات الشعبية اضطر إلي المنفى لمدة عشرين سنة فى أعقاب إعتقاله فى إطار ما يسمى بمؤامرة ١٩٦٣، وبصفته كنائب للأمين العام لإتحاد المحامين العرب وعضو فى المجلس التنفيذى للجنة الدولية للحقوقيين، لقد كان نشيطا فى الهيئات الدولية لحقوق الإنسان قبل أن يتسلم خلافة عبد الرحيم بوعبيد على رأس الإتحاد الإشتراكى للقوات الشعبية فى بداية ١٩٩٢ .

(١٨) يتعلق الأمر بكاتب هذه الدراسة محامى، إضطلع بمسؤوليات داخل الإتحاد الوطنى لطلبة المغرب ثم داخل الإتحاد الوطنى للقوات الشعبية وكان ضمن هيئات الدفاع فى عدة محاكمات سياسية ونشيط فى المنظمات الدولية للمحامين، وتخلى عن أية مسؤولية حزبية فى المؤتمر التأسيسى للإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية سنة ١٩٧٥ فى أعقاب خلاف سياسي إستقال رسمياً من الإتحاد الإشتراكي فى أكتوبر ١٩٩٣ . أما أعضاء لجنة الحريات الآخرين فهم عبد الرحمان القادرى أستاذ القانون الدستورى، محمد الصديقى نقيب سابق وحالياً يمثل المنظمة المغربية لحقوق الإنسان فى المجلس الإستشارى لحقوق الإنسان، محمد بوزوبع محامى نائب سابق ويمثل الإتحاد الإشتراكى

في المجلس الإستشاري، محمد الوديع الأسفي مقاوم سابق وشاعر، محمد كرم محامي (وكلاهما مسؤولان سابقان في الجمعية المغربية لحقوق الإنسان)، عبد الله الولادي محامي .

(١٩) يتعلق الأمر بخالد الناصري أستاذ القانون ومحامي (حزب التقدم الإشتراكية) ، محمد المريني محامي (منظمة العمل الديمقراطي الشعبي ) وعبدالجبار السحيمي كاتب وصحفي (حزب الإستقلال).

(٢٠) أشاد "المنجرة إلى "أحمد رضا كديرة" ، مستشار الملك و"أحمد عثمان" ، صهر الملك ورئيس التجمع الوطني للأحرار و "عبد الرحمان بوعبيد" ، زعيم الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية المعارض. وأثناء لقاء مغاربي بنواكشوط في مارس ١٩٨٨ حيث إستدعى مع أحد مؤسسي المنظمة، عبد العزيز بنانى، صرح "المنجرة" بأنه لم يتوصل بإشعار من أصدقاءه. لكنه قبل رغم ذلك الإلتحاق بالإجتماع الموالي للجنة التحضيرية للمنظمة. بضعة أسابيع قبل التاريخ الأول المحدد لعقد الإجتماع التأسيسي. وترمى هذه التفاصيل إلى توضيح ظروف تأسيس المنظمة الجديدة والأزمة التى عرفتها سنة ١٩٨٩ وبداية ١٩٩٠ .

(٢١) عبد الكريم غلاب مدير جريدة العلم الذى ساند إنشاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان .

(٢٢) يتعلق الأمر بمحمد أوجار، صحفى مقرب من "أحمد عثمان" وهو حاليا عضو المجلس الوطني للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان.

(٢٣) من بين الحاضرين كان يوجد ممثلون عن الصحافة الوطنية والدولية وزعماء سياسيون من ضمنهم أحمد عثمان رئيس حزب التجمع الوطنى للأحرار الذى فوجئ بقرار المنع .

(٢٤) صرح السيد عمر عزيمان أن الشرطة أرادت استنطاقه حول بعض "إتصالاته" وأخبرته أن بعض الأعضاء المؤسسين للمنظمة توبعوا بتهم المس بأمن الدولة الداخلى. وذكرت الشرطة عبد العزيز بنانى بالإسم.

(٢٥) وزير الداخلية

(٢٦) هذا التعيين ذى الطابع الشرفى كان يهدف فى أعين المؤسسين والرأى العام إلى تلطيف إنعكاسات تدخل السلطة.

(٢٧) المهدى المنجرة مدعوما برؤساء الرابطة الجزائرية والموريتانية كان يؤيد إقامة فيدرالية بينما كان بنانى والرابطة التونسية يعتقد أنه يتعين البدء بإقامة إطار للتنسيق والتعاون. وقد تم إعتماد هذه الصيغة الثانية. وهذا الخلاف سيؤثر كثيراً فيما بعد على العلاقات بين الرئيس المؤسس والكاتب العام للمنظمة .

(٢٨) لم يستقل أغلب الجامعيين المستقلين من الرباط والدار البيضاء ، عز الدين بنيس، محمد مواقيت، محجوب الهيبة، زينب معادى يضطلعون بمسؤوليات داخل المكتب الوطنى منذ ١٩٩١ .

(٢٩) قرار المنجرة بررره برسالة غير ودية سواء تجاه الرئيس المؤسسى أو المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بعث بها رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان . وتضامنا مع "المنجرة" طالب المكتب الوطني ووحصل على إعتذار من صاحب الرسالة أثناء مؤتمر الفيدرالية وجعل من ذلك شرطا للإبقاء على ترشيح المنظمة.

(٣٠) يؤاخذ النظام على الأشخاص المذاكورين في اللائحة كونهم إستقبلوا السيدة حرم ابراهام السرفانى (قائد تنظيم إلى الإمام (ماركس لينيى) ، والمؤسسون المعنيون هم ، خالد الناصرى ، عمر عزيمان، عبد العزيز بنانى وأمينة بوعياش.

(٣١) لقد استقال فى بداية ١٩٩٣ ، إثر تعيينه أمينا عاما لمنتدى الفكر العربي الذى يرأسه الأمير حسن ابن طلال بالأردن.

(٣٢) ترأس لجنة التحكيم مستقل وهو السيد عبد القادر لمرانى محامي وهو الذى ترأس أيضا أشغال المؤتمر الأول للمنظمة سنة ١٩٩١ والمؤتمر الثانى سنة ١٩٩٤ .

(٣٣) وقعت بالفعل محاولات فى سيدى قاسم سنة ١٩٩٣ ثم أسفى وأدى زم حيث حاول أعضاء من الإتحاد الإشتراكى للقوات الشعبية بطريقة عفوية ومن دون توجيهات من حزبهم على ما يظهر، تأسيس فروع للمنظمة لا تكتسى طابعا تعدديا .

(٣٤) خلال أشغال اللجنة التحضيرية والأشهر الأولى من حياة المنظمة إستفادت هذه الأخيرة من تجربة الأستاذ المهدى المنجرة فى مجال الإعلام والإتصال بوصفه مديرا سابقا للإذاعة الوطنية. ويتكفل عضو من المكتب الوطنى للمنظمة بميدان الإعلام منذ ١٩٩٣ ونواب الرئيس مصطفى اليزناسنى، صحفى.

(٣٥) فى بداية ١٩٩٣ أعدت المنظمة تقريرا عن محاكمة مدوية حضيت بتغطية إعلامية كبيرة تتعلق بالمتابعات ضد عميد المخابرات العامة فى قضية أخلاقية. وفى سنة ١٩٩٥ ، أثارت تدخلات النظام فى نزاع تجارى بين مؤسسة بنكية وشركة دولية كبرى، وأخيرا أدانت المنظمة العنف والأضرار بحقوق الدفاع فى إطار حملة مكافحة التهريب وتجارة المخدرات.

(٣٦) المساعدة النفسية يقوم بها الدكتور عبدالله زيوزيو، طبيب نفساني وعضو المكتب الوطنى .

(٣٧) على إثر نشر هذا الموقف، وقيام السفير الأمريكى بمسعى لدى الحكومة، إستفاد الشبان المحكوم عليهم من عفو

ملكي حول عقوبة ٢٠ سنة سجنا إلى سنة واحدة .

(٣٨) انتخب رئيسها من بين ثلاثة أعضاء أفارقة في لجنة التنسيق المنبثقة عن منتدى المنظمات غير الحكومية بفيينا .

(٣٩) إدريس بنزكرى ، مسؤول سابق بحركة "إلى الأمام" معتقل سياسي سابق أفرج عنه في أغسطس ١٩٩١ بعد أن قضى ١٧ سنة من السجن ، ومنذ الإفراج عنه يخصص كل وقته للدفاع عن حقوق الإنسان داخل المنظمة المغربية بالإشراف على تسيير إدارتها ، تشغل منصب نائب الرئيس منذ مؤتمر ١٩٩٤ .

(٤٠) انظر جيلان دونو ولوران غاتو نهوض الجمعيات في المغرب : بحثا عن المواطنة ؟ «العالم العربي مشرق مغرب عدد ١٥٠ أكتوبر / نوفمبر ١٩٩٥ الصفحة ٣٩/١٩ .

(٤١) خلال عدة أشهر تزامنت مع حملة الإنتخابات البلدية والتشريعية لسنة ١٩٩٣ ، تغيب أحد أعضاء المكتب الوطني للمنظمة من جميع الإجتماعات التي عقدت طيلة سنة تقريباً .

(٤٢) التقرير الأدبي لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي أمام المؤتمر الأخير أشار إلى ترسيخ وجود هذا الحزب في المنظمات الجماهيرية ... وذكر بالإسم المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، وهذا التصريح المخالف لهوية المنظمة لم يستحسنه العديد من أعضاء المنظمة .

(٤٣) المكتب الوطني الحالي يجسد تشكيلة المجلس الوطني ويضم ٩ أشخاص ينتمون بالتساوي لأحزاب المعارضة الثلاثة ، الإتحاد الإشتراكي ومنظمة العمل وحزب التقدم والإشتراكية وعضو من التجمع الوطني للأحرار و ٩ أشخاص غير منتمين من بينهم الرئيس وأحد نواب الرئيس .

(٤٤) هذا اللقاء لم يتم نظريا لأن السلطات رفضت تسليم المنظمين مذكرة التصريح وهو ما يعني المنع .

(٤٥) هذه الجمعية لم يعد لها سوي وجود شكلي منذ بداية الثمانينات .

(٤٦) أحمد ابادرين محامي ، كاتب عام سابق لفرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بمراكش .

(٤٧) نشرت اللجنة مؤخراً تقريرا عن نشاطاتها خلال الفترة الممتدة من إنشاءها حتي نهاية ١٩٩٥ .

(٤٨) هذا التطابق في الأدوار يسمح بتبرير كون زعيم حزب سياسي يمكن أن يكون في نفس الوقت زعيما لجمعية لحقوق الإنسان كما هو الشأن بالنسبة للأستاذ بنعمرو .

(٤٩) هذا الطرح دافع عنه فؤاد عبدالمومني عضر سابق في حركة «إلي الأمام» ومعتقل سياسي سابق .

(٥٠) انتقدت المنظمة علي الخصوص التصريح الذي تبني فيه الأمين العام للمجلس الموقف الرسمي فيما يخص المعتقلين السياسيين بنفي وجود هؤلاء .

(٥١) هذا التصديق مشروط بتحفظات مستلهمة من قانون الأحوال الشخصية وبالتالي مخالف لموضوع المعاهدة .

(٥٢) صرح الوزير محمد زيان بصفته عضو في المجلس الإستشاري أنه كان يتعين تدمير معتقل تازمامارت وترك المعتقلين الأحياء تحت أنقاضه . ولقد طلب منه في نهاية يناير ١٩٩٦ تقديم إستقالته بعد خلاف مع وزير الدولة في الداخلية بخصوص حملة مكافحة التغذيب وتدخل الوزير المعني في سير العدالة .

(٥٣) وزير العدل في الحكومة المشكلة في أكتوبر ١٩٩٣ أدريس مشيشي العلمي ، أستاذ القانون كما يحضي بسمعة طيبة كرجلة نزيه رد علي العديد من مراسلات المنظمة ، وحاول دون جدوي تطهير إدارة العدل ، وكما هو الشأن بالنسبة للسيد عمر عزيمان لم يتم تجديد تعيينه في الحكومة المشكلة في فبراير ١٩٩٥ .

(٥٤) منظمة تابعة لحزب الاستقلال وتقتصر عضويتها علي المنتمين للحزب

(٥٥) فيما يتعلق بميدان من اختصاص الهيئة التشريعية تم إقرار التعديل بمرسوم ملكي وليس بقانون لأنها تمت بين ولايتين تشريعيتين وقبل أن يتم تنصيب البرلمان الجديد في أكتوبر ١٩٩٣ .

(٥٦) هذه الجمعية تضم ٣ وزراء في الحكومة السابقة من ضمنهم السيد محمد إدريس العلمي وزير العدل السابق والسيد عمر عزيمان ، الوزير المكلف بحقوق الإنسان سابقا .

(٥٧) هذه الأخيرة وجمعيات أخري لم تحصل علي وصل التصريح المودع لدي السلطات الإدارية طبقاً لقانون .

(٥٨) انظر الدراسة غير المنشورة التي أعدها محمد مواقيت أستاذ وعضو مسوول بالمنظمة المغربية لحقوق الإنسان : حركة حقوق الإنسان بالمغرب : أستمرارية وتقطع الإحتجاج السياسي .

(٥٩) شهد المغرب في السنوات الأخيرة ميلاد وتطور جمعيات هدفها تطور وتنمية العالم القروي وخلق مقاولات صغري، ولكن جمعيات حقوق الإنسان وخاصة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان تتلقي عدة مراسلات تتعلق بالمشاكل الإجتماعية .

(٦٠) عبدالسلام ياسين مازال رهن الإقامة الإجبارية منذ أكثر من ٥ سنوات ، وقد أدانت العصبة والمنظمة بشبدة هذا الإجراء ، وتطالب المنظمات بالإفراج عن المعتقلين الإسلاميين الذين لم يستفيدوا من العفو .

# خصوصية الإشكالية فى فلسطين والسودان

# التحديات الجديدة لحركة حقوق الإنسان الفلسطينية *

خضر شقيرات **

قبل التطرق للمشاكل المتعلقة بموضوع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والعقبات التى تحول دون الوصول لوضع أمثل وأقوى لهذه المنظمات، لابد من عرض خلفية إنشاء هذه المؤسسات واستراتيجياتها وفلسفة عملها من خلال تقسيم المراحل التى مرت بها إلى ثلاث مراحل : ١ - التأسيس إلى ما قبل الإنتفاضة ، ٢ - مرحلة ما بعد الإنتفاضة ، ٣ - ما بعد اتفاق أوسلو ودخول السلطة الفلسطينية إلى الضفة الغربية وغزة.

إن تاريخ نشوء حركة حقوق الإنسان الفلسطينية للدفاع عن حقوق الإنسان وسيادة القانون يعود إلى أواخر السبعينات.

عندما انطلقت هذه المؤسسات وضعت نصب أعينها هدفا أساسيا فى العمل إلا وهو محاربة الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية وفضحها على أوسع نطاق من أجل حماية حقوق الشعب الفلسطينى فى أرضه وتثبيته عليها للوصول للهدف الوطنى فى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

ففى بداية الثمانينيات وتحديداً قبل إندلاع الإنتفاضة، كانت النظرة السائدة لهذه المنظمات على أنها جسم غريب عن الشعب الفلسطينى وصنفت سياسة هذه المنظمات على أساس انها إصلاحية أى أنها لا تقارع الإحتلال بالأشكال الصدامية السائدة ؛ بل تدعو إلى فضح سياسة

* نشرت فى مجلة رواق عربى العدد ٦ - أبريل ١٩٩٧ كمقال افتتاحى فى مناظرة شارك فيها بالتعليق عدد من أبرز قيادات حركة حقوق الإنسان الفلسطينية والعربية .

** المدير العام للجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة - القدس .

الإحتلال وتنفيذ القانون الدولى ، حتى أن الكثيرين إتهموا هذه المنظمات بأنها موجودة بناءاً على قرار من المخابرات الأمريكية، وتسعى إلى تكريس الإحتلال .

وجاءت هذه النظرة فى إعتقادنا كنتيجة للحرب الباردة ولوجود معسكرين فى العالم : المعسكر الإشتراكى والمعسكر الرأسمالى ، خصوصا وأن الرأسمالى كان يستخدم شعار الحقوق السياسية والمدنية من قبل الولايات المتحدة كإحدى الوسائل الأساسية فى حربه ضد المعسكر الاشتراكى. ولكن هذه الصورة تغيرت وبدأت هذه الأوساط تدرك أهمية مبادئ حركة حقوق الإنسان الفلسطينية لخدمة الأهداف الوطنية .

حتى هذه الفترة لم تلعب الحركة فى ظل هذه الظروف أى دور ملموس على الصعيد المحلى ، وإنما التركيز كان على المستوى الدولى . ومع بداية الإنتفاضة أو قبلها مباشرة بدأت تتضح أكثر فأكثر أهمية عمل هذه المؤسسات ، وباتت المعارضة العدمية لهذه الحركة ضعيفة ، واستطاعت تخطي مرحلة النشأة والدور التى تقوم به فى مواجهة الاحتلال ، مما أدى إلى تغيير مطلق وجذرى لدى الفصائل الفلسطينية من دعمها ومساندتها لعمل هذه المؤسسات .

لعبت هذه المؤسسات على مدار الأعوام السابقة دوراً طليعياً ورياديا فى النضال الوطنى الفلسطينى ، واسماع هذا الصوت فى كافة المحافل الدولية ، وقد تقاطع وتكامل عمل مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية والعاملين فيها مع الهدف الوطني فى النضال ضد الاحتلال، مما عزز التفكير لدى القيادة الفلسطينية بأن الدفاع عن حقوق الإنسان هو أحد الأشكال النضالية ضد الاحتلال . وبسبب واقع الاحتلال وانتهاكاته المكثفة لحقوق الإنسان الفلسطينية الفردية والجماعية .

خلال هذه الفترة راكمت المؤسسات الفلسطينية الخبرة والحكمة مما أهلها للعب دوراً رياديا ومساندا لمنظمة التحرير الفلسطينية فى التحرر الوطني.

ولم تدخر منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية أى جهد من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان الفلسطينى بمختلف الوسائل ، من متابعة الإنتهاكات والتحقق منها وتوثيقها ، وإرسال احتجاجات للسلطات والجهات المعنية والرأى العام المحلى والعالمى ، وتقديم المساعدة القانونية والمادية لضحايا الانتهاكات فى المحاكم ، ونشر الوعى لدى الشعب الفلسطينى بشأن هذه

الحقوق بكافة الطرق من نشر وبحث وإعلام وتعليم.

وقد تعرض الكثير من العاملين فى حركة حقوق الإنسان الفلسطينية للإعتقال والتعذيب والإصابة على أيدى الاحتلال الإسرائيلى.

نتيجة لكل هذه الجهود تعزز دور حركة حقوق الإنسان الفلسطينية وتمتعت بمكانة مرموقة فى أوساط حركة حقوق الإنسان العربية والعالمية.

ولكن كل هذه الإنجازات لم تمكنها من التعامل أو التطرق للإنتهاكات التى كانت تمارس على أيدى عناصر الفصائل الفلسطينية بحق بعضها البعض ، أو بحق أفراد المجتمع الفلسطينى ومؤسساته من قتل الأبرياء وتعذيب واعتداء على الممتلكات وحرمة الجامعات والمؤسسات وقمع لحرية التعبير عن الرأى وخطف ، ..... إلى آخره.

هذه الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الفلسطينى على أيدى مجموعات أو أفراد فلسطينيين ، لم يتم التعامل معها إطلاقا من قبل حركة حقوق الإنسان الفلسطيني وذلك على أساس تغليب التناقض الرئيسى مع الإحتلال من جهة ، ومن جهة أخرى فإن أغلب الذين عملوا فى هذه الحركة كانوا ينتمون إلى نفس الفصائل أو المجموعات التى كانت تمارس هذه الانتهاكات ، مما منعهم من التطرق لهذه الانتهاكات ومحاربتها . لذلك كان خطاب حقوق الإنسان الفلسطينى موجهاً بالأساس ضد انتهاكات الاحتلال ومن منطلق ورؤيا نضالية وتحررية تخدم الوصول لحق تقرير المصير كأهم حق من حقوق الإنسان.

## إتفاق أوسلو

بعد التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ بين م.ت.ف وإسرائيل بتاريخ ١٣/٩/٩٣ ، والذى فرض قيوداً على السلطة الفلسطينية ، أثرت سلبيا على ضمانات حقوق الإنسان ،بدأ حوار مطول ومبكر فى حركة حقوق الإنسان الفلسطينية حول ضمانات حقوق الإنسان فى ظل سلطة حكم الذات الفلسطينى وقد بدأ الحوار حتى قبل دخول السلطة الفلسطينية لمنطقة غزة وأريحا ، وذلك عندما عقدت جمعيتنا مؤتمرها الدولى حول حقوق الإنسان فى المرحلة الإنتقالية من ٩ –

١٩٩٣/١٢/١١ ، وكان هناك رأى متبلور فى أوساط حركة حقوق الإنسان الفلسطينية ، بأن طابع الإتفاق الإنتقالى منقوص السيادة ، وأن القيود والثغرات والمعوقات والإجحاف الذى لحق بالجانب الفلسطينى من جراء توقيع الاتفاق ، سوف يساعد سلطات الاحتلال فى توريط السلطة الوطنية الفلسطينية فى أعمال تنتهك حقوق الإنسان الفلسطينى ، لكى تؤكد اسرائيل دعاواها بأن الفلسطينيين لا غير مؤهلين لبناء دولة ، وفى محاولاتها لإفراغ المرحلة الإنتقالية من مضمونها التحررى .

أن إلقاء نظرة على كيفية تفكير القيادة الفلسطينية فى التعامل مع مؤسسات المجتمع المدني، تستبعد الانتقال فى مرحلة قريبة إلى مجتمع ذى طابع تعددى وديمقراطى ، وتشير إلى أن المستقبل سيتحدد نتيجة الصراع الذى سوف يدور بين الفئات والمؤسسات الديمقراطية وبين قوى اجتماعية مختلفة.

إن من أخطر الصعاب التى تواجه الشعب الفلسطينى فى بناء المجتمع المؤسساتى المدنى والديمقراطى فى ظل سلطة الحكم الذاتى ، هو الخلفية التاريخية التى أسفرت عن وجود فئات مختلفة فى المجتمع ذات مصالح مختلفة ، وذات فهم متفاوت لأهمية المجتمع المدنى والديمقراطى القائم على التعددية ، وأقصد بذلك كل من المجتمع الفلسطينى فى الأرض المحتله والمجتمع الفلسطينى فى الشتات ، والتباين أيضا فى العقلية بين الداخل وبين الشتات الذى جاءت منه القيادة السياسية. فقد تأثر المجتمع الفلسطينى وقيادته السياسية فى الشتات فى الدول العربية، بأجواء وأوضاع سياسية أثرت على طريقة تفكيره سلبيا وخاصة فيما يتعلق بالديمقراطية والتعددية والتفكير السياسى الديمقراطى، لأن هذه العوامل كانت غائبة إلى أبعد الحدود عن الحياة العامة فى هذه الدول العربية، وكان نتيجة ذلك ما انعكس على تركيبة وبنية م.ت.ف وتفكير قيادتها غير الديموقراطي فى الخارج.

## السلطة الوطنية وحقوق الإنسان

لم يضع دخول السلطة الفلسطينية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. فى شهر مايو ٩٤ حد الانتهاكات حقوق الإنسان الفلسطينى بل على العكس فقد زادت الانتهاكات على أيدى أجهزة الأمن الفلسطينية . فقد شهد هذا العام مزيداً من الانتهاكات والممارسات المتعارضة مع

الضمانات التى كفلها المجتمع الدولى للحقوق المدنية والسياسية ، فى الوقت الذى تعرضت فيه أغلب الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين على صعيد الممارسة لانتهاكات متزايدة ، انعكاساً لموقف السلطة تجاه هذه الحقوق من جانب، وتجسيدا لتصاعد عمليات العنف التى تقوم بها الحركات الإسلامية المتطرفة لفرض تصوراتها المعتقدية على المجتمع بالقوة من جانب آخر. ان استعراضاً بسيطاً لانتهاكات السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية لأبسط الحقوق الأساسية للمواطن الفلسطيني ينذر بالخطر ، حيث أنه تم رصد مئات الوقائع المتصلة بإنتهاك الحق فى الحياة والحق فى الحرية والأمن الشخصى واستمرار إساءة معاملة المحتجزين والسجناء وإستمرار الشكاوى من التعذيب فى مقرات أجهزة الأمن وأقسام الشرطة والسجون وبعض معسكرات قوات الأمن، واتسمت الإعتقالات التى تقوم بها سلطات الأمن الفلسطينية بخروقات فاضحة للضمانات المنصوص عليها فى القانون ، وفى مقدمة هذه الخروقات توقيف الأشخاص لمدة تفوق المدة القانونية ، واستعمال وسائل الإكراه فى كثير من الحالات ، وتقاعس السلطة عن إجراء تحقيقات جدية فى وقائع التعذيب فى القضايا السياسية رغم تشكيل لجان التحقيق، وتزايدت خلال هذا العام المخاطر التى تهدد حريات الرأى والتعبير والفكر والعقيدة نتيجة لتعرض هذه الحقوق لمزيد من الإنتهاكات من قبل أجهزة السلطة ، وآخرها اعتقال الدكتور إياد سراج (١) المفوض العام للهيئة الفلسطينية لحقوق المواطن ، لمجرد إجراء مقابلة صحفية انتقد فيها السلطة، ومصادرة أجهزة الأمن للعديد من المطبوعات والتحقيق مع عدد من الصحفيين بسبب أراهم المنشوره وإزدياد الشكاوى من دور الرقابة فى منع الصحف من نشر لمقالات إنتقادية للسلطة. ومورست الكثير من الانتهاكات من تعذيب وقتل وإعتقالات تعسفية وقمع حرية التجمع وحرية الصحافة إلى آخره، ومنذ نشوء السلطة الفلسطينية تم وفاة حوالى ٩ أشخاص داخل المعتقلات والسجون الفلسطينية *.

## العلاقة مع مؤسسات حقوق الإنسان

لقد أدركت بعض أطراف حركة حقوق الإنسان الفلسطينية منذ البداية إن لم يكن قبل دخول السلطة التشابكات والتعقيدات التى من الممكن أن تنشأ بعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية وتطبيق اتفاق أوسلو وعدم زوال الاحتلال عن كافة المناطق ، مما يعنى مواصلة

* حتى وقت كتابة المقال فى يناير ١٩٩٧ .

معالجة وفضح الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان حتى زوال الاحتلال كهدف سامي للحركة، وفى نفس الوقت معالجة ومواجهة الانتهاكات التى تجرى على أيدى الأجهزة الأمنية الفلسطينية بحق المواطنين الفلسطينيين ، من أجل الوصول إلى جعل مبدأ سيادة القانون بمثابة نهج عمل للسلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية .

وقد سعت المؤسسات الفلسطينية لحقوق الإنسان بشتى الوسائل من أجل فتح حوار جاد مع السلطة وأجهزتها الأمنية لخلق آليات عمل تكفل إحترام حقوق الإنسان ، ولكن لم تستجب السلطة لهذه المطالب ولا للشكاوى والرسائل التى كانت ترسل إليها من مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية ، مما دفع بعض هذه المؤسسات إلى الخروج بشكل علنى وشعبى للحديث حول الانتهاكات ، ومحاولة الضغط على السلطة من أجل وقف هذه الممارسات . ولم يكن الخروج بالشكل العلنى لفضح هذه الممارسات هدفاً فى حد ذاته ، وإنما يستخدم بعد استنفاذ الوسائل والطرق لمعالجة هذه الانتهاكات ، ورفض السلطة بشكل منهجى التعاون والتعامل والرد على مطالب ومداخلات مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية ، وكان واضحا أن الهدف من وراء ذلك هو تهميش حركة حقوق الإنسان الفلسطينية ، بإعتبار وأن دورها قد انتهى لمجرد دخول السلطة الفلسطينية لمناطق الحكم الذاتى . وقد جاء هذا على لسان رئيس السلطة الفلسطينية السيد ياسر عرفات خلال لقاءه مع الأمين العام لمنظمة العفو الدولية السيد بيير سانيه فى غزة ، عندما أبلغه بأن مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية قد لعبت دوراً مهما خلال فترة الإحتلال ، ولكن اليوم لا يوجد داعى لوجود هذه المؤسسات. ورفض عرفات إعطاء أى وعد لسانيه بأن هذه المؤسسات سوف تعمل بحرية فى مناطق السلطة الفلسطينية .

كانت هذه هى أوضح إشارة من أعلى سلطة فلسطينية حول نظرتها لمؤسسات حقوق الإنسان وبناء على كل هذه المعطيات فقد تشكل أكثر من توجه لدى هذه المؤسسات في التعامل مع إنتهاكات السلطة ، حتى وصل حد التناقض فى داخل الحركة ، فقد انقسمت الحركة بين عدة مواقف :موقف مهادن ومبرر لإنتهاكات السلطة بحق المواطنين ، أتجاهل لها واقتصر عملها على الإنتهاكات الإسرائيلية. وموقف المترقب للأحداث ، والساعى للتأثير من خلال العلاقة مع السلطة ذاتها .

والموقف الأخير هو موقف التعامل مع هذه الإنتهاكات من خلال محاولة معالجتها بالحوار مع السلطات وفى حال الوصول إلى طريق مسدود التوجه بشكل علنى، وعندما بدأت الأمور تتضح بشكل أكثر وأوضح ، وصل هذا التوجهه إلى نتيجة بأن هذه الإنتهاكات والخروقات لا تتم بشكل فردى وعشوائى ، وإنما تمارس كسياسة ومنهج لدى بعض الأجهزة الأمنية الفلسطينية ، وعليه فقد تم رفع وتيرة المواجهة الإعلامية مع السلطة وبشكل علنى ، مما أدى إلى ردود فعل قوية من جانب السلطة فى حملتها على مؤسسات حقوق الإنسان وذلك من خلال إعتقال نشيطين فى مجال حقوق الإنسان فى محاولة ترهيب هذه المؤسسات . وترافق ذلك مع حملة إعلامية قوية من قبل السلطة بإتهام ووصف المؤسسات التى تفضح إنتهاكات السلطة بالعمالة للممولين ولأجهزة غربية أو أجنبية ، وقد تلاقت هذه الحملة مع موقف الإتجاه الأول من المؤسسات التى كانت تبرر هذه الانتهاكات وبأنها إنتهاكات فردية متوقعة خلال المرحلة الإنتقالية ، بسبب عدم خبرة الأجهزة الأمنية ، وبأن كل إنتقاد علنى يساعد الاحتلال ويضعف السلطة.

وقد حاولت السلطة بكافة الوسائل التشكيك فى مصداقية المؤسسات والقائمين عليها من خلال الصحافة الموجهة ، وتحديداً من خلال ما يسمى بمجلة "النشرة" التى لا يخلو عدد منها منذ صدورها من مقالة أو مجموعة مقالات للتشهير بسمعة أشخاص شرفاء قائمين على مؤسسات حقوق الإنسان أو القذف بهم أو نعتهم تارة بالأجسام المشبوهة وبالتعامل مع جهات خارجية وتارة أخرى باللصوص الظرفاء . وتحاول السلطة احتواء مؤسسات حقوق الإنسان من خلال قانون الجمعيا ، وضرب متطلبات حقوق الإنسان بعضها ببعض . (٢)

وبالفعل فقد استجابت بعض هذه المؤسسات إلى هذه الحملة ، وبدأت بشن حملة مكثفة فى الصحف بأقلام من داخلها وتتهم بعض المؤسسات الفلسطينية لحقوق الإنسان بالعماله للممولين ، رغم أن تلك المؤسسات تتلقى أيضا الدعم من الممولين ، ويمكن القول من نفس مصادر التمويل ، بل إن كاتب هذه المقالات يوقع العقود مع الممولين باسم مؤسسة .

هذه الإشكاليات التى تعيشها مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية فى علاقاتها مع السلطة التنفيذية تستدعى إعتماد استراتيجية جديدة للخروج من الأزمة.

## تدريب الأجهزة الأمنية
## قضية خلافية

بعد عملية إعادة انتشار قوات الاحتلال الإسرائيلى فى بعض المناطق الفلسطينية ، ودخول القوات الفلسطينية إلى عدد من المدن ، وبعد وضوح هيكلية الأجهزة الأمنية الفلسطينية المتعددة، وتزايد انتهاكات حقوق الإنسان على أيدى هذه الأجهزة، سارعت بعض منظمات حقوق الإنسان ودون تفكير معمق فى طرح فكرة القيام بتدريب أفراد هذه الأجهزة دون اعتبار لحساسية العلاقة بين الجانبين . أخذت بعض هذه المنظمات بترتيب عدد من الدورات التعليمية لهذه الأجهزة ، حيث توج هذا التوجه بإطلاق مشروع مشترك بين مؤسستى الحق ومانديلا لتدريب جهازى المخابرات والأمن الوقائى . ولكن بعد فترة قصيرة قررت مؤسسة الحق الإنسحاب من هذا المشروع لأسباب لم يعلن عنها ، إلا أن المعلومات المتوفرة توضح أن الحق انسحبت بعد علمها بقيام محاضر من مؤسسة مانديلا بإلقاء محاضرة أمام أفراد جهاز المخابرات ، ذكر فيها العيوب الكامنة فى أفراد المجتمع الفلسطينى من ناحية إحترام سيادة القانون ، وسوقه العديد من الأمثلة الداعمة لقوله هذا، الأمر الذى حذى بإحدى المشاركات للإحتجاج بالقول أنها حضرت للدورة للوقوف على العيوب والانتهاكات التى تقوم بها الأجهزة الأمنية وليس العكس . الأمر الذى يثبت تملقا واضحاً لأجهزة الأمن ولا يصب فى الهدف المنشود من عقد هذه الدورات .

إن ما حصل بين الحق ومانديلا ، وانسحاب الأولى من المشروع ، يثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن فكرة تدريب الأجهزة الأمنية الفلسطينية لا زالت غير مختمرة فى أذهان منظمات حقوق الإنسان، الأمر الذى يجعل مردودها غير ذى قيمة وفى أحيان كثيرة ضار، خاصة عند معرفة ما يجرى داخل قاعات التدريب من اجتهادات فردية للمدربين الذين لم يتدربوا أصلا للقيام بمثل هذه المهام، وليس لبعضهم أية معرفة قانونية أو خلفية حقوقية.

إن السؤال المطروح أمامنا الآن هو فيما إذا كانت منظمات حقوق الإنسان يجب أن تستمر فى برامج التدريب هذه أم لا .

لاأحد منا قادر على الإجابة على هذا السؤال بجمود أو بكلمتى نعم أو لا ، إلا أن هذه

المؤسسات وقفت طوال الوقت وانتقدت تعدد الأجهزة الأمنية الفلسطينية ولم تعترف بها كأجهزة إنفاذ للقانون باستثناء جهاز الشرطة، وحاربت هذه المؤسسات وبأكثر من مناسبة تعدد هذه الأجهزة، الأمر الذى يبرز التناقض الواضح فيما تقوله هذه المنظمات وفيما تفعله، فمن ناحية لا تعترف هذه المؤسسات بشرعية الأجهزة المختلفة المعنية بإنفاذ القانون ، ومن ناحية أخرى تدربها وبشكل غير مهنى ومسئ على كيفية إنفاذ القانون، الأمر الذى يسئ بشكل صارخ للشعار الذى ترفعه هذه المؤسسات ألا وهو شعار بناء دولة سيادة القانون.

وفى النهاية نقول أنه إذا كان لابد لهذه المؤسسات المشاركة ببناء دولة سيادة القانون عبر المشاركة فى تدريب الأجهزة الأمنية كونها أمر واقع يجب التعامل معه، فيجب على هذه المؤسسات البحث عن أنجع السبل وأفضلها لتحقيق ذلك، وبرأيى فإن باستطاعة هذه المؤسسات تدريب بعض المدربين من داخل هذه الأجهزة وأطلاقهم ليستفيد منهم أفراد أجهزتهم، أو تشجيع أقامة علاقة بين منظمات متخصصة دولية وبين الأجهزة الأمنية والسلطة الوطنية، لأننى وكما أسلفت أعلاه فإن العلاقة الوطيدة بين الأجهزة الأمنية ومنظمات حقوق الإنسان وأفراد هذه المنظمات يخلق مخاطر جمة لمجمل حركة حقوق الإنسان الفلسطينية ويؤثر على مصداقيتها وذلك لأسباب يعرفها كل خبير فى هذا المجال.

## معوقات جديدة

نظرا لكل ما تقدم فإن الكثير من الصعوبات والتعقيدات تواجه مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية للنهوض بدورها ومهامها ولابد قبل الوصول للاستنتاجات من أخذها بالاعتبار وهى أن مؤسسات السلطة الفلسطينية تقوم على بناء غير ديمقراطى وغير نزيه وهى بالأساس تشكل أبرز عائق أمام احترام حقوق الإنسان ، وتقوم على حكم الفرد رغم الإنتخابات التى جرت فى شهر يناير ١٩٩٦ ، وهذا فى تقديرى يساعد على وضع إستراتيجيات واقعية ويمكن أن يقصر الطريق عند البعض للتوصل للإستنتاجات الأساسية .

ويمكن تصنيف المعوقات على الوجه التالى :

١ - نتيجة لانتهاكات حقوق الإنسان فإن الرأي العام الفلسطينى يشعر بالعجز من إمكانية التغيير

٢ – يؤدى إحتكار السلطة للإعلام والرقابة على الصحافة على حرية التعبير ، إلى جعل التأثير على الرأى العام المحلى والوصول له أمر بالغ الصعوبة.

٣ – الأفتقار للشعور بالأمان الشخصى عند التعبير عن الرأى.

٤ – عدم التنسيق وحشد التأييد بين مؤسسات حقوق الإنسان.

٥ – التعتيم الإعلامى والحملة ضد المؤسسات.

٦ – المعضله الأساسية أن علاقة السلطة بمؤسسات حقوق الإنسان مبنية على منطق أمنى ، مما يجعل تحسين حالة حقوق الإنسان أكثر صعوبة.

## نحو فلسفة جديدة

إن الهدف الرئيس لمؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية هو تحسين وضع حقوق الإنسان وذلك من خلال استخدام مختلف الطرق والوسائل لتحقيق ذلك . وسأتطرق هنا إلى طريقتين من ثلاث طرق أشرت إليها من قبل تم استخدامهما من قبل المؤسسات الفلسطينية . ولن أتطرق إلى الطريقة الثالثة التى اتبعتها بعض المؤسسات التى تعمل على تبرير إنتهاكات السلطة وهى المؤسسات الحكومية والتى كانت تدعى بأنها غير حكومية قبل دخول السلطة لمنطقة الحكم الذاتى س.

**الطريقة الأولى هى المجابهة الإعلامية مع السلطة والحفاظ على أبواب الحوار.**

إن هذا التوجه التى تبنته بعض المؤسسات الفلسطينية لحقوق الإنسان كان يأتى عادة بعد فشل الكثير من المساعى عبر الحوار المباشر أو المراسلات لإنهاء قضية أو وضع حد لبعض هذه الانتهاكات الملازمة لعمل السلطة فى ولكن موقف الأخيرة كان هو الإهمال والتشكيك فى المعلومات والمصداقية واللعب على عامل الوقت لنسيان القضية ولذلك فقد إرتأينا فى الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة أنه لا بد من الاستمرار فى المجابهة الإعلامية ، من أجل الضغط على السلطة بعد استنفاذ الوسائل المتبعه قبل الخروج للملأ فى الحالات العادية ، والخروج الفورى فى الحالات الطارئة وغير القابلة لإنتظار الردود وفى نفس الوقت الذى نجابه السلطة إعلاميا وقضائيا بخصوص انتهاكاتها لحقوق الإنسان فإقد رحبنا ببعض الخطوات

الإيجابية التى اتخذتها السلطة ، مثل توقيع اتفاقية زيارة السجون مع الصليب الأحمر ، وإطلاق سراح بعض الموقوفين . هذا التوجه الذى تبنته جمعيتنا بالأساس لم يغلق أبواب الحوار مع السلطة رغم أنه شبيه بحوار الطرشان ، مع التأكيد على أن تحسين حالة حقوق الإنسان ليس مرتبطاً أو مرهوناً بالحوار مع السلطة . وفى رأيى فإن المجابهة الإعلامية محلياً ودوليا تساعد فى الضغط على السلطة من أجل إجراء إصلاحات فى سياستها تجاه حقوق الإنسان ، مع الأخذ بعين الإعتبار أن هذا التوجه والخروج بشكل علنى مشوب بالمخاطر على حياة العاملين فى المؤسسات التى تتبع هذا الإتجاه.

* **التوجه الثانى ، الذى تمثل فى الحوار الهادىء من خلال المراسلات مع السلطة** ، والخروج أحيانا فى بعض الحالات الصارخه مثل الموت تحت التعذيب ، الذى يلقى إجماعاً لدى جميع المؤسسات بالخروج بشكل علنى ، وحتى السلطة نفسها تتحدث عنه وتدينه وتشكل لجان تحقيق.

كانت السلطة الفلسطينية تبدى دائما الإستعداد للتعاون مقابل السكوت وعدم الحديث العلنى عن الإنتهاكات . والتعاون الذى تبديه السلطة يتمثل فى إستقبال ممثلين عن مؤسسات حقوق الإنسان ، والتحدث معهم ليس أكثر . ويعتقد أصحاب هذا التوجه أنه أنجاز يجب الحفاظ عليه وعدم الخروج بشكل علنى . وفى تقديرى أن من تبنى هذا الإتجاه قد فقد جزءاً من مصداقيته بسبب عدم مواكبته للحدث والسبب الثاني استمرار تردى حالة حقوق الإنسان يوما بعد يوم.

## نحو استراتيجية جديدة للخروج من الأزمة

رغم كل هذه التعقيدات والصورة القاتمة للوضع ، إلا أنه يمكن لمؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية حماية نفسها من تدخل السلطة والحفاظ على استقلاليتها من خلال التالى :

١ - العمل وبشكل فورى من خلال المجلس التشريعى وخارج المجلس التشريعى من أجل الضغط على السلطة لتشكيل المجلس القضائى الأعلى.

٢ - استخدام القضاء فى حالات الإنتهاكات من أجل تعزيز القضاء وسيادة القانون كإحدى

الأليات والضمانات لحماية فاعله لحقوق الإنسان.

٣ - تدعيم وزيادة التنسيق بين مؤسسات حقوق الإنسان.

٤ - الوقوف بشكل صارم من السلطة دون معاداتها عند إنتهاكها للحقوق وتأييدها ودون محاباة إذا دعمتها.

٥ - تطوير وقدرات ومهارات العاملين فى مجال حقوق الإنسان.

٦ - توفير الحماية للمدافعين ومؤسسات حقوق الإنسان فى حرية العمل دون قيود مما يحول دون تعرض حياتهم ومؤسساتهم للخطر.

٧ - العمل على تكوين رأى عام محلى ودولى ضاغط من أجل دفع السلطة الى إجراء تعديلات فى سياستها اتجاه حقوق الإنسان

# التسييس والحزبية
# إشكاليات حركة حقوق الإنسان فى السودان

**د . أمين مكى مدنى ***

**تمهيد**

لعلنا كسودانيين لا نختلف كثيرا فى أن حركة حقوق الإنسان بمفهومها المؤسسى تجربة حديثة لم تبلغ بعد عقدين من الزمان . إذ اتسمت الحركة منذ وقت نضال الشعب السودانى ضد المستعمر ومن بعد ذلك أبان الحكم العسكرى الأول ومعظم سنوا الحكم العسكرى الثانى بطابع سياسى يتضمن فى البداية المطالبة بالاستقلال ، ومن بعده المناداة بعودة الحكم الديمقراطى فى ظل الأوضاع العسكرية . وقد برزت بالفعل فى تلك الفترات منظمات فئوية كاتحاد عام عمال السودان والاتحاد النسائى السودانى ، نادت إلى جانب المطالب الوطنية العامة بحقوق تلك الفئات الخاصة بالأجور وساعات العمل وحقوق المرأة وحققت فى ذلك الصدد مكاسب حقيقية . كما أن بعض الأحزاب اليسارية ولى وه الخصوص الحزب الشيوعى السودانى قام بتأسيس هيئة الدفاع عن الحريات كرافد من روافد الحزب دفاعا عن الحريات العامة والحقوق الديمقراطية ، الأمر الذى لم تعره الأحزاب الأخرى أولوية خاصة لكونه يقع ضمن أطر برنامج الحزب السياسى بصفة عامة .

واستمر الحال على هذا المنوال حتى لجأ نظام الحكم العسكرى فى الثانى فى سبتمبر ١٩٨٣ إلى إصدار قوانين سبتمبر " المسماة إسلامية فى إطار زعم الرئيس نميرى بتطبيق الشريعة الإسلامية ، حينما ضاقت به السبل واستنفذ كافة حيله السياسية ، ودخل فى مواجهة ساخنة مع رجال القضاء ، ولما تمض بضعة أشهر قام نميرى بإعلان حالة الطوارئ بدعوى تفعيل تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية ، فصادر استقلال القضاء وكلك محاكم الطوارئ واختار لها قضاة من

* رئيس المنظمة السودانية لحقوق الإنسان .

خارج الهيئة القضائية ساموا المواطنين عذابا وتنكيلا بالجلد والسجن والطع من خلاف والإعدام والصلب والمصادرة والتشهير والملاحقة بواسطة أجهزة الأمن ، فحل بالسودان أكثر النظم السياسية ظلما وظلاما فى تاريخه .

فى ظل تلك الأحوال بنادى بعض المثقبين السودانيين الى ضرورة رصد وكشف الأوضاع ونقل ما يدور فى البلاد الى المنظمات الإقليمية والدولية العاملة فى مجال حقوق الإنسان ، وكان اتحاد المحامين العرب بالقاهرة ، وأمينه العام الأستاذ فاروق أبو عيسى حلقة الوصل بين ما يحدث فى السودان والعالم الخارجى ، ونت المنظمة العربية لحقوق الإنسان قد تم تكوينها بعد اجتماع مؤسسيها فى ليماسول بقبرص ، وأبدى أمينها العام الأستاذ محمد فائق تعاونا هائلا وبذل والأستاذ أبو عيسى جهدا كبيرا فى دعم جهود السودانيين بالداخل ، وعلى رأسهم الأستاذ الراحل ، أول رئيس للمنظمة السودانية ، البروفسور محمد عمر بشير . وهكذا ولدت فى ربيع ١٩٨٤ المنظمة السودانية لحقوق الإنسان كجمعية سرية ضمت عددا محدودا من السودانيين ، وكان لمكاتب هذا المقال شرف أن يكون أحدهم ، وبدأت المنظمة فى ترتيب أمورها وجمع المعلومات حول القوانين والممارسات الجائرة التى شملت جميع أنحاء البلاد فى ذلك الوقت ، ثم إرسال التقارير الخاصة بذلك عبر المسافرين والسفارات والزوار الى المنظمات الدولية والأمم المتحدة وممثلى الدول المختلفة . وقد وضحت تلك الجهود بشكل خاص فى التغطية التفصيلية لمحاكمة الشهيد محمود محمد طه ، والجهود الضخمة التى بذلت على مستوى العالم فى محاولات يائسة لمنع نميرى من إعدام الأستاذ طه الذى تم إسقاط النظام عبر الانتفاضة الشعبية فى ابريل ١٩٨٥ ، بعد مرور أقل من ثلاثة أشهر على إعدام الأستاذ الشهيد .

وبعودة الحياة الديمقراطية ، تم إعداد دستور ولوائح المنظمة وإشهارها وتسجيلها واختيار مجلس أمنائها ولجنتها التنفيذية برئاسة البروفيسور محمد عمر بشير . وانتشرت عضوية المنظمة فى جميع أنحاء البلاد . كما تم إنشاء فروع لها فى عدد من المدن السودانية ، وبسبب ضعف الموارد المالية تمت استضافة المنظمة بدار نقابة المحامين السودانيين وذلك حتى تم حلها عند الانقلاب العسكرى فى يونية ١٩٨٩ ،

## فترة الديمقراطية الثالثة

حددت المنظمة السودانية أغراضها عند تسجيلها عام ١٩٨٥ فى حماية والدفاع عن حقوق الإنسان بكشف الانتهاكات والممارسات والقوانين الاستثنائية ، والقيام بالبحوث والدراسات وعقد الندوات والحلقات النقاشية ، وتطوير منظمات المجتمع المدنى ، وتدريب ناشطى حقوق الإنسان على مستوى القطر . وقد ساعد فى إنجاح المنظمة وانتشار نشاطاتها وفرض نفسه على مجل العمل العام فى السودان عدة عوامل منها أولا مناخ الانفتاح الديمقراطى والحريات العامة ، الذى كان سائدا ، وثانيا حرص قيادة المنظمة على

استقلاليتها وعدم تلونها بأى لون سياسى ، وفى واقع الأمر كان معظم القائمين على المنظمة من غير المنتمين للأحزاب السياسية ، وحتى القلة التى كانت لها انتماءات حزبية ، تمكنت من الانخراط فى عمل المنظمة دون سعى من جانبها لإقحام التوجه السياسى الحزبى فى نشاطات المنظمة .

وقد برز نشاط المنظمة فى تلك الفترة بشكل ملحوظ خاصة فى الحملة التى تبنتها وقادتها لإلغاء قوانين ستبمبر ١٩٨٣ ، وكشف أوجه قصورها ، وذلك عبر البيانات الصحفية والندوات والمحاضرات . كما واجهت المنظمة الحكومة الاتلافية طوال العهد الديمقراطى فى رصد وكشف الممارسات والانتهاكات التى قامت بها الحكومات المتعاقبة ، نذكر منها على سبيل المثال قضية المهندس صالح الخير الذى تعرض لهجمة إعلامية شرسة لاتهامه بالتواطؤ مع حركة التمرد فى جنوب النيل الأزرق فى إطار حملة قصد بها توجيه الاتهام للحزب الشيوعى ، الذى زعم أن صالح الخير ينتمى أيليه . قادت صحافة الجبهة الإسلامية القومية تلك الحملة ، وتمكنت من التأثير على الجهاز الحكومى ، وكادت السلطات أن تقدم المهندس خير للمحاكمة لولا الحملة المضادة التى قادتها نقابة المحامين والمنظمة السودانية والاتحادات والنقابات المختلفة . كما وقفت المنظمة مع الجهات الشعبية وقفة شجاعة وقوية ضد إعلان الحكومة لحالة الطوارئ فى عموم البلاد بدعوى محارة ما أسمته ب " الطابور الخامس" أى العناصر الموالية للحركة الشعبية لتحرير السودان فى جنوب البلاد ، وبدعوى محاربة الجرائم الاقتصادية كالسوق السوداء والتهريب والاتجار فى العملات الأجنبية .

وقد قامت أجهزة السلطة باستغلال حالة الطوارئ لمحاربة المعارضين والمنادين بإلغاء قوانين سبتمبر ، ودعاة السلام العادل ، فكان اعتقال الدكتور شارى تحفيظا بعد نشر كتابه عن " مذبحة الضعين . " وكانت مصادرة جوازات النقابيين الذى اشتركوا فى " ندوة امبو" حول قضية السلام فى أديس أبابا ، واتهامهم بالخيانة العظمى ، وكان موقف الحكومة ضد المواكب والتظاهرات المطلبية التى قامت بها النقابات ، ومحاولة الحكومة التدخل فى صلاحيات السلطة القضائية للحد من تلك التظاهرات .

وقفت المنظمة السودانية بصلابة ضد تلك الممارسات وأصدرت بيانات الإدانة المتكررة وخاطبت الحكومة فى أكثر من مناسبة لوضع حد لتلك الانتهاكات تحت ظل الحكم معها على أنها منظمة معارضة متأثرة بفكر اليسار والشيوعية وتعرقل من مسيرة العمل الديمقراطى ، الأمر الذى لم يساعد على استقطاب القوى الشابة والجديدة فى تلك الأحزاب للانصهار فى عضوية المنظمة أو العمل من أجل تحقيق أغراضها ، كما لم تلتفت الأحزاب الحاكمة إلى ضرورة تكوين روافد فى داخلها تعنى بقضايا الحريات العامة وحقوق الإنسان .

وعلى مستوى العمل اليومى سعت المنظمة للاهتمام بحقوق الأفراد الاجتماعية والاقتصادية، وقامت بزيارة السجون والمعتقلات وأعدت دراسات عن أوضاع النزلاء ، كما أولت اهتماما بقضايا العلاج وأحوال المستشفيات وقضايا العمل والمرأة والأطفال المشردين ، وازداد عدد المواطنين البسطاء الذين يطرقون أبواب المنظمة أو يخاطبونها من خلال البريد طارحين قضاياهم وشكواهم . وهكذا تبلور نشاط وعمل المنظمة وبدأ يتخذ الطابع المؤسسى ، وتمكنت من تأسيس نفوذ معنوى وسط الجماهير العريضة وكسب احترامها .

## المنظمة فى المهجر

جاء انقلاب يونية ١٩٨٩ ليصادر الديمقراطية والحريات العامة ، ويحظر الأحزاب السياسية والاتحادات والنقابات والجمعيات والصحف . وتعرضت المنظمة السودانية ، أسوة بالهيئات الأخرى ، للحل ومصادرة ممتلكاتها ونوع قادتها رهن الاعتقال التحفظى فى ظل نظام من أسوأ النظم سجلا فى مجال حقوق الإنسان كما هو معروف .

أدت ممارسات نظام الحكم العسكرى الجديد الى هجرة عشرات الآلاف من السودانيين إلى الخارج بعد فصلهم من الخدمة وتعرضهم للاعتقال والتعذيب والملاحقة ، فاكتظت القاهرة وعدد من الدول الأوربية ، خاصة بريطانيا ن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بأعداد هائلة من المثقفين والمهنيين والشباب رجالا ونساء هجروا بلادهم سعيا وراء العيش الكريم . وفى صيف ١٩٩٢ اجتمع لفيف من السودانيين فى مدينة لندن بمبادرة من المرحوم محمد عمر بشير . رئيس المنظمة والمرحوم د. عز الدين على عامر وفاروق أبو عيسى وعبد الوهاب سنادة وبونا ملوال وكاتب هذا المقال وأخوة آخرين بهدف إعادة تكوين المنظمة وتسجيلها فى الخارج لمعاودة نشاطها فى رصد وكشف انتهاكات حقوق الإنسان تحت ظل النظام الحاكم . ولأسباب تعود الى بساطة إجراءات لتسجيل ثم تسجيل المنظمة بلندن كمنظمة غير حكومية غير هادفة للربح . وتم اختيار مجلس الأمناء واللجنة التنفيذية وبدأت المنظمة نشاطها فى أكتوبر ١٩٩٢

أسندت رئاسة المنظمة إلى كاتب المقال بسبب استمرار ارتباط المرحوم محمد عمر بشير بالسودان وإقامته هناك ، الأمر الذى كان يعرضه لمصير مظلم لو استمر فى رئاسة المنظمة .

وقبل أول احتفال عام للمنظمة بمناسبة يوم الشهيد محمود محمد طه فى ١٨ يناير ١٩٩٣ ، والذى كان المرحوم محمد عمر بشير يشرف على إعداده من سرير مرضه بأكسفورد ، فارق الأستاذ محمد عمر الحياة وغاب عن السودان وعن المنظمة بعد أن شارك فى تأسيسها فى المكان الأول فى الخرطوم عام ١٩٨٤ وفى إعادة تسجيلها بالمهجر فى لندن أواخر عام ١٩٩٢

## نشاط المنظمة فى الخارج

تمكنت المنظمة خلال السنوات الخمسة الماضية من فرض وجودها على الساحة الإقليمية والدولية كإحدى المنظمات النشطة فى مجال حقوق الإنسان ،ليس فقط فى مجال حماية والدفاع عن حقوق الإنسان بل المشاركة فى المحافل الدولية والإقليمية وعقد الندوات وحلقات النقاش وتدريب الناشطين فى مجال حقوق الإنسان وإصدار التقارير والدوريات مع رئاسة المنظمة فى لندن وتتبادل معها الإصدارات الدوريات .ويمكن إيجاز نشاط المنظمة فيما يلى :

* حتى وقت كتابة المقال فى يناير ١٩٩٧ .

* رصد ونشر انتهاكات حقوق الإنسان وإصدار النشرات بخوصها وتوزيعها على مستوى العالم عبر الصحافة والسفارات والفروع .

* إصدار دورية شهرية عربية (الراصد) وأخرى إنجليزية يتم توزيعها على الجهات المعنية بحقوق الإنسان فى السودان .

المشاركة فى جميع اجتماعات لجنة الأمم المتحدة السنوية الخاصة بحقوق الإنسان فى جنيف والمساهم ة عن طريق الكتيبات والتقارير واللقاءات مع الوفود فى كشف انتهاكات حقوق الإنسان فى السودان .

* الاحتفال السنوى بلندن بيوم الشهيد محمود محمد طه تقدم فيه المحاضرات وتعقد الندوات وتقام مختلف النشاطات والمعارض .

عقد الندوات وحلقات العمل فى مختلف العواصم الأجنبية عن أوضاع حقوق الإنسان فى السودان .

مد المقرر الخاص بحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بالمعلومات عن الأوضاع فى السودان وكذلك وفود الدول والمنظمات التى تقوم بزيارات للسودان .

المشاركة بصفة مستمرة فى الاجتماعات نصف السنوية للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بعد نجاح المنظمة فى الحصول على صفة المراقب باللجنة .

التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية العاملة فى مجال حقوق الإنسان ومنها اتحاد المحامين العرب . والمنظمة العربية لحقوق الإنسان ، ومركز دراسات القاهرة لحقوق الإنسان ، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، ومنظمة العفو الدولية ، واللجنة الدولية للحقوقيين ، ومجموعة أفكار وورش ، ومنظمة مناهضة التعذيب ، والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان وغيرهم .

التعاون مع المعهد العربى لحقوق الإنسان والاستفادة من المنح التدريبية لتدريب السودانيين الناشطين فى مجال حقوق الإنسان التى يقدمها المعهد بصفة دورية .

تتكون مالية المنظمة من اشتراكات الأعضاء والثبات والمنح التى يقدمه السودانيون

والمنظمات الدولية المانحة لمساعدة منظمات حقوق الإنسان وتقوم المنظمة بإعداد حساباتها الختامية وتقديمها لمجلس الأمناء والجمعية العمومية فى اجتماعها السنوى لأجازتها . والى جانب استئجار كل من مكتب رئاسة المنظمة فى لندن وفرعه فى القاهرة إضافة إلى كلفة الهاتف والفاكس والكهرباء تقوم المنظمة بمواجهة تكاليف باهظة فى إعداد وطباعة منشوراتها وإصداراتها وتوزيعا على مختلف الدول . ويعمل جميع قادة المنظمة بصفة طوعيه دون تقاضى أجور ما عدا شخص او اثنين يتلقيان أجرا بسيطا لقاء التنقل والوجبات فى كل من مكتب لندن والقاهرة .

## المؤثرات السياسية

لا شك أن أكبر إشكالية واجهت المنظمة السودانية لحقوق الإنسان تكمن فى كونها منظمة قام النظام الحاكم بحلها فى الداخل مما اضطرها لمعاودة نشاطها فى الخارج فى ذات الوقت الذى تأسست فيه القوى الحزبية السياسية المعارضة فى المهجر تحت لواء التجمع الوطنى خارج البلاد. وقد أدى هذا بالضرورة إلى اختلاط الأمور لدى الكثيرين فى داخل التجمع الوطنى وداخل المنظمة نفسها ونتجت عنه قناعة لدى الكثيرين بأن المنظمة ليست إلا رافدا من روافد المعارضة السودانية فى برامجها وأسلوب أعمالها . وعل الرغم من التداخل والصلة اللصيقة بين السياسة وقضايا حقوق الناس ، فات ويفوت على الكثيرين أن المعارضة السياسية تأخذ أشكالا شتى فى مقاومة النظام ومحاولة إسقاطه والعودة إلى سلطة الحكم من خلال نظام ديمقراطى تعددى ، سواء بالنضال المسلح أو الانقلاب العسكرى أو الهبات الشعبية ، بينما يرتكز عمل القائمين على حقوق الإنسان ، ودونما اعتبار لطبيعة السلطة الحاكمة ، على رصد وكشف انتهاكات حقوق الإنسان والدفاع عمن تنتهك حقوقهم بأسلوب حيادى موضوعى يتسم بالجدية والصدقية ، والسعى لوضع حد موضوعى لتلك الانتهاكات .

إضافة إلى هذا الخلط الخطير بين مفهوم العمل السياسى ونشاط حقوق الإنسان سعت بعض الأحزاب السياسية التى تابعت نجاحات المنظمة فى السودان أثناء الفترة الديمقراطية وفى المهجر بعد تأسيسها فى لندن وقدرتها على فرض نفسها على الصعيد الدولى ، سعت الأحزاب إلى

الهيمنة على إدارة وقيادة المنظمة وذلك دونما اعتبار لخبرات وقدرات الكوادر التى طرحتها تلك الأحزاب للقيام بذلك الدور . وقد أدى هذا فى بعض الأحايين الى صراعات وخلافات صاحبت اجتماعات الجمعية العمومية واختيار مجالس الأمناء واللجنة التفيذية فى رئاسة المنظمة بلندن وف فروع القاهرة والسويد وباريس وسويسرا . وقد حرصت قيادة المنظمة دائما عل أن توضح أن ليس هناك اعتراض مبدئى على دخول العناصر الحزبية فى عضوية ، بل وقيادة المنظمة ، طالما تمكنت تلك العناصر من الأخذ فى اعتبارها الفرق بين العمل السياسى وبين نشاط حقوق الإنسان ، وطالما اقتنعت العناصر المذكورة بأن دخولها المنظمة وعملها فيها لا يكون بصفتها الحزبية بل بصفتهم ناشطين فى مجال حقوق الإنسان . وكادت هذه الخلافات أن تعصف بالمنظمة أكثر من مرة لولا الجهود التى بذلتها قيادة المنظمة مع العديد من العقلاء من المستقلين والقيادات الواعية فى الأحزاب السياسية . وعل الرغم من نجاح المنظمة فى احتواء تلك الأزمات من آن لآخر ، إلا أنها تظل كامنة ولا يستبعد أن تطفو إلى السطح مستقبلا ، ولعل الأمر الثانى فى الخلط بين العمل السياسى المعارض ونشاط حقوق الإنسان يكمن فى النظرة الآتية قصيرة النظر لدور المنظمة . وهذا خطأ كبير ينبغى العمل على تلافيه فى المستقبل. فالمنظمة رغم توافق بعض رؤاها وبرامجها مع ما تهدف إليه المعارضة خاصة فى استعادة الديمقراطية الى كراسى الحكم , ولذا ينبغى أن يكون العمل على مأسسة نشاط وبرامج المنظمة وتكريس دورها لتقوم بحماية والدفاع عن حقوق الإنسان ، كما شهدنا فى فترة الديمقراطية الثالثة قبل الانقلاب العسكرى الأخير .

ولعلنا نلحظ بكثير من التقدير إن بعض الأحزاب السياسية بدأت ولأول مرة فى تاريخ السودان السياسى أن تنشئ من داخلها روافدا أو لجانا للعناية بحقوق الإنسان ، فقد قام حزر الأمة بتكوين لجنة الحريات وحقوق الإنسان ، كما قامت الحركة الشعبية لتحرير السودان بتكوين منظمة لحقوق الإنسان . فما من شك أن هذه ظاهرة طيبة تصب فى خانة ديمومة منظمات حقوق الإنسان وترسيخا فى أسس العمل العم فى مستقبل البلاد السياسى .

الخطاب السياسي ومنظومة حقوق الإنسان

سلفت الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين العمل الحزبى أو السياسى السافر الذى يستهدف

السلطة السياسية وبين نشاط حقوق الإنسان الذى لا شان له بتولى السلطة السياسية ، بل يسعى لحماية والدفاع عن حقوق الإنسان أيا كانت السلطة الحاكمة ، وذلك استنادا على الدستور والقانون وعلى مبادئ حقوق الإنسان التى تؤكدها العهود والمواثيق الدولية الخاصة بذلك . فى هذا الصدد ينبغى على منظمات وناشطى حقوق الإنسان ضرورة مراعاة الاختلاف بين الخطاب السياسى وبين حقوق الإنسان . وكما

سبقت الإشارة ، بالنسبة للمنظمة السودانية فى مرحلة العمل فى المهدر ، فان وقصور ننظر بعض القائمين عليها قد أدى إلى خلط بين النشاط المعارض ونشاط حقوق الإنسان وقد انعكس ذلك فى العديد من البحوث والكتيبات التى صدرتها المنظمة والتى تصدت بكثير من التفصيل الى مسائل إسقاط نظام حكم الجبهة الإسلامية عن طريق الكفاح المسلح والانتفاضة الشعبية ولاى ضرورة الانتقام والاقتصاص من قادة النظام الحاكم . كما ذهب البعض إلى حد المناداة بأن تصفية النظام وقادته ينبغى ألا تكرر أخطاء الماضى فى تقديم مسئولى النظام الحالى الى محكمات مدنية تكفل لهم حق الدفاع والمحاكمة العادلة ، والى المناداة بضرورة تصفيتهم ومصادرة ممتلكاتهم والى نحو ذلك بصورة لا تخلو من عسف ومن تجاهل لمبادئ سيادة حكم القانون . وليس بالغريب أن ومجمد هذا المنح انتقادا شديدا من المنظمات الدولية العاملة فى مجال حقوق الإنسان . وقد جاء هذا بحق ، فى رأى الكاتب ، إذ أننا بهذا التوجه نغلب العاطفة والمرارات على المبادئ وننادى بالقول العامى أن سدنة الحكم الحالى ينبغى أن يشربوا من نفس الكأس التى سقوا منها الشعب السودانى . وهذا بلا شك توجه مخل وخاطىء فإذا توقفنا برهة لنتمعن فيما يشكو منه نحن اليوم من قمع وقهر وتسلط وغياب تام لسيادة القانون وحكم المؤسسات ، فكيف نخول لأنفسنا أن نفعل بالغير ما نشكو منه اليوم ؟ فإذا كنا وبحق مع احترام مبادئ حقوق الإنسان ومع مأسسة منظومة حقوق الإنسان فلن يتوى لنا العيار بمكيالين ، وينبغى أن نتسق مع قناعتنا ومبادئنا التى نحترمها من أحل الأجيال القادمة ، ونترك للقانون حق محاسبة ومعاقبة الذين اقترفوا الذنوب فى حقنا وإلا دخلنا فى حلقة مفرغة من الفوضى والدوران لا نعلم مداها ، كما نكو قد قصرنا نحو أجيال المستقبل الذين نود أن نرسخ لهم مبادئ العدالة وسيادة حكم القانون وفق الأعراف والمواثيق الدولية .

## المنظمات السودانية الأخرى

إلى جانب المنظمة السودانية لحقوق الإنسان ، بدأت فى فترة الديمقراطية الثالثة عددا من المنظمات المستقلة فى التكوين والتسجيل للعمل فى مجالات متخصصة مثل قضايا المشردين وأطفال الشوارع والعجزة والمعاقين ، كما استعاد الاتحاد النسائى السودانى ، وهو أحد المنظمات الرائدة فى المجتمع المدنى السودانى ، نضاله ونشاطه المعروف فى قضايا المرأة . وبدأت تلك المنظمات أعمالها فى حدود الإمكانات المتاحة . وقبل أن تقطع أشواطا بعيدة فى مجال عملها قام الانقلاب العسكرى الأخير وقضى علها كما قضى بجمع المؤسسات الشعبية .

وبالنسبة لنشاط المهجر ، انتظمت جمعيات المرأة فى عدد من العواصم الأجنبية والعربية وبدأت مزاولة نشاطاتها . كما سجلت بلندن المجموعة السودانية لضحايا التعذيب وأنشأت فرعا نشطا لها بالقاهرة وضع بصماته فى قضايا حقوق الإنسان السودانية .وقد واكب إنشاء قيام تلك المجموعة خلافات ومشادات مع المنظمة السودانية لحقوق الإنسان اتسمت بحساسيات شخصية بين بعض القائمين عل المنظمتين ، وخلافات مردها أن البعض فى المشمولة فى أهداف وبرنامج المنظمة الأم ، بينما ارتأى أعضاء مجموعة ضحايا التعذيب أنها تتميز بوضع خاص بسبب الحاجة لإبراز موضوع التعذيب فى ظل النظام الحاكم وضرورة السعى لاستقطاب الدعم الطبى والمادى لضحايا التعذيب . وكما كان متوقع تم أخيرا وبعد جهود مضنية قيام منظمة ضحايا التعذيب واحتواء الخلاف مع المنظمة الأم والاعتراف المتبادل بين المنظمتين .

ومن أجل مأسسة حقوق الإنسان بالنسبة للمستقبل ، لا ينبغى أن تثور مثل هذه الخلافات مهما كانت دوافعها فالمنظمة السودانية لحقوق الإنسان تعمل فى ذلك المجال فى إطاره العريض ولن يضيرها ، بل يعضدها ويدعم جهودها ، أن تقوم منظمات متخصصة تعمل فى مجالات أخرى كقضايا التعذيب وأطفال الشوارع والمعاقين وحرية الصحافة واستقلال القضاء والأوضاع فى السجون والمعتقلات والمستشفيات وقضايا العمل والأمومة والتعليم والبيئة . . . إلخ

## المنظمة المغلقة والعضوية المفتوحة

هناك قضية ذات بالغة تثور حول طبيعة منظمات حقوق الإنسان على المستوى العالمى . فهناك منظمات مغلقة تقوم على تأسيسها وأدارتها مجموعة ناشطى حقوق الإنسان يكون هذا مجمل نشاطهم العام ويهبوهن وقتهم وحياتهم من أجل تحقيق أغراض المنظمة المعنية وفق المعايير التى تبنتها العهود والمواثيق الدولية . ومن جانب آخر تقوم منظمات أخرى بهدف تكونين منظمة شعبية مفتوحة العضوية تضم كمن من يرغب فى الانضمام لها وبقوم الجمعية العامة باختيار مجلس الأمناء واللجنة التنفيذية المسئولة عن تسيير أعمال المنظمة .

تتباين الآراء حول أى الخيارين هو الأنسب لنشاط منظمات حقوق الإنسان ، فيزعم دعاة المنظمة المغلقة أنه الأنسب بسبب خبرة وقدرات الفئة لصفية المختصة وتفرغها لعمل المنظمة وقدرتها على الحفاظ على حيدة واستقلالية المنظمة ، والشئ الذى لا يتوافر فى حالة العضوية المفتوحة التى تزج بالآلاف من الأعضاء من غير المتخصصين والمنتمين الى تيارات سياسية مختلفة يسع كل منها لاستغلال المنظمة لخدمة ذلك التيار ، وبالتالى إدخال المنظمة فى خضم الخلافات والنزاعات السياسية .

بينما يرى دعاة العضوية المفتوحة ضرورة خلق منظمة شعبية مناضلة تشمل جميع قطاعات الجماهير وتعمل على تعبئتهم وتوعيتهم فى مجال عمل المنظمة واسهامهم ف خدمة المجتمع . كما أنهم يزعمون أن المنظمة الشعبية العريضة تقفل تحول دون احتكار فئة محدودة لعمل المنظمة وتفتح الباب لتغيير القيادات بالطرق الديمقراطية المعروفة .

لسنا هنا بصدد تفضيل خيار على آخر ، ولكمن ينغى أن نسجل أن نمط المنظمات المغلقة هو الخيار السائد فى معظم المنظمات العملة فى هذا المجال خاصة فى الدول الغربية .

ويبدوا أن الأوضاع السياسية والاجتماعية فى العالم العربى فى الوقت الحالى لا تحبذ هذا الخيار ، وترى فى المشاركة العريضة ضمانات للمساهمة الواسعة وقدرتها على فرض نفسها من باب الأمر الواقع ، والتأكد من سلامة إدارة المنظمة وعدم خضوعها لنفوذ جهات أجنبية خاصة مؤسسات التمويل الأجنبية والتى مازال الكثير منها ينظر لها بعين الريبة والحذر .

ومهما يكن الحال فقد اختارت المنظمة السودانية منذ البداية أن تكون حركة شعبية واسعة

العضوية تضم كل من يرغب فى عضويتها طالما وافق على دستورها وأغراضها ، وتجمع الأعضاء جمعية عمومية هى السلطة العليا التى تعدل الدستور وتجيز اللوائح وتنتخب مجلس الأمناء الذى يقوم من جانبه باختيار اللجنة التنفيذية وهيئة المكتب . وكما سلف القول فإن تجربة المنظمة السودانية فى المهجر لم تخلو من العيوب المتوقعة فى حالة المنظمة السياسية المرحلية للاستيلاء على المنظمة وتركيز قيادتها فى حزب أو آخر خاصة من طرف الأحزاب الكبيرة . كما لم تتسلم قيادة المنظمة من الهجوم والاتهامات غير المؤسسة والمبنية على منطلقات وطموحات شخصية الى أن وصلت الاتهامات حد الطعن فى الذمة المالية لقيادات المنظمة ورميهم بسوء التصرف فى أموالها ، قد غير أن إنجازات المنظمة وشفافية أعمالها ، خاصة النواحى المالية ، قد مكن الجمعيات العمومية من تجاوز تلك العثرات ومساندة المنظمة بشكل واضح وصريح .

غير أن هذا لا يعنى أن مثل تلك الأحداث لن تتكرر فى المستقبل ، خاصة إذا ما تغيرت الأوضاع فى السودان ، وانتقلت المنظمة لتعمل من الداخل فى ظل العضوية المفتوحة وأجواء الديمقراطية التى تتيح بالطبع للجميع إبداء الرأى وتوجيه النقد لمنظمة أسباب موضوعية أو سياسية أو شخصية ، وسنتناول هذا الأمر بشئ من التفصيل فى الحديث عن مستقبل المنظمة فى ظل الأوضاع الديمقراطية المستقبلية .

## آفاق المستقبل

تواجه المنظمة السودانية بل وجميع المنظمات السودانية التى تعمل أو سيتم تكوينها للعمل فى مجال حقوق الإنسان فى حالة استعادة الأوضاع الديمقراطية تحديات صعبة ومهام عسيرة . ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة منها ، أولا لا مناص من أن تستمر المنظمة كجمعية شعبية ذات عضوية مفتوحة إذ أننا لم يصل بعد فى السودان أو العالم العربى إلى مرحلة استقرار تقاليد التعددية الديمقراطية التى تتيح لأى مجموعة من الأفراد مهما قل عددها أن تختار تنظيما من أى نوع على أساس أى مرجعية تختارها ، ويعتمد نجاحها أو فشلها على نشاطها ومدى قبوله لدى الرأى العام . ففى بلادنا تعتمد المنظمة فى المكان الأول على إعداد

عضويتها لكى تتمكن من فرض نفسها فى بحر النظم القائمة التى تعتبر منظمات المجتمعات المدنى عدوا أو معارضا ، وليس حليفا فى تحقيق النفع العام . غير أن هذا لا يعنى إطلاقا فتح الباب واسعا للاستيلاء على المنظمة بواسطة تيار سياسى أو آخر ، ففى هذا قضاء تام على المنظمة وحكم بإعدامها . وكما سلف الذكر فليس هناك ما يحول دون أن تشمل عضوية أو قيادة المنظمة أفرادا ممن لهم انماءات حزبية أو سياسية ، طالما انحصر نشاطهم داخل المنظمة على مجال حقوق الإنسان دونما اعتبارات سياسية أو حزبية ، وعلى وجه الخصوص ينبغى أن تقود المنظمة كفاءات تمتلك الخبرة والدراية بدور ومهام ونشاطات المنظمة والدفاع عن حقوق الإنسان ، ورصد وكشف وتوثيق تلك الانتهاكات دونما اعتبار للجهة المنتهكة أو الأشخاص أو المجموعات الذين تنتهك حقوقهم .

والأمر الثانى هو المرجعية التى ترتكز عليها المنظمة . ففى عالم اليوم الذى تتقدم فيه مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى الصفوف الأمامية فى العالم بشكل عام تجد المواثيق والعهود الدولية والإقليمية اهتماما متزايدا ما يجعل فى أولويات مهما منظمات حقوق الإنسان العمل على تصديق الدول المختلفة على تلك المواثيق والعهود وعلى ضرورة أن تلاءم الدساتير والتشريعات فى تلك الدول مع العهود الدولية وأخيرا أن لا تتعارض الممارسات الفعلية مع المبادئ التى ترتكز عليها العهود المذكورة . وعلى الرغم مما نشهده من تطور فى هذه الساحة وعلى الرغم من الآمال العراض التى بنيت بعد انتهاء الحرب البارجة ، إلا أننا مازلنا يشهد أبشع انتهاكات حقوق الإنسان تصاعد الحركات الفاشية الجديدة فى أوروبا والتطهير الدينى والعرقى فى البوسنة ورواندا ونمو الاتجاه الأصولى والدينى فى الجزائر وأفغانستان والسودان ومصر . والشئ الثالث بالنسبة لمستقبل المنظمة السودانية فى السودان هو أنها ستظل تعمل فى بلد يتميز بالتعدد الإثنى العرقى والثقافى الذى ظل يلقى بظلاله على الظروف السياسية وحالة عدم الاستقرار التى ظلت تعيشها البلاد منذ الاستقلال . وان تزامن عمل المنظمة فى المهجر وتناسقه لحد كبير مع العمل السياسى المعارض لنظام الحكم الأصولى الحالى ، فان هذا لا يعنى أن سقوط النظام والعودة لتعددية الديمقراطية سوف تقفل باب انتهاكات حقوق الإنسان .

فالسودان يحتاج إلى زمن طويل ، بافتراض التوافق السياسى بين الفئة الحاكمة والفئة المعارضة مستقبلا ، بمعنى الاتفاق على الحد الأدنى من مبادئ ومعايير الحكم الديمقراطى ، فان

التفاوت الجهوى فى التنمية والتميز الاجتماعى والثقافى بين مختلف أبناء الوطن لن يتم القضاء عليه بين عشية وضحاها . كما أن قضايا الحقوق الاقتصادية الاجتماعية فى التعليم والصحة والعمل والرعاية الاجتماعية وقضايا لمرأة والطفولة ... الخ ستظل باقية وسوف تتطلب جهودا ضخمة من جانب المنظمة . وهنا تكمن أهمية دور المنظمات الموازية والمختصة فالمنظمة السودانية لحقوق الإنسان لن يكن بمقدورها التصدى والدفاع عن حقوق الإنسان والقيام بتوعية المواطن وإجراء الدراسات والبحوث إلى جانب الاهتمام بتكوين وتطوير العمل والتنسيق مع المنظمات الموازية التى تعمل فى مجالات متخصصة ذات صلة وثيقة بحقوق الإنسان .

والأمر الرابع يتعلق بصلة المنظمة مع المنظمات الإقليمية والدولية غير الحكومية المماثلة الأمر الذى يوفر حماية للمنظمة نفسها ويساعد فى توسيع دائرة أعمالها بنشر إفادتها عن انتهاكات حقوق الإنسان وعونها فى البحوث وادراة الندوات وحلقات النقاش وربطها مع الشبكة الدولية لحقوق الإنسان إضافة إلى تضامها فى الضغط المباشر على السلطات السودانية أو من خلال الحكومات والمؤسسات فى دول تلك المنظمات غير الحكومية . غير أن هذا لا ينبغى بالضرورة وفق أجنده ومصالح وأولويات تخصها هل فى المكان الأول .

هذه هى بعض المحاذير وبعض الصعاب التى سوف تجابه المنظمة السودانية عند عودتها لتمارس نشاطها من الداخل فى إطار من الحريات العامة والأوضاع الديمقراطية .

وفى الختام يجد أنفسنا فى اتفاق مع بعض ما ذهب اليه الصديق بهى الدين حسن فى مقاله من أجل مأسسة حركة حقوق الإنسان " المنشور فى العدد ٣ من مجلة رواق عربى " فى يوليه ١٩٩٦ فى حديثه عن مستقبل حركة حقوق الإنسان فى مصر حول العمل من أجل :

تعزيز الديمقراطية بشكل مؤسسى وعدم الانتكاس عن القدر المتحقق منها تحت ضغوط الإرهاب المتستر بالإسلام والنظر الى الديمقراطية باعتبارها أداة لمكافحة النشاط الارهابى وعزله واستئصاله من جذوره .

بلورة تيار ليبرالى عريض فى المجتمع باعتباره الأقرب إلى حقوق الإنسان .

تعزيز مؤسسات المجتمع المدنى بصفة عامة والمنظمات الموازية التى تعمل فى شتى المجالات المتخصصة فى حقوق الإنسان .

تعميق التوجه الديمقراطى داخل مختلف الفصائل السياسية بما فيها الأحزاب الحاكمة وأحزاب المعارضة . وعلنا نضيف إلى ذلك :

استيعاب كل نشطاء حقوق الإنسان بمن فيهم المنتمين الى الأحزاب السياسية بشرط التمييز بين عمل حقوق الإنسان والنشاط السياسى .

الاستناد على مرجعية العهود والمواثيق الدولية أساسا لنشاط حقوق الإنسان ووضع الإجراءات الكفيلة بضمان التقدم نحو الحقوق الديمقراطية الكاملة وسط كافة القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدنى وخاصة الجماعات الإسلامية التى تقع عليها مسئولية طمأنة الآخرين حول التزامها بمبادئ حقوق الإنسان

إضافة إلى حماية والدفاع عن حقوق الإنسان ورصد وتوثيق الانتهاكات والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية فى هذا الصدد ، ينبغى أن تولى المنظمة اهتماما خاصا بتوعية المواطنين ونشر ثقافة حقوق الإنسان عن طريق الندوات وملفات النقاش والمؤتمرات والبحوث والدوريات .

إن المهام المطروحة أمام المنظمة السودانية لحقوق الإنسان مهام جسام وتحديات هائلة ، غير ما أنجزته المنظمة خلال سنوات المهجر وتجاوزها للعقبات التى واجهتها يجعلنا ننظر إلى المستقبل بتطلع وتفاؤل يستحقه المناضلون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان وتستحقه الجماهير المتطلعة للحرية والسلام والكرامة والله ولى التوفيق .

# نحو استراتيجيات جديدة

# نحو إستراتيجية شاملة لتعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي

بهي الدين حسن

تمهيد : تناقش هذه الورقة إشكاليات دور الحركة العربية لحقوق الإنسان، باعتبارها رافعة محورية في أية استراتيجية شاملة لتعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي.

ولمناقشة استراتيجية العلاقة بين منظمات الإسلام السياسي وحركة حقوق الإنسان - موضوع ورشة العمل- من الضرورى النظر في :

١- التحديات التي تواجه الحركة العربية لحقوق الإنسان.

٢- موقع الإسلام السياسي في إطار هذه التحديات.

٣- الاستراتيجية الشاملة للحركة العربية لحقوق الإنسان لتحقيق أهدافها في إطار هذه المعطيات.

٤- موقع الإسلام السياسي من هذه الاستراتيجية، بما يستوجب ذلك من توضيح طبيعة المشكلة بين الإسلام السياسي وحركة حقوق الإنسان.

---

* ورقة مقدمة إلى ورشة عمل "الإسلام السياسي وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا-" نحو حماية أفضل لحقوق الإنسان- لجنة المحامين لحقوق الإنسان- ٧-٩ مايو ١٩٩٦ ببيكونسفيلد- بريطانيا .

نشرت فى "Islam & Justice-Debating the Future of Human Rights in the Middle East and North Africa- Lawyers Committee for Human Rights- 1997

كما نشت فى

Encounters, Journal of Intercultural Perspectives , Vol. 2 No. 2, Sep 1996, U. K

## مقدمة

مرت حركة حقوق الإنسان في العالم العربي بثلاثة أطوار : الميلاد الأول كان في الستينات، التى شهدت ميلاد منظمة حقوق الإنسان في العراق ، وإعلان إنشاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان في ١٩٦٨ في بيروت برعاية المنظمة الأولى واتحاد المحامين العرب. ولكن المنظمة العربية لم تعمر طويلا ،[١] في ظل سيادة خطاب لحقوق الإنسان ، يقصر الانتهاكات على إسرائيل التي كانت قد إحتلت الضفة الغربية وغزة وأجزاء من سوريا ومصر .

الميلاد الثاني كان في النصف الثاني من السبعينات الذي شهد ميلاد ٦ منظمات هي الرابطة التونسية لحقوق الإنسان ، ومنظمة "الحق" في رام الله بفلسطين ، واثنتان فى المغرب بمبادرة من أحزاب سياسية، ومنظمتان في مصر تحملان نفس الإسم " أنصار حقوق الإنسان " واحدة في القاهرة والثانية في الإسكندرية ، سقطت الأولى بعد فترة وجيزة في يد الحكومة في مرحلة التراجع عن الهامش الديمقراطي بعد إنتفاضة الغذاء[٢] ١٩٧٧ ، وتقوقعت الثانية في نطاقها المحلى حتى صارت ذكرى [٣] بينما لعب نمو الحركة الوطنية الفلسطينية دوراً حيوياً في صعود منظمة "الحق" ، خاصة وأن درجة التوافق بينهما كانت كبيرة، نظراً للتطابق حول تعريف "العدو" ، أي سلطة الإحتلال الإسرائيلي[٤]، كما لعب نمو الحركة الديمقراطية في تونس في هذه الفترة دوراً هاماً في الحفاظ على الرابطة التونسية ونموها بحيث أصبحت أكبر منظمات العضوية في العالم العربي [٥]

بدأ الطور الثالث في ديسمبر ١٩٨٣ ، للميلاد الثاني المنظمة العربية لحقوق الإنسان في ليماسول بقبرص، الذي سرعان ما دشن ميلاد عدد كبير من منظمات حقوق الإنسان في العالم العربي ، حتى تجاوز عددها أكثر من ٢٨ منظمة[٦]، بينها ثلاث إقليمية . وتنشط الأغلبية الساحقة من هذه المنظمات في مجال الرصد والرقابة والحماية ، بينما يقوم الباقي بمهام التوعية والتعليم والمساعدة القانونية وإعادة تأهيل الضحايا. وبفضل الدور النشيط لهذه المنظمات صارت سجلات حقوق الإنسان لأغلب الحكومات العربية مفتوحة أمام الرأي العام في بلادها وفى المحافل الدولية ، بعد أن كانت هذه المهمة ملقاة فقط على عاتق المنظمات الدولية لحقوق الإنسان حتى قرب نهاية النصف الثاني من الثمانينات. وخلال ذلك صارت المنظمات

العربية لحقوق الإنسان هي قاطرة المجتمع المدني حيثما وجدت، وإحتلت مكانة مرموقة أيضا في المجتمع الدولي مقارنة بغيرها من مؤسسات المجتمع المدني العربية[٧].

لقد كان نجاح الطور الثالث من حركة حقوق الإنسان وليد[٨]

١- تزايد الوعي العام بقيمة الديمقراطية وحقوق الإنسان على ضوء الفشل المزمن للأنظمة العربية التي قدمت قيم العدالة الاجتماعية والتحرر الوطني كمبرر للتضحية بحقوق الإنسان.

٢- عجز الأحزاب السياسية العربية عن إستيعاب المتغيرات السياسية والاجتماعية الهائلة التي جرت على مدار ثلاثة عقود.

٣- صعود حركة الإسلام السياسي في العالم العربي بأجندتها التي تبشر بلون جديد من القيود على حريات الرأي والتعبير والدين والعقيدة وحقوق المرأة، واكتشاف المثقفين في حركة حقوق الإنسان مناضلاً جريئاً صلباً لا يخضع للإبتزاز بإسم الدين.

٤- إرهاصات الإستقطاب العنيف بين النظم العربية والإسلام السياسي.

٥- تزايد حساسية عدد من الأنظمة العربية لصورتها الخارجية أمام المجتمع الدولي.

٦- الدعم الاستثنائى الأدبي والمادي الذى قدمه المجتمع الدولى -وخاصة المنظمات غير الحكومية الدولية- للحركة العربية لحقوق الإنسان.

٧- صعود جيل جديد إلى صدارة منظمات حقوق الإنسان، هذا الجيل يتسم بقدر أكبر من المهنية والاستعداد للفصل بين خلفيته السياسية وإلتزامه تجاه قضايا حقوق الإنسان[٩] ، وأكثر استيعاباً لفنون العمل الجماهيرى، بفضل التدريب الذى أتيح له خلال الحركة الطلابية والنقابية والأحزاب[١٠] فى الستينات والسبعينات.

غير أن السنوات الأخيرة تشير إلى أن حركة حقوق الإنسان فى العالم العربى تمر بأزمة ممتدة ، ربما ينتهى معها الطور الثالث . نرجو أن يبدأ بعده طور جديد بإستراتيجية مختلفة تتجاوز بها أسباب أزمتها الراهنة.[١١]

## جذور الأزمة

واقع الأمر أن حركة حقوق الإنسان فى العالم العربى تعانى من أزمة ذات شقين ، الأول عام، خاص بأزمة الحركة العالمية لحقوق الإنسان ككل التى هى جزء منها ، والثانى خاص بها.

تعانى الحركة العالمية لحقوق الإنسان فى الوقت الراهن من أزمة عميقة[١٢] تهدد بتهميشها كليا وبوضعها خارج دائرة الفعل، ويمكن تبين مظاهرها فى :

١- تراجع فاعليتها فى تحسين حالة حقوق الإنسان[١٣]

٢-شيوع الانزلاق التدريجى للفصل بين أهداف الحركة ووسائلها، بحيث صارت التقارير والنشرات و المجلات -أحيانا - هدفا فى حد ذاته[١٤].

٣- بروز أنماط جديدة من انتهاكات حقوق الإنسان لا تصلح معها الآليات السائدة التى تعطى أهمية حاسمة للمدخل القانونى ولأعمال الرقابة والرصد. النموذج البارز لهذه الأنماط هو ما تقترفه بعض الجماعات غير الحكومية من انتهاكات لحقوق الإنسان كالجماعات الفاشية الجديدة في أوروبا، والجماعات الإسلامية في العالم العربي، وبعض الجماعات اليسارية في القلبين وأمريكا اللاتينية وبعض الشركات متعددة الجنسيات في العالم الثالث، وبعض التجمعات القبائلية والعشائرية، في أفريقيا... الخ

٤- عدم نجاحها فى ابتداع خطاب يأخذ فى اعتباره الخصوصية المتغيرة دون أن يكون ذلك على حساب عالمية مبادئ حقوق الإنسان.

٥- فقدانها زمام المبادرة تدريجيا بتأثير العوامل السابقة ، فضلا عن عدم القدرة على بلورة مواقف مشتركة من الإشكاليات المتجددة التى تطرحها الحياة عليها كل يوم[١٥] ، مما يضعها دائما فى موضع رد الفعل.

٦- استشراء مرض المنافسة بين أغلب المنظمات على المستوى الرأسى والأفقى دوليا وإقليميا ومحليا، مما يهدر قسطا هاما من جهودها ويخدش نبل رسالتها.

٧- اختلاط صورتها الانطباعية لدى الجمهور - خاصة فى العالم الثالث - بالتوظيف سيئ الصيت واسع النطاق لحقوق الإنسان فى السياسة الدولية، مما يحد من انتشار رسالتها.

وباعتبارها جزءا من حركة حقوق الإنسان العالمية ، فإن حركة حقوق الإنسان فى العالم العربى تعانى من نفس المشاكل ، إلا أن بعضها يتطبع بسمات خاصة نابعة من بيئتها السياسية والثقافية والاجتماعية[١٦]

١ - الافتقار إلى الشرعية القانونية فى أغلبية الدول العربية.

٢ - الافتقار إلى الشرعية السياسية نتيجة :

أ - توافق الحكومات وأحزاب المعارضة على النظر إليها باعتبارها امتدادا لجسم اجنبى دخيل أو منبرا للمعارضة السياسية يحق لأحزابها أن تهيمن عليه وتوظفه.

ب - فقدان الثقة بينها وبين التيارين الماركسى والقومى اللذين لهما وزن وتأثير كبيرين فى الحياة السياسية والثقافية العربية.

ج - العداء الذى يكنه لها تيار الإسلام السياسى ومواجهته لها بأجندة بديلة لحقوق الإنسان.

٣ - الافتقار إلى الشرعية الثقافية نتيجة:

أ- تدنى قيمة الديمقراطية فى الثقافة السياسية السائدة لصالح قيم التحرر الوطنى والعدل الاجتماعى

ب- عدم إيلاء حركة حقوق الإنسان إشكالية الخصوصية الثقافية المكانة الجديرة بها

ج- حداثة ثقافة حقوق الإنسان.

٤ - الافتقار إلى قاعدة اجتماعية ، نتيجة :

أ - العوامل السابقة.

ب - الحرب الضارية التى تشنها الحكومات على الصعيد الإعلامى والبوليسى.

ج - ضعف الثقافة المدنية وهشاشة مؤسسات المجتمع المدنى الجديدة.

٥ - عدم النجاح فى بلورة خطاب مشترك وأداء ملتزم بحقوق الإنسان فى القضايا المتصلة بالحرب والسلام[١٧]، - مثل حرب الخليج[١٨] ، والصراع العربى الإسرائيلى - وخاصة فيما يتعلق بالموقف من عملية السلام[١٩] والكفاح المسلح والعمليات الانتحارية[٢٠] ، واغتيال المشتبه فى تعاونهم مع قوات الإحتلال .

٦- لعبت سياسة عدد من الدول الغربية الكبرى تجاه عدد من أهم القضايا الحيوية العربية (القضية الفلسطينية، العدوان الإسرائيلي المتواصل على لبنان منذ ١٨عاما، الحصار الاقتصادي حول العراق وليبيا، ... إلخ ) دوراً سلبياً للغاية فيما يتعلق بالإساءة لسمعة حركة حقوق الإنسان، خاصة في ظل اعتماد هذه الدول لرطانه حقوق الإنسان في خطابها السياسي[٢١].

٧- نتيجة ضعف الوعى بإشكاليات حركة حقوق الإنسان فى الواقع السياسى والثقافى لمجتمع محدد ، فإن نمط التعليم والتدريب السائد فى أغلب منظمات حقوق الإنسان فى العالم

العربى يلعب دوراً غير مباشر فى تكريس واستمرار الأزمة ، بتخريج متدربين غير مدركين للتحديات التى يواجهونها ، ولا يملكون رداً عليها سوى ترديد ما تلقنوه من تبسيط مجرد لمبادئ حقوق الإنسان ، أو استعارة الموقف السياسى للتيار السياسى المنتسب إليه كل متدرب.

لقد وضعت هذه الظروف الصعبة المنظمات العربية لحقوق الإنسان أمام خيارات مريرة[٢٢]

١ - التهادن مع بعض الحكومات لصالح ضرب الإسلام السياسى بزعم أنه الأكثر خطورة على حقوق الإنسان .

٢ - التهادن مع الأجندة الأيديولوجية للإسلام السياسى سعيا وراء سراب الشعبية المفتقدة.

٣ - التحالف أو الالتحام بأحد الأحزاب السياسية المعارضة أو بائتلافها ، بوهم التطابق فى الهدف .

٤ - الصمت عن أعمال إغتيال المشتبه فى تعاونهم مع قوات الإحتلال الإسرائيلى أو تحديد موقف من العمليات الانتحارية خشية فقدان مؤكد للشعبية .

وفى كل الأحوال صارت المنظمات العربية لحقوق الإنسان مجالاً للتسييس المتزايد والصراعات الداخلية التى فاقمها الفشل فى إيجاد آليات مؤسسية لإداراتها أو فى قبول الاحتكام السياسى فى حال وجودها .[٢٢]

كم هو نادر من المنظمات العربية لحقوق الإنسان الذى أفلت من أن يقع أسير أحد هذه الخيارات .

غير أن "الخيار" المشترك لأغلب المنظمات العربية لحقوق الإنسان ، هو افتقارها لإستراتيجية شاملة واضحة تحدد موقفها من مختلفة الأطراف (الحكومة - الأحزاب السياسية بما فى ذلك الإسلام السياسى - مؤسسات المجتمع المدنى - الإعلام - البرلمان - المنظمات الدولية الحكومات الأجنبية .... إلخ) . ومستهدفاتها من كل طرف على حدة ، وخطتها فى إدارة علاقة الصراع / الحوار مع كل طرف ، وتوقعاتها ، وما يستتبعه ذلك من أعمال التقييم ومراجعة الأهداف المرحلية والخطط العملية .

وإذا كان ذلك يمكن فهمه فى إطار افتقار المجتمعات العربية فى طور نموها الراهن إلى الإيمان

العميق بالمنهج العلمى والبناء المؤسسى، فإنه من المشكوك فيه أن المنظمات الدولية لحقوق الإنسان لديها إستراتيجية واضحة المعالم فيما يتعلق بنشاطها فى العالم العربى، بما يعنيه ذلك من تحليل لطبيعة النظام السياسى فى كل بلد عربى على حدة ، وتصور عن الأهداف المرحلية المطلوب تحقيقها لتحسين حالة حقوق الإنسان فيه ، وموقع المنظمة أو المنظمات المحلية فى هذه الخطة ، وموقع المنظمات الدولية الأخرى منها ، الأمر الذى يفترض توفر حد أدنى من علاقات التعاون والتنسيق الرأسية والأفقية المتكافئة ، بما يسمح بوضع مثل هذه الإستراتيجية بشكل مشترك ، وبتوزيع متفق عليه للمهام[٢٤] . الأمر الذى لاتوجد سابقة واحدة له على الأقل فى العالم العربى . ولكن هناك أكثر من مثال يبرهن على أن الافتقار إلي مثل هذه الإستراتيجية المشتركة ، وإلى التنسيق فى المواقف قد أدى إلى تفويت فرص محتملة لتعزيز حقوق الإنسان . [٢٥]

## رايكالية أم إصلاح ؟

خلاصة الأمر أن الحركة العربية لحقوق الإنسان تعمل فى بيئة غير مواتية ، هى الطرف الأضعف فيها بين حكومات وتيارات سياسية ذا جذور تاريخية مادية وسياسية وثقافية ، وهو ما يقودها إلى أغلب البلدان العربية إلى واحد أو أكثر من تلك الخيارات المرة السالف الإشارة إليها ، والتى تعنى عملياً الخروج - ولو مؤقتاً - من مظلة حقوق الإنسان إلى معسكر ما آخر ، أو الموت كلية .

غير أن طريقة تفاعل الحركة العربية لحقوق الإنسان مع تلك البيئة ، يمكن أن يساعد فى تعميق شروط ضعفها ، أو يوارب الباب أمام تصليبها وتعميق جذورها فى هذه البيئة ، مما يساعد على تعزيز حقوق الإنسان فى العالم العربى .

من العوامل التى تساهم فى تعميق شروط الضعف :

### ١ - الأفتقار إلى استراتيجية شاملة

من المشكوك فيه أن منظمة عربية لحقوق الإنسان لديه مثل هذه الاستراتيجية . لقد كان لدى المنظمات المصرية لحقوق الإنسان مثل هذه الاستراتيجية قبل اتفاق أوسلو ،

ولكن استراتيجية جديدة ترسم آفاق العلاقة بسلطة الحكم الذاتى ومختلفة الأطراف الأخرى الفاعلة لم توضع بعد ، وهو ما يهدد الحركة بعواقب وخيمة .

**٢ – التقليل من شأن الخصوصية الثقافية ، وهو ما أنعكس فى :**

أ – أن المدخل الثقافى والتعليمى لايشغل أكثر من مكانة رمزية مقارنة بالمدخل القانونى القائم على أعمال الرصد والحماية .

ب – أن أسلوب العمل السائد فى مجال تعليم حقوق الإنسان إما أنه يقفز على إشكالية الخصوصية الثقافية ، أو أنه يتوهم أنه يحلها بمجرد تلقين المبادئ العالمية .

جـ – إن أسلوب العمل السائد فى مجال الإعلام ونشر ثقافة حقوق الإنسان ، لم يأخذ فى اعتباره مدى شيوع قراءة محافظة وسلفية للإسلام تضعه فى مواجهة مبادئ حقوق الإنسان ، ومدى هيمنة هذه القراءة على قطاعات كبيرة من الرأى العام فى عدة بلدان عربية ، مما حول بعض المواد الإعلامية والثقافية لمنظمة حقوق الإنسان إلى أسلحة مضادة فى يد الإسلام السياسى لعزل منظمات حقوق الإنسان وتحريض الرأى العام ضدها .

**٣ – سيادة الروح الراديكالى القائم على المجابهة المستمرة** – سواء فى مجتمع حقوق الإنسان المحلى أو الدولى – رغم الافتقار إلى البيئة المواتية لذلك ، والتقليل من شأن المدخل الإصلاحى القائم على البناء التراكمى من أسفل وأسلوب المفاوضة والوساطة .

لقد لعبت الروح الرديكالية دوراً حيوياً إيجابياً فى ظروف معينة فى عدة بلدان عربية ، مثال لذلك المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، التى ساعدها التحلى بهذه الروح – ضمن عوامل أخرى– على انتزاع مكانة مؤثرة لها فى الحياة السياسية بعد أن كانت قد أوشكت على الموت ولكن عدم التقييم الصحيح لعلاقات القوى ، ولحدود الاستفادة من هذه الروح ضيع عليها فرصا محتملة لتعزيز مكانتها وبالتالى تأثيرها المحتمل على عملية صنع القرار فى مجال حقوق الإنسان (٢٦) .

ويمكن القول أن هيمنة الروح الراديكالية فى اثنتين على الأقل من المنظمات العربية لحقوق الإنسان ، قد أدى ضمن عوامل أخرى – إلى فرض السيطرة الحكومية بدرجات متفاوتة عليها .

هناك كثير من نشطاء حقوق الإنسان ينسون أحياناً أن الحكومات هى فى النهاية التى تملك القرار فى مجال تحسين أو إساءة شروط حقوق الإنسان [٢٧] ، ومن هنا تأتى أهمية السعى لإقامة علاقة حوار مع الحكومات . إن طبيعة هذه العلاقة ليست رهنا بالحكومات وحدها ، بل أيضاً بمنظمات حقوق الإنسان .

ويلاحظ فى هذا الإطار مدى عمق العلاقة الجدلية المتبادلة بين هيمنة الميل الجارف للمجابهة – أى التوجه من أعلى – وبين محدودية الإهتمام بالتوجه الثقافى – أى تشييد الدعائم من أسفل .

## نحو إستراتيجية شاملة

إن قيمة أية إستراتيجية تتحدد ليس فقط بسلامتها ، ولكن بكونها محل اتفاق بين الأطراف القائمين على إعمالها ، ومن ثم فلا قيمة لأية إستراتيجية تضعها أية منظمة حقوق إنسان محلية ، إذا لم تكن محل تشاور مسبق مع المنظمات الدولية الفاعلة في الإقليم المعني، بما في ذلك توزيع المهام وتوافر قنوات التنسيق الديناميكي القائم على مشاركة فعلية ومتكافئة. أي أن أية استراتيجية عربية، هي دولية بمعنى آخر، ليس فقط لتلافي إهدار الموارد في أعمال مكررة، بل أيضا لتجنب أية تعارضات محتملة قد تؤثر سلباً على عمل المنظمات المحلية، وأيضا لضمان أفضل وحدة للعمل تنتج أقصى تأثير ممكن[٢٨] ، بما في ذلك إدارة مفاوضات جماعية مع كل حكومة –عندما تتوافر معطيات ذلك– بمشاركة المنظمات المحلية والمنظمات الدولية الفاعلة في هذه الدولة.

إن هذا التوجه لاغني عنه أيضا عند قيام منظمة دولية لحقوق الإنسان بوضع استراتيجيتها لإقليم معين.

تتحدد ملامح هذه الاستراتيجية في :

١–أنها تقوم على إعمال معيار الفاعلية في تحقيق الهدف– أي تحسين حالة حقوق الإنسان– لتقييم الأداء ، وليس على مدى النجاح في إتقان الوسائل المستخدمة لتحقيق الهدف.

٢-أنها تقوم على التوجه الشامل Holistic approach [٢٩] مع إيلاء إهتمام حاسم للتوجه من أسفل لأعلى Bottom Up approach ، -أي إستهداف عقل وثقافة المجتمع ككل- مقابل التوجه السائد الذي يراهن على التصحيح من أعلى لأسفل Top down approach من خلال الحكومات والأحزاب السياسية.

٣-أنها تولي عناية خاصة لتشييد وتعزيز الشرعية القانونية والسياسية والثقافية وقاعدة اجتماعية لحركة حقوق الإنسان.

٤-أنها تولي إهتماما أكبر لقضايا تغيير السياسات والتشريعات المنافية لحقوق الإنسان، بما في ذلك المساهمة في تصميم السياسات والتشريعات البديلة وتكتيل الجهود لإعتمادها من السلطات المعنية، وهو ما يسميه البعض "الديمقراطية الفعلية" التي لا تختزل فقط في مجرد اجراء انتخابات حرة.[٣٠]

٥-إن هذا يعني تلقائيا منح وزن أكبر في حركة حقوق الإنسان للتوجه الثقافي مقارنة بالوزن الساحق الذي يحتله الآن التوجه القانوني وأعمال الرصد والرقابة.

٦-إن هذا يتطلب إدراك أن التوجه الثقافي هو جزء من عملية أوسع نطاقاً، يصفها "مايكل ماكورماك" بأنها إعادة "تأهيل للثقافات التي توحشت بسبب الحروب الداخلية أو الأصولية أو الكوارث الإنسانية أو الخضوع لأنظمة إستبدادية لفترة زمنية طويلة"[٣١] .

أظن أنه ما من بلد عربي إلا وعاني من واحد على الأقل من هذه الأمراض.

هل يمكن أن تجرى عملية لإعادة التأهيل في العالم العربي؟ يرد د. محمد السيد سعيد بالإيجاب " إن تصور ثقافة ما على أنها نظام متكامل ومتسق ومتماسك من الأفكار والأطروحات والرموز والتقاليد يقوم على مغالطة معرفية. فجميع الثقافات عبارة عن مخزون هائل من الأفكار والأفكار المضادة؟... الخ. إن الثقافة خبرة حية ورمزية وقابلة للتطور في جميع الإتجاهات، وتمكين مجموعة من الأفكار والمفاهيم والقيم والإتجاهات والمؤسسات أن تسود- بمعني أن تكتسب قوامة وأولوية وغلبة على غيرها- في ثقافة ما، لهو عملية شاقة تقوم على الإبداع- أحياناً- والقوة أغلب الأحيان، غير أن علاقات القوة تعيد صياغة المادة الخام للإتجاهات والمفاهيم والتقاليد لكي تكسبها سيادة تبدأ مصطنعة ولكنها قد تستقر وكأن

سيادتها هذه من طبيعة الأشياء ، وبحيث تطمس أو تهمش المفاهيم والإتجاهات والتقاليد المضادة لها ، وتبدو وكأنها اختفت أو لم توجد أبداً.

إن قانون القوامة لا يكاد يخفي الغني والطابع التعددي لكل الثقافات. وهكذا فأي ثقافة تتكون من طبقات متتالية ومتداخلة من منظومات الأفكار السائدة ، والتي يعاد ترتيبها من حقبة تاريخية لأخرى ، ويعمل الاستمرار والانقطاع بشكل مستمر ومتزامن على المواد الخام الكلية لثقافة ما ، وبذلك ترتبط وتتغير مكانة الأفكار والأطروحات في علاقاتها ببعض بطرق عديدة(٣٢)

هذه بالطبع عملية تاريخية كبرى ، ومركز ثقل مساهمة حركة حقوق الإنسان فيها هو : تشجيع تكوين فكر عربي لحقوق الإنسان وذلك من خلال تشجيع الإجتهادات لحل المشاكل القائمة بين مبادئ حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً والقراءة المحافظة السائدة للإسلام ، والتوجه به بأكثر وسائل الاتصال نفاذية ونفوذاً إلى المجتمع ، وهذا يمكن ترجمته في :

أ- تشجيع الاجتهاد الفقهي في الإسلام وفتح حوار ديناميكي مع علماء الإسلام .

ب- خلق وتعزيز قنوات التفاعل بين المجتمع الأكاديمي ومجتمع حقوق الإنسان .

جـ- تشجيع إنتاج أعمال أدبية وفنية تتناول قضايا حقوق الإنسان (أفلام روائية وتسجيلية ، أفلام فيديو ، شرائط كاسيت ، أغاني أشعار ، قصص أدبية) (٣٣) .

ء- إيلاء اهتمام خاص بالوصول إلى وسائل الأعلام المرئية والمسموعة.

هـ- التخطيط لإنشاء قناة تليفزيونية خاصة بحقوق الإنسان تخاطب العالم العربي ، باستخدام الأقمار الصناعية.

و- إخضاع مقررات التعليم في المدارس للفحص والتقييم من منظور حقوق الإنسان ، والعمل على تطويرها بما يتسق مع ذلك ، و إدخال مادة حقوق الإنسان في كافة المراحل التعليمية.

ن- تطوير عملية تعليم حقوق الإنسان بنبذ المنهج القائم على تلقين مبادئ حقوق الإنسان ، وبحيث تصبح إشكالية الخصوصية الثقافية في قلب العملية التعليمية ، مع إيلاء عناية خاصة للفئات الوسيطة : رجال الدين والفنانين والمدرسين والصحفيين .

٧-العمل المكثف لتعزيز حساسية مؤسسات المجتمع المدني لقضايا حقوق الإنسان ، وخاصة المنظمات التنموية وثيقة الصلة بالمجتمع المحلي.

٨-إدارة حوار ديناميكي مع كافة التيارات السياسية، بما فيها الأحزاب الحاكمة، بهدف تعزيز وتعميق مرتكزات حقوق الإنسان في توجهاتها الفكرية والعملية، وبناء توافق سياسي عريض على قضايا حقوق الإنسان بأفق صياغة ميثاق شرف لحقوق الإنسان يلتزم به أي حزب عند وصوله للحكم.

## الإسلام السياسي وحركة حقوق الإنسان

تيار الإسلام السياسي هو أكثر القوى السياسية الفاعلة في الوقت الراهن في العالم العربي وأفضلها تنظيما وامتلاكا لاستراتيجية واضحة المعالم.

لقد بدأت إرهاصات صعود هذا التيار منذ ثلاثة عقود في أعقاب الهزيمة العسكرية المدوية للنظم العربية أمام إسرائيل في يونيو ١٩٦٧، ونما على أنقاض التيارات السياسية المنافسة- القوميين واليساريين - التي عجزت عن أن تقدم استراتيجية بديلة، فضلا عن أن بعض أحزابها كانت شريكاً أو حليفاً للأنظمة العربية المهزومة.

كما قدمت مواقف الغرب المعادية من القضايا العربية الحيوية دعما غير مباشر لهذا التيار، باعتباره الرد التاريخي على الغرب...علي الهزيمة.

ورغم العداء المستحكم بين هذا التيار وحركة حقوق الإنسان عامة، والحركة العربية بشكل خاص، إلا أن حملته ضدها حرصت على تجنب الحرب المكشوفة، حيثما كان هذا التيار ضعيفاً أو ضحية لانتهاك الحقوق الإنسانية لأنصاره.(٣٤)

إن هذا العداء والميكافيلية السائدة في الإسلام السياسي لا يجب أن تكون حائلا أمام استكشاف فرص الحوار معه، بهدف تحسين حالة حقوق الإنسان، فإذا كانت الاستراتيجية المقترحة تؤكد على أهمية الحوار مع كل القوى السياسية -بما فيها الحكومات والأحزاب الحاكمة- فمن المنطقي أن يكون أكثر التيارات السياسية فعالية على رأس قائمة الطرف الثاني من المائدة.

وفي هذا الإطار هناك عدة ملاحظات منهجية:

١- أن تيار الإسلام السياسي ليس مرادفاً للمسلمين، أو إنعكاساً لواقع الإسلام ، إنه إبن الواقع والحياة، قد تختلف مواقفه المعلنة من القضية الواحدة من بلد لآخر تبعا للإعتبارات السياسية والاجتماعية والثقافية [٢٥] وفى البلد الواحد تبعا للإجتهادات الفقهية[٢٦] .

٢- أنه لا يوجد إجماع حول حركة إسلامية معينة، ووفقاً لباحث في انثروبولوجيا الأديان فإن هناك أكثر من مائة إتجاه يزعم أنه حزب "الله"[٢٧]وينظر بعضها لبعضها الآخر باعتباره كافراً -أكثر خطراً على الإسلام من الأحزاب العلمانية- باعتبارها تضلل المسلمين عن الطريق الصحيح للإسلام.

٣- إن كون التيار الإسلامي الأكثر فعالية وتنظيما، لا يعني بالضرورة أنه الأكثر شعبية ونفوذا. وفي هذا الإطار من الضروري تأمل الإحصائيات الخاصة بانتخابات الرئاسة في الجزائر عام ١٩٩٥ التي دعت لمقاطعتها أحزاب المعارضة الرئيسة وعلي رأسها جبهة الإنقاذ الإسلامية، ومع ذلك شارك فيها ٧٥٪ من الناخبين ، مقارنة بمشاركة ٥٤٪ في الانتخابات التي فازت فيها جبهة الإنقاذ عام ١٩٩١ ، كما يمكن تأمل نتائج أخر انتخابات ديمقراطية في السودان فى عام ١٩٨٩ ، قبل استيلاء الإنقلاب العسكري الإسلامي على الحكم، والتي جاء ترتيب جبهة الترابي الثالث بعدد من الأصوات يقل عن نصف الأصوات التي حصل عليها الحزب الأول : حزب الأمة .[٢٨]

٤- أنه ليس الجماعة الدينية الأكثر شعبية وانتشاراً بين المواطنين المسلمين، فما إصطلح على تسميته "بالإسلام الشعبي" هو الأكثر نفوذا، كالطرق الصوفية في مصر على سبيل المثال، التي تتمتع برؤية إشراقية للحياة، وتصور مختلف عن الأخلاق والإنسان.

٥- أن هناك اتجاهات فكرية إسلامية غير أصولية -من خارج الحركات السياسية الإسلامية- لها إسهامات حيوية في الفكر الإسلامي، وتقدم اجتهادات تصلح كنقاط إنطلاق هامة نحو اشتقاق مبادئ حقوق الإنسان من الثقافة العربية الإسلامية .[٢٩]

٦- أن هناك داخل الإسلام السياسي اتجاهين، الأول هو الجماعات المسلحة، وعنفها القائم على معتقدات أيديولوجية "خلع الحاكم الكافر بالقوة" ، "استحالة التعايش بين دار الكفر ودار الإسلام " ، "وجوب قتال أي طائفة تمتنع عن شريعة من شرائع الإسلام " ، " منع غير

المسلمين من العلو كشرائع أو الظهور كشعائر، وحصرها فقط في قلوبهم" ، "الإسلام أو الدمار.. الشريعة أو السلاح"[٤٠] . واضح مدى استقلالية هذه المقولات عن انتهاكات الحقوق الإنسانية للمنتمين لهذه الجماعات، والتي يعتقد البعض خطأً أنها مبررهم في اللجوء للعنف. وهذه الجماعات هى المسئولة عن إغتيال عشرات الصحفيين والنساء والمسيحيين في مصر والجزائر واثنين من قادة حركة حقوق الإنسان في البلدين، ويصعب تخيل مدخل للحوار مع هذا الاتجاه دون التخلي أولاً عن مبدأ اللجوء للعنف.

الإتجاه الثاني هو التيار غير المسلح -أو الذي تراجع عن إستخدام العنف- وهو الذي يخرج عنه الأسانيد الفقهية لأعمال العنف ضد المثقفين و تبرئة المتهمين باغتيالهم[٤١] ويجمع كلا الاتجاهين على مقولتين رئيسيتين : " الإسلام نظام شمولي (توتاليتاري) يؤخذ كله أو يترك كله" ، النظام الإسلامي يعني التطبيق الحرفي والكامل للقرآن."[٤٢]

٧-أن القضايا الخلافية بين حركة حقوق الإنسان، وما يسميه محمد السيد سعيد "الإتجاه الأرثوذكس في الفكر الإسلامي- " وهو الإتجاه الفقهي السائد في حركة الإسلام السياسي- هي قضايا مركزية وليست هامشية، تبدأ بتعريف الإنسان وتشتمل على مبدأ المساواة، وحرية الاعتقاد وحقوق المرأة[٤٣] ، وأن سد الفجوة في هذا المجال هي عملية ثقافية- ليست سياسية- بعيدة المدى [٤٤] ،ترتكز على تشجيع روح الاجتهاد من جديد في الفكر الإسلامي بالتعاون مع مدارسه المتعددة، وبالتالي فهي عملية تجرى من أسفل، ولا تتم بشكل علوي.

٨- في هذا الإطار فإن هناك اجتهادات قيمة لعدد من الرموز الفكرية للإسلام السياسي ولكن مشكلتها تكمن في. أنها مازالت قاصرة عن أن تصبح نقاط انطلاق لسد الفجوة مع مبادئ حقوق الإنسان [٤٥] -مقارنة باجتهادات المفكرين الإسلاميين من خارج الحركة الأصولية- حتى أنها في أقصى صور اعتدالها تحظر السماح للأحزاب التي تختلف معها في "الأصول الإسلامية"[٤٦] أو التي لا تلتزم "بقيم الإسلام وتعاليمه"[٤٧] ، ومبررها في ذلك أن "ثوابت الإسلام لا تبيح التعددية ولا الإختلاف ولا الإفتراق في أصول الدين" [٤٨] . وأن القبول - مرحلياً - بالأحزاب العلمانية وعدم المطالبة بحظرها، هو نزول على حكم

الضرورات، لما قد يؤدي إليه ذلك من حظر الأحزاب الإسلامية في الدول التي تحكم بأحزاب علمانية[٤٩] ؛ أو هو مجرد مواءمة سياسية مع ما يسميه مصطفى مشهور -المرشد العام للإخوان المسلمين- "بمرحلة الدعوة التي لا خيار للإسلاميين فيها" الذي يختلف عن نموذج الدولة التي يتصورها الإسلاميون[٥٠].

٩- إن أكبر عقبة تعترض كل حوار جدي مع الإسلام السياسي- ربما أكثر من غيره من القوى السياسية- هو فجوة الثقة الهائلة الناجمة عن :

أ- الشكوك المتبادلة في الدوافع

ب- "المرونة " الهائلة التي يتمتع بها قادة الإسلام السياسي في الإستعداد لتبني مواقف مختلفة ونقيضها - الذي يجد تفسيره التاريخي فيما يعرف "بالتقية" التي تبيح للإسلاميين في فترات الضعف إظهار مواقف مخالفة لقناعاتهم، وعدم إظهار المواقف المخالفة للآخرين- . أنظر مثلا كيف أن رمزاً من أبرز رموز الاعتدال والاجتهاد في الإسلام السياسي كراشد الغنوشي يصنف أعمال الإرهاب والاغتيال في الجزائر في إطار ما يسميه "ثورة شعبية"[٥١].

جـ- إزدواجية المعايير، والذي يتبدى بأسطع صورة في النقد العنيف لسجلات حقوق الإنسان في بلادهم والصمت عنها في الدول الإسلامية (إيران والسودان)، أو إعتبارها نموذجا للمشروع الإسلامي وانتصاراً للإسلام[٥٢]أو تبريرها بدعوى الخصوصية السياسية.[٥٣]

ء- إن موقف الإسلام السياسي من منظمات حقوق الإنسان يتسم بانعدام الاستقامة، وقد يتراوح بالنسبة للحزب الواحد بين التهليل لها وإفراد صفحات كاملة لنشر نص تقاريرها عن أوضاع حقوق الإنسان في بلاده، ثم ينتقل بمرونة شديدة وفي وجل في عدد تال لإعتبار نفس هذه المنظمات- بما في ذلك أكثر منظمات حقوق الإنسان أحتراماً ومصداقية كمنظمة العفو الدولية- بإعتبارها آداة لمخابراتٍ دولية بسبب تقاريرها عن السودان.[٥٤]

هـ- إن هذا الأسلوب له إمتداداته في كثير من المنظمات التي أنشأها الإسلام السياسي تحت إسم حقوق الإنسان، التى يتسم سلوك كثير منها بإزدواجية المعايير في الدفاع عن حقوق الإنسان ليس تجاه غير الإسلاميين فحسب، بل أحيانا حتى على حساب المنتمين إلى جماعات إسلامية سياسية أخرى.[٥٥] فالمشكلة مع هذا النوع من المنظمات لا يتوقف عند

الخلاف العميق على المرجعية الفكرية، ولكنه يشمل الوظيفة السياسية لهذه المنظمات، أى مرجعيتها السياسية أيضا.

الخلاصة: إن الإسلام السياسي -مثله في ذلك مثل أغلب الأحزاب السياسية العربية والحكومات- يسعى إلى التوظيف السياسي لمنظمات حقوق الإنسان، ولكنه كغيره من القوى السياسية قابل للتفاعل مع ثقافة حقوق الإنسان في إطار عملية ثقافية كبرى متعددة الأبعاد والمستويات، يشكل الحوار المباشر واحد فقط من قنواتها.

إن أفضل دعم يمكن أن يساعد على تقدم هذا الحوار، هو إدارته بلا أوهام، وأن يكون طرفاه مدركين بعمق للصعوبات الهيكلية المحيطة به، وأن يضعا له أهدافاً واقعية، أي غير مستحيلة التحقيق في الزمان والمكان.

وفي هذا الإطار من الضروري لحركة حقوق الإنسان أن تدرك أن وهم إكتساب "الشعبية" من خلال الإسلام السياسي، يمكن أن يؤدي إلى التنكر لهويتها، عبر التخلي عما يمكن تسميته في هذه الحالة "بالحقوق غير الشعبية"(٥٦) كحقوق المرأة وحرية الاعتقاد وصولا إلى مبدأ المساواة ذاته.

في إطار هذه المعطيات فإن الهدف الواقعي الذي يمكن التطلع إليه من الحوار الضروري مع الإسلام السياسي هو التوصل إلى إتفاق حول مدونة سلوك code of conduct فيما يتعلق بالحقوق الأساسية بما يصل بالتزامات الإسلام السياسي إلى أقصى إقتراب ممكن من مبادئ حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً، ودون أن ينتقص ذلك من الالتزام الكامل للحركة العربية لحقوق الإنسان بمرجعيتها.

وفى هذا الإطار فإن قيام عدد من أبرز القادة السياسيين والمفكرين المعبرين عن تيار الإسلام السياسى بإصدار إعلان نوايا، يمكن أن يعطى مثل هذا الحوار دفعة كبرى للأمام. خاصة إذا إتخذ مثل هذا البيان موقفاً واضحاً لا لبث فيه من :

١- سجل الإسلام السياسى فى مجال حقوق الإنسان -سواء أكان هذا التيار فى الحكم أم فى المعارضة.

٢- تراث اللجوء للعنف فى الصراعات السياسية، وقيام بعض جماعاته فى العالم العربى بقتل المثقفين والنساء والمسيحيين.

٣- مواقفه السلبية إزاء حريات الرأى والتعبير والاعتقاد والإبداع الأدبى والفنى.

## مراجع وملاحظات

(١) أنظر في ذلك بهي الدين حسن" :حقوق الإنسان العربي"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٦، إبريل ١٩٨٩ ,

(٢) هناك منظمة مصرية ثالثة لحقوق الإنسان تحمل إسم الجمعية المصرية لحقوق الإنسان" أنشأها في عام ١٩٧٥ عدد من المقربين من رئيس مصر الراحل أنور السادات ولكنها سرعان ما أصيبت بالسكته القلبية قبل أن تبدأ نشاطها، وذلك لنفس الأسباب. انظر بهي الدين حسن" : حركة حقوق الإنسان في مصر". مجلة المنار، العدد ٥١ -مارس ١٩٨٩,

(٣) أنظر بهي الدين حسن" "تحديات حركة حقوق الإنسان في العالم العربي"، مجلة "رواق عربي." مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان - العدد الأول- يناير ١٩٩٦,

(٤) أنظر فاتح عزام؛ تعقيب مكتوب في "مؤتمر إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي-" القاهرة- ٢٩ فبراير- ٣ مارس ١٩٩٦، يصدر قريبا فى كتاب.

(٥) أنظر منصف المرزوقي" :تعثر التحول الديمقراطي في تونس- الظروف والأسباب-" ورقة مقدمة إلى مؤتمر إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي- القاهرة، ٢٩ فبرار - ٣ مارس ١٩٩٦، يصدر قريبا فى كتاب.

أنظر أيضا : منصف المرزوقي " : تجربة الرابطة التونسية لحقوق الإنسان-" رواق عربي- العدد الثالث- يوليو ١٩٩٦ ,

(٦) العدد الفعلي أكبر من ٢٨ منظمة، نظرا لصعوبة الإحاطة بعدد منظمات حقوق الإنسان في لبنان، كما أن هذا الرقم لا يشمل مراكز حقوق الإنسان في الجامعات العربية، ولجان الحريات في النقابات المهنية وبعض اتحاداتها الإقليمية، ولا مجموعات منظمة العفو الدولية فى العالم العربى. انه يقتصر على المنظمات التي تشكل مواثيق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مرجعيتها، أنظر في ذلك بهى الدين" :تحديات حركة حقوق الإنسان في العالم العربي"، مصدر سابق

(٧) محمد السيد سعيد" :المشاكل الداخلية للحركة العربية لحقوق الإنسان"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر السادس للرابطة الدولية للدراسات الشرق أوسطية - عمان- إبريل 1996 "رواق عربى" مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان -العدد الثالث- يوليو ١٩٩٦,

(٨) أنظر في ذلك بهى الدين ؛ تحديات حركة حقوق الإنسان في العالم العربي-، مصدر سابق.

(٩) أنظر فى ذلك ابراهيم عوض" :العلاقات الدولية للحركة العربية لحقوق الإنسان" ورقة قدمت الى المؤتمر السادس للرابطة الدولية للدراسات الشرق أوسطية -عمان- أبريل ١٩٩٦، فى رواق عربى -العدد

الثالث- يوليو ١٩٩٦

(١٠) محمد السيد سعيد : المشاكل الداخلية للحركة العربية لحقوق الإنسان -مصدر سابق

(١١) حول مشكلات الطور الثالث للحركة وأهمية القيام بمبادرة واعية للانتقال إلى طور جديد ، أنظر بهي الدين" :إمكانيات إعادة تنظيم الحركة العربية لحقوق الإنسان- " ورقة مقدمة إلى ورشة عمل" نحو حركة عربية مهنية مستقلة وفاعلة للدفاع عن حقوق الإنسان-" اللجنة الدولية للحقوقيين- عمان ، ٥-٧ يناير ١٩٩٤

(١٢) أنظر في أزمة الحركة العالمية لحقوق الإنسان بهي الدين حسن" : نحو استعادة زمام المبادرة" ورقة غير منشورة- يناير ,١٩٩٦

(١٣) أنظر على سبيل المثال كيف تراجعت نسبة سجناء الرأي المفرج عنهم من بين الذين تتبناهم منظمة العفو الدولية، من ٤٦ ، ٤٨٪ عامي ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ إلى ١٣ ثم ١٠ ثم ٤ . ٪ أعوام ٩٢ ، ٩٣ ، ١٩٩٤ على التوالي. أنظر في ذلك بهي الدين حسن : نحو استراتيجية لحركة حقوق الإنسان للقرن الحادي والعشرين- ورقة غير منشورة- إبريل ,١٩٩٦

(١٤) أغلب المسئولين في كبريات المنظمات الدولية لحقوق الإنسان يقولون أنهم لا يعرفون مصير التقارير التي تصدر عن منظماتهم- أنظر في ذلك ستانلي كوهين " الانكار والاعتراف : تأثير المعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان" ، مركز حقوق الإنسان بالجامعة العبرية- القدس- ,١٩٩٥

(١٥) على سبيل المثال * الموقف من التدخل العسكرى لحماية حقوق الإنسان. * الموقف من توظيف بعض الدول الكبرى لحقوق الإنسان فى سياستها الخارجية.* الربط بين المعونة الاقتصادية والمساعدة العسكرية وبين احترام حقوق الإنسان.* مجلس الأمن وحقوق الإنسان ,× سياسات وممارسات مؤسسات التمويل الدولية من منظور حقوق الإنسان ,× الإرهاب الدولى وحقوق الإنسان ,× انتهاك حقوق الإنسان بواسطة أطراف غير حكومية ,× سياسة حركة حقوق الإنسان تجاه المؤسسات الدينية وخاصة على ضوء المواقف التى اتخذتها عالميا تجاه بعض قضايا حقوق المرأة والسكان خلال العامين الماضيين ,× مشاركة قوى غير ديمقراطية بالعملية الديمقراطية ووصولها للحكم ,× التحريض العنصرى والعنفى : هل هناك حدود لحرية الرأى والتعبير؟× عملية السلام وحقوق الإنسان ,× العقوبات الاقتصادية وحقوق الإنسان ,× عولمة الاقتصاد العالمى وتأثيرات ذلك على حقوق الإنسان ووضع الفقراء. أنظر في ذلك بهى الدين":نحو استعادة زمام المبادرة -" مصدر سابق.

(١٦) أنظر في ذلك بهى الدين" :تحديات حركة حقوق الإنسان في العالم العربي-" مرجع سابق .

(١٧) أنظر في ذلك محمد السيد سعيد" :دعوة حقوق الإنسان في سياق الحالة الثقافية الراهنة للوطن العربي" ورقة مقدمة إلى ورشة عمل "نحو حركة عربية مهنية مستقلة وفاعلة لدفاع عن حقوق الإنسان - اللجنة

الدولية للحقوقيين- عمان- يناير ،١٩٩٤

(١٨) أنظر في ذلك منصف المرزوقي : حقوق الإنسان - الرؤيا الجديدة دار أقواس للنشر - تونس ،١٩٩٤ الطبعة الثانية صدرت عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان فى ،١٩٩٦

(١٩) أنظر في ذلك بهي الدين حسن" :السلام وحقوق الإنسان" ، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثاني والثلاثين للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان" ، سواسية- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان- مارس ،١٩٩٥ أنظر أيضا أعمال ندوة مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان" :التأثير المتبادل بين عملية السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان-حالة فلسطين و الأردن و سوريا و مصر" ، ٤ مارس ١٩٩٦ ، ستصدر قريبا في كتاب.

(٢٠) أنظر في ذلك أعمال ندوة مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان "العمليات الأخيرة لحركة حماس من منظور حقوق الإنسان13 " إبريل ،١٩٩٦ ستصدر قريبا في كتاب.

(٢١) أنظر في ذلك بهي الدين حسن" :مسئوليات دول الغرب عن تعثر التحول الديمقراطي في العالم العربي" جريدة فراتياج الالمانية فى ٥ إبريل ،١٩٩٦

(٢٢) أنظر فى ذلك بهى الدين":تحديات حركة حقوق الإنسان في العالم العربي-" مصدر سابق.

(٢٣) أنظر في ذلك محمد السيد سعيد" : جذور الاضطراب في المنظمة المصرية لحقوق الإنسان- ديناميكيات بناء المؤسسات المدنية في مصر-" أوراق القاهرة في العلوم الاجتماعية - الجامعة الأمريكية مصر - العدد الثالث ،١٩٩٤

(٢٤) أنظر بهى الدين- : تحديات حركة حقوق الإنسان في العالم العربي- مصدر سابق

(٢٥) أنظر في ذلك فاتح عزام : تعقيب على مقال "نحو استراتيجية منسجمة لحركة حقوق الإنسان في مصر" ، "رواق عربي-" العدد الثالث- يوليو ١٩٩٦ انظر أيضا بهى الدين "نحو استعادة زمام المبادرة-" مصدر سابق.

(٢٦) أنظر في ذلك بهي الدين حسن" :نحو استراتيجية منسجمة لحركة حقوق الإنسان في مصر" ورقة مقدمة إلى مؤتمر إعادة النظر في جدول أعمال العلاقات الأمريكية العربية وتحدي المشاركة-" واشنطن- أكتوبر " .1995رواق عزبي-" العدد الثالث - يوليو ٩٦ أنظر أيضا منظور آخر لمنصف المرزوقي : تجربة الرابطة التونسية لحقوق الإنسان- مصدر سابق.

(٢٧) أنظر محمد السيد السعيد : مشاكل الحركة العربية لحقوق الإنسان مصدر سابق.

(٢٨) أنظر نموذج تطبيقي لذلك فى بهى الدين "نحو استعادة زمام المبادرة-" مرجع سابق.

(٢٩) أستعرت هذا التعبير من ( D.J. Ravindran. الهند- ( رئيس المجلس الاستشاري للبرنامج الدولي للتدريب على حقوق الإنسان- فى حوار غير منشور حول استراتيجيات حركة حقوق الإنسان.

(٣٠) التعبير لمايكل ماركورماك- الرئيس المشارك لرابطة غيانا لحقوق الإنسان - الكاريبي- فى حوار غير منشور حول استراتيجيات حركة حقوق الإنسان.

(٣١) المصدر السابق

(٣٢) محمد السيد سعيد - "الإسلام وحقوق الإنسان-" ورقة مقدمة للندوة الدولية عن حقوق الإنسان والقانون الإنساني-" معهد الخريجين للدراسات الدولية- جنيف - مارس ١٩٩٥- رواق عربي- العدد الأول- يناير ١٩٩٦- أنظر أيضا محمد السيد سعيد " :الأبعاد الثقافية والسياسية لعالمية حقوق الإنسان -" ورقة مقدمة إلى مائدة مستديرة- منظمة الحقوق الإنسانية - عمان- ديسمبر ١٩٩٤

(٣٣) برنامج تعليم حقوق الإنسان من خلال الفنون والاداب -مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

(٣٤) أنظر على سبيل المثال جريدة "الشعب-" لسان حال حزب العمل و تحالف الإسلاميين فى مصر، وقارن موقفها من حركة حقوق الإنسان في مصر، ومن حركة حقوق الإنسان في السودان.

(٣٥) أنظر هيثم مناع" :الحركة الإسلامية السياسية وحقوق الإنسان-" ورقة مقدمة إلى ورشة عمل " نحو حركة عربية مهنية مستقلة وفاعلة للدفاع عن حقوق الإنسان - " اللجنة الدولية للحقوقيين- عمان - يناير ١٩٩٤ ،

(٣٦) أنظر أيضا فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق- شيخ الأزهر الراحل- "الختان-" مجلة الأزهر أكتوبر ١٩٩٤والتي دافع فيها عن ختان الإناث باعتباره من شعائر الإسلام ، الامر الذى يستوجب مقاتلة تاركها ، وقارن ذلك بفتوى مفتي مصر حينذاك وشيخ الأزهر الحالي ، الذي قال بأنه ليس لختان الإناث سند في الإسلام!

(٣٧) هيثم مناع- مصدر سابق .

(٣٨) أنظر حيدر طه" :الأخوان والعسكر-" مركز الحضارة العربية للأعلام والنشر- القاهرة- ١٩٩٣،

(٣٩) أنظر محمد السيد سعيد" : الإسلام وحقوق الإنسان-" مصدر سابق.

(٤٠) تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان" العنف الدموي في مصر- وقائع واستنتاجات- "الصادر فى /١٤ -١٩٩٢/٩ فى بهي الدين حسن محررا" دفاعا عن حقوق الإنسان-" القاهرة- ١٩٩٣،

(٤١) أنظر مسئولية علماء الأزهر في التحريض على اغتيال أحد المثقفين، وذلك في بيان المنظمة المصرية لحقوق الإنسان "حول اغتيال المفكر العلماني د. فرج فودة" الصادر في -١٩٩٢/٦/٦ في "دفاعا عن حقوق الإنسان- " مصدر سابق. أنظر كذلك كيف أفتي بعد ذلك أحد أبرز أئمة "الاعتدال الإسلامي " بأن كل من يعارض تطبيق الشريعة الإسلامية كا فر ومرتد عن الإسلام ، وأن قيام جماعات أو أفراد بقتل مثل هؤلاء لاعقاب له، باعتبارهم قد قاموا بتطبيق الشريعة الإسلامية " :فتوى الشيخ الغزالي دعوة صريحة للقتل خارج القانون-" بيان للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان صادر في، ١٩٩٣/٦/٢٩

(٤٢) هيثم مناع- مصدر سابق .

(٤٣) محمد السيد سعيد : الإسلام وحقوق الإنسان- مصدر سابق.

(٤٤) أنظر في ذلك مداخلة هالة مصطفى حول إمكانية تحول أحزاب الإسلام السياسي إلى نمط الأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا- رواق عربي- العدد الثاني- إبريل ١٩٩٦ -مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان.

(٤٥) محمد السيد سعيد : الإسلام وحقوق الإنسان- مصدر سابق.

(٤٦) فهمي هويدي: الإسلام والديمقراطية- مركز الأهرام للترجمة والنشر- ١٩٩٣،

(٤٧) سليم العوا في : فهمي هويدي -مصدر سابق.

(٤٨) محمد عمارة " الأحزاب السياسية والتراث الإسلامي -" مجلة الهلال- القاهرة- أكتوبر ١٩٩٥،

(٤٩) المصدر السابق.

(٥٠) فهمي هويدي- مصدر سابق.

(٥١) راشد الغنوشي" :نضج التغيير في الجزائر "جريدة الشعب- القاهرية- ٢٣/٨/١٩٩٤،

(٥٢) راشد الغنوشي "ومع ذلك مسيرة الإسلام تتقدم" جريدة الشعب فى ٣١/٧/١٩٩٣، " الإسلام في حالة فوران"- جريدة الشعب في ٢٠/١١/١٩٩٣،

(٥٣) أنظر على سبيل المثال: مجدى حسين" :حقوق الإنسان فى ظل الاوضاع الخصوصية للسودان- "رواق عربى- العدد الأول-يناير ١٩٩٦ -مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

(٥٤) أنظر فى ذلك سلسلة من أربعة مقالات نشرت، بعنوان "المنظمات غير الحكومية أداة مخابراتية فى الحملة ضد السودان"-"جريدة الشعب-" الناطقة بلسان الاسلاميين فى الأعداد الصادرة من الفترة من٥ الى ٢٦ يناير ١٩٩٦،

(٥٥) يراجع فى ذلك أرشيف شكاوى المنظمة المصرية لحقوق الانسان وكذلك أمينة شفيق" :كلمة الى الرفاق النقابيين فى نقابة الاطباء وغيرها- "الاهالى- ٨ مايو ١٩٩١،

(٥٦) أنظر فى ذلك: بهى الدين حسن: نحو مأسسة حركة حقوق الإنسان -من وثائق الجدل الفكرى فى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان-رواق عربى- العدد الثالث يوليو ١٩٩٦ -مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

# المحتويات

**مقدمة** ..... ٥

**فى اشكاليات الحركة العربية**

١ – المشاكل الداخلية للحركة العربية لحقوق الإنسان

**محمد السيد سعيد** ..... ١١

٢ – العلاقات الدولية للحركة العربية لحقوق الإنسان

**إبراهيم عوض** ..... ٣٠

٣ – الحركة الإسلامية السياسية وحقوق الإنسان

**هيثم مناع** ..... ٥٢

**اشكاليات الحركة فى مصر**

٤ – جذور الإضطراب فى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

**محمد السيد سعيد** ..... ٧٥

٥ – المنظمة المصرية لحقوق الإنسان : التجربة وآفاق المستقبل

**علاء قاعود** ..... ١٠٤

٦ – نحو استراتيجية منسجمة لحركة حقوق الإنسان فى مصر

**بهى الدين حسن** ..... ١٢٠

**اشكاليات الحركة فى المغرب العربى**

٧ – المهمة الصعبة لحركة حقوق الإنسان فى تونس

**منصف المرزوقى** ..... ١٤٧

٨ – الحركة المغربية لحقوق الإنسان

**عبدالعزيز البنانى** ..... ١٦٧

**خصوصية الاشكالية فى فلسطين والسودان**

٩ – التحديات الجديدة لحركة حقوق الإنسان الفلسطينية

**خضر شقيرات** ..... ٢٠٧

١٠ – اشكاليات حقوق الإنسان فى السودان

**أمين مكى مدنى** ..... ٢١٩

**خـــاتمـة**

١١ – نحو استراتيجية شاملة لتعزيز حقوق الإنسان فى العالم العربى

**بهى الدين حسن** ..... ٢٣٧

# إصدارات مركز القاهرة
# لدراسات حقوق الإنسان

## أولاً : سلسلة مناظرات حقوق الإنسان :

١- ضمانات حقوق الإنسان فى ظل الحكم الذاتى الفلسطينى (بالعربية والإنجليزية) : منال لطفى ؛ خضر شقيرات، راجى الصورانى، فاتح عزام، محمد السيد سعيد .

٢- الثقافة السياسية الفلسطينية – الديمقراطية وحقوق الإنسان : محمد خالد الأزعر، أحمد صدقى الدجانى، عبد القادر ياسين، عزمى بشارة، محمود شقيرات.

تحت الطبع :

٣- حقوق الإنسان فى ظل النظم الشمولية – حالة السودان ١٩٨٩- ١٩٩٤

٤- ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين فى ظل عملية السلام .

## ثانياً : كراسات مبادرات فكرية :

١- الطائفية وحقوق الإنسان : فيوليت داغر .

٢- الضحية والجلاد : هيثم مناع .

٣- الحقوق المدنية والسياسية فى الدساتير العربية، فاتح عزام (بالعربية والإنجليزية).

٤- حقوق الإنسان فى الثقافة العربية والإسلامية : هيثم مناع (بالعربية والإنجليزية).

٥- حقوق الإنسان وحق المشاركة وواجب الحوار : د . احمد عبدالله .

٦- حقوق الإنسان، الرؤيا الجديدة : منصف المرزوقى .

٧ – تحديات الحركة العربية لحقوق الإنسان . تقديم وتحرير بهى الدين حسن

١٠ – المواطنة فى التاريخ العربى الإسلامى : د . هيثم مناع

## ثالثاً : كراسات ابن رشد :

١- حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان

تقديم : محمد السيد سعيد، تحرير : بهي الدين حسن

٢- تجديد فكر التيارات السياسية فى إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان

٣- التسوية السياسية : الديمقراطية وحقوق الإنسان .

## رابعاً : تعليم حقوق الإنسان :

١- كيف يفكر طلاب الجامعات فى حقوق الإنسان؟ (ملف يضم البحوث التى أعدها الدارسون – تحت اشراف المركز – فى الدورة التدريبية الأولى ١٩٩٤ للتعليم على البحث فى مجال حقوق الإنسان) .

٢ – أوراق المؤتمر الأول لشباب الباحثين على البحث المعرفى فى مجال حقوق الإنسان (ملف يضم البحوث التى أعدها الدارسون – تحت اشراف المركز – فى الدورة التدريبية الثانية ١٩٩٥ للتعليم على البحث فى مجال حقوق الإنسان) .

## مطبوعات أخرى :

١- "سواسية" : نشرة غير دورية باللغتين العربية والإنجليزية .

٢- رؤى مغايرة : مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة MERIP

٣- رواق عربى : دورية بحثية باللغتين العربية والإنجليزية

# هذا الكتاب

شهادة حية علي واقع الحركة العربية لحقوق الإنسان، و مجرد صدوره هو بحد ذاته مؤشر هام علي درجة نضج هذه الحركة.

ففى وقت تكافح فيه المنظمات العربية لحقوق الإنسان من أجل الحصول على الشرعية القانونية - أو تحصينها لمن يتمتع بها - وتأسيس شرعيتها الثقافية فى مواجهة الثقافة السياسية السائدة التى تسهل التضحية بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان لاعتبارات أخرى. وفى مواجهة المدارس الفقهية السلفية السائدة، التى يحاول أنصارها أن يصوروا المدافعين عن حقوق الانسان باعتبارهم معادين للإسلام. فى وقت تمتزج فيه حملات "التكفير" السياسى ضد المنظمات العربية لحقوق الإنسان من الحكومات وبعض كتاب التيارات السياسية المعارضة. على حد سواء. بحملات التكفير الدينى على يد بعض كتاب الإسلام السياسى، فإن هذا لم يحل دون أن يقوم المراقبون لسجلات حقوق الانسان "بمراقبة" أداء منظماتهم، وتشخيص نواقصها وأمراضها، وتقديم نقد ذاتى صريح ومعمق.

يتناول الكتاب بالتحليل الأبعاد المختلفة لعلاقة منظمات حقوق الإنسان بالحكومات العربية و الأجنبية و أحزاب المعارضة و الإسلام السياسى، كما يلقى الضوء علي الأزمات و الصراعات الداخلية في منظمات حقوق الإنسان، و علاقة ذلك بالتسييس و التحزب و الديمقراطية الداخلية، و الموقف من التمويل الأجنبى.

المحرر